أثر السياق في
النظام النحوي

ⓒ نـوح يحيى الشهـري، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشهري، نـوح يحيى صالح
أثر السياق في النظام النحوي./ نـوح يحيى صالح الشهري
جـدة، ١٤٤٠هـ
٣١٣ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمـك: ٤-٠٢٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨
١- اللغة العربية - النحو
ديـوي ٤١٥,١
أ. العنـوان
١٤٤٠/٦٥٢٦

رقم الإيـداع: ١٤٤٠/٦٥٢٦
ردمـك: ٤-٠٢٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعـة الأولى
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينتفع به

dar.taibagreen123
dar.taiba
@dar_tg
dar_tg
مكـة المكرمـة - العزيزيـة - خلف مسجـد فقيه
yyy.01@hotmail.com
٠١٢٥٥٦٢٩٨٦ | ٠٥٥٠٤٢٨٩٩٢ | ٠٥٠٣٥٦٨٧٧١

أثر السياق في
النظام النحوي

د. نوح بن يحيى الشّهري
عفا الله عنه
عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز

دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينتفع به

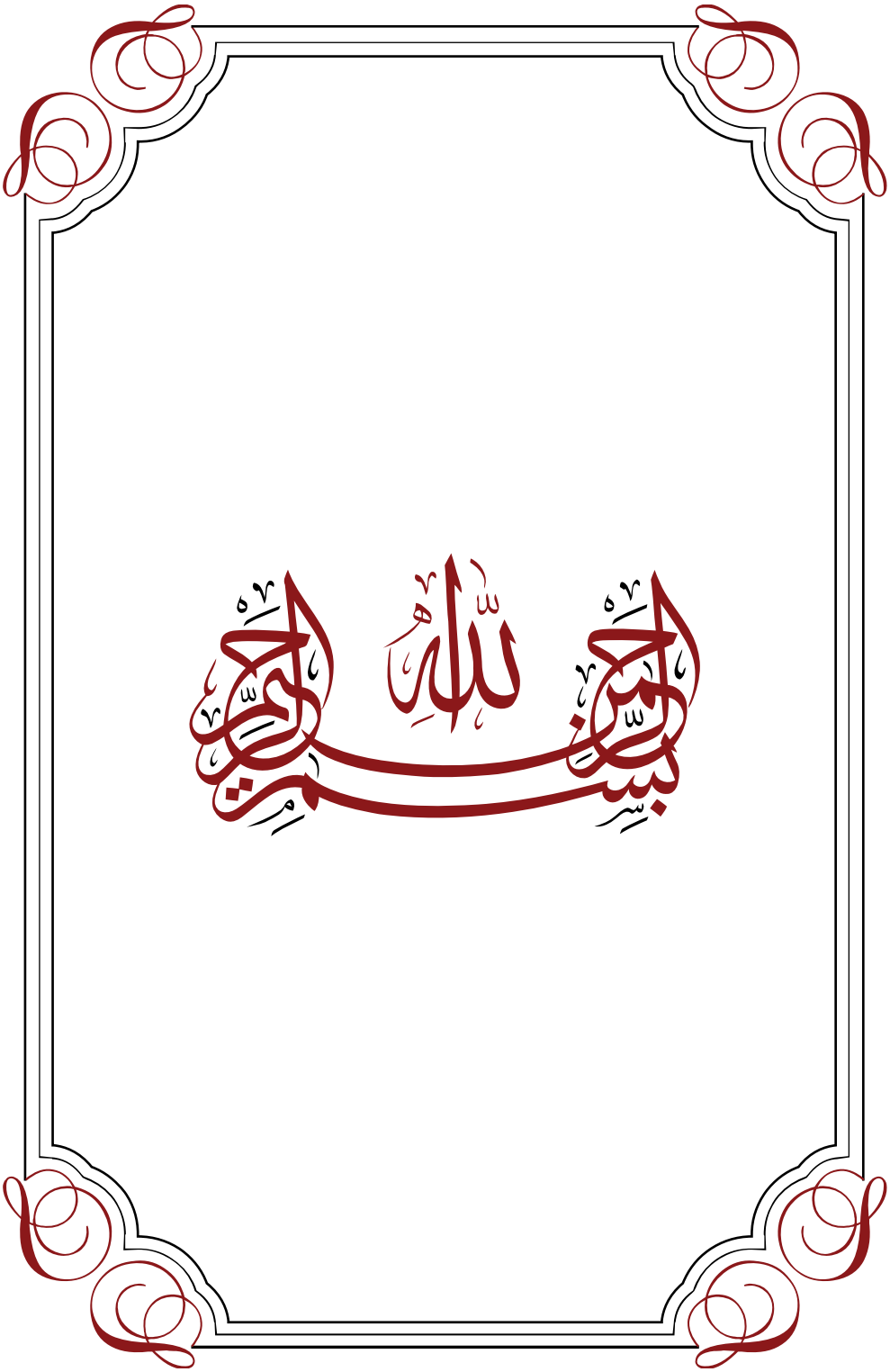
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداءٌ وعرفان

حين يكون من تهدي إليه أكبر من العمل وصاحبه؛
يعجز القلم عن الوصف، وتعجز العبارة عن الوفاء،
فيقدم هذا الإهداء
على شيء من الاستحياء والحياء كله خير.

فإلى أبي وأمي

اللذين اقترن دعاؤهما بكل حرف في هذه الرسالة
وارتبط حرصهما علي بكل سطر فيها.

وإلى الزوجة الحبيبة

صاحبة الصبر والاحتمال رغم كثرة البعد والانشغال
فكانت رمزاً للوفاء في زمن قلّ فيه الأوفياء

وأبنائي إبراهيم وسارة ويحيى

الذين اقتطعت الرسالة من حقهم عليّ
فكانت ابتسامتهم دافعاً لي.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام علىٰ صاحب الحجة والبيان، وبعد.

فإن دراسة العربية ومسائلها مما يُتقرب به إلىٰ الله؛ لأنها وعاء حُفظ به القرآن الكريم من اللحن، وهي آلة لعلوم الشريعة، وتعلمها يشبّب العقل، ويزيد في المروءة، وعلم النحو رأس فيها؛ لأنه مقياس البيان، ومعيار الصواب، وهو طريق للذوق، وقرين للفكر «والذوق وإن كان طباعيًا فإنه مخدوم الفكر، والفكر مفتاح الصنائع البشرية»[(١)].

و«النحو هو العلم المستطيل؛ الكلام به يكمل، والخطاب به يجمل، وجميع العلوم مفتقرة إليه»[(٢)].وهو موضوع لغايات المتكلمين وأهدافهم في الاتصال؛ فإن كل متكلم يهدف إلىٰ الصحة والدقة والسرعة في خطابه، وهذه كلها يلبيها النحو؛ فالصحة تضبطها قوانينه وقواعده، والدقة يراعيها قصد المتكلم وفهم المتلقي، والسرعة يؤديها الاختصار، وهو كثير في أبواب النحو والصرف؛ كالضمائر والأبنية الصرفية وأبواب الحذف وسواها.

(١) الإمتاع والمؤانسة (٢/ ١٣٤).

(٢) نزهة الألباء (١٧٦).

فتجتمع أهداف النحو حينئذٍ مع أهداف المتكلم، ولكن هذا العلم لم يسلم من كثرة اللغط والتشكيك فيه والزهد في تعلمه وتعليمه، ولا أعظم من أن يُؤتىٰ علم اللسان من لسان أبنائه، ومن يدعي التجديد والإصلاح من غير حجة ولا برهان، إنما دافعهم في ذلك الانبهار بالغالب، وتقليدهم له حذو القذة بالقذة، وما علموا أن «العجم أيضًا بلغتهم مشغوفون، ولها مؤثرون، ولأن يدخلها شيء من العربية كارهون»[(١)]، وكانت بضاعتهم في تراث النحو مزجاة، وثقافتهم في لغتهم منبتة، ليس لها قرار أو أصل، وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره، وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبه بأن يكون صدًا عن كتاب الله ومعرفة معانيه؛ ذلك «لأنهم لا يجدون بدًا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة علىٰ معانيها حتىٰ يكون الإعراب هو الذي يفتحها»[(٢)]. وفرح كثير من المنهزمين بنظريات حديثة بنيت علىٰ لغات غير لغاتهم، وفي بيئات غير بيئاتهم، حتىٰ تنكروا لأصولهم، وزعموا بقصد أو بجهل قصور تراثهم النحوي عن مسايرة الكشوف والنظريات الحديثة، وأصبح هم صاحب الهمة العالية منهم أن يجد لها مثالاً في تراثه، أو إشارة في بعض مؤلفاته فهو كمن يجلب التمر إلىٰ أهل هجر، ويستبدل الذي هو أدنىٰ بالذي هو خير.

ولعل من أسباب هذه الدعاوىٰ اتهام النحو بأنه صناعة لفظية لا ترتبط بأداء المعنىٰ المراد ولا بأغراض المتكلمين وواقعهم وهجومهم علىٰ علماء

(١) الخصائص (١/ ٢٤٢).

(٢) دلائل الإعجاز (٢٨).

العربية؛ وزعمهم أن النحاة نصّبوا أنفسهم أوصياء على مستعملي العربية، واصطنعوا لذلك نظرية أسموها العامل، وما هي بعامل بناء على زعمهم حتى نقموا على كل قديم.

كما أن من أسباب ذلك: الغلو في الطرف المقابل الذي يمثله تيار يرفض كل تجديد وجديد بحجة أنه غير مألوف وليس له سلف، وهؤلاء أرادوا أن يحسنوا إلى النحو، فأساءوا من حيث لا يشعرون،وفهموا قول الأول أن "علم النحو علم نضج وما احترق"[(١)] على غير مقصوده.

ولا يضير علم النحو أن يُستدرك في مسائله، ويبنى على مباحثه؛ ما تصل إليه العقول والفهوم، وقد استدرك الزبيدي على سيبويه أبنية لم يوردها في كتابه، ثم قال: "ولعل عاقلاً يتوهم أنا ادعينا مداناة سيبويه في علمه أو موازنته في نفاذه وفهمه بما زدنا عليه من الأبنية التي أغفل ذكرها، ولما دللنا عليه من تناقض بعض قوله، أو بمعارضتنا له في اليسير من معانيه، فيخالنا إفكا ويظن بنا عجزا، وأنى لنا بما توهمه؟! وإنما تكلمنا على أصوله، وعارضنا بعض قوله ببعضه، ورددنا عليه من علمه، والاحاطة على البشر ممتنعة، والعصمة عنهم مرتفعة"[(٢)].

لا شك أن كلا الطرفين حمله التعصب لرأيه، وهو داء عضال، ومتى ارتبط بالبحث والعلم أفسده، ذلك "أن العصبية ربما كدرت صفو الطبع،

(١) قواعد التفسير (١/ ٢).

(٢) مقدمة كتاب الاستدراك على سيبويه للزبيدي ص: ٢.

وفلّت حد الذهن، ولبّست العلم بالشك، وحسنت للمنصف الميل، ومتىٰ استحكمت ورسخت صوّرت لك الشيء بغير صورته، وحالت بينك وبين تأمله، وتخطت بك الإحسان الظاهر إلىٰ العيب الغامض. وما ملكت العصبية قلبًا فتركت فيه للتثبت موضعًا؛ أو أبقت منه للإنصاف نصيبًا "[١].

وليس أضر علىٰ البحث العلمي من مقولة "ليس بالإمكان أبدع مما كان" ولهؤلاء يقال:

قل لمن لا يرىٰ المعاصر شيئًا ... ويرىٰ للأوائل التقديما

إن ذاك القديم كان جديدًا ... وسيغدو هذا الجديد قديمًا[٢]

وما أجمل أن تقول "كم ترك الأول للآخر، وهل الدنيا إلا أزمان، ولكل زمن منها رجال ؟ وهل العلوم بعد الأصول المحفوظة إلا خطرات الأفهام ونتائج العقول"[٣].

وقد كان إيمان الباحث بما سبق حافزًا له وداعيًا إلىٰ الكتابة في هذا البحث الموسوم بـ **"أثر السياق في النظام النحوي مع تطبيقات علىٰ كتاب البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري"**، وهي دراسة تجمع بين التنظير والتطبيق، كان من أهم الأسباب الداعية إلىٰ اختيارها موضوعًا للبحث ما يلي:

---

(١) الوساطة للجرجاني (٤١٤).

(٢) هذان البيتان لأبي عبيد الله محمد بن شرف القيرواني، المتوفىٰ سنة ٤٦٠، ذكرهما في كتاب رسائل الانتقاد المطبوعة باسم (أعلام الكلام) ص: ٢٨ – مكتبة الخانجي، ط: ١، ١٩٢٦م.

(٣) هذا الكلام جزء من رسالة نفيسة لابن فارس في فضل التجديد والبناء علىٰ القديم. انظر النثر الفني (٢/ ٤١).

(١) إحياء مفهوم النحو وتجديده من خلال ربطه بالسياق ودوره فيه وإظهار فضيلة هذا العلم، ورفع التهم الملصقة به التي جانبت العدل والإنصاف في الحكم عليه، والإبانة عن شمولية نظام النحو، ومراعاته لمقاصد المتكلم وسياق التركيب.

(٢) الولوج في مسائل جديدة في البحث لتفتح للباحث آفاقًا في دراسة العربية ومسائلها، من خلال الربط بين العلوم التي تشترك في بعض المسائل، ومنها مسألة السياق التي تداخلت فيها العلوم كالبلاغة والتفسير والنحو واللغة وأصول الفقه، وهذا نمط من الدراسة أحسب أنه مفيد في توسيع مدارك الباحث وتعميق تفكيره، «ذلك أن عمق المعرفة مرتبط باتساعها، واتساع المعرفة شرط لعمقها»[1]، كما أن في هذا دليلاً علىٰ أن اللغة وعاء للفكر، وفروع العلم ليست أجزاء منفصلة عن بعضها بل هي جميعًا تتكامل وتترابط لبناء الفكر الإنساني، ولابد من الإيمان بأن تنويع مصادر المعرفة شرط لخصوبة الذهن، والنظر بعمق في بعض العلوم بهذا التنوع أكثر أثرًا في إدراكه وفهمه، فهو كمن يطل من فضاء واسع،وليس مثله كمن ينظر من خلال ثقب ضيق.

(٣) الوقوف علىٰ إعجاز القرآن من جهة اللغة، ودور النحو في إبراز صور من هذا الإعجاز، وذلك من خلال تطبيق السياق القرآني علىٰ جمله وآياته وعلاقته بالنحو تأثرًا وتأثيرًا، وهذا عود علىٰ بدء؛ إذ النحو نشأ في مبدئه لفهم القرآن،

(١) بنية التخلف (١٢١).

وأي دراسة ترتبط بالقرآن بصلة تنال شرفها وبركتها بهذا القرآن العظيم الذي لا يأتيه الباطل، وإن دارس النحو ليشعر بتذوقه وجماله عند تطبيق قواعده علىٰ أساليب القرآن وتراكيبه، وخاصة عند مطالعة كتب التفسير والمعاني والإعراب، فقد ضمت لفتات سياقية، ومعان فريدة تتعلق بإعراب القرآن وفهم أساليبه، وإن كانت قليلة تحتاج إلىٰ تنقيب وزيادة بحث،كما ذكر هذا صاحب رسالة «تعدد التوجيه النحوي في إعراب النحاس» حيث قال: «تطوافي بين كتب إعراب القرآن من جراء البحث كشف لي أن كتب الإعراب لم تعن بالجانب السياقي في تعدد التوجيه، بل عنيت بالصناعة النحوية فقط»[١] وليس هذا التعميم علىٰ إطلاقه.

(٤) إبراز الوجه المضيء لتراثنا العربي، واستخراج كنوزه، والوقوف علىٰ النظريات العربية المتصلة بلغتنا؛ ومنها نظرية السياق التي ظُلمت من كثير من الباحثين المحدثين حين جعلوها نظرية غربية ومسألة فيرثية، مع أن تراث اللغة العربية مليء بمسائل ومباحث تتعلق بهذه القضية؛ حاول البحث أن يبرز جانبًا منها، وإن لم يكن هدفه استيعابها في التراث، والوقوف علىٰ تفاصيلها، وفي هذا رد تطبيقي علىٰ المولعين بثقافة الآخرين، والمقصرين في الاستنباط والاستخراج من ثقافتنا والاعتزاز بها، فما فيها أوفىٰ وأغنىٰ، ولا بأس من الاستفادة من الآخرين، ولكن بعد بناء متين وأساس راسخ من الاستيعاب لأحوال ثقافتنا ولغتنا.

(١) تعدد التوجيه النحوي (٥١٢).

وقد كان منهجي في البحث قائماً على الاستقراء والتحليل منطلقاً من فرضية البحث وتساؤلاته، وهي العلاقة بين السياق والنحو، واتخذت الدراسة منحيين: أحدهما نظري، والآخر تطبيقي.

فالجانب الأول: يعالج فيه الإطار النظري لقضية السياق من خلال تمهيد وثلاثة فصول.

في التمهيد مبحثان:

- **أحدهما:** عن علاقة النحو بالمعنى وشمول مفهوم النحو وحقيقته.
- **والآخر:** عن ابن الأنباري صاحب كتاب «إعراب القرآن» محل الدراسة التطبيقية، ولم أشأ أن أسهب في ترجمته، والكلام فيه بما لا طائل تحته، وقد كفيت بغيري عن ذلك.

أما الفصل الأول فسأبحث فيه مكونات المعنى وما يتعلق بدلالة الكلام، وذلك في خمسة مباحث: أصول الألفاظ، والبنية الصرفية، والتصورات والعقائد، وقصد المتكلم، والسياق.

كما سأتناول في الفصل الثاني مكونات النظام النحوي، وسأقف على أبرزها وهي:الإعراب، والعامل، والمعاني النحوية، ونظام الجملة.

وستتناول الدراسة النظرية فصلاً عن مكونات السياق القرآني من خلال أربعة مباحث فيه هي: القرآن كلام الله، ولغة القرآن، وأسباب النزول، وقواعد توجيه السياق القرآني.

وذلك تمهيداً للتطبيق على كتاب من كتب إعراب القرآن، إذ لابد من فهم السياق القرآني المراد حتى يظهر أثره في النحو وتوجيه قضاياه.

والجانب الثاني من الدراسة سأتناول فيه : التطبيق لما سبق تقريره في الفصول الثلاثة من خلال اختيار نماذج من كتاب ابن الأنباري ـ محل الدراسة ـ وقد كنت جمعت أكثر من (٣٠٠) شاهد على هذه الدراسة إلا أنني آثرت الاختصار تأثراً بسنن العرب في كلامها إذ هم «إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد؛ ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالة على أنها إنما تجشّمها لما عناها هناك وأهمّها،فجعلوا تحمّل ما في ذلك على العلم بقوة الكُلْفة فيه، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه»[(١)].

وقسمت هذا الفصل على ثلاثة مباحث بناءً على تقسيم الفصل الثاني ومقابلاً له؛ تناولت فيه أثر السياق ودوره في الترجيح بين الأوجه الإعرابية وأثره في تحديد العامل في المبحث الأول، وجعلت المبحث الثاني لبيان أثر السياق ودوره في معاني الأدوات والحروف، والثالث لبيان أثره في نظام الجملة، من خلال اختيار بعض أحكام نظام الجملة وقواعدها من مثل: عود الضمير، وأحكام الحذف والتقدير، والتعليق.

وقد كان المنهج في هذه الدراسة التطبيقية منطلقاً من ذكر نص ابن الأنباري موطن الشاهد بعد ذكر الآية، ومن ثم تحليل ما رجحه وذكره في كتابه مقارنة بغيره من العلماء ممَّن سبقه ولحِقه.

واخترت عشرة كتب لهذه المقارنة التحليلية للدراسة التطبيقية؛ منها كتب في التفسير وهي: تفسير الطبري، والكشاف للزمخشري، والمحرر

(١) الخصائص (٨٣).

الوجيز لابن عطية الأندلسي، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والتحرير والتنوير لابن عاشور، وكتب في معاني القرآن وهي: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وكتب في إعراب القرآن وهي: إعراب القرآن للنحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب.

وقد راعيت في هذا الاختيار أن تكون هذه الكتب مما راعىٰ فيها مؤلفوها ربط المعنىٰ بالنحو والإعراب وأن تكون أصولاً في فنونها، وكتباً مقدمة في بابها.

ثم ختمت البحث بما رأيت أنه يمكن أن يكون توصية أو نتيجة لما استعرضته في هذه الرسالة من مباحث ومسائل.

وقد فتح البحث آفاقاً كثيرة للدراسة لم يستوعبها البحث بغية عدم التشعب والتطويل، وذلك مما يشجع الباحث ـ مستقبلاً ـ علىٰ دراسة آفاق البحث التي لم يستوعبها، وهي موجودة في ثنايا البحث وفصوله، وهي وإن كانت في بدايتها إشكالات ومسائل عانىٰ الباحث منها كثيراً لكثرة ما كتب فيها واختلافه، وخاصة ما يتعلق بالمعاني النحوية والسياق، إلا أنك لا تجد في كثير منها تحريراً للمفاهيم والمصطلحات، وتلك من أكثر الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث، كما أن جدة الموضوع علي، والدخول في نمط من الدراسة جديد يجعل المهمة أصعب وجانب التحدي فيها أكبر، إلا أن تلك المشكلات تحولت إلىٰ فرص للبحث والاستنتاج والدراسة والتحليل، ويبقىٰ الرأي فيها غير قاطع ولا فاصل، وكم ترك الأول للآخر.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا البحث ليس منفصلاً عن الدراسات السابقة في بابه، وإنما هو حلقة من سلسلة البحث العلمي، إذ أفاد من دراسات وبحوث سابقة عنيت بموضوع السياق،وهي في ثبت المراجع، إلا أن هذا البحث يتميز بأنه انتقىٰ من مباحث السياق ما رآه مناسباً للدراسة المرتبطة بالنحو ومسائله، أما ما سبق من كتب ودراسات حول السياق، فقد كان أكثرها منصبّاً علىٰ الدلالة، وبحثه من جانب اللغة.

كما أن البحث تميز بالتطبيق علىٰ كتاب مهم من كتب إعراب القرآن، لعالم جليل له مكانته في الدراسات النحوية وهو كتاب البيان في غريب القرآن لابن الأنباري، حيث حاول البحث أن يستنبط دور السياق وأثره من خلال ما ألمح إليه صاحب الكتاب من لفتات سياقية ووقفات دلالية في إعراب القرآن.

وقد حظي كثير من كتب إعراب القرآن بالدراسة والبحث أكثر من كتاب ابن الأنباري، كإعراب النحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي، فقد سجلت فيهما رسالتان علميتان تبحثان الأوجه الإعرابية فيهما وتوجيهها.

ولا بد في الختام من إشارة إلىٰ شكر أهل الفضل والعرفان الذين لهم دور بارز في إنجاز هذه الرسالة وأول هؤلاء:الشجرة الوارفة التي نستظل في ظلها أنا وزملائي؛ قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرىٰ، التي أخذنا من ثمارها ما جنيناه من أساتذة فضلاء، وجهود مشكورة؛ متمثلة في المنهج الدراسي المتميز بقسم الدراسات العليا، وخاصة ما يتعلق بحلقات

البحث في السنة المنهجية، وأثرها في توسيع مدارك الباحث، وعلىٰ رأس هذه الكلية عميدها والمشرف علىٰ هذه الرسالة الذي أخجلني بعظيم أدبه وكريم تواضعه وحسن خلقه، فقد كان ذا نظرٍ بعيد ونفس طويل شديد الحرص علىٰ إفادتي وسرعة إنجازي للبحث، من خلال توجيهاته ونصائحه التي أفدت منها كثيراً، وكان لمرونته وسعة أفقه دور في الاختيار والكتابة في هذا البحث،مما جعلني أعمل براحة وطمأنينة، وذلك هو المثل الحسن والقدوة المثلىٰ في التوجيه والإشراف الأكاديمي إنه الدكتور: عبدالله بن ناصر القرني، كما لا يفوتني أن أشكر نجمي الدراسات العليا اللذين استفدنا منهما كثيراً وهما: سعادة الأستاذ الدكتور: سليمان بن إبراهيم العايد (رئيس قسم الدراسات العليا سابقًا)، والأستاذ الدكتور: صالح بن سعيد الزهراني (رئيس قسم الدراسات العليا حاليًا) فقد كانا بحقٍ قدوةً لنا في البحث العلمي وسعة الاطلاع، فلهما منّا وجميع طلاب العلم الدعاء بظهر الغيب والشكر الجزيل.

ولا يفوتني أن أشكر جامعتي جامعة الملك عبدالعزيز التي ابتعثتني لمواصلة الدراسة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه راجيًا أن تكتب تلك المدة في موازين حسناتنا، وأن يجعلها طريقًا نلتمس فيه علمًا يوصلنا إلىٰ مرضاته والجنة.

وللجنة المناقشة أوفر الشكر وأجزله علىٰ استجابتها لقراءة هذه الرسالة، والإفاضة عليها بالتعليقات والملاحظات التي أحسب أنها ستزيد البحث تصحيحًا وتفيد الباحث تعليمًا.

وأظن أنه «خيرٌ من الإطالة السكوت وفي القصد إلىٰ الحاجة قطعٌ لمسافة الإطالة»[١].

فإلىٰ مباحث هذه الرسالة سائلاً المولىٰ التوفيق والسداد، وعلىٰ الله قصد السبيل.

د. نوح بن يحيى الشهري

(١) طبقات النحويين واللغويين (٢٣٠).

تمهيـد

(١) النحو والـمعنى

(٢) ابن الأنباري وكتابــه البيان

(١)

النحـو والمعنـى

بين اللغــة والنحـو:

إن وظيفة أيِّ لغة من اللغات تعتمد على المعنى في تكوينها وغاياتها، «إذ اللغة أصوات يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم»[(١)]، والتعبير عن الأغراض إبانة عن المعنى، ووسيلة للاتصال بين البشر، من خلال ألفاظ وتراكيب لا يمكن حصرها، يضبطها في كل لغة قانون ونظام وضع -أصلاً- لحفظها وضبط استعمالها، وهذا النظام تختلف فيه اللغات؛ يسمى: النحو أو القواعد، ووظيفته السعي إلى تحقيق السلامة والصحة في التعبير، ولكل لغة نحوها وقواعدها؛ إلا أن نحو العربية يختص بمميزات وخصائص عن باقي اللغات كالإعراب.

والعلاقة بين اللغة والنحو علاقة عموم وخصوص؛ فما يأباه النحو قد يستعمله العربي في لغة من اللغات، لذا كان الاستعمال أعم وأشمل من القياس والاستقراء؛ لأن اللغة أوسع من قواعد النحو وقوانينه.

وتبقى أهمية النحو للُّغة في كونه ضابطًا، ونظامًا تنتظم به أساليب الكلام ومعانيه، والبدوي قديمًا كان يضبط كلامه بسليقته العربية قبل أن يعرف مصطلحات النحو وقوانينه التي بُنِيَت على ما اطرد من اللغة، وقد بقيت مساحة من اللغة مسموعة لكنها في عداد الندرة والشذوذ.

(١) الخصائص لابن جني (١/ ٣٣).

واللغة ملكة لسانية عند متكلِّمها، وهي غير صناعة العربية، كما أشار إلىٰ ذلك ابن خلدون، وأبان بأن صناعة العربية هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية، وليس نفس كيفية[١].

فالنحو إذن قوانين وأنظمة تلك الملكة، وهو ما سماه ابن خلدون بقوانين الإعراب، وما علم النحو إلا طريق لوصف هذه الملكة وتفسير كيفياتها؛ بهدف المحافظة عليها وصيانتها من اللحن، «وكان عمل النحاة الأوائل غير بعيد عن روح اللغة وارتباطها بالحس والنفس، واتسمت تعليلاتهم بالتزام موافقة الإعراب للمعنىٰ، والبعد عن الفرض والتخيل والجدل»[٢].

مفهـوم النحـو:

اختُزِل مفهوم النحو في عبارات فئة من المُحْدَثين ممن يدَّعي إصلاح النحو وتجديده، وكان ذلك بسبب سوء فهمهم لشمولية هذا العلم من جانب، ولما رأوه في بعض كتب السلف من التجوُّز في إطلاق النحو علىٰ الإعراب أو العكس، ومن ذلك علىٰ سبيل المثال قول الزمخشري: «ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مَبنِيًّا علىٰ علم الإعراب»[٣].

وما قولهم ذلك إلا لأن الإعراب أجلىٰ ظاهرة في النحو، وهو جزء كبير من العلم، وليس هو العلم كله، ولا ضير في هذه الإطلاقات؛ لقوله ﷺ:

(١) مقدمة ابن خلدون (٥٥٩).
(٢) من نحو المباني إلىٰ نحو المعاني (٩).
(٣) شرح المفصل (١/ ٨).

«الحج عرفة»[١] فليس الوقوف بعرفة هو كل أركان الحج، ولكنه أعظم ركن فيه؛ ولذا جاء في بعض كتب النحو أنهم قد يسمون النحو أحيانا علم الإعراب[٢].

والخلط بين مفهومي الإعراب والنحو مضر بعلم النحو، وقاصر عن إدراك كنهه، ومعرفة مسائله وقضاياه؛ ذلك أنَّ «النحو هو انتحاء سَمْت كلامِ العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتصغير والتكبير، والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك»[٣].

وقد ظلم بعضُ دعاة الإصلاح النحوَ - في زعمهم- بسبب سوء فهمهم له، وعدم إدراكهم لعظمته، ولا غرو أن ينادي بعضهم بأنه «لا بد من وضع النحو وضعًا جديدًا...لأنه قاصر عن الإحاطة باللغة نفسها، فقواعده غير متقنة»[٤].

ومنهم صاحب كتاب «إحياء النحو»[٥]، الذي بنىٰ كتابه كله علىٰ فهم قاصر وتعريف ناقص للنحو علَّه النحاة قبل غيرهم، وهو قصره علىٰ الإعراب والبناء.

وقد رد عليه الشيخ محمد عرفه فأفاد وأجاد، وكتب بحثًا نفيسًا حول مفهوم النحو وشموليته، وبيَّن أن النحوَ عند النحاة جميعًا علمُ قوانين تأليف الكلام في لغة العرب[٦].

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم: (٨٨٩).
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش، والإيضاح في علل النحو وغيرهما.
(٣) الخصائص (١/ ٣٤).
(٤) من أمثال: طه حسين، الذي رد عليه محمد خضر حسين في كتابه بلاغة القرآن، انظر: (٨٩).
(٥) إبراهيم مصطفىٰ ينظر في كتابه (١).
(٦) النحو والنحاة (٢٦).

واستدل على ذلك بأدلة، منها:

(١) لم تقتصر بحوث النحاة في كتبهم على الإعراب، بل تعدته إلى وجوه تأليف الكلام المختلفة في الإثبات والنفي والتأكيد والاستفهام وغيرها من المباحث المتعلقة بالتقديم والتأخير، ومركز الكلمة في الجملة، ومركز الجملة مع الجمل، كما أشار إلى ذلك الزمخشري في رده على الذين يغضون من العربية ويضعون من مقدارها «ويدعون الاستغناء فيها وأنهم ليسوا في شق منها، فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللُّغة رأساً والإعراب، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسباب، فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما، وينفضوا من أصول الفقه غبارَهما، ولا يتكلَّموا في الاستثناء فإنه نحو، وفي الفرق بين المعرَّف والمنكَّر فإنه نحو، وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف العهد فإنهما نحو، وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام المِلك ومِنْ التبعيض ونظائرها»[(١)].

(٢) تعاريفهم الشاملة التي حدَّت النحو كما يجب أن يكون عليه[(٢)]. ولا يضير الإعراب أنْ يكون جزءاً من النحو، فعلاقته كبيرة بالنحو، و«نسبته للنحو نسبة العلاج لعلم الطب، والإفتاء للفقه»[(٣)]، وسنفصِّل الحديث فيه في الفصل الثاني إن شاء الله.

---

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب (١/ ١٩).

(٢) انظر على سبيل المثال: حاشية الصبان على الأشموني (١/ ١٥)، حيث قال: النحو في الاصطلاح: هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. قاله صاحب المقرب.

(٣) شرح الأمير على المغني (١/ ٣).

ودائرة النحو تتسع لتشمل أكثر مما طرقه بعض الألسنيين المُحدَثين من مباحث التركيب والمعاني النحوية، ولعل نظرةً إلىٰ كتاب سيبويه الذي يُعد رائد النحو العربي تُوقِفنا إلىٰ ما صنعه في كتابه من «تجاوز للمفهوم المألوف لدىٰ بعض العلماء في علم النحو الذي خصوه بالوظيفة الإعرابية إلىٰ الاهتمام بدراسة الدلالات في نظام المحور السياقي الذي ترد فيه»[(١)].

فنجده «درس النحو علىٰ أنه مجموعة القواعد والأنظمة التي تتحكم في وضع الكلمات وترتيبها وصورة النطق بها؛ عن طريق ما يطرأ علىٰ أواخرها من أشكال إعرابية مختلفة، وفقًا لما يراد من شرح للمعاني والأفكار الدائرة في ذهن المتكلم»[(٢)].

ومثله ابن جني من خلال تعريفه السابق الشامل للنحو، وغيرهما من أئمة النحو وأعلامه، مما يؤكد بأن مفهوم النحو بشموليته «صناعة علمية ينظر أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم؛ لتُعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنىٰ، فيتوصل بإحداهما إلىٰ الأخرىٰ»[(٣)].

وقد استثمر هذا المفهوم الشامل للنحو الأصوليون في دراساتهم الأصولية في مباحث الدلالات ومعاني الأدوات، والفقهاء من خلال بعض

(١) دور السياق في منهج التحليل عند سيبويه (٤٩).
(٢) المصدر السابق (١٩٢).
(٣) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (١٢٧).

الأحكام الفقهية التي بُنيت علىٰ أصول نحوية[١]. وما كتبه محمد بن الحسن في كتابه «الإيمان»[٢]، وخاصة في مسائل الطلاق يشيد بعظمة النحو وعنايته بالفروق بين الأساليب العربية؛ فهم يفرقون مثلاً بين التركيبين التاليين: (إن دخلتِ الدار فأنت طالق)، (كلما دخلت الدار فأنت طالق):

فالعبارة الأولىٰ: تطَلَّق المرأة بمجرد دخولها الدار، وإن تكرر الدخول لم يتكرر الطلاق، فيعتبر طلقة واحدة.

أما الصيغة الثانية: فإن (كلما) تقتضي التكرار، وبالتالي فإنَّ كل دخولٍ للدار يعتبر طلقة[٣].

فيبقىٰ البحث النحوي مرتبطًا بالدلالة والمعنىٰ، وذلك بمفهومه الشامل، ولعل عدم إدراك هذا المفهوم دعا بعض الباحثين إلىٰ تقسيم النحو إلىٰ نحو الدلالة، ونحو الإعراب، ونحو الأسلوب[٤]. وهذا خلط لا يصح، إذ النحو علم واحد يستفيد منه الأصوليون والبلاغيون وغيرهم، وإن أي تحليل نحوي لا يرتكز علىٰ المعنىٰ والمقام؛ فإنه يبقىٰ شكليًا ظاهريًا[٥].

(١) مثل: الصعقة الغضبية للطوفي، والكوكب الدري للأسنوي.
(٢) انظر: شرح المفصل (١/ ١٩).
(٣) انظر النحو والنحاة (٥٦، ٥٧)
(٤) انظر البحث النحوي عند الأصوليين (١٣)، وانظر أسلوب التعليل (٦٤).
(٥) ينظر: التحليل النحوي (١٢).

هل النحـو صناعــة لفظيــة؟

يُسِيئُ بعض الباحثين إلىٰ النحو حيث يتصوره صناعة لفظية، ودراسة شكلية، لا مكان للمعنىٰ فيها، ويكيل بعض الاتهامات علىٰ النحاة الأوائل وجهودهم في نظرية العامل والإعراب، ويصف ذلك العمل بالجفاف، وفي هذه الدعوىٰ تجنٍّ علىٰ النحو والنحاة، وضعف في قراءة التراث وسبر أغواره مما جعلهم يعتقدون بأنه «ما يزال تصوُّر النحو العربي لمسألة المعنىٰ من الأمور المهملة»[(١)].

مع أن نشأة النحو العربي قامت علىٰ أساس من المعنىٰ النحوي الذي يصوِّره ذلك الخطأ الذي ارتكبته ابنة أبي الأسود الدؤلي إذ قالت له ذات يوم: يا أبتِ ما أشدُّ الحرِّ، فقال لها: المضاء في الهاجرة يا بنية - أو كلامًا نحو هذا؛ لأن في الرواية اختلافًا - فقالت له: لم أسألك عن هذا، إنما تعجبت من شدة الحر، فقال لها: فقولي إذًا: ما أشدَّ الحرَّ! ثم قال: إنا لله! فسدت ألسنة أولادنا. وهَمَّ أن يضع كتابًا يجمع فيه أصول العربية»[(٢)]. وهذا اللحن نقل الكلام من معنىٰ نحوي مقصود وهو التعجب إلىٰ معنىٰ نحوي غير مقصود عند المتكلم وهو الاستفهام.

وقد كان الارتباط واضحًا وقويًا بين اللفظ والمعنىٰ، وخاصة عند النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه؛ ولهذا فإن الفصل بين النحو والمعنىٰ يجني علىٰ

---

(١) انظر نظرية المعنىٰ في النقد العربي (٧).

(٢) الإيضاح في علل النحو (٨٩)، وانظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٣٥-٣٧).

النحو جناية عظيمة، لأنه يجرده من أعظم وسائل الإقناع والقدرة على التعليل المعنوي، ويؤدي إلى إلغاء الفروق الدلالية بين التراكيب، وحينئذ فإن «أقل الناس حظًا في هذه الصناعة من لا يعبأ باختلاف الترتيب، واضطراب النظم، وسوء التأليف، وهلهلة النسج، ولا يقابل بين الألفاظ ومعانيها، ولا يُسيّر ما بينها من نسب، ولا يمتحن ما يجتمعان فيه من سبب»[١]. وصدق ابن رشيق حين قال: «اللفظ جسم روحه المعنى»[٢].

إننا حين نجرِّد النحو من المعنى فإننا نقضي عليه بالموت، وإن الذي أوقع بعض الباحثين[٣] في هذه الشبهة هو عدم فهم حقيقة الإعراب، مع أنه جاء في الأصل «للإبانة عن المعاني بالألفاظ»[٤]، وهو فرع المعنى، وإن كان طريقته في ذلك ضبط أواخر الكلمات؛ إلا أن وظيفة النحو أشمل من ذلك كما سبق.

إن كتب النحو أشارت إلى قرائن معنوية وسياقية، لها دورها في تحليل الجملة وترابطها، وعنايتهم بذلك مبثوثة في مسائل النحو وأحكامه، «ويدلّك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين... أفلا ترى إلى حروف المعاني: كيف بابها التقدم، وإلى حروف

(١) الوساطة للجرجاني (٥٠).
(٢) العمدة لابن رشيق (١/ ٢٠٠).
(٣) مثل: إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو.
(٤) الخصائص (١/ ٣٥).

الإلحاق والصناعة كيف بابها التأخر، فلو لم يُعرف سبق المعنىٰ عندهم وعلوّه في تصورهم إلا بتقدم دليله وتأخر دليل نقيضه؛ لكان مغنيًا من غيره كافيًا»[(١)].

ويؤكد الاحتكام إلىٰ المعنىٰ في أحكام النحو ما ذكره المبرد بقوله: «كل ما صلح به المعنىٰ فهو جيد، وكل ما فسد به المعنىٰ فمردود»[(٢)]. فهو يعتبر المعنىٰ فيصلاً في تصحيح النحو، والتداخل بين المعنىٰ والنحو عميق ومتنوع في أبواب النحو، فمن ذلك رفضهم للابتداء بالنكرة لسبب معنوي وهو عدم الفائدة، وقد يُتَجاوز عن هذا الحكم إذا تضمنت النكرة معنىٰ خاصًا يُسوِّغ وقوعها مبتدأ.

كما أنهم يراعون المعنىٰ عند تفريقهم بين تمييز أفعل التفضيل وتمييز العدد؛ إذ الأول يجوز فيه الإفراد والتثنية والجمع، أما الثاني فلا يجوز فيه إلا الإفراد، والفرق بينهما «أنك إذا قلت: زيد أفضل الناس عبدًا، فإنما تعني عبدًا واحدًا، وإذا قلت: عبيدًا، فإنما تعني جماعة، فلولا جمع المفسِّر لما عُرف مرادك، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، جُمع المميز بالإيذان بأن خسرانهم إنما كان من جهات شتىٰ، لا من جهة واحدة، وأما إذا قلت عندي خمسة عشر عبدًا؛ فالعدة معلومة من العدد، ولم يبق إلا بيان الجنس، فأغنىٰ فيه الواحد عن الجمع»[(٣)].

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢٢٤- ٢٢٥).

(٢) المقتضب (٤/ ٣١١). وانظر: شرح المفصل (٢/ ٦٥).

(٣) انظر: شرح المفصل (٦/ ٢١)، والمقتضب (٣/ ٣٤)، و(٢/ ١٦٥)، والأصول (١/ ٢٢٢).

وفي باب البدل لا يجوز وقوعه ضميرًا للمتكلم أو المخاطب؛ «لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدرىٰ من تعني، لأنك لست تحدث عن غائب»[١]؛ لأن البدل جاء للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاجان إلىٰ بيان، ومن ذلك: وقوع اسم المكان خبرًا عن الجثة والحدث، بعكس اسم الزمان الذي لا يكون خبرًا إلا عن الحدث؛ و ذلك «لأن في وقوع ظرف المكان خبرًا عنه فائدة، وليس في وقوع ظرف الزمان خبرًا عنه فائدة، ألا ترىٰ أنك تقول في ظرف المكان: زيد أمامك، فيكون مفيدًا؛ لأنه يجوز ألا يكون أمامك، ولو قلت في ظرف الزمان: زيد يوم الجمعة؛ لم يكن مفيدًا؛ لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة، وحكم الخبر أن يكون مفيدًا»[٢].

ويفرق سيبويه بين قول العرب[٣]: أزيد جاء أم عمرو؟ وقولهم: أجاءك زيد أو عمرو؟ فالأول المعنىٰ أيهما جاءك ؟ فالسائل يعتقد حصول المجيء، ولكنه لا يدري من أيهما حصل المجيء، فهو يطلب التحديد، أما الثاني فإنه قد حصل شك عند السائل في المجيء أصلاً، والسؤال عنه متعلق بأحدهما، «وهذه خصائص في لغة العرب وأساليبها لا تتعلق بالإعراب ولا بأواخر الكلمات، وإنما تتعلق بخصائص الكلمات والتراكيب وفروق بينهما»[٤].

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٧٦-٧٧).
(٢) أسرار العربية (٧٥).
(٣) الكتاب (٣/ ١٦٩).
(٤) النحو والنحاة (٤٧).

الـمعنى:

لقد شغلت قضيةُ اللفظ والمعنىٰ العلماءَ قديمًا، سواءً كانوا من اللغويين أم الأصوليين أم البلاغيين أم المفسرين، ودارت معارك بين أنصار اللفظ وأنصار المعنىٰ[١].

ولسنا بصدد الحديث عن هذه القضية الشائكة والفلسفية في بعض الأحيان، إلا أنَّ ما يهمنا من القضية هو منزلة المعنىٰ في الدراسات النحوية ومكوناته وأنواعه.

وقد اشتركت علوم مختلفة في تناوله ودراسة جوانبه، ومنها الفلسفة التي أثرت في علم الدلالة ودرست المعنىٰ من خلال علاقة اللغة بالعالم الخارجي[٢]، وعلم النفس، وعلم الأنثروبولوجي[٣]، وعلم المنطق من خلال العلاقة بين الفكر واللغة، وأصول الفقه من خلال دراسة دلالات الألفاظ، وقد «حاولوا أكثر من غيرهم بناء نظرية دلالية متماسكة تكشف عن نظام الدلالة ومستوياتها، وطرق الكشف عنها كالحديث عن درجة الوضوح والقوة في الدلالة، وطرقها وأنماطها...»[٤]، وقد كانت دراستهم للمعنىٰ سابقة لعصرها بمئات السنين، حيث انتهت إلىٰ كثير من النتائج والملاحظات التي انتهت إليها دراسة المعنىٰ في العصر الحديث، «كما أنها كانت متميزة في عصرها عن دراسة اللغويين والبلاغيين لقضايا المعنىٰ ومشكلاته،

(١) انظر تفصيلاً لذلك في: كتاب قضية اللفظ والمعنىٰ لعلي العماري.
(٢) علم الدلالة لأحمد مختار عمر (١٥).
(٣) وهو علم يدرس علاقة اللغة بالحضارة الإنسانية.
(٤) دراسة الطبري للمعنىٰ (٣٥).

ومن أهم ما يميزها أنها كانت تحاول الوصول إلىٰ نتائج وقوانين وملاحظات عامة يعتمد عليها في فهم النصوص واستنباط الأحكام بعامة»[١].

كما أن اللسانيين اهتموا بدراسة المعنىٰ، ولكنهم ركزوا في دراستهم علىٰ العلاقة بين الاسم والمسمىٰ، ولذا فإن حديثهم عن المعنىٰ النحوي اختلط بهذا المفهوم كثيرًا.

وقد أحجمت بعض المدارس اللغوية الحديثة عن دراسة المعنىٰ، بل أنكرت الصلة بين المبنىٰ والمعنىٰ، ومن تلك المدارس المدرسة الشهيرة مدرسة بلومفيلد[٢]، بل إن تشومسكي نفسه ألغىٰ عنصر المعنىٰ في نظريته النحوية، في كتابه «البنىٰ النحوية» وجعل النحو مستقلاً عن الدلالة، لأنه كان في بدايته تابعًا للمدرسة السلوكية، وهي مدرسة تُعنىٰ بالشكل ولا تلتفت إلىٰ المعنىٰ، ثم ما لبث أن تفطن لدور المعنىٰ في النظرية النحوية في كتابه «مظاهر النظرية التركيبية»، وفي كتاباته الأخرىٰ التي احتل فيها المعنىٰ ركنًا أساسًا من أركان النحو التوليدي[٣]، وقد بالغت بعض المدارس اللغوية في إبداع علم تداخلت فيه علوم شتىٰ ومتشابكة ركزت علىٰ المعنىٰ والنص، لتطرح نحوًا نصيًا بديلاً عن نحو الجملة -كما يزعمون- أسموه «علم النص» الذي أسسه فان دايك[٤].

(١) انظر: دراسة المعنىٰ عند الأصوليين (١).
(٢) انظر: لغات البشر لماريوباي (١٠١).
(٣) منزلة المعنىٰ في نظرية النحو (٤٠-٤٢).
(٤) نحو النص (٣٢).

والمعنىٰ في الدراسات اللغوية مرتبط بمستويات اللفظ المختلفة؛ الأصوات والأبنية والتركيب، وهو يتناولها بالبحث والدراسة؛ **ويمكن تقسيم المعنى بهذا الاعتبار إلى:**

١) المعنىٰ المعجمي: وهو ما يتناول المفردات.

٢) المعنىٰ الصرفي: وهو ما يتناول الأبنية الصرفية.

٣) المعنىٰ النحوي: وهو ما سنناقشه في الفصل الثاني.

٤) المعنىٰ السياقي: وهو ما يتعلق بسابق الكلام ولاحقه وسياق المقام مما يرتبط بعادة، أو عرف، أو عقيدة، أو غيرها.

وكل هذه المعاني يُعنىٰ بها النحويُّ في تحليله ودراسته، وإن كان للمعنىٰ النحوي منها أوفر الحظ والنصيب.

ويعتبر السياق أحد محدِّدات المعنىٰ بل أهمها، ودلالته علىٰ المعنىٰ لها اعتبارها وأهميتها، وقد ربط الأصوليون بين المعنىٰ والسياق من خلال منهج علمي دقيق في تقسيمهم «واضح الدلالة إلىٰ مراتب هي: الظاهر والنص المفسر والمحكم ويعتمدون في تمييزهم بين هذه المراتب، علىٰ السياق و التأويل، فالظاهر ليس مقصودًا من السياق ويحتمل التأويل، والنص مقصود من السياق ويحتمل التأويل، والمفسر مقصود من السياق ولا يحتمل التأويل، والمحكم مقصود من السياق ولا يقبل التأويل»[(١)].

(١) السياق والمعنىٰ عند الغزالي (١١٢).

«أما غير واضح الدلالة عندهم فإن السياق اللغوي وحده لا يكفي في معرفة المقصود منه، بل لابد من السياق الحالي في فهمه، أو ما يسمونه بالقرينة الخارجية، إذ إن في دلالته على معناه خفاءً وغموضًا، وقد قسموه كذلك أقسامًا هي: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه»[(١)].

وسنستعرض في الفصل الأول بتفصيل دلالة السياق وأنواعه باعتبارها محددًا للمعنى المقصود.

وما يهمنا هنا هو أن النحو يؤثر في المعنى، كما أن المعنى يؤثر في النحو، ولا يمكن الفصل بينهما البتة، إذ كلام البشر وتعابيرهم مرتبطة بالمعنى النحوي، ولو افتقد التركيب هذه الخاصية لم يكن ثمة إفهام أو إبانة.

علم المعاني والنحو:

لقد ارتبطت علوم العربية فيما بينها واشتركت في الهدف من نشأتها المتمثل في خدمة النص القرآني، وحفظ اللسان من اللحن والزلل، وأضافت أهدافًا أخرى منها طلب الكمال في البيان، وإضفاء المتعة والذوق في الأسلوب والتعبير، وغيرها من أهداف اللغة ووظائفها، إلا أنها مع ارتباطها ببعضٍ بقيت الفروق بين كل علم وآخر، واتضحت معالم كل علم لدى السلف من خلال مصنفاتهم، وما حدته من حدود لكل علم وضبط لمسائله ومباحثه، ولا تعارض بين هذا ومسألة ترابط العلوم، ولكن الخلط بينها هو الخطل،

(١) السياق والمعنى عند الغزالي (١١٤).

وقد نقل أبو حيان الأندلسي عن أحد شيوخه قوله: «متىٰ رأيت الرجل ينتقل من فن إلىٰ فن في البحث والتصنيف فاعلم أن ذلك لقصور علمه بذلك الفن، أو لتخليط ذهنه حتىٰ يظن أن المتغايرات متماثلات»[١].

وقد نص السيوطي علىٰ هذه الفكرة بقوله: «يجب أن تحمل كل صناعة علىٰ القوانين المتعارفة بين أهلها؛ لأن إدخال صناعة في أخرىٰ إما أن يكون بجهل المتكلم، أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلىٰ أخرىٰ عند ضيق الكلام عليهم»[٢].

ولا يعني ذلك عدم استثمار كل علم ما وصل إليه العلم الآخر، ومن ذلك ما ذكره العلماء أن علم الأصول مبني علىٰ ما ثبت عند أهل اللغة، واستثمر الأصوليون مباحث اللغة ومساءلها بناء علىٰ علم كامل يعرف بأصول الفقه، ولا عجب في ذلك فإن «غالب ما صنف في أصول الفقه من الفنون إنما هو من المطالب العربية التي تكفل المجتهد فيها بالجواب عنها، وما سواها من المقدمات؛ فقد يكفي فيه التقليد»[٣] واللغة علم وأصول الفقه علم آخر، ولا يضير ذلك علم الأصول.

إلا أننا نجد في بعض دراسات المحْدَثين للغة خلطًا بين علمي النحو وعلم المعاني، إذ الثاني أحد فروع علم البلاغة، ومما يُعتذر لهم في ذلك عدم إدراكهم

(١) البحر المحيط (١/ ٣٤١).
(٢) انظر: صون المنطق والكلام للسيوطي (٢٠٠).
(٣) ينظر: الموافقات (٥/ ٥٧).

لما حوت مسائل النحو ومباحثه من اعتماد على المعنى والسياق، وخاصة ما يتعلق بنظرية العامل التي وصفها بعضهم بالجفاف، والاعتماد على الشكل دون الوظيفة والمعنى، وسنفصل القول في هذه المسألة في الفصل الثاني.

كما هالهم ما احتواه علم المعاني من اهتمام بالنظم، وتتبع خواص التركيب، ومراعاة مقتضى المقام ما جعلهم يجدون ضالتهم فيه، ويدَّعون نسبته إلى علم النحو، وجعله فرعًا عنه، ونسوا أنه لا يضير علم المعاني أن استثمر مسائل النحو وأحكامه، ولا يعيب علم النحو أنه ضبط قوانين التركيب للاحتراز عن الخطأ، والاقتدار على الفهم والإفهام، وهذا ما حدا بعض الدارسين إلى أن يقول: «ومن هنا نشأت الفكرة التي تتردد على الخواطر من زمن طويل؛ أن النحو العربي أحوج ما يكون أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني تتمة الدراسات النحوية أو فلسفتها»[(١)]، وغيره من أمثال إبراهيم مصطفى[(٢)]، وحسن عون[(٣)]، ومحمد عيد[(٤)]، ومهدي المخزومي[(٥)]، وعبد الفتاح لاشين[(٦)]، الذين أدخلوا علم المعاني في النحو، حتى أصبحنا نسمع بالنحو البلاغي والبلاغة النحوية!

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (١٨)
(٢) إحياء النحو (١٩).
(٣) تطور الدرس النحوي (٩٢-٩٤).
(٤) في اللغة ودراستها (٢٥٠).
(٥) قضايا نحوية (٢٠).
(٦) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية (٢٤٦).

وهـذا لعمـري خلـط بـين العلـوم لا يعالجـه إلا قـول شـيخ البلاغيـين عبـد القـاهر الجرجـاني: «اعلـم أن لـيس الـنظم إلا أنـه تضـع كلامـك الوضـع الـذي يقتضيه علم النحو، وتعمل علىٰ قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تخل بشيء منهـا»[(١)]، وهـو بذلك يفرق بين النظم ومعاني النحو، فالأول علم المعـاني والثـاني أصـل النحـو ومعانيه. وهو نفسه يذكر في مقدمـة كتابـه أنـه بنىٰ نظريتـه علىٰ النحـو واسـتثمر أحكامه ومسائله في تذوق خواص التركيب والفروق بين الأسـاليب، إذ يقـول: «وإنه علىٰ الجملة بحث ينتقي لك من علم الإعراب خالصه ولبـه، ويأخـذ لـك منه أناسي العيون وحبَّات القلوب»[(٢)]. وإن كان بعضـهم يـدعي أن عبـد القـاهر في كتابه دلائل الإعجاز لا يفرق بين النظم ومعاني النحـو، ويجعلهمـا مترادفـين ليصل إلىٰ ضـم العلمـين دون أن يفصـل بينهمـا[(٣)]، ويجـدر بنـا أن نفصـل بـين العلمين ونحدد الفرق بينهما، ولكن من خلال كلام أحـد البلاغيـين، إذ يعـرف السكاكي النحو بقوله: «علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيـب فيمـا بـين الكلم؛ لتأدية أصل المعنىٰ مطلقًا؛ بمقاييس مستنبطة من اسـتقراء كـلام العـرب وقوانين مبنية عليها؛ ليحترز بها عن الخطأ في التركيب»[(٤)]، وعلم المعاني: «هـو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ومـا يتصـل بهـا مـن الاستحسـان وغيـره؛

(١) دلائل الإعجاز (٨١).
(٢) المصدر السابق (٤٢).
(٣) انظر أثر النحاة في البحث البلاغي (٣٩١).
(٤) مفتاح العلوم (٤١).

ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره»[١] فكلاهما ينظر إلى التركيب ولكن باعتبارين منفصلين، مع مراعاة المعنى في كلا الاعتبارين؛ فالنحو يدرس التركيب من حيث الصحة والفساد، وعلم المعاني يدرسه من حيث الحسن والقبح[٢] وبهذا يمكن القول بأن البلاغي يبدأ علمه بعد النحوي، وأن البحث البلاغي مرحلة متأخرة وتابعة للبحث النحوي؛ وبهذا نفسِّر قبول علماء المعاني كثيرًا من الأصول النحوية والأخذ بها واستثمارها في البحث البلاغي، ومن ذلك بناء الجملة على ركني الإسناد، والقول بالرتبة النحوية محفوظة كانت أم غير محفوظة، وقولهم إن الأصل في الجملة الاسمية الثبوت، والأصل في الجملة الفعلية التجدد والاستمرار، وأن الأصل في التعجب الاستفهام، وغيرها من الأصول والقواعد النحوية التي يبني عليها البلاغي بحثه.

(١) مفتاح العلوم (٨٦).

(٢) انظر: دراسات في العربية وتاريخها (١٨٣).

(٢)

ابن الأنباري
وكتابه «البيان في غريب القرآن»

هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن أبي سعيد أبو البركات كمال الدين الأنباري، ولد في شهر ربيع الآخر سنة ٥١٣هـ بالأنبار، ولن أتوقف كثيرًا عند تفاصيل سيرته ونشأته وما يذكر عادة في التراجم؛ لأن كثيرًا من الكتب أغنت عن ذلك وأفادت[١]، ولكن سأقف على معلمين أساسيين في شخصيته:

۞ الأول: شمولية الشخصية:

إذ جمع الله له بين فنون العلم وصلاح العمل، فهو فقيه تفقه على مذهب الشافعي على الشيخ سعيد الرزاز في المدرسة النظامية «وصار شيخ العراق في الأدب غيرَ مدافَع له التدريس فيه ببغداد والرحلة إليه من سائر الأقطار»[٢]، وله كتب في الفقه الشافعي، واختلاف الفقهاء، وأصول الفقه، منها: «التنقيح في

---

(١) ينظر: البداية والنهاية (١١/ ٣١٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (٧/ ١٥٥)، والروضتين للمقدسي (٢/ ٢٧)، وبغية الوعاة (٣٠١)، وإنباه الرواة (٢/ ١٦٩).
ومن الكتب المفردة في سيرته: أبو البركات الأنباري د. فاضل السامرائي، و"ابن الأنباري" لمحيي الدين توفيق، و"ابن الأنباري وجهوده في النحو" د. جميل علوش.

(٢) طبقات الشافعية للسبكي (٧/ ١٥٥).

مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة»، ولـه «بداية الهداية» وهـو كتـاب في الفروع، وكذلك «هداية الذاهب في معرفة المذاهب».

وهو صاحب عقيدة وتصوف، كتب في علم الكلام كتابًا عظيمًا، وهو: «الداعي إلىٰ الإسلام في علم الكلام»، و«أصول الفصول» في التصوف، وغيرهما.

وهو نحوي متين، أخذ العربية عن شيخه أبي السعادات هبة الله ابن الشجري، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه[(١)]. وألف في النحو كتبًا كثيرة؛ أشهرها: «أسرار العربية»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف».

وهو لغوي أديب قرأ اللغة والأدب علىٰ شيخه أبي منصور الجواليقي، له كتاب في الأدب وتراجم الأدباء صغير الحجم لكنه عظيم الفائدة، جمع فيه بين صفاء الأسلوب وحسن الاختيار.

وهو في مصنفاته التي بلغت مائة وثلاثين مصنفًا[(٢)] جمع بين دقائق المسائل وأصول العلم في اللغة والأدب والنحو، والصرف، مما يظهر شخصية شمولية مليئة بالعلم والتدقيق حتىٰ صار إمامًا في كل فن.

وهو كذلك صاحب عمل صالح، وبلغ آيةً في الورع والزهد والتعفف عن الناس؛ وقد حوت لنا كتب السير عن حياته العملية والعبادية شيئًا كثيرًا، فكان يقسم وقته أثلاثًا: ثلثًا للعبادة، وثلثًا للتدريس والإقراء،

(١) انظر: إنباه الرواة (٢/ ١٧٠)، و"ابن الأنباري وكتابه الإنصاف" (٤٣).
(٢) "ابن الأنباري وكتابه الإنصاف" (٤٣).

وثلثاً للتأليف[١]، وانقطع في آخر حياته لهذه الأعمال بعد أن ترك التدريس بالمدارس النظامية، ولم ينقطع عن العلم ولم يكن يرد طالب علم، حتىٰ تفرد بعلم العربية فشدت إليه الرحال[٢].

ولسان حاله يصدقه لسان مقاله[٣]:

العلـــم أوفىٰ حليـــة ولبـــاس	والعقـــل أوفىٰ جنـــة الأكيـــاس
كـــن طالبًـــا للعلـــم تحـــيَ، وإنمـــا	جهـل الفتىٰ كـالموت في الأرمـاس
وصـن العلـوم عـن المطـامع كلهـا	لتـــرىٰ بـــأن العـــز عـــز النـــاس
والعلـــم ثـــوب، والعفـــاف طـــرازه	ومطـــامع الإنســـان كالأدنـــاس
والعلـــم نـــور يُهتـــدىٰ بضـــيائه	وبـــه يســـود النـــاس فـــوق النـــاس

وقد ساد الناس بصلاحه وزهده وبعده عن الدنيا ومحاسنها، وساد الناس بعلمه الذي لم يجعله وسيلة للتكسب، والوقوف علىٰ أبواب الأمراء وأرباب الغنىٰ.

كان يعيش علىٰ نصف دينار شهريًا أجرة دار وحانوت له يقنع بها، وسيَّر إليه المستضيء خمسمائة دينار فردَّها، فقيل له: اجعلها لولدك، فقال: إن كنتُ خلقتُه فأنا أرزقه[٤].

---

(١) انظر: مقدمة المحقق لكتاب الإغراب في جدل الإعراب (٨).
(٢) ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (٣٦٥).
(٣) الوافي بالوفيات للصفدي (١٨/ ١٤٩).
(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي (٧/ ١٥٦).

لقد كانت شخصيته جادة، جمعت بين أصناف العلوم، وأبواب الورع والزهد، فصنعت منه رجلاً مباركًا، وقدوة متكاملة، وُضِع لها القبول من خلال ما نراه من آثاره ومصنفاته وكتبه، رحمه الله رحمة واسعة.

۞ الثاني: عقليـة الإبـداع:

هذا هو المعلم الثاني لشخصيته، ويتضح جليًا من خلال مذهبه النحوي، وأسلوبه في التأليف وإبداعه في تصنيف ثلاثة كتب تعد أصولاً في علومها:

الأول: في علم الخلاف صنف «الإنصاف في مسائل الخلاف» الذي يعد إبداعا في فنه، جمع فيه مائة وإحدىٰ وعشرين مسألة، أكثرها نحوية، والأخرىٰ صرفية ولغوية، وهي مشاهير مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، تناولها علىٰ غرار كتابه «التنقيح في الفقه»، تجلت فيه عبقريته من خلال إيراده للحجج والعلل والرد عليها والترجيح بين الأقوال، والعجيب أنه كان يورد حجج كل فريق وكأنه واحد منهم مع «أسلوب خالص من التعقيد، سهل المأخذ، قريب للأذهان، بعيد عن الجفاء»[(١)] حتىٰ كأنه «أدَّب النحو، وأضفىٰ علىٰ أسلوب عرضه من المائية والتندية ما حببه إلىٰ المطالع، فأبعد عنه السأم، وليس بقليل أن تعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضًا جذابًا»[(٢)]. وهو أول كتاب صُنف في علم العربية علىٰ هذا الترتيب.

(١) الدرس النحوي عند الأنباري (٣٥).
(٢) مقدمة الإغراب في جدل الإعراب (٢٢).

الثاني: علم الجدل: وقد وضع له «الإغراب في جدل الإعراب»، ولم يكن للعربية في هذا الفن قبل كتاب ابن الأنباري كتاب، وقد خصصه لقوانين الجدل والمناظرة، ذكر فيه اثنتي عشرة مسألة في السؤال وما يتعلق به، والاستدلال، وترتيب الأسئلة، وترجيح الأدلة، وهو غاية في الاختصار، غاية في الفائدة.

الثالث: علم أصول النحو: وهو على غرار علم أصول الفقه، ووضع له كتابا أسماه «لمع الأدلة» ذكر فيه أدلة النحو، من سماع وقياس واستحسان واستصحاب حال.

«وهذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية لا ينازع ابن الأنباري فيها منازع»[(١)].

ولا أوضح في معرفة عقليته الإبداعية من مطالعة هذه الكتب الثلاثة، وما حوته من فكر ناقد وعقل ثاقب، وما أثرت به المكتبة العربية، مما أظهر أثرها في مصنفات العلماء بعده[(٢)]ونقلهم عنه.

كما تظهر عقليته هذه في مصنفاته الأخرى، التي أظهرت تميُّزَه في إضافاته رغم أنه سلك فيها مسلك من قبله من حيث العلم، ومما يدل على هذا كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» فهو فريد في بابه رغم كثرة كتب التراجم للأدباء والنحاة[(٣)].

(١) انظر: مقدمة محقق الإغراب في جدل الإعراب (٢١).

(٢) انظر على سبيل المثال: ما كتبه السيوطي في كتابيه "الاقتراح" و"المزهر"، إذ ينقل كثيرًا عنه.

(٣) كنت قد قرأت هذا الكتاب فألفيت فيه مباحث ومسائل قد لا تجدها في مصنفات أخرى.

البيان في غريب إعراب القرآن:

طبع هذا الكتاب في مجلدين، بتحقيق د. طه عبد الحميد طه، في مصر عام ١٩٦٩م.

أولاً: قيمتـه العلميـة:

يتميز كتاب البيان عن غيره من كتب ابن الأنباري؛ أنه من أواخر كتبه التي ألفها إن لم يكن آخرها، ويظهر ذلك من خلال الإحالات الكثيرة علىٰ كتب له ورسائل، حيث أثبت منها أربعة عشر كتابًا[١]، ويعني ذلك أنه صبَّ فيه خلاصة آرائه وتحقيقاته في كافة فنون العربية، نحوها وصرفها ولغتها وأصواتها، فهو فيه يختصر ما أجمله في كتبه الأخرىٰ، وينتقي من الآراء ما بثه في مصنفاته الأخرىٰ.

كما يتميز كتابه بأنه تطبيق عملي لعلوم اللغة من خلال نص قرآني بليغ عالج من خلاله إعراب القرآن مركزًا علىٰ المشكل من ألفاظه، والغريب من تراكيبه، مستثمرًا موسوعيته العلمية، المتمثلة في فقهه، ومعرفته بعلوم القرآن، وقراءاته، ونبوغه في علوم اللغة صرفها ونحوها، كما يعظم قدر هذا الكتاب ببركة نية صاحبه، وختمه كتبه به تقربًا إلىٰ الله وزلفىٰ.

ولا ريب أن قيمة الكتاب ترتبط بشخصية مؤلفه ومكانته العلمية، ولعل كتاب البيان يعلو قدره بعلو قدر الأنباري، وتبحره في علوم اللغة والنحو.

(١) مقدمة المحقق للكتاب (٢٠).

ثانيًا: ظواهـر عامـة في كتـاب البيـان:

أ. الإيجاز والاختصار:

أبان المصنف في أول كتابه هذا المنهج حين قال: «فقد لخصت في هذا المختصر غريب إعراب القرآن علىٰ غاية من البيان متوخيًا للتفهيم»[(١)]. وهو يطبق ذلك في ثنايا كتابه، ويظهر هذا الإيجاز في عدة أمور:

عند تعرضه للمسائل الخلافية في النحو والصرف التي ترد عند إعرابه للآيات؛ يلخص المسألة في عبارات مركزة، ثم يحيل القارئ إلىٰ كتبه الأخرىٰ، وخاصة «الإنصاف»، وربما أحال علىٰ كتب له مفردة في هذه المسألة أو تلك.

(١) ضمَّن ابن الأنباري كتابه البيان الكثير من الأصول النحوية، كالسماع والقياس والعامل والتعليل والتأويل واستصحاب الحال، إلا أنه لا يفصل القول في مآخذ هذه الأدلة والاعتراض علىٰ المخالفين، بل يكتفي بإيراد الراجح من القول، مؤيدًا بما يسنده من أدلة النحو وقوانينه.

(٢) الكتاب كان خالصًا لموضوع إعراب القرآن، فلم يتوسع في العلوم الأخرىٰ من تفسير وفقه وبلاغة؛ إلا إشارات عابرة تعين علىٰ ترجيح وجه إعرابي علىٰ آخر أو تفسره، وهو بذلك يشبه كتاب العكبري، ويختلف عن كتاب المشكل الذي كثر فيه الاستطراد[(٢)].

---

(١) البيان (١/ ٩).

(٢) المشكل (٣٢).

ب. ذكره للقواعد والضوابط النحوية:

حفل كتاب البيان بعدد كثير من القواعد النحوية، والضوابط المتعلقة بالصناعة النحوية، وقد وصلت إلى أكثر من مائتي قاعدة وضابط، منها ما يتعلق بالعامل كقوله:

١) الأسماء التي تدل على الأعيان لا تعمل في الظروف؛ لأنه ليس فيها معنى الفعل[١].

٢) اسم الفاعل إذا وقع خبرًا عمِل عمَل الفعل[٢].

٣) ما بعد الاسم الموصول لا يعمل فيما قبله[٣].

ومنها ما يتعلق بالأحكام النحوية مثل:

١) لا يجوز تقديم الصلة أو معمولها على الموصول[٤].

٢) لا يجوز العطف على الموصول إلا بعد تمامه[٥].

ومنها ما يتعلق بالتركيب والصناعة النحوية:

١) لام الابتداء لا تدخل على الفضلة ولا على سوف والفعل[٦].

٢) البدل لا يتقدم على المبدل منه[٧].

---

(١) البيان (١/ ٣٩٩).
(٢) المصدر السابق (١/ ٥٠).
(٣) المصدر السابق (١/ ٦٧).
(٤) البيان (١/ ٢١١) و(٢/ ١٦٢).
(٥) المصدر السابق (٢/ ١٦٩).
(٦) المصدر السابق (١/ ٢٢٩).
(٧) المصدر السابق (١/ ٣٥٤).

وقد جمعت هذه القواعد والضوابط، ولولا الإطالة لسردتها، ولكن لعل الله ينسأ في العمر لبحث هذه القضية عند ابن الأنباري وعلاقتها بأصول النحو.

جـ. الرجوع إلى أصل الكلمة اشتقاقًا وصرفًا:

عُنِيَ الأنباري بهذه المسألة في كتابه، وكثر ذكره لاشتقاق الكلمات وأصولها الصرفية، ولا يخفىٰ ما لذلك من أثر علىٰ الصرف والنحو. وهي مسألة تحتاج إلىٰ مزيد بحث وتحقيق.

ومن الأمثلة على هذه الظاهرة:

١) الحديث عن أصل لفظ الجلالة «الله»[(١)].

٢) أصل مهيمن مؤيمن[(٢)].

٣) أصل تترىٰ وتراىٰ[(٣)].

فهو هنا يشير إلىٰ أصول الكلمات من الناحية الاستقرائية، وكذلك أصولها من حيث التصريف والبنية، وما جرىٰ عليها من إعلال وإبدال.

د. عنايته بالشواهد القرآنية:

عُنِيَ الأنباري بالشواهد القرآنية حتىٰ فاقت الشواهد الشعرية، إذ وصلت شواهد القرآن أكثر من أربعمائة شاهد[(٤)]. وقد يورد الشاهد القرآني

(١) البيان (١/ ٣٢).
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩٤).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٨٥).
(٤) إعراب القرآن ومصادره (١٨٨).

لغرضين: أحدهما: التدليل علىٰ أصل المسألة النحوية. والآخر: الاستئناس به لاختيار وجه إعرابي للآية لوجود هذه النظير.

وهو بذلك يربط من خلال إعراب القرآن بين النظائر في القرآن، ولا ريب أن خير تفسير للقرآن هو تفسير القرآن بالقرآن، ومراعاة السياق القرآني بكامله عند إعراب آياته مظهر يستحق الوقوف والتأمل، ولعل ما سنورده من تطبيقات في الفصل الربع يبين شيئًا من هذا.

هـ. عنايته بالقراءات وتوجيهها:

مع أن كتابه غير متخصص في توجيه القراءات إلا أنه اعتنىٰ بذكرها وتوجيهها وعلاقتها بالمعنىٰ والسياق القرءاني، وإن لم يشر إلىٰ رواتها في كثير من الأحيان بعكس ما عند النحاس ومكي[1].

ثالثًا: منهجه في الإعراب:

إن هدف الكتاب هو التركيز علىٰ الناحية الإعرابية، ولذا أولاها عناية خاصة؛ حيث ذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للكلمة التي قد تتوافق مع رأيه أو لا تتوافق، **ويمكن أن نجمل منهجه في عرضه لإعراب الآيات في النقاط التالية:**

أ. لا يعرب كل آيات القرآن وجمله، بل يتخير منها ما يراه غريبًا كما هو واضح من عنوان كتابه.

(١) المصدر السابق.

ب. لا يستوعب كل الأوجه الإعرابية التي ذكرها معربو القرآن في المادة التي اختارها، بل قد يورد أحيانًا وجهًا واحدًا.

ج. ما يتعلق بترجيح أحد الأوجه الإعرابية على الأخرى لم يطرد في ذلك، فربما رجَّح وأيَّد وجهًا مع ذكر سبب الترجيح، وكثيرًا لا يذكر السبب. وفي كثير من المواطن لا يرجح وجهًا على آخر، بل يكتفي بذكر الأوجه الإعرابية المحتملة، ولعل هذا منه موافقة لجوازها واتساقها مع معنى الآية.

د. يستعين بالتفسير والمعنى لترجيح وجه على آخر، وفي هذا دلالة على عنايته بربط الإعراب بالمعنى، وخاصة عندما يتعلق بسياق القرآن، ومن الأمثلة على هذه المسألة- وهي كثيرة في كتابه.

(١) عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[البقرة: ٤٨] يعرب ﴿يَوۡمٗا﴾ مفعولا به، وليس ظرفًا متعلقًا بـ﴿وَٱتَّقُواْ﴾؛ لأن هذا الإعراب الأخير يترتب عليه تكليفهم، والتكليف في الدنيا فقط، فالمعنى: اتقوا عذاب يوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[1]، ويستشهد على هذا بآية أخرى من القرآن، وهي ظاهرة في كتابه، كما سبق وأن بيَّنَّا هذا في المبحث السابق.

(٢) عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾[النساء: ٢٥] قال: «أن ينكح في موضع نصب بطول انتصاب

(١) البيان (١/ ٨٠).

المفعول به... ولا يجوز أن يكون ينكح منصوبًا بـ﴿يَسۡتَطِعۡ﴾ لإحالة المعنىٰ؛ لأنه يصير المعنىٰ: ومن لم يستطع أن ينكح المحصنات طولاً، أي: للطَّوْل، فيصير الطول علة في عدم نكاح الحرائر، وهذا خلاف المعنىٰ، لأن الطَّوْل به يستطاع نكاح الحرائر، فبطل أن يكون منصوبا بـ ﴿يَسۡتَطِعۡ﴾ فثبت أنه منصوب بالطَّوْل»[1].

(٣) عند إعرابه لقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞ﴾[البقرة: ٢١٧]، قال: «﴿قِتَالٞ﴾ مرفوع لأنه مبتدأ، وإنما جاز أن يكون مبتدأ وإن كان نكرة؛ لأنه وصفه بقوله: ﴿فِيهِ﴾ فتخصص، والنكرة إذا تخصصت جاز أن تكون مبتدأ، و﴿كَبِيرٞ﴾ خبر المبتدأ، وقال: ﴿قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞ﴾ ولم يقل: القتال؛ لأن النكرة إذا كررت عرفت، ألا ترىٰ أن إنسانًا إذا قال: لفلان علي مائة درهم، لفلان علي مائة درهم. لزمه مائة درهم؛ لأن المائة الثانية هي الأولىٰ. وإذا قال: لفلان علي مائة درهم، له علي مائة درهم؛ لزمه مائتان؛ لأن المائة الثانية غير الأولىٰ. لأنهم سألوه عن قتال وقع في ذلك الوقت بعينه؛ لأنه ﷺ بعث سرية لقتال المشركين، وأظلَّ شهر رجب، فبعثوا إليه ﷺ يسألونه عن ذلك القتال الذي بعثهم فيه، فأجابهم في الآية بأن كل قتال يقع في هذا الشهر كبير، لا ذلك القتال بعينه حتىٰ يلزمه التعريف بالألف واللام»[2]. وفي هذا ربط بين تفسير الآية وسياقها وتركيب الجملة ومرادها.

(١) البيان (١/ ٢٥٠-٢٥١).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٥١-١٥٢).

ومما يعجب منه أن د. علوش يأخذ علىٰ الأنباريِّ مسلكه في ذكر الخلاف في الأوجه الإعرابية في كتابه البيان، إذ يقول: «والذي يدعو إلىٰ العجب أن يلتزم ذلك في معظم مجالات نشاطه، وفي مختلف مؤلفاته، مع أن ثمة موضوعات نحوية لم تجر العادة بإقحام موضوع الخلاف فيه، كالإعراب مثلاً؛ لأن المقصود من الإعراب هو التطبيق العملي لقواعد النحو، وقد جرت العادة فيه أن يدوِّن المؤلف فيه رأيه ويثبت موقفه، لا أن يجعله سجلاً لآراء الماضين والسالفين، أما صاحبنا فقد جرىٰ علىٰ غير ذلك في إعراب القرآن، إذ التزم عند تعرضه لأية كلمة بإثبات ما كان يراه مناسبًا من آراء النحاة الذين لرأيهم وزن، ولكلمتهم قيمة»[(١)]. وقد تكثر الأوجه الإعرابية إذا كثرت القراءات في الكلمة الواحدة كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤][(٢)]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧][(٣)].

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (٢٥٧).
(٢) البيان (١/ ٣٥).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٤٧).

الفصل الأول

مكونات المعنى

- المبحث الأول: أصول الألفاظ
- المبحث الثاني: البنية الصرفية
- المبحث الثالث: التصورات والعقائد
- المبحث الرابع: قصد المتكلم
- المبحث الخامس: السياق

تمهيد

الحديث عن اللغة باللغة شاق وصعب، و«الكلام على الكلام صعب»[1]، وتفسيره وربط لفظه بمعناه كذلك؛ وذلك لأن «كلام العرب كالميزان الذي به تعرف الزيادة والنقصان، إن فسرته بذاته استصعب، وإن فسرته بغير معناه استحال»[2]، وما برح علماء اللغة والأصول والكلام يتناولون قضية اللفظ والمعنى بكثير من البحث والتشقيق لمسائلها وعلاقتها ببعضها، وأيهما يقدم ؟ وأيهما يُفضّل؟ وقد انحرفت بعض الدراسات فيها إلى شيء من الفلسفة والمنطق المتكلف، يلاحظه من يتتبع هذا الجدل في مظانه.

وتشارك علوم العربية صرفها ونحوها وبيانها في هذا البحث من زوايا واعتبارات متنوعة، إلا أنها تشترك في البحث عن المعنى لأنه المقصود والغاية. وما الألفاظ إلا «خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها»[3]، إذ «كيف يتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى وأنت إذا أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال، وإنما تطلب المعنى، وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء ناظرك»[4]، والعلاقة بين اللفظ والمعنى عليها يدور رحى الكلام،

(١) الإمتاع والمؤانسة (٢/ ١٣١).
(٢) الزينة لأبي حاتم الرازي (٦٣٨).
(٣) دلائل الإعجاز (٤٨).
(٤) المصدر السابق (٤٤).

وبها يحصل الإفهام، ومن خلالها يتناقل البشر الأفكار والأغراض وما يقصدونه في مخاطباتهم، وإن كان لكل منهما مزاياه وخصائصه، ومع هذا فلا يفصل بينهم كما قرر ابن الأثير ـ في بحثه لهذه المسألة – بقوله: «ليس لقائل هنا أن يقول: لا لفظ إلا بمعنىٰ، فكيف فصلت أنت بين اللفظ والمعنىٰ، فإني لم أفصل بينهما وإنما خصصت اللفظ بصفة هي له، والمعنىٰ يجيء فيها ضمنًا»[١].

إلا أن المعاني أسبق من الألفاظ؛ «ذلك أن الألفاظ سمات المعاني، وأوضاع وضعت لتدل عليها، فكيف يتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في تصور النفس؟»[٢]. ومما يؤيد أهمية المعنىٰ ودوره في الكلام أنه ـ كما عرفه أبو هلال العسكري ـ «القصد الذي يقع به القول علىٰ وجه دون وجه»[٣]. وهنا ربط واضح بين المعنىٰ والقصد، فالمعنىٰ مرتبط بحال الواضع للكلام والمؤلف له، فمراد المتكلم وقصده هو الجوهر المؤدي للمعنىٰ. و«المعاني هي الصور الذهنية من حيث أنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل»[٤]. ولهذا تعددت الطرق والوسائل المؤدية لإيضاح المعنىٰ، فلم تقتصر علىٰ الألفاظ التي تعد أهم وأشرف ما يدل علىٰ المعنىٰ، وذلك أن «المعاني مبسوطة إلىٰ غير غاية، وممتدة إلىٰ غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة»[٥].

(١) المثل السائر (١/ ٢٧).
(٢) دلائل الإعجاز (٣٢٠).
(٣) الفروق للعسكري (٢٥).
(٤) التعريفات (٢٨١).
(٥) البيان والتبيين (١/ ٧٦).

وللدلالة على المعنى طرق ووسائل، أبانها الجاحظ في قوله: «وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ ومن غير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها: اللفظ، ثم الإشارة، ثم القصد، ثم الخط، ثم الحال، وتسمى نُصبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقتصر على تلك الدلالات»[(١)].

ولهذا لم تكن «الألفاظ تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان؛عمل بمقتضاه، سواء كانت بإشارة أو كتابة أو بإيماءة أو دلالة عقلية أو قرينة حالية أو عادة له مطردة لا يخل بها»[(٢)]. وكل هذه المفاهيم التي أشار إليها الجاحظ وابن القيم تمثل إدراكًا واضحًا لوسائل الاتصال الإنساني الذي تمثل اللغة آلته الأساسية، «إلا أن أسهلها وأحسنها هو تعريف ما في القلوب والضمائر بهذه الألفاظ»[(٣)].

وقد قام علم المعجم على العلاقة بين اللفظ والمعنى وذلك بتجريد الألفاظ من سياقاتها وأحوالها؛ ولهذا كان المعنى المعجمي هو أحد أنواع المعاني، ذلك أن أفخمها وأعظمها معاني النحو التي هي مقصود المتكلمين، وبها يتعلق الفكر، «فليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى»[(٤)].

(١) المصدر السابق (١/ ٨٤).
(٢) إعلام الموقعين (١/ ٢١٨).
(٣) التفسير الكبير للرازي (١/ ٣٩).
(٤) دلائل الإعجاز (٣١٥).

فالمعاني النحوية هي أصل الكلام العربي، وما الألفاظ إلا مستويات أولية للوصول إلىٰ هذه المعاني. ويمكننا تصوير العلاقة بين اللفظ والمعنىٰ بالرسم التالي:

نمـوذج العلاقـة بين اللفظ والـمعنى

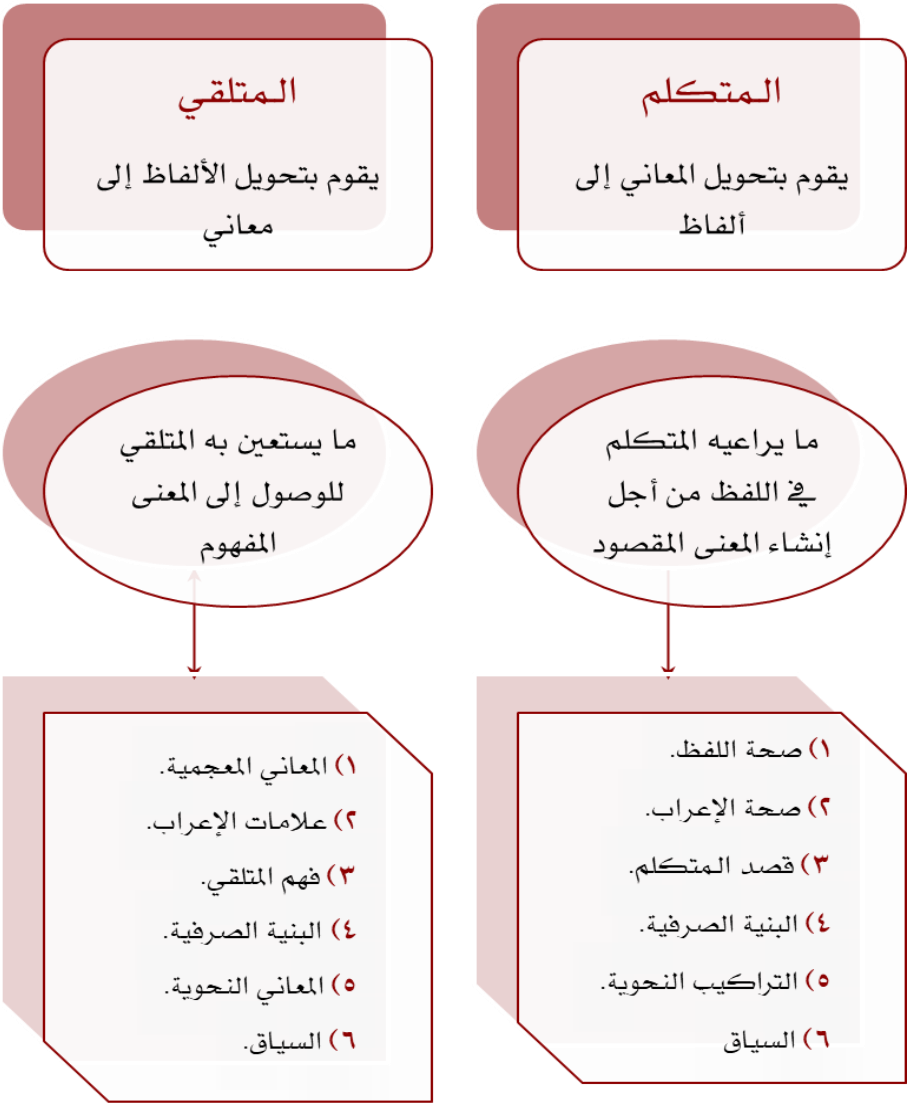

بهذه الصورة تقوم عملية الكلام والاتصال بين طرفيه المتكلم والسامع، ويُلاحظ أن كلاً منهما يقوم بدور تحليلي، فالأول يكوّن المعنىٰ من خلال ألفاظه، والثاني يفهم المعنىٰ من خلال تحليل الألفاظ وفهمها، ولابد للاثنين من وسائل وقرائن مصاحبة للوصول إلىٰ المعنىٰ المقصود، وعندما يحصل خلل في هذه المحددات يحصل الخلل في الفهم والإدراك للرسالة أو المعنىٰ المقصود.

المبحث الأول

أصـول الألفـاظ

دلالة الكلام بناء متكامل تؤدي جمع مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية الإبانة عنه وإيضاح معناه، و «لا يمكن فصل المستوىٰ الدلالي عن غيره من مستويات اللغة في نصٍ ما»[(١)]. ولكن اللفظ بما يتضمنه من أصوات هو اللبنة الأولىٰ في بناء هذه الدلالة، والمادة الخام التي يتكون منها المعنىٰ، ولها دلالة وضعية أولية تعرف عند علماء الصرف بالأصل، وهو «عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة، كيف تصرفت، وهي تجري مجرىٰ الجنس للأنواع، نحو: الحياة للإنسان والفرس والطائر، لابد من وجودها في كل واحد من هذه الأنواع، وإن اختلفت حقائقها... وهي مادة لما يُبنىٰ منها من الأبنية المختلفة موجودة في جميعها»[(٢)]، وتعرف عند علماء المعجم بالجذر والبنية، وهي من اللغة بمثابة اللبنة من البناء، وهي عند ابن جماعة «عبارة عن اعتبار حروف مخصوصة وتأليفها من غير اعتبار الحركات والسكنات فيها»[(٣)].

(١) علم الدلالة: أحمد مختار عمر (١٣).
(٢) شرح التصريف لابن يعيش (١٠٨- ١٠٩).
(٣) حاشية الجاربردي لابن جماعة (١/ ١١).

وهي المعنىٰ العام الذي ترجع إليه مفردات المادة، وهي ما بنىٰ عليها ابن فارس تطبيقه في معجمه المقاييس، فالأصل عنده البناء الذي يدل علىٰ معنىٰ عام بحيث يجمع كلمات تشترك معه في الحروف الأصلية التي هي حروف المادة كقوله مثلاً في مادة (ألـه): «الهمزة واللام والهاء أصل واحد وهو التعبد»[١]. وقد يكون للجذر الواحد عنده أكثر من أصل عام أو معنىٰ عام. وهذه المسألة بحثت في الاشتقاق بأنواعه؛ وذلك لأن كلام العرب منه ما هو مشتق ومنه ما هو موضوع وضعًا، كما أشار إلىٰ هذه المسألة السيوطي في مزهره[٢]. والمعنىٰ المعجمي للألفاظ يتصف «بالتعدد والتنوع والاحتمال»[٣]. ومما يجدر التنبه له أن «كل لفظ له معنىٰ لغوي يُفهم من مادة تركيبه، ومعنىٰ صيغي وهو ما يُفهم من هيئته»[٤] فمادة «ضرب» مثلاً تدل في مادتها الأصلية علىٰ الضرب، وهو معنىٰ معجمي يفهم من مادة تركيبه، إلا أن قولنا: «ضَرَبَ» علىٰ وزن فَعَل يدل علىٰ معنىٰ صرفي وهو المُضي، فالألفاظ في أصولها تدل علىٰ معانٍ أولية مجردة عن صيغتها الصرفية أو سياقها في التركيب.

وهذا التفريق بين المعنيين قد تطرق له الشاطبي في تقسيمه للدلالة اللفظية إلىٰ نوعين: «أحدهما يرجع إلىٰ الدلالة الأصلية وهي التي ينظر فيها

(١) معجم المقاييس (١/ ٣-٤).
(٢) المزهر (١/ ٣٤٨).
(٣) الأصول: تمام حسان (٣٢٠).
(٤) الكليات (٧١).

إلىٰ الألفاظ بوضعها الأصلي مجردة من القرائن الصارفة لها علىٰ مقتضىٰ الوضع الأول، والثاني يرجع إلىٰ الدلالة التبعية، وهي التي يُنظر فيها إلىٰ الألفاظ وما يتعلق بها من توابع وإضافات؛ وذلك بالنظر في القرائن والمساقات»[(١)]. ولا يعني هذا التقليل من أهمية المعنىٰ المعجمي للفظ، بل إن لدلالة الكلمة ومعناها أثرًا واضحًا علىٰ فهم الكلام وعلىٰ توجيه الإعراب[(٢)] ويمكننا التدليل علىٰ هذا بالأمثلة التالية:

(١) قال تعالىٰ: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[النساء:٤٣] و[المائدة:٦]، اختلف النحاة في إعراب ﴿صَعِيدًا﴾ وكان خلافهم راجعًا إلىٰ معنىٰ ﴿صَعِيدًا﴾ المعجمي. قال مكي: «من جعل الصعيد الأرض أو وجه الأرض نصب ﴿صَعِيدًا﴾ علىٰ الظرف، ومن جعل الصعيد التراب نصبه علىٰ أنه مفعول به حذف منه حرف الجر أي: بصعيد»[(٣)]؛ وقد انبنىٰ علىٰ هذا الخلاف في الإعراب خلاف فقهي يتعلق بأحكام التيمم.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ [النساء:١١٤] ذكر ابن الأنباري[(٤)] أن الإعراب يختلف باختلاف فهم معنىٰ

(١) منهج الدرس الدلالي عند الشاطبي (٢٢٥).

(٢) وفي هذا رد علىٰ مبالغة تمام حسان في إظهار فضيلة المعنىٰ الوظيفي وإهمال المعنىٰ المعجمي إذ يقول: "وإذا اتضح المعنىٰ الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلىٰ المعجم أو المقام". انظر: مناهج البحث في اللغة (١٩٤).

(٣) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٢٠).

(٤) انظر البيان (١/ ٢٦٧).

النجوىٰ، فإن كانت بمعنىٰ المناجاة؛ فتكون ﴿مَنْ أَمَرَ﴾ في موضع نصب علىٰ الاستثناء المنقطع، وإن كانت بمعنىٰ الجماعة الذين يتناجون؛ فتكون ﴿مَنْ﴾ في موضع جر علىٰ البدل من الهاء والميم في ﴿نَّجْوَىٰهُمْ﴾، وهذا بدل بعض من كل.

(٣) قال الله تعالىٰ: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة:٢٦٠] أورد ابن هشام أن الجار والمجرور في قوله: ﴿إِلَيْكَ﴾ لا يصح أن يتعلق بالفعل ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ إذا كان بمعنىٰ: (قطعهن)، ويصح أن يتعلق به إذا كان بمعنىٰ آخر، فيقول: «فإن المتبادر تعلق إلىٰ بـ ﴿صُرْهُنَّ﴾ وهذا لا يصح إذا فسر ﴿صُرْهُنَّ﴾ بـ (قطِّعهن)، وإنما تعلقه بـ ﴿خُذْ﴾، وأما من فسر بـ (أمِلْهُنَّ) فالتعلق به، وعلىٰ الوجهين يجب تقدير مضاف، أي إلىٰ نفسك»[(١)].

(٤) قال تعالىٰ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة:٧].

ذكر ابن الأنباريُّ[(٢)] في إعراب ﴿صَرْعَىٰ﴾ أنها منصوبة علىٰ الحال من القوم، وعلل ذلك بأن ﴿تَرَىٰ﴾ من رؤية البصر.

ومثل هذا قوله تعالىٰ: ﴿حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر:٧٥]، فقد أعربها ابن الأنباري[(٣)] علىٰ أنها حال؛ لأن «المراد بـ ﴿تَرَىٰ﴾ رؤية البصر لا رؤية القلب»،

(١) مغني اللبيب (٢/ ٦٨٩).
(٢) البيان (٢/ ٢٣٢).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٠٧).

أما في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات:١٠٢] فإن ابن الأنباري يقول: «﴿تَرَىٰ﴾ من الرأي وليس من رؤية العين، لأنه لم يأمره برؤية شيء، وإنما أمره أن يدير رأيه فيما أمر فيه، ولا يكون أيضًا من رؤية القلب؛ لأنه يفتقر إلىٰ مفعولين، وليس في الكلام إلا مفعول واحد»(١).

(٥) قال تعالىٰ: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا﴾ [المرسلات:١].

قال ابن الأنباري: «إن جعلت ﴿المُرْسَلات﴾ بمعنىٰ الرياح؛ كان ﴿عُرْفًا﴾ منصوبًا علىٰ الحال، وإن جعلت ﴿المُرْسَلات﴾ بمعنىٰ الملائكة؛ كان ﴿عُرْفًا﴾ منصوبًا بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: والمرسلات بعرف؛ أي: بمعروف»(٢).

(٦) قال تعالىٰ: ﴿وَجَدَهَا تَغۡرُبُ فِي عَيۡنٍ حَمِئَةٖ﴾ [الكهف:٨٦].

قال ابن الأنباري: «﴿تَغْرُبُ﴾ جملة فعلية في موضع نصب علىٰ الحال من (ها) في ﴿وَجَدَهَا﴾، و﴿وَجَدَهَا﴾ بمعنىٰ أصابها، ولو كانت ﴿وَجَدَهَا﴾ بمعنىٰ علم؛ لكانت الجملة في موضع نصب لأنها المفعول الثاني لـ ﴿وَجَدَ﴾»(٣).

(٧) قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلىٰ:٤-٥].

قال ابن الأنباري: «إن جعلت ﴿جَعَلَهُ﴾ بمعنىٰ خلق كان ﴿غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾

(١) البيان (٢/ ٢٠٠).
(٢) البيان (٢/ ٢٤٢).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٤٦).

منصوبًا على الحال، وإن جعلته بمعنى صيّر كان ﴿غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ نصبًا، لأنه مفعول ثان أَيْ: جعله غثاءً أسود يابسًا»[(١)].

(٨) قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء:١٢].

لما سُئل أحد النحاة عن إعراب ﴿كَلَٰلَةً﴾ في هذه الآية قال: أخبروني ما الكلالة؟ قالوا: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، قال: «فهي إذا تمييز»، وإذا كانت بمعنى الميت لا ولد له ولا والد؛ فإنها خبر كان، وإذا كانت بمعنى المال الموروث؛ فهي مفعول به ثان[(٢)]، وهذا مصداق قول ابن هشام: «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبًا»[(٣)].

(٩) سأل أبو حيان النحوي ابن هشام الأنصاري: علام تعطف «بحقلَّد» من قول زهير:

تقيّ نقيّ، لم يُكثِّر غنيمة بنهكة ذي قربى، ولا بحقلَّد؟[(٤)]

قال: حتى أعرف ما الحقلد ؟ ثم نظروا فرأوا أنه السيء الخلق، فقال ابن هشام: «هو معطوف على شي متوهم، إذ المعنى: ليس بمكثّر غنيمة»[(٥)].

(١) المصدر السابق (٢/ ٢٤٩).
(٢) انظر: مغني اللبيب (٢/ ٦٠٦)، والدر المصون (٤/ ١٧٢)، وروح المعاني للألوسي (٥/ ٤٤).
(٣) مغني اللبيب (٢/ ٦٠٥).
(٤) ديوان زهير (٢٣٤).
(٥) مغني اللبيب (٢/ ٦٠٦).

(١٠) حُكي أن أحد العلماء كان يعرب لتلميذ له شاهدًا من شواهد «المفصل» علىٰ حذف مبتدأ الخبر، وهو بيت المرقش الأكبر:

لا يُبعد الله التلبُّب والـ ـغارات، إذ قال الخميس: نعم[(١)]

فذكر أن «نعم» حرف جواب، وهذا الجواب يفقد البيت دلالته علىٰ ما استشهد به، إذ لم يبق فيه خبر بحاجة إلىٰ مبتدأ، كما أنه لا يفيد معنىٰ ولا يحقق مراد الشاعر، بل يفسد المعنىٰ ويضيع القصد؛ لأن النعم هنا بمعنىٰ واحد الأنعام وهو الخبر للمبتدأ المحذوف[(٢)].

ولولا الإطالة لجمعت شواهد كثيرة كلها تؤكد أهمية فهم المعنىٰ المعجمي وأثره في الإعراب، كما أنه يجب التنبه إلىٰ أثر السياق في تحديد مدلول اللفظ وصرفه عن أصله المعروف إلىٰ معنىٰ سياقي آخر، ومن ذلك:

(١) قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

إذ المراد بالأخ هنا ولي المقتول[(٣)] وليس أخا الرجل، كما أن المقصود بـ ﴿شَيْءٌ﴾ في الآية الدم، وهذا غير المعنىٰ العام لكلمة «شيء» وهذه معانٍ سياقية لا تُفهم إلا من خلال النص.

(١) يُنظر المفضليات ص: ٢٤٠، تحقيق أحمد شاكر، عبد السلام هارون.
(٢) مغني اللبيب (٢/ ٦٠٥).
(٣) انظر: البيان (١/ ١٤٠).

(٢) كلمة «دون» لها معنيان: أحدهما كونها ظرفًا غير متصرّف؛ فلا يجوز فيها إلا النصب، والثاني: أن تكون بمعنىٰ حقير؛ فإنها تتصرف كالأسماء؛ فتقول: هو دونك، إذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلاً، وقد يقولون: هو دون، في غير الإضافة، أي هو دون من القوم، وهذا ثوبُ دونُ، إذا كان رديئًا[١]، وفي هذا دلالة علىٰ أثر السياق في تحديد المعنىٰ المعجمي العام، كما يظهر أثر فهم دلالة الكلمة «دون» في الإعراب.

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤١٠).

المبحث الثاني

البنيــة الصرفيــة

لئن كان اللفظ وضع للمعنىٰ وبيانه في أصله؛ فإن هيئته وبنيته أكثر دلالة علىٰ المعنىٰ من خلال صيغته الصرفية، فاللفظ - كما سبق تقريره له معنيان الأول: ما سبق الحديث عنه، وهو المعنىٰ المعجمي المأخوذ من أصله ومادته، والثاني: المعنىٰ الصرفي المأخوذ من بنيته وصيغته، والثاني أكثر أداءً للمعنىٰ ودقة في القصد. وقد امتازت اللغة العربية بمقدرة فائقة في الاشتقاقات الصرفية أغنتها – هذه المزية – عن كثير من المفردات والألفاظ – كما هو حاصل في بعض اللغات، ولهذا كان من الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع التصريف الذي من «فاته علمه فاته المعظَّم»[(١)]، وهو في هذه المهمة قرين الإعراب وبكليهما يحصل «تمييز المعاني ويوقف علىٰ أغراض المتكلمين»[(٢)]. وهذا ما دعا ابن جني إلىٰ أن يحكم بأن الدلالة الصناعية أقوىٰ من المعنوية من قبل «أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر علىٰ المثال المعتزم بها...»[(٣)]، فالفرق

(١) الصاحبي (١/ ٣١٠).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٠٩).
(٣) الخصائص (٣/ ٩٨).

بين اللفظ والصيغة يظهر في إضافة الثاني معنىً ليس في الأول، فـ «اسم الفاعل – نحو قائم وقاعد – لفظ يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل، وكذلك قطَّع وكسَّر، فنفس اللفظ ها هنا يفيد معنىٰ الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، والآخر تكثير الفعل»[١].

وقد أدرك اللغويون قيمة الدلالات الوظيفية للصيغ الصرفية فجعلوها جزءًا من محددات المعنىٰ، إذ لها معان تضاف إلىٰ المعنىٰ العام أو الجذر الأصلي، ولهذا لم يدخلوا الحروف في التصريف؛ لأن مبانيها صور مجردة لا صيغ لها»[٢]. واتساع الأبنية من خصائص العربية، وكثرة الصيغ معينة علىٰ استيعاب المعاني التي تجيش بها كل نفس في أوقات متعددة.

ومن أهم وسائل التعبير عن هذه المعاني الصيغة الصرفية، ولهذا قرر علماء الصرف أن ثمرة علم التصريف وغايته فهم المعاني ودوران مباحثه ومسائله عليه، كما جعلوه من سمت العرب وسننهم في الكلام فقالوا: «إن الألفاظ أدلة علىٰ المعاني، وقوالب لها، وإنما اعتنوا بها وأصلحوها لتكون أذهب في الدلالة، ولما كان المعنىٰ يكون علىٰ أحوال كثيرة، كمعنىٰ المضي والحال والاستقبال والفاعلية والمفعولية وغيرها؛ كانت الحاجة إلىٰ الدلالة علىٰ كل حال منها ماسة، لم يكن به من لفظ خاص يدل علىٰ ذلك المعنىٰ بعينه، فلهذا وجب التصريف، واختلاف الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير

(١) المصدر السابق (٣/ ١٠١).
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها (١٣٣).

ونحو ذلك؛ ليدل كل لفظ على المعنى المراد»[١].فالصيغة الصرفية مؤثرة في المعاني النحوية وموصلة لها، وإذا «اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعاني لا محالة»[٢].

فالعلاقة بين الصيغ الصرفية والمعاني النحوية علاقة واضحة أدركها علماء العربية، كما أشار ابن فارس إلى أن العرب «يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون «مِفتح» للآلة التي يُفتح بها، ومَفتح لموضع الفتح»[٣]. وتأتي الكلمة بأصلها مبهمة فإذا صُرفت أفصحت، كما أشار إلى هذا ابن فارس في مثل قولنا: «وَجَدَ» نقول في المال «وُجْدًا» وفي الضالة «وجدانًا» وفي الغضب «مَوْجِدة»، وفي الحزن «وَجْدًا»[٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن:١٥]، وقال: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات:٩]، فانظر كيف تحول المعنى بالتصريف من العدل إلى الجور»[٥]. ومن ذلك قولهم للسُلَّم: مِرقاة وللدرجة مَرقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمل عليه وبه، كالمِطرقة والمِئزر والمِنجل، وفتحة ميم مَرقاة تدل على أنه مستقر في موضعه»[٦].

(١) شرح التصريف لابن يعيش (٩٥).
(٢) الفروق للعسكري (١٢٥).
(٣) الصاحبي (٣١٠).
(٤) المصدر السابق (٣١٠).
(٥) المصدر السابق (٣١١).
(٦) الخصائص (٣/ ١٠٠).

وقد أصّل سيبويه سبق الخليل إلىٰ هذه القضية، فيقول: «هذا باب افعوعل وما هو علىٰ مثاله مما لم نذكره، قالوا: خشن، وقالوا: اخشوشن، وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد»[١]، وهذه قاعدة ذكرها علماء الصرف وهي أن زيادة المبنىٰ تؤدي إلىٰ زيادة المعنىٰ[٢]. وقد عقد سيبويه لذلك بابًا سماه «ما جاء علىٰ مثال واحد حين تقاربت المعاني»[٣]؛ فمنها أي «من المصادر التي جاءت علىٰ مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النزوان والنقزان والقفزان... ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان لأن هذا اضطراب وتحرك[٤]، فهذه الصيغة تدل علىٰ معنىٰ الاضطراب.

وقد توسع ابن جني في هذه الظاهرة وعلل لها، وقال: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته»[٥]، وقد أجاد وأفاد في باب «إمساس الألفاظ أشباه المعاني»[٦]، وباب «قوة اللفظ لقوة المعنىٰ»[٧]، وتعرض له ابن الأثير، وذكر أنه

(١) الكتاب (٤/ ٧٥).
(٢) يستثنىٰ من هذا ما جاء في العربية من الزيادة للإلحاق أو التوسع في اللغة انظر: شرح التصريف (١٠١).
(٣) الكتاب (٤/ ١٧).
(٤) المصدر السابق.
(٥) الخصائص (٢/ ١٥٢).
(٦) المصدر السابق نفسه.
(٧) المصدر السابق (٣/ ٢٦٤).

أورد من هذا ما لم يورده ابن جني في هذا الباب[١]، وهذا من إعجاز العربية لأن «أنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب؛ لمنافاتها لهما؛ لضاق الأمر جدًا، ولاحتاجوا إلى ألوف الحروف لا يجدونها، بل فرقوا بين (معتِق) و(معتَق) بحركة واحدة حصل به تميز بين ضدين»[٢].

ومعاني الأبنية والصيغ باب واسع ليس هذا مجال التفصيل فيه. إلا أننا نلحظ أنه قد تدل الصيغة الواحدة على معانٍ نحوية متعددة؛ مثل صيغة فعيل تدل على الإفراد والجمع في مثل قولنا رغيف، وعبيد، ومثل صيغة أفعل فقد تدل على التعدية والصيرورة والتعريض والمطاوعة وغيرها من المعاني، كما أنه قد تأتي صيغ متعددة لمعنى نحوي واحد كما في صيغتي (فعَّل) و(أفعل) فكلاهما يؤدي معنى التعدية، والفيصل في هذه القضية السياق فهو المرجح للمعنى المراد.

وللسياق أثر واضح في اختيار صيغة صرفية دون غيرها، كما أن له أَثَرًا في تحديد معنى الصيغة الصرفية من خلال التركيب، وذلك «لأن كلام العرب على الإطلاق لابد فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ، وإلا صار ضحكة وهزءة»[٣].

(١) المثل السائر (٢/ ٢٤١).
(٢) المزهر (١/ ٣٤٧).
(٣) الموافقات للشاطبي (٣/ ٤١٩).

ومن أمثلة دوره في الاختيار ما ذكره الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[البقرة:٢٥]، حيث اختير اسم المفعول ﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ علىٰ اسم الفاعل (طاهرة) وسر اختيار هذه الصيغة أن في «مطهرة فخامة لصفتهن ليست في (طاهرة) وهي الإشعار بأن مطهرًا طهرهن، وليس ذلك إلا لله عز وجل المريد بعباده الصالحين أن يخولهم كل مزية فيما أعد لهم»[(١)]، فمعنىٰ التعدية هنا قدم علىٰ معنىٰ اللزوم بهذه الصيغة مراعاة للسياق وفخامته، وهذا من قوة اللفظ لقوة المعنىٰ «التي تكون بنقل اللفظ من صيغة إلىٰ صيغة أكثر منها حروفًا»[(٢)].

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف:١٨]، إذ جاء التعبير هنا بصيغة الاسم ﴿بَٰسِطٌ﴾ ولم يأتِ بصيغة الفعل (يبسط) لأن في السياق غرضًا مقصودًا لا يؤديه الفعل، «لأن أحدًا لا يشك في امتناع الفعل ههنا»[(٣)]، فالصيغة التي تدل علىٰ الثبوت هنا مقدمة علىٰ الصيغة التي تدل علىٰ التجدد. والاختيار مرحلة متقدمة في اختيار المعاني النحوية المناسبة للمقام والمقصود، ولهذا جعل ابن وهب الاختيار سمة للتفريق بين البليغ من الكلام وغيره، فذكر أن البلاغة هي «القول المحيط بالمعنىٰ المقصود مع اختيار الكلام

(١) الكشاف (٣/ ١١٥).
(٢) الطراز (٢/ ١٦٣).
(٣) دلائل الإعجاز (١٧٥).

وحسن النظام وفصاحة اللسان»[١]، وهي عند الجاحظ «تخيّر اللفظ في حسن الإفهام»[٢]. وباب الاختيار باب واسع وأمثلته كثيرة لا تُحصىٰ.

وأما أمثلة النوع الثاني من أثر السياق وهو: أثره في تحديد معنىٰ الصيغة الصرفية فكثيرة كذلك، ذلك أن «المعنىٰ ليس يشرفه بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف علىٰ الصواب واحتراز المنفعة، مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من مقال»[٣].

فالسياق أهم الوسائل المعينة علىٰ معاني الأبنية، ذلك أن الوصفية معنىٰ يُفهم من هيئتها وحركاتها وسكناتها، وهو ما سماه أبو البقاء الكفوي «المعنىٰ الصيغي»[٤]، «أما الدلالة التركيبية فهي تلك الدلالة التي تستفاد من السياق والنظم بما يشتمل عليه من قرائن الحال والمقام التي تدل علىٰ مقصد المتكلم»[٥]، فهناك دلالتان للصيغة، أحدهما معنىٰ صيغي، والآخر معنىٰ سياقي، ومن الأمثلة علىٰ أثر السياق في تحديد المعنىٰ للصيغة ما يلي:

(١) قال تعالىٰ: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، فصيغة الفعل تدل علىٰ المضي، وهذا معنىٰ صيغي، إلا أن سياق القرآن جاء لينقل المعنىٰ إلىٰ الاستقبال، مع تضمنه معنىٰ المضي الذي يعني أن أمر الله سيأتي لا محالة،

(١) البرهان في وجوه البيان (١٦٣).
(٢) البيان والتبيين (١/ ٦٣).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٢٧).
(٤) انظر الكليات (٧١٥ – ٧١٦).
(٥) الإعجاز الصرفي في القرآن (٥٠).

فهو في حكم ما وقع وأتىٰ بالفعل. قال الزمخشري: «أتىٰ أمر الله الذي هو بمنزلة الآتي الواقع، وإن كان منتظرًا لقرب وقوعه»[(١)]. وزمن الفعل يؤثر فيه التركيب والسياق كثيرًا، وهو موضوع يستحق البحث والتفصيل.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود:٤٣]، قد يبقي السامع ﴿عَاصِمَ﴾ علىٰ دلالتها في أصل وضعها وهي اسم الفاعل، إلا أنه لو أكمل الآية وقرأ بعدها ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ لوجد نفسه مضطرًا بسبب سياق الآية أن يجعل معنىٰ الصيغة لا عاصم بمعنىٰ لا معصوم، وهذا باب كذلك واسع، وهو تضمين بعض الصيغ معاني صيغ أخرىٰ، وهذا أمر يحتمه السياق ويحدده، ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]، إذ صيغة المبالغة المنفية هنا لا تعني نفي التكثير وبقاء ما دونها لأن المقام والسياق لا يقتضي هذا، فانتقلت الصيغة من المبالغة إلىٰ النسبة، بمعنىٰ صاحب كذا، فصار المعنىٰ وما ربك بصاحب ظلم للعباد، وهذا مبحث أشار إليه الصرفيون والنحاة»[(٢)].

(٣) الصيغ المتشابهة لا سبيل إلىٰ تحديدها ومعرفة المراد منها إلا بالسياق، فكلمة «مكرَم» تصح أن تكون اسم مفعول، ومصدرًا ميميًا، واسم زمان، واسم مكان، والسياق يحدد في كل تركيب المعنىٰ المراد للصيغة،

(١) الكشاف (٢/ ٣٢١).
(٢) انظر: التصريح للأزهري (٢/ ٢٢).

فالعبارة: (نحن نخطب قعودًا أو وقوفًا) تحتمل أن يكون مصدر قعد ووقف، أو جمع قاعد وواقف، ففي هذه الحالة لابد من «الرجوع إلىٰ المقام، وهو منبع القرائن الحالية»[(١)] لنعرف المقصود.

(٤) قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فصيغة «أعلم» في الآية قد تختلط علىٰ بعض المعربين، فيظنها أفعل التفضيل؛ فيعرب ﴿حَيۡثُ﴾ ظرف مكان، والصواب أنها مفعول به لأن صيغة أعلم بمعنىٰ «عالم» وهو الناصب للمفعول به؛ لأن المعنىٰ من الآية وما دل عليه سياقها أنه سبحانه يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان[(٢)]، فهذا الإيهام في الصيغة لا يحله إلا معرفة السياق، وهذا مما يتحد فيه المبنىٰ، ويختلف فيه المعنىٰ، مثل كلمة «أحصىٰ» إذ نقول: زيد أحصىٰ ذهنًا، وعمرو أحصىٰ مالاً، فالأول اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، والثاني فعل ماض، والمنصوب مفعول، ولذا أخطأ من قال في قوله تعالىٰ: ﴿أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا﴾ [الكهف:١٢]، أنه من الأول إذ الأمد ليس محصيًا بل محصىً[(٣)].

(٥) قد يؤدي الاختلاف في معنىٰ الصيغة إلىٰ الاختلاف في الإعراب، ومن ذلك ما أورده السيوطي في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ﴾ [آل عمران: ٢٨]،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (١٥٠).
(٢) انظر: مغني اللبيب (٢/ ٦١٠).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٥٩٨)، وكتاب: من قضايا اللغة (١٥٩).

فـ ﴿ثُقَلَةَ﴾ إذا كانت جمعًا كـ (رُماة) فتعرب حالاً أو تبقىٰ علىٰ إعرابها مصدرًا[١].

وقد أجاد الشاطبيُّ حين قال: «إن مقصود الخطاب ليس هو التفقُّه في العبارة بل التفقُّه في المعبر عنه، وما المراد به»[٢].

ولا يعني الاهتمام بالسياق إلغاء دور اللفظ والاستغناء عن الصيغة، ذلك أن «اتباع أنفس الصيغ التي هي الأصل واجب، لأنها مع المعاني كالأصل مع الفرع»[٣]. إلا أنه لابد عند الحديث عن الدلالة علىٰ المعنىٰ في كلام ما؛ أن يُنظر إلىٰ المحددات التي تعين علىٰ فهم المعنىٰ من لفظ وصيغة وسياق وقصد، وبتضافرها يُدرك المعنىٰ المقصود.

(١) انظر: الإتقان (٢/ ٣٦٥).
(٢) الموافقات (٤/ ٢٦٢).
(٣) الموافقات (٣/ ٤١٢).

المبحث الثالث

التصـورات والعقـائد

للمعتقد أثر في المعنى من حيث تكوينه وفهمه، إذ تؤثر العقيدة في تكوين المعنى بطريقتين:

- **الأولى:** توسيع المعنى.
- **والثانية:** إحداث معنى جديد.

ويظهر هذا جليًا فيما أسماه ابن فارس بالأسباب الإسلامية، فقد أبان عن دور الإسلام وعقائده في اللغة العربية وأثره في إحداث معانٍ مرتبطة بهذه العقيدة، إذ «كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونُسخت ديانات، وأُبطلت أمور، ونُقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شُرطت؛ فعفى الآخر الأول»[1]، إلى أن قال: «فكان مما جاء في الإسلام – ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق»[2].

---

(١) الصاحبي (٧٨).

(٢) المصدر السابق (٨٣).

ومن أمثلة توسيع المعنى: ما جاء في المفهوم الحقيقي للإيمان بدلالته العقلية المرتبطة بالدلالة اللغوية، إلا أن العقيدة زادت في معناه معانيَ أخرىٰ، «إذ كان الإيمان عندنا معرفةً وقولاً وعملاً، فالعارف المقرّ؛ المخالف عملاً؛ مما هو مقرّ به قولاً؛ غير مستحق اسم الإيمان بالإطلاق، إذ لم يأت بالمعاني التي يستوجب بها ذلك، ولكن قد أتىٰ بمعان يستحق التسمية به موصولاً في كلام العرب، ونسميه بالذي تسميه العرب في كلامها، ونمنعه الآخر الذي تمنعه دلالة كتاب الله وآثار رسول الله وفطرة العقل»[(١)]. وهذا ما ذكره ابن فارس بقوله: «ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافًا بها يُسمىٰ المؤمن بالإطلاق مؤمنًا»[(٢)]، فلفظ الإيمان زيد في معناه بسبب عقدي.

ومن أمثلة تكوين المعنى وإحداثه: ألفاظ المسلم والكافر والمنافق إذ كان لا يعرف من المسلم إلا إسلام الشيء، ومن الكفر إلا الغطاء والستر، أما المنافق فاسم جاء به الإسلام لمعنىٰ جديد، وهو إبطان شيء وإظهار خلافه، أما أصله فهو من نافقاء اليربوع، وهذه معانٍ جديدة جاءت بعد الإسلام، ومثلها الفسوق والصلاة والركوع والسجود والصيام والحج والزكاة. ولذا اعتاد الفقهاء عند تعريف هذه المصطلحات إلىٰ ذكر معنيين لهما: معنىٰ لغوي، ومعنىٰ شرعي؛ فالمعنىٰ الشرعي هو أثر من هذه الشريعة[(٣)].

---

(١) تهذيب الآثار للطبري: مسند عبدالله بن عباس ـ السفر الثاني (٦٥١).

(٢) الصاحبي (٨٣).

(٣) للزيادة انظر: الصاحبي (٨٤- ٨٦)، والمزهر (١/ ٩٤).

ومما يلحق بالتصورات ما كان عرفًا عند الناس، وذلك أن «ما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم، كما لأهل الصناعات... ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم، وهذه الألفاظ هي عرفية عرفًا خاصًا، ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة»[(١)].

والنوع الثاني من أثر المعتقد في المعنى ما كان للدلالة على فهم المعنى أو ترجيح معنى دون آخر بسبب عقدي، ومن الأمثلة على هذا قول القائل: «تزوج هند أو أختها؛ فإن السامع قد يلتبس عليه تحديد معنى «أو» أهيَ للتخيير أم للإباحة، إلا أن المعتقد وفهم عقيدة المتكلم يؤدي إلى ترجيح الرأي الأول، إذ التخيير لا يجوز فيه الجمع بين شيئين، بعكس الإباحة فإنها تجيز الجمع بينهما، وفي الشريعة عدم جواز الجمع في الزواج بين الأختين»[(٢)]. والمعتقد الصحيح قد يؤثر في اختيار المعنى المناسب للسياق وترجيحه على غيره إلا أن المعتقد الفاسد قد ينحرف بالمعنى عن المراد به إلى معانٍ أخرى قد لا يحتملها السياق والكلام، وذلك مراعاة للعقيدة والتصور دون اللغة والوضع. والأمثلة على هذا كثيرة جدًا تظهر واضحة في استعراض ما كتبه أرباب الفرق وأصحاب المذاهب الفاسدة، وخاصة في كتب التفسير؛ نصرةً لمذاهبهم واعتقاداتهم، كتفسير الباطنية والمعتزلة وأهل الإشارة، وليس هذا

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٢).
(٢) انظر: وصف اللغة العربية دلاليًا (١٢٩).

مجال تفصيل هذا الأثر؛ لأن استقصاءه يحتاج إلىٰ بحث منفصل[١]، ولكننا نشير إلىٰ بعض الأمثلة لتأكيد القضية، والوقوف علىٰ أثر المعتقد في فهم المعنىٰ أو تحريفه.

وسنقتصر علىٰ المعتزلة إذ كان لهم دور تطبيقي بارز في هذا الباب؛ لأنهم كانوا «يضعون المسألة الاعتقادية في المقام الأول، ثم يأتون بالبرهان علىٰ صحتها، ولم يكونوا يتورعون عن التعسف في بعض هذه التأويلات»[٢]، ففهم المعنىٰ عندهم مبني في الأساس علىٰ معتقدهم، بل كان لهم مصطلحات خاصة بهم، فالتوحيد عندهم له معنىٰ مباين لما هو معلوم عند أهل السنة، وكذلك مصطلح العدل، وتلك المعاني منبثقة من عقائدهم وتصوراتهم، وليس من الألفاظ ودلالتها وما وضعت له.

ومن أمثلة مذهب المعتزلة على فهم المعنى وتوجيه الإعراب ما يلي:

(١) قال الله تعالىٰ: ﴿وَرَحْمَةً ۚ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد:٢٧]، فإن المتبادر إلىٰ الذهن أن ﴿رَهْبَانِيَّة﴾ معطوف علىٰ ﴿رَحْمَة﴾، غير أن هذا ينافي أصلاً من أصول المعتزلة وهي حرية الإرادة عند الإنسان من خلال ما اشتهر عندهم بمصطلح «الحُسن والقبح»، فالزمخشري هنا يعرب رهبانية بأنها اسم

(١) كتب في هذا الموضوع رسائل وكتب، ومن أفضل ما اطلعت عليه رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان "النحو والصرف في خدمة التفسير عند المعتزلة" لنايف شقير بجامعة حلب ١٩٨٧.

(٢) النحو والصرف في خدمة التفسير عند المعتزلة (١٨٣).

منصوب على الاشتغال ليصبح المعنى ابتدعوا رهبانية ابتدعوها[١]، وذلك لأن الرهبانية ليست مجعولة لله، لأنها فعل العبد، وأفعال العباد غير مخلوقة على معتقد المعتزلة.

(٢) تفنن المعتزلة في تأويلاتهم المعتمدة على تقدير المحذوف، وأكثروا من التقدير، ولو كان مخالفًا لظاهر الآيات وسياقها،ومن ذلك تقديرهم في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، على أنه «لا تؤاخذنا على التفريط والإغفال المسببين للخطأ والنسيان»[٢].

(٣) استخدم المعتزلة معاني الحروف بابًا للتأويل وتحريف المعنى؛ ليتفق ذلك مع مذهبهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النساء:١٧]، إذ ذكر الزمخشري معنى الوجوب للام[٣]، وهذا المعنى لم يرد له ذكر في النحو، وسبب ذكره له واقع اعتقادي. ومثل هذا ما ذكره الزمخشري أيضًا في تقرير معنى جديد لـ (لن)، فقال: إنها تفيد تأبيد النفي[٤]، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] بناء على رأي المعتزلة ومذهبهم في نفي رؤية الله ﷻ.

(١) انظر الكشاف (٤/ ٤٧٩).
(٢) انظر: الكشاف (١/ ٤٠٨).
(٣) المصدر السابق (١/ ٥١٢).
(٤) المصدر السابق (٢/ ١١٤).

(٤) حـاول المعتزلـة أن يصـرفوا معـاني بعـض الألفـاظ عـن سـياقها نصـرة لمذهبهم ومن ذلك ما ورد عند الشريف المرتضىٰ في أماليه[١].

وللمعتقـد أثـر واضـح في توجيـه الإعـراب المبنـي علـىٰ توجيـه المعنـىٰ وتحريفـه عنـد المعتزلـة وغيـرهم مـن أصـحاب العقائـد؛ لـيس هـذا مجـال تفصيله[٢]، إذ المقصود بيان أثره في المعنىٰ ودوره في تكوينه وفهمه.

(١) انظر: أمثلة علىٰ هذا في أمالي المرتضىٰ (٢/ ١٨٣).

(٢) كتاب الكشاف للزمخشري مليء بهذه التوجيهات، وقد تعقبه فيها ابن المنير الإسكندراني ورد عليه في كتابه "الانتصاف من الكشاف".

المبحث الرابع

قصد المتكلم

المطلب الأول: مفهوم قصد المتكلم ودوره في المعنى:

القصد في اللغة: «الاعتزام والتوجه والنهود والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون ميل»[(١)]، وقصد المتكلم هو مراده من الكلام، وهو أمر يدخل في النية وتظهره القرائن، وهو فرع عن ما ذكره علماء اللغة والنحو من مقاصد العرب، وإن كان هذا أصلاً[(٢)] يضم قوانين الكلام، ورسوم المخاطبات، وهو ما بنى عليه سيبويه كتابه من الأخذ بالمقاصد في اللغة، على حد تعبير الشاطبي عند حديثه عن مقاصد الشريعة: «فسيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[(٣)]. وهذا الأصل أعم من قصد المتكلم، إذ الأول مبني على «اتِّباع معهود الأميين وهم العرب الذين نزل

(١) لسان العرب: (٣/ ٣٥٥) مادة: (قصد)، ونقل هذا الكلام عن ابن جني.

(٢) انظر: كلام ابن فارس في هذا في كتابه الصاحبي (٣).

(٣) الموافقات (٤/ ١١٤)، وانظر: منهج الدرس الدلالي (٢٣٣).

القرآن بلسانهم»[١].

وأما الثاني فهو أخص باعتباره يختلف باختلاف المتكلمين وباختلاف الأساليب والتراكيب، فكل تركيب وإن سار علىٰ مقاصد العرب في عرفهم وقانونهم إلا أن له قصداً مختصًّا بقائله ومنشئه.

وقد أدرك ابن سنان الخفاجي أهمية القصد عند تفريقه بين فائدتي المواضعة والقصد حيث ذكر أن «فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متىٰ أردنا مثلا أن نأمر قصدناها، وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور، وتؤثر في كونه أمراً به، فالمواضعة تجري مجرىٰ شحذ السكين، وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرىٰ استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد»[٢].

ولذا اشترط أهل الأصول القصد في فهم المعنىٰ، إذ «لابد من اعتبار النية والمقاصد في الألفاظ»[٣]، وذكروا بأن العبرة «بإرادة المتكلم لا بلفظه»[٤]، ويقول الآمدي في الإحكام «إن دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته»[٥].

وهم بذلك يخالفون المناطقة فإنهم لا يشترطون قصد المتكلم في فهم المعنىٰ، ويبين التهانوي هذا الفرق فيقول: «وبالجملة فأهل العربية يشترطون

(١) الموافقات (٢/ ١٣١).
(٢) سر الفصاحة (٤٣).
(٣) إعلام الموقعين (٣/ ٧٥).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢١).
(٥) الإحكام للآمدي (١/ ١٨).

القصد في الدلالة، فما يفهم من غير قصد من المتكلم لا يكون مدلولاً للفظ عندهم، فإن الدلالة عندهم هي فهم المقصود لا فهم المعنىٰ مطلقاً بخلاف المنطقيين فإنها عندهم فهم المعنىٰ مطلقاً، سواء أراده المتكلم أو لا»[(١)].

وهكذا يؤكد أهل اللغة أن المعنىٰ هو القصد والمراد فيقال: «عنيت بالكلام كذا أي قصدت وعمدت»[(٢)]، وأهل البيان «يعتبرون المعنىٰ القصدي الذي يحمله الملفوظ مقدماً علىٰ كل المحتويات الدلالية الأخرىٰ»[(٣)]، ولذا نجد البلاغيين يقسمون الكلام إلىٰ خبر وإنشاء، وهذا التقسيم مبني علىٰ قصد المتكلم ومقتضىٰ الحال[(٤)]، فمراعاة القصد عند البلاغيين مما لا يجهله دارس لمبادئ البلاغة وأصولها.

ومما يعرف بداهة أن الدلالة عند علمائنا الأوائل تتجه نحو مراد المتكلم لعنايتها بفهم مراد الشارع، وفهم الأحكام التي تنظم حياة المسلمين، فهو هدف أصلي لعلم الدلالة، وهو كذلك اتجاه كبير في الفكر القديم والحديث، فهو شرط عند ابن سينا في اللفظ في قوله: «اللفظ لا يدل بنفسه، بل بإرادة اللافظ، حتىٰ لو خلا منها لم يكن دالاً»[(٥)].

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: مادة (دلالة).
(٢) الصاحبي (٢١٦).
(٣) دراسة الطبري للمعنىٰ (٤٢).
(٤) انظر: بغية الإيضاح (١/ ١٠).
(٥) انظر: الوجوه والنظائر في القرآن (٦٩). إلا أن في هذا مبالغة في اعتبار القصد، وحصر المعنىٰ عليه، إذ القصد أحد مكونات المعنىٰ، واللفظ بمعناه المعجمي له أثر في فهم المعنىٰ وتكوينه.

إلا أن استنباط القصد من المعنىٰ يتطلب دقة عالية من الإدراك السليم لدلالات الألفاظ، وفهمًا واسعًا لقرائن الحال والمقام، ولعل خير عمل يقدم نموذجا في هذا المجال هو ما عمله الأصوليون من تقسيم للدلالات وتفريع لها باعتبار المقاصد، ومن ذلك ربط تقاسيم الألفاظ بمقاصد المتكلمين «فالألفاظ بالنسبة إلىٰ مقاصد المتكلمين ونياتهم و إراداتهم لمعانيها ثلاثة أقسام:

- **أحدها**: أن تظهر مطابقة القصد للفظ، وللظهور مراتب تنتهي إلىٰ اليقينية والقطع بمراد المتكلم بحسب الكلام في نفسه وما يقترن به من القرائن الحالية واللفظية وحال المتكلم وغير ذلك، وتسمىٰ علاقة تطابق.
- **القسم الثاني**: ما يظهر بأن المتكلم لم يرد معناه، وقد ينتهي هذا الظهور إلىٰ حد اليقين بحيث لا يشك السامع فيه...وتسمىٰ علاقة تخالف.
- **القسم الثالث**: ما يظهر أن المتكلم لم يرد معناه، ويحتمل إرادة المتكلم ويحتمل إرادة غيره، ولا دلالة علىٰ واحد من الأمرين، واللفظ دال علىٰ المعنىٰ الموضوع له، وقد أُتي به اختياراً»[1] وتسمىٰ علاقة احتمال.

ومما وضعه الأصوليون لفهم القصد من الكلام ما أطلقوا عليه دلالة المنطوق الصريح عند المتكلمين، وعبارة النص في مقابلها عند الأحناف، وعرفه الخبازي بقوله: «هو فيما سيق الكلام له وأريد به قصداً»[2].

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١١٩).
(٢) المغني في أصول الفقه للخبازي (١٤٩).

ونجدهم عند حديثهم عن أقسام دلالة المنطوق غير الصريح؛ يفرقون بين دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء، ودلالة الإيماء من حيث إن المعنىٰ الذي يؤخذ من إشارة الوحدة الكلامية ليس مقصوداً للمتكلم، إذ لا يتبادر فهمه من صيغتها ولا من سياقها، ولكنه معنىٰ لازم للمعنىٰ المتبادر من الصيغة التركيبية للوحدة الكلامية. وقد عرف الغزالي دلالة الإشارة بأنها: «ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه»[(١)]، وهي عند المتأخرين من أمثال ابن الحاجب والتفتازاني: «دلالة اللفظ علىٰ لازم غير مقصود للمتكلم»[(٢)]، وهي بعكس دلالة الاقتضاء التي يكون المعنىٰ الذي يفهم منها مقصوداً للمتكلم.

ولذا كانت الألفاظ عند الأصوليين مما «لم تقصد لنفسها، وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصل بها إلىٰ معرفة مراد المتكلم»[(٣)].

ولا شك أن فهم مراد المتكلم أمر اجتهادي يختلف باختلاف السامع، وإحاطته بالألفاظ ودلالاتها وقرائن الحال، ومعرفته بالمتكلم وأسلوبه وعاداته، وهذا ما أشار إليه ابن القيم بقوله: «والمقصود تفاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص... منهم من يقتصر في الفهم علىٰ مجرد اللفظ دون سياقه، ودون إيمائه وإشارته وتنبيهه واعتباره»[(٤)].

(١) المستصفىٰ في الأصول (٢٧٢).
(٢) دلالة تراكيب الجمل (٢٨٧).
(٣) إعلام الموقعين (١/ ٢١٧).
(٤) المصدر السابق (١/ ٣٥٤).

إلا أننا نجد المجد بن تيمية يضع قاعدة لفهم قصد المتكلم فيقول: «فجهات معرفة مراد المتكلم ثلاثة في كلام الشارع وكلام العباد...:

- **أحدها**: العلم بقصده من دليل منفصل، كتفسير السنة للكتاب وتخصيص العموم.
- **الثاني**: سبب الكلام وحال المتكلم.
- **الثالث**: وضع اللفظ مفرده ومركبه، ويدخل فيه القرائن اللفظية»[(١)]، وبهذه الجهات يمكن تفسير بعض الأمثلة بناء على مراد المتكلم، فمن ذلك: فهم علي بن أبي طالب لقولة الخوارج (لا حكم إلا لله) حيث قال: «كلمة حق أريد به باطل»[(٢)]، وهذا يعني أنه أدرك قصد الخوارج بدلالة الحال لا بدلالة اللفظ، مع أن اللفظ مجرداً لا باطل فيه، وهكذا لو أن رجلاً سمع شحاذاً واقفاً على باب مسجد قائلاً له: (أجرك على الله) لم يفهم من هذه العبارة إلا قصد طلب المال دون قصد الدعاء فحسب.

وقد بنى الفقهاء كثيراً من الأحكام الفروع على قاعدة عامة لمذهبهم هي «الأمور بمقاصدها»[(٣)].

وأحسب أن خير من تناول موضوع القصد ـ وخاصة من الأصوليين ـ الشاطبي في مؤلفه العظيم «الموافقات»، فقد تفنن في العبارات الدالة على

(١) المسودة في أصول الفقه بتصرف (١٣١).
(٢) أخرجه مسلم (١٠٦٦).
(٣) القواعد الفقهية (٢٤٦).

المقاصد بقوله تارة مقاصد كلام العرب، وتارة المقاصد الاستعمالية، وثالثة مقصود الخطاب، ورابعة مقصود العبارة[١].

ويظهر مما سبق أثر القصد في تكوين المعنى وعناية العلماء به، مع مراعاة عدم الغلو في إنزاله المنزلة التي يستحقها، فهو أحد مكونات دلالة الكلام، واعتباره في المعنى معتدٌّ به، ولا ينبغي أن يبقى قصد المتكلم حائلاً دون فهم المعنى بحجة أن فهم المعنى ينحصر بمعرفة مراد المتكلم، كما أن عدم اعتباره وإغفاله هو خلل في فهم الكلام، وميل عن جادة الصواب.

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: منهج الدرس الدلالي (٤٣٩).

المطلب الثاني: السياق وقصد المتكلم:

أشار الشاطبي إلىٰ قصد الكلام وهو يعني به السياق، وهو أعم من مقصد المتكلم «فقصد الكلام هو ما يؤخذ من مجموعه برد أوله علىٰ آخره والنظر في مساقاته ومقتضيات أحواله، وهو بهذا الاعتبار يعطي دلالات لا تؤخذ من مجرد المعاني المعجمية المجردة، فقصد الكلام عنده لا يعني تفسير اللغة، وقصد المتكلم يتعلق بالدلالة الأصلية، إذ المعاني في حقيقتها هي ما عناه العاني، و من أجل إيصال هذه المعاني إلىٰ متلقيها،فقد يعمد المتكلم إلىٰ تقريب قصده بوجه من أوجه البيان»[(١)].

وقد يكون السياق «من أعظم القرائن الدالة علىٰ مراد المتكلم»[(٢)]، قال ابن جني: «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسىٰ بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلىٰ مقصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتىٰ لو حلف منهم حالف علىٰ غرض دلته عليه إشارة لا عبارة؛ لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متهم الرأي والنحيزة والعقل»[(٣)]، فهذا الكلام يبين دور سياق الحال في

(١) انظر: منهج الدرس الدلالي عند الشاطبي (٣٢٨).
(٢) بدائع الفوائد (٢/ ٣٠١).
(٣) الخصائص (١/ ٢٤٨).

توضيح مقصد المتكلم من خلال إشارات غير لغوية، وقد دلل[١] على ذلك بقول نعيم بن الحارث:

تقول -وصكت وجهها بيمينها-: أبعلي هذا بالرحى المتقاعسُ![٢]

ويذكر أنه لو قال: (أبعلي هذا بالرحى المتقاعس) دون ذكر صك الوجه لتبادر إلى الذهن أنها متعجبة منكرة، ولكن لما حكى الحال دل على قصد المتكلم، وعلم قوة إنكارها.

ويمكننا أن ندرج قصد المتكلم ضمن سياق المقام، وقد يكون فيه صواب من جهة أن سياق المقام يتناول الظروف الخارجية للمتكلم والمخاطب، إلا أني أرى أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه يدل قصد المتكلم على السياق من جهة، وقد يدل السياق على قصد المتكلم ـ كما سبق ـ من جهة أخرى، والمسألة ترتبط بالاصطلاح ولا مشاحة فيه، وإفراد قصد المتكلم بمبحث خاص به أولى لأهميته ودوره في الكلام.

(١) الخصائص (١/ ٢٤٥).

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ونسبه إلى هذلول بن كعب العنبري (٦٩٦).

المطلب الثالث: أثر قصد المتكلم على النظام النحوي:

يتكون الكلام من أربعة عناصر: المتكلم، والمخاطب، والتركيب، والمعنى، وأحسب أن دور المتكلم من أهم الأدوار في عملية الخطاب، لأنه المنشئ للكلام، ولما له من الأهمية في ذلك، فقد اهتم علماء اللغة والنحو بمقصده، وأثر ذلك على بناء الكلام ومعناه، بل إنهم أعطوه الحرية في الخروج عن الأصل من حذف وإضمار وتقديم وتأخير، معتبرين بقصده في تحليل الكلام.

وقد تضمنت كتب النحو مسائل وفروع بُنِيَت على هذا الأصل، وهو مراعاة قصد المتكلم لا أظن أنه يمكن حصرها في هذا المطلب، وإن كنت أظن أنها تستحق رسالة خاصة بها تُجمع فيها ما تناثر من مسائل وأحكام في كتب النحو والصرف مما يُظهر أثر قصد المتكلم في النظام النحوي، وسأدلف إلى أمثلة يسيرة من هذا الباب علّها تبين شيئًا من هذا الموضوع.

١. تحديد العامل النحوي وحذفه:

كثيراً ما يحذف العامل، وذلك اعتماداً على علم المخاطب، والمخاطب بدوره يقدر المحذوف بناء على قصد المتكلم. ومن المعلوم بالضرورة أن نسبة العمل إلى العوامل غير حقيقية؛ إذ العوامل أمارات ودلائل على قصد المتكلم، وما تواضع عليه النحاة من هذه العوامل إنما هي لغرض الإبانة عن المعاني التي يقصدها المتكلم، ولذا اختلط على بعض الباحثين هذا الأمر، حتى طالب بإلغاء العوامل! ظنًا منه أنها هي التي تعمل الإعراب دون المتكلم[(١)].

(١) هناك كلام جيد حول هذه الفكرة للشيخ أحمد عرفة في كتابه "النحو والنحاة". انظر: (١٣٨) وما بعدها.

ومن أمثلة أثر قصد المتكلم في العامل: عمل النحاة في باب التحذير، «ومن قلَّب النظر في طرق الإيجاز في كلام العرب، ورآهم كيف يعتمدون على ظهور المعنى من الجمل، ولا يبالون حذف ما كان عمدة في الكلام أو فضلة؛ لم ير في حذفهم لفعلين في صيغة التحذير واكتفائهم بالمفعولين ما ينبو عنه المعنى نبوًّا كبيراً أو صغيراً، وقد تكلم العرب في مثل هذا الضرب من الإيجاز، إذ قالوا: كلَّ شيء ولا شتيمة حرٍ، والتقدير: اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر. وقالوا: أهلك والليل، والتقدير: إلحق أهلك وبادر الليل، والتقدير الصحيح المقبول ما كان مطابقا لأصول اللغة، ملائما للغرض الذي يرمي إليه المتكلم»[(١)].

فأساليب التحذير والإغراء تُحذف العوامل فيها اعتماداً على مقاصد المتكلمين.

ومما يضمر بناء على قصد المتكلم ما يضمر بعد أدوات العرض والتحضيض، والتي أشار إليها سيبويه بقوله: «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلاّ خيراً من ذلك، أو غير ذلك، كأنك قلت: ألا تفعل خيرا من ذلك، أو ألا تفعل غير ذلك، وهلا تأتي خيراً من ذلك»[(٢)].

ويعلق سيبويه على قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء:١٧١]، بقوله: «وإنما نصبت خيراً لأنك حين قلت انته؛ فأنت تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت:

(١) دور السياق في منهج التحليل عند سيبويه (٧٥).
(٢) الكتاب (١/ ٢٦٨).

انتهِ وادخل في ما هو خيرٌ لك، فتنصبه لأنك قد عرفت أنك إذا قلت انته أنك تحمله علىٰ أمر آخر»[١].

ويؤكد هذا ابن هشام بقوله: «وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المتكلم أنه محمول علىٰ أمر حين قال له انته»[٢].

ويكثر عند سيبويه مراعاة قصد المتكلم في الحذف، من ذلك تعليله للنصب في قولهم: «أوَ فرقًا خيراً من حُبّ» يقول: «وإنما انتصب هذا النحو علىٰ أنه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله أو ينتقل هو إلىٰ فعل آخر، فمن ثم نصب أو فرقًا؛ لأنه أجاب علىٰ أفرقَك وتركَ الحب»[٣].

٢. حذف جواب القسم:

أشار ابن الأنباري إلىٰ أثر قصد المتكلم في التأثير علىٰ المخاطب والمبالغة في زجره ما يكون في حذف جواب القسم؛ موضحًا أن «حذف الجواب أبلغ في المعنىٰ من إظهاره، ألا ترىٰ أنك لو قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك) وسكتّ عن الجواب ذهب فكره إلىٰ أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثلتْ في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه، ولم يعلم أيها يتقي، فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يُكره منه»[٤].

(١) المصدر السابق (١/ ٢٨٣).
(٢) مغني اللبيب (٢/ ٧٠٢).
(٣) الكتاب (١/ ٢٦٨).
(٤) الإنصاف (٢/ ٤٦١).

٣. المفعول معه:

قال الخضري[١] في حاشيته على ابن عقيل في باب المفعول معه عند الكلام على جواز الأمرين الرفع والنصب: «واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب، لأن النصب نص في المعية، والرفع لمطلق الجمع، كما هو شأن الواو العاطفة، فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى؟ فالوجه أن يقال: إن قصدت المعية نصاً فالنصب، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران، ولعل هذا الأخير محمل كلامهم» وهذا يشير إلى أهمية قصد المتكلم وأثره في الوجه الإعرابي.

٤. فتح همزة إن:

أجاز السيرافي أن تُحمل (أنَّ) على (إنَّ) في جملة القول وفقاً لما يقصده المتكلم، «وذلك إذا أراد المتكلم من (قال) معنى (ظنَّ) فيجوز له أن يقول: متى تقول أنك ذاهب؟ وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب؟

وتقول: أول ما أقول أني أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول الحمدُ لله. وتقول: أول ما أقول إني أحمد الله. أردت أن تقول ما حُكي»[٢].

٥. بدل الغلط:

وهو باب مبني بجملته على قصد المتكلم، يقول سيبويه «وإنما يجوز رأيت زيداً أباه، ورأيت زيداً عمراً؛ على أن المتكلم أراد أن يقول: رأيت عمراً، أو رأيت أبا زيد؛ فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد. وإما أن يكون أضرب

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل.

(٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٣/ ٣٦٧).

عن ذلك فنحاه، وجعل عمراً مكانه»[١].

ولهذا لا يقع بدل الغلط في القرآن؛ لأن المتكلم به سبحانه منزه عن النسيان أو الغلط.

٦. المنادى:

إن التفريق في الإعراب بين النصب والبناء على الضم بين النكرة المقصودة وغير المقصودة مبني على قصد المتكلم، فإن قصد واحداً بعينه؛ وجب البناء على الضم، وشابه العلَم، وإن لم يقصد؛ لم يتعرف، ويبقى على إبهامه، وأعرب بالنصب[٢].

وقد يخرج المتكلم عن الأصل فيجري النكرة المقصودة إجراء النكرة غير المقصودة، ومن ذلك قول الشاعر:

فيا راكبًا إما عرضت فبلِّغن ندامايَ من نجران ألا تلاقيا.[٣]

«فهنا التمس الشاعر راكبًا من الركبان فنزَّل النكرة المقصودة منزلة النكرة غير المقصودة، وطلب منه أن يبلّغ قومه خبر وداعه، بأن أنزل الشاعر نفسه منزلة الأعمى؛ يقول لرجل في الطريق: يا رجلاً خذ بيدي، فجعلها منصوبة، لأن هذا هو حكم النكرة غير المقصودة»[٤].

(١) الكتاب (١/ ١٥٢).
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ٥٠).
(٣) البيت لعبد يغوث. انظر الخزانة (١/ ٣١٣)، وانظر معجم شواهد العربية (٤٢٢).
(٤) دور السياق في منهج التحليل عند سيبويه (٩٠).

«وكقول الشاعر وهو ينظر للقمر:

يا قمرًا لا تفش أسرار الورىٰ وارحم فؤاد الساهر الولهان

ويصح: يا قمرٌ. وفي الحالتين يكون إعرابها كالمفرد العلم المنون فيهما»[(١)].

٧. إعراب الفعل بعد حتى:

أورد الرضي في سياق حديثه عن رفع المضارع بعد حتىٰ أو نصبه ضابط قصد المتكلم في تحديد الرفع أو النصب؛ بقوله: «فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتىٰ إما في حال الإخبار أو في الزمن متقدّم عليه علىٰ سبيل حكاية الحال الماضية؛ وجب رفع المضارع...وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتىٰ سيحصل بعد زمان الإخبار؛ وجب النصب»[(٢)].

٨. التمييز:

يقول ابن جنيّ: «وقد حذف المميز، وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يُرد ذلك، وأراد الإلغاز وحذْف جانب البيان لم يوجب علىٰ نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام فاعرفه»[(٣)].

(١) النحو الوافي لعباس حسن (٤/ ٢٦).
(٢) شرح الكافية (٢/ ٢٤٢-٢٤٣).
(٣) الخصائص (٢/ ٣٧٨).

٩. العَلَم المنقول من الصفة:

يشير السيوطي في الأشباه والنظائر إلىٰ أنه يجوز أن تدخل علىٰ العلم (أل) إن قصد به لمح الصفة التي نقل منها، وإن لم يقصد لمحها لا يجوز دخولها عليه؛ مثل حارث إن قصد ملاحظة الحرث قال: «الحارث»، وإن لم يقصد قال: «حارث»[١].

١٠. معاني الأدوات:

قد يقع الالتباس في معاني بعض الأدوات، ومما يُرجح معنىٰ دون آخر؛ قصد المتكلم؛ ومن ذلك (ما) و(من) وكونهما للشرط، «فالالتباس الواقع فيهما بين معنىٰ الشرطية ومعنىٰ الموصولية؛ هو أمر اعتباري، أي: بحسب إرادة المتكلم أو تأويل السامع، وقد يكون تركيباً أحياناً»[٢].

وقد أشار الزمخشري في تعليقه علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] أن القصد في احتمال النص حرفي الجر (في) و(عن) هو عدم القطع بمعنىٰ دون الآخر، إذ بعض يتامىٰ النساء جميلات، وبعضهن ذميمات، وعليه يكون المعنىٰ صالحاً للحالين[٣].

(١) انظر: الأشباه والنظائر (٥٠).
(٢) انظر: التركيب النحوي في الآيات المدنية (٣٥٦).
(٣) الكشاف للزمخشري (١/ ٥٥٨).

١١. الفرق بين عطف البيان والبدل:

«ومن ذلك: قالوا: ما جاز إعرابه بياناً جاز إعرابه بدلاً، وقد استُشْكل: بأن البدل في نية سقوط الأول، والبيان بخلافه، فكيف تجتمع نيةُ سقوطه وتركها في تركيب واحد؟ فأجاب رضي الدين الشاطبي بأن المراد أنه مبنيٌّ علىٰ قصد المتكلم، فإن قَصَد سقوطَه وإحلالَ التابعِ محلّه، أُعْرب بدلا، وإن لم يقصد ذلك، أعرب بياناً..»[(١)].

١٢. تنوين اسم (لا) وتعريفه:

مما يعرف أن اسم (لا) مبني علىٰ الفتح، وهو مع (لا) بمنزلة الاسم الواحد، إلا أنه ورد اسم (لا) منوناً في مثل: لا آمراً بالمعروف لك. وفي هذا يشير سيبويه إلىٰ أن ذلك راجع إلىٰ المتكلم، وينقل رأي الخليل في جعله (بالمعروف) من تمام اسمها ومتصلاً بها، والتنوين كحرف من هذه الكلمة، ويعلل ذلك بقوله: «لأنه لا آمرَ بمعروف) يجعلنا أتينا بمعروف ـ بعدما أضمرنا «مستقراً» لاسم (لا) وجعلناه- خبراً، ثم جئنا «بمعروف» بعدما بنينا الكلام علىٰ الأول»[(٢)].

وفي قولهم: (قضية ولا أبا حسن): خروج عن أصل كون عمل (لا) في النكرة دون المعرفة، ومما يسوّغ هذا الخروج قول سيبويه: «قلت: فكيف

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (١ / ٥٠).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٨٧-٢٨٨) بتصرف.

يكون هذا وإنما أراد عليًّا رضي الله عنه؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعمل (لا) في معرفة، وإنما تُعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حَسُن لك أن تُعمل (لا)، وعَلِم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المذكورين عليٌّ، وأنه قد غُيِّب عنها، فإن قلت: إنه لم يرِد أن ينفي كل من اسمه علي؟ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلُّهم في قضيته مثلُ علي، كأنه قال: لا أمثالَ علي لهذه القضية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها»[(١)].

١٣. الفرق بين أم و أو:

يفرق سيبويه[(٢)] بين قولنا: «ما أدري أقام أم قعد»، وقولنا: «ما أدري أقام أو قعد» بناءً على قصد المتكلم، فكل تركيب مرتبط بقصد مخصوص للمتكلم، وهم يفرقون بين التراكيب كثيراً، بحسب نية المتكلم، وهذا أمر يطول استقصاؤه[(٣)].

١٤. الإخبار بالمصدر عن الذات:

لا يجوز في العربية أن تخبر بالمصدر عن الذات، ولا بالذات عن المصدر، وهذا أصل له علاقة بالمعنى، إذ إن الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى أو في منزلته، والإخبار بالمصدر عن الذات خروج عن هذا الأصل،

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٢٩٧)؛ أي: (هذه قضية ولا أبا حسن قاضٍ لها).
(٢) انظر: الكتاب (٣/ ١٧١).
(٣) انظر: المقتضب (٢/ ٢٣)، في التفريق بين العطف على الفعل المنصوب بأن والقطع على الاستئناف.

ولكن وقع ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] إذ جعل ذاته «عملاً غير صالح مبالغة في ذمه»[(١)]، فالقصد كان له دور في الخروج عن القاعدة، وقد يلحق بهذه المسألة الوصف بالمصدر، كقولنا: رجل عدل، وقد كثر ذلك عن العرب[(٢)].

١٥. اعتبار القصد في الكلام:

اشترط سيبويه[(٣)] وجمهور النحاة اعتبار القصد في تسمية الكلام كلاماً، وأخرجوا منه كلام النائم أو الساهي، وكلام الحيوانات، بعلة عدم القصد، وهذه مسألة طريفة لها أثرها في الأحكام الشرعية[(٤)].

وهناك مواطن أخرىٰ كثيرة متعلقة بهذا البحث مبثوثة في كتب النحو واللغة، لم أذكرها خشية الإطالة.

(١) الكشاف (٢/ ٢٧٣)، في هذا خلاف. وانظر: الكتاب (١/ ٣٣٧)، والمقتضب (٣/ ٢٣)، وشرح الكافية (١/ ٩٦).

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٢٥٩).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٦٥، ١٢٢).

(٤) انظر: الكوكب الدري (١٩٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٢)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٤٩).

المبحث الخامس

السيــاق

۞ المطلب الأول: تعريف السيــاق وأنواعــه:

السياق في المعجم:

أصل المادة: سَوَق، وقد ورد في المعجم بمعانٍ عدة:

قال ابن منظور: «السوق: معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقًا وسِياقًا... وقد انساقت وتساوقت الإبل تساوقًا إذا تتابعت»[(١)].

«ويُسمىٰ المهر سياقًا لأن الزوج يسوق لزوجه الصداق والمهر، وساق بنفسه سياقًا: نزع بها عند الموت»[(٢)]، وعند ابن فارس: «السين والواو والقاف أصل واحد وهو حدو الشيء، ومنه السيقة: ما استيق من الدواب»[(٣)].

والزمخشري يقول: «ومن المجاز: هو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك سياق الحديث، وهذا الكلام مساقه إلىٰ كذا، وجئتك بالحديث علىٰ سوقه، أي: سرده»[(٤)].

---

(١) لسان العرب: مادة: سوق (١٠/ ١٦٦).

(٢) العين (٥/ ١٩٩).

(٣) معجم مقاييس اللغة (٣/ ١١٧).

(٤) أساس البلاغة (٤/ ٣١٤).

وسياق الكلام: تتابعه و أسلوبه الذي يجري عليه[١].

فالسياق في المعجم العربي يرد بمعانٍ متعددة، أصلها سوق الإبل أو الصداق، ولكن مصطلح السياق من الناحية الدلالية لم يرد في المعاجم العربية.

وتعريفه اصطلاحاً لا يختلف عن أصله اللغوي[٢]، وقد كانت عناية الأصوليين والفقهاء بذكره أكثر من عناية اللغويين والبلاغيين والنحاة، وذلك لتوسعهم ـ أصلاً ـ في مباحث الدلالات والألفاظ، ولما يمثله السياق من قرينة في هذه المباحث، مع أن الأصوليين لم يقفوا طويلاً عند تعريفها[٣]، ولكنهم يذكرونها عرضاً في دلالات الألفاظ لتعلق الألفاظ بالسياق، «ونجدها مستعملة عند الأصوليين كثيراً، فيقولون سياق الكلام وسياق النظم، واللفظ الواضح فيما سيق له، وما كان الكلام مسوقاً لأجله، وما أوجبه نفس الكلام وسياقه، إلى غير ذلك من استعمالات الأصوليين لكلمة السياق»[٤]، مما يُظهر بجلاء وضوح هذا المصطلح عندهم واستعماله في الدلالة. وقد يقع السياق في كتب العلماء بألفاظ ترادفه؛ مثل المقام، والمقتضي، ومقتضى الحال؛ و لفظ: التأليف، والنظم، وقصد المتكلم وغرضه.

(١) المعجم الوسيط (١/ ٤٦٥).
(٢) السياق ودلالته في توجيه المعنى (٢٣).
(٣) انظر: دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام (٧).
(٤) الأدلة الاستثناسية عند الأصوليين (٢١٨).

ومما ورد في تعريفه ما يلي:

١. «معنىٰ السوق في العبارة: كونه مقصوداً في الجملة، سواء كان أصلياً أو غير أصلي»[١].

٢. وينقل الطَّلْحي تعريفا للسجلماسي هو: «ربط القول بغرض مقصود علىٰ القصد الأول»[٢].

٣. يعرفه إدريس حمادي بقوله: «هي تلك المعاني التي تفهم من تراكيب الخطاب ويُشعر المنطوق بها بواسطة القرائن المعنوية»[٣].

٤. يقول الدكتور محمود توفيق: «وسياق النظم هو ما انتظم الكلمة سابقاً عليها ولاحقاً لها، وهو عند الأصوليين مقصور علىٰ الجانب المقالي، فلا يتناول القرائن الحالية والملابسات الخارجية، وهو إذا أطلق ولم يقرن بكلمة سباق شمل السابق واللاحق، فإن قرن كان مقصوراً علىٰ لواحق اللفظ»[٤].

٥. يعرفه الدكتور محمد علي الخولي بقوله «السياق اللغوي: هو الجمل المحيطة بالتركيب أي الجمل التي تسبقه والجمل التي تتلوه»[٥].

٦. يعرفه الدكتور عبد الوهاب أبو صفية بقوله: «هو الكلام الذي خرج مخرجاً واحدا واشتمل علىٰ غرض واحد، وهو المقصود الأصلي

(١) مرقاة الوصول إلىٰ علم الأصول لملا خسرو ص: (١٤٦).
(٢) انظر دلالة السياق (٤٨).
(٣) المنهج الأصولي في فقه الخطاب (٤٥).
(٤) إشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز (٣٠ – ٣١).
(٥) انظر: مقال: احتمالات المعاني في بعض التراكيب العربية (٨٠).

للمتكلم، وما انتظمت أجزاؤه في نسق واحد، مع ملاحظة أن الغرض من الكلام أو المعاني المقصودة بالذات هي العنصر الأساسي في مفهوم السياق، وليس المقصود من السياق هو معنىٰ المفردات اللغوية ومعاني التراكيب اللغوية»[(١)].

٧. ويعرفه صاحب كتاب الأدلة الاستئناسية، الدكتور أبو قدامة أشرف بن محمود بن عقلة الكِنَاني بقوله: «الكلام المتتابع إثره إلىٰ إثر بعض، المقصود للمتكلم، والذي يلزم من فهمه فهم شيء آخر»[(٢)].

وقد كثرت تعاريفهم في علم اللغة الحديث وخاصة عند علماء الغرب، حتىٰ اغتر بعض الباحثين فنسب النظرية بكاملها لإحدىٰ المدارس الإنجليزية، وسنبين هذه القضية بشيء من التفصيل في هذا المبحث، ولكنا سنعرج علىٰ بعض هذه التعريفات:

١. يعرفه ستيفن أولمان بأنه: «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم»[(٣)]، ويوسع دائرة السياق ليشمل القطعة والكتاب كله.

٢. دي سوسير يقول: «إن مفهوم السياق لا ينطبق علىٰ الكلمات فرادىٰ فحسب، وإنما علىٰ مجموعات من الكلمات والوحدات المركبة مهما بلغت من الطول والتنوع كالكلمات والمشتقات وأجزاء الجمل والجمل الكاملة»[(٤)].

(١) انظر: دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم (٨٦)، نقلاً عن الأدلة الاستئناسية (٢١٩).
(٢) الأدلة الاستئناسية (٢٢٠).
(٣) دور الكلمة في اللغة (٥٧).
(٤) دروس في الألسنية العامة (١٨٧).

٣. جورج فندريس يشير إلىٰ «أن السياق يمنع تعدد المعاني أو الوظائف»[١]، وهو يتحدث عن المشترك في اللغة.

وقد أطال الدكتور الطلحي في عرض مفهوم السياق في علم اللغة الحديث، وتعريفات علمائه مما لا طائل للتوسع فيه هنا[٢].

وبعد هذا الكم من التعريفات يمكن أن نخلص إلىٰ تعريف يختصرها بقولنا هو: «**مجموع القرائن اللفظية والحالية الدالة علىٰ قصد المتكلم من خلال تتابع الكلام وانتظام سابقه ولاحقه به**».

وبقي أن أورد هنا أنه وقع خلط بين مصطلحي النظم والسياق خاصة في كلام عبد القاهر الجرجاني، مما جعل بعض الباحثين[٣] يعرف السياق بالنظم، وينقل تعريف الجرجاني للنظم[٤]، وأحسب أن النظم شيء والسياق شيء آخر، ويمكن أن نجعل النظم أعم من السياق، لأن السياق معين علىٰ تكوين النظم، وهو قرينة يُعلم منها معنىٰ الكلام وغرضه، والنظم مفهوم شامل يستثمر معاني النحو، ويختار المعنىٰ النحوي المناسب لمقتضىٰ الحال، وهو الذي قام عليه كتاب دلائل الإعجاز، وتحرير مفهوم النظم عند عبد القاهر يحتاج إلىٰ مزيد تفصيل ليس هذا محله...

(١) اللغة لفندريس (٢٢٨).
(٢) دلالة السياق (٥١).
(٣) انظر: دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام (٧).
(٤) انظر: دلائل الإعجاز (٤٩).

أنـواع السيـاق:

كثرت تعريفات الدارسين للسياق، وعلىٰ أثره كثرت تقسيماته وأنواعه، ولا مشاحة في الاجتهاد في هذه المسألة، فما يعتبره الباحث قسماً يعتبره الآخر داخلاً ضمن قسم آخر، وهكذا كثر الترادف بين أقسام السياق، ويمكن إرجاع هذه الأقسام إلىٰ قسمين رئيسين:

(١) سياق المقال:

وهو **القسم الأول**: ويرادفه السياق اللغوي، وسياق النص، والقرائن اللفظية.

والمقصود منه القرائن اللفظية السابقة واللاحقة في الكلام، ويتمثل في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية[١].

وقد قسم بعض المحدثين[٢] السياق إلىٰ سياق صغير وسياق كبير، واختُلِف في التفريق بينهما علىٰ قولين:

(١) أن السياق الأصغر يقابل سياق النص أو سياق المقال، والسياق الأكبر يقابل سياق الحال أو الموقف[٣].

(٢) يجعله بعض الباحثين[٤] مقابلاً لما عند الأصوليين من القرائن المتصلة

---

(١) السياق والمعنىٰ عند الغزالي (١٩)، وانظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية (١٦١).
(٢) انظر: دلالة السياق (٥٤).
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين (٢٥٦).

والمنفصلة، فالسياق الأصغر يقابل القرائن المقالية المتصلة، وهي العناصر اللغوية الواقعة في الجملة المعينة على فهم عنصر لغوي آخر، والقرائن المقالية المنفصلة تقابل مصطلح السياق الأكبر، وهي عناصر لغوية تعين على فهم عنصر لغوي آخر، ولا تقع في سياقه، وهو بهذا يجعل الأكبر والأصغر ضمن قسم سياق المقال.

ومما يؤيد هذا القول ما استدل به أحد الباحثين في تفسير قوله تعالى: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، يقول: «يقع الضلال على دلالات عدة، منها: القصد إلى الإثم، وعدم الاهتداء إلى المعرفة، وبمعنى النسيان، كما يأتي بمعنى الاضمحلال والهلكة والغيب، كقوله: ضل السمن في الطعام، وقوله تعالى: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، وبمراجعة السياق الأكبر الذي أتى السياق فيه نجد أن هذا الحدث لموسى عليه السلام كان قبل إنبائه وقبل الفرار إلى مدين، وبذا يتوجه المعنى الذي إليه ذهب ابن حزم»[(١)]، ويعرف السياق الأكبر بقوله: «هو مجموعة السياقات التي تمثل قصة ما، أو واقعة محددة، كسياق البقرة في سورة البقرة، وسياق الهدهد في سورة النمل»[(٢)].

وبهذا يمكن القول بأن هذا القسم يُعنى بالقرائن اللفظية المتعلقة بالنص اللغوي، ولهذا سمي سياقًا لغويًا؛ لأنه يعتمد على الألفاظ لا على الأحوال والمشاهدات، وغيرها من عناصر سياق الحال.

(١) منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصوص (٢٠٧).
(٢) المصدر السابق، انظر: الهامش (٢٠٧).

(٢) سياق الحال:

وهـذا **القسـم الثـاني** أكثـر ثـراء مـن القسـم الأول، ولـذا كثـرت مرادفاتـه وتقسـيماته، ومـمـا يرادفـه: سـياق الموقـف، وسـياق المقـام، و المشـاهدة، والأحـوال، ومقتضىٰ الحـال... إلـخ، ومكوناتـه كثيـرة حصـرها بعضـهم[١] في الآتي:

١. السياق العاطفي.

٢. سياق الموقف.

٣. السياق الثقافي.

وبعضهم[٢] أضاف:

١. شخصية المتكلم والسامع وما يتعلق بهما.

٢. العوامـل والظـواهر الاجتماعيـة ذات العلاقـة باللغـة والسـلوك اللغـوي، كالزمان والمكان وحالات الجو.

٣. أثر النص الكلامي والحدث اللغوي؛ كالإقناع والذم والإثم.

---

(١) وهي مدرسة فيرث، وسار علىٰ تقسيمه كثير من الباحثين، مثل: علم الدلالة لأحمد مختار عمر (٨٦)، وعلم الدلالة دراسة وتطبيقاً (٩٨)، والسياق ودلالته في توجيه المعنىٰ (١٦)، دور السياق في منهج التحليل عند سيبويه (٣٧).

(٢) انظر: التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه (٩٧).

ويحدد الدكتور سالم الخوالدة عناصر سياق الحال عند الإمام الغزالي بالآتي:

١. المتكلم.

٢. السامع.

٣. الكلام.

٤. أسباب النزول.

٥. الحس والعقل.

٦. العادة.

٧. الزمان والمكان.

٨. المقصد والهدف[١].

ويضيف الدكتور: تمام حسان العادات والتقاليد كعنصر من عناصر قرينة السياق، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، فيعلق علىٰ هذه الآية وغيرها، بقوله: «كل أولئك إشارات إلىٰ عادات وتقاليد كانت للعرب؛ يفتقر فهم النص إلىٰ معرفتها؛ أي أن هذه المعرفة هي المتكأ الذي لا بد منه لقرينة السياق»[٢].

ويظهر من هذه التقسيمات عدم انضباطها، فقد تتداخل فيما بينها، فمثلاً العادات والتقاليد قد تدخل في الثقافة، وقد بالغ بعضهم في استحداث

(١) انظر: السياق والمعنىٰ عند الغزالي (١١٦).

(٢) البيان في روائع القرآن (٢٢٠).

المصطلحات، ومن ذلك مصطلح السياق الأسلوبي[١] نقلاً عن ريفارتير صاحب كتاب «مقالات في علم الأسلوب البنيوي».

ويمكننا القول بأن عناصر سياق الحال لا حصر لها؛ لأنها مرتبطة بالأحوال المشاهدة للكلام وما يصاحبه من ظروف بيئية وشخصية للمتكلم والمخاطب، وهذا لا حصر له؛ ولذا قال الغزالي: «يرفع عموم اللفظ بقرائن حالية لا ضابط لها نفهمها من معانيها»[٢]، وقال إمام الحرمين: «أما الأحوال فلا سبيل إلىٰ ضبطها تجنيساً وتخصيصاً»[٣].

وضابط هذا القسم أن ما له صلة بالمعنىٰ وله تأثير في فهمه وصرف دلالته من قرائن الأحوال؛ فإنها من سياق الحال، ولذا يختلف النظار في هذا الباب باختلاف اجتهادهم واختيارهم، كما سنبين ذلك في مسألة السياق والذوق.

(١) انظر: مقال النظم القرآني في تفسير القرطبي، (٢٦).
(٢) المنخول (١٥٤).
(٣) البرهان في أصول الفقه (١/ ٢١٦).

۞ المطلب الثاني: علم المخاطب والسياق:

بين المتلقي والسامع يتكون الكلام، وتكتمل دائرة المعنىٰ، ولا بد فيه من مراعاة قصد المتكلم -كما سبق- ومراعاة فهم المخاطب كذلك؛ لأنه المقصود بالكلام والإفهام. ومعرفة حال المخاطب أمر مهم في فهم المعنىٰ وإدراكه؛ «يسهم في تحقيق التحليل النحوي الدقيق، فقول الله عز وجل في خطاب النبي ﷺ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] إذا حملت الشرط فيه علىٰ المعنىٰ الحقيقي رأيت فيه إستحالة؛ لأن التكذيب للرسل من قبل لا يمكن أن يكون نتيجة لتكذيب مشركي مكة، وإذا علمت أن الرسول كان يتأذىٰ بتكذيب المشركين، وأن الآية نزلت طمأنة له وتأنيساً؛ تبين لك أن الشرط بـ(إن) مجازي للدلالة علىٰ الخبر المحقق مع ذكر السبب للجواب المحذوف، والفاء رابطة في جواب التعليل، وليست للترتيب والتعقيب، إذ المراد: لقد كذبوك حقاً فلا تحزن، وتأسَّ بالرسل من قبلك؛ لأن الكافرين إنما ينكرون الحق، ولا يقصدون تكذيب الرسل»[(١)].

ولذا لم تقتصر فكرة القصد عند الأصوليين علىٰ المتكلم، بل توسعوا فيها حتىٰ شملت المخاطب، يقول ابن قدامة المقدسي: «مقتضىٰ التكليف الطاعة والامتثال، ولا تمكن إلا بقصد الامتثال، وشرط القصد العلم بالمقصود والفهم للتكليف، إذ من لا يفهم كيف يقال له افهم؟ ومن لا يسمع لا يقال له تكلم...»[(٢)]. فهذا يبرز أهمية المخاطب، لأنه المقصود بالخطاب

(١) التحليل النحوي (٦١)، وانظر: أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة (٢٦٩).
(٢) روضة الناظر وجنة المناظر (٤٨).

التكليفي دون غيره، وفهمه أمر مطلوب، وعلمه بالكلام أمر مفروض.

ومما يتفرع عن علم المخاطب وأثره في النحو والدلالة ما يلي:

(١) الحذف لعلم المخاطب:

قال ابن قتيبة: «ومن ذلك أن يأتي بالكلام مبنياً على أن له جواباً، فيحذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب به، كقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١][(١)]. أراد: لكان هذا القرآن؛ فحُذِف، وأورد أمثلة أخرى من القرآن على هذا الباب.

وقد وضعوا لهذا أصلاً وقاعدة عندهم «فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب»[(٢)].

ويورد سيبويه أمثلة كثيرة لهذا الأصل حيث أدرجها تحت مسمى «مما جاء على اتساع الكلام والاختصار» ويربطها جميعاً بعلم المخاطب، فيقول: «ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى»[(٣)]. ومن الأمثلة التي أوردها معنى قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] بأنه مكركم في الليل والنهار[(٤)]، وغيرها.

(١) تأويل مشكل القرآن (٢١٤).
(٢) المقتضب (٣/ ٢٥٤).
(٣) الكتاب (١/ ٢١٢).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢١٢)، وانظر: (١/ ١٦٩).

وقد اطرد الحذف في بعض الأبواب النحوية اعتماداً علىٰ علم المخاطب، من ذلك قول سيبويه في حذف جواب الشرط في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] «فالعرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام»[(١)].

ومما اطرد حذفه قولهم: ليس غير، وليس إلا، فأصلها ليس غير ذاك، وليس إلا ذاك، وكذلك حذف اسم لا النافية للجنس، كما في قولهم: لا عليك، أصله لا بأس عليك، ولا ضير عليك، «ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني»[(٢)].

(٢) باب التنازع:

ذكر المبرد أنه عند قولنا: قرأت وأعجبني كتابك؛ «يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني، فحذف لعلم المخاطب»[(٣)].

(٣) مسألة إلحاق الكاف في رويدك:

يقول سيبويه: «واعلم أن رويداً تلحقها الكاف، وهي في موضع افعل، وذلك قولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً، وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبيّن المخاطب المخصوص، لأن (رويد) تقع للواحد والجميع،

(١) الكتاب (٣/ ١٠٤).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٤٥).
(٣) المقتضب (٤/ ٧٢).

والذكر والأنثىٰ، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره...»[١].

(٤) التقديم والتأخير:

يقول الرضي: «وكل ما أثر في معنىٰ الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك؛ فحقه صدر تلك الجملة، خوفاً أن يحمل السامع تلك الجملة علىٰ معناها قبل التغيير...»[٢]، وهذا أصل عند النحاة إلا أن سيبويه عند حديثه عن الاشتغال يجعل علم المخاطب مبرراً للخروج علىٰ هذا الأصل في التقديم والتأخير، فهو يعنون الباب بقوله: «هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك»[٣]، ويجعل هذا تعليلاً لاختيار الرفع في الأساليب التالية: زيدٌ كَمْ مرة رأيته؟ عبدُ الله هل لقيته؟ عمرٌو هل لقيته؟ وكذلك صنع سيبويه عند حديثه في باب الأمر والنهي[٤]، وبهذا يظهر أن لعلم المخاطب دوراً في الرتبة النحوية.

كما أنه يمكننا أن نعد علم المخاطب جزءًا من السياق، ولعله يندرج ضمن سياق الحال الذي سبق ذكره.

(١) الكتاب (١/ ٢٤٤).
(٢) شرح الكافية (١/ ٩٧).
(٣) الكتاب (١/ ١٢٧).
(٤) الكتاب (١/ ١٣٧).

۞ المطلب الثالث: أهمية السياق ودلالته على المعنى:

لدلالة السياق أهمية كبرىٰ في فهم الكلام وتبيين المعاني الغامضة وفي ترجيح بعض المعاني علىٰ بعضها الآخر، ولا تقتصر وظيفته علىٰ التحقق من المعنىٰ المقصود، بل تتجاوزه إلىٰ صنع الدلالة المرادة ونقل المعنىٰ إلىٰ معاني أخرىٰ قد تكون مضادة لمعنىٰ الأصل في بعض الأحيان، وما قوله تعالىٰ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] ببعيد عن دور دلالة السياق وأهميته في نقل المعنىٰ من المدح إلىٰ الذم والتحقير، ولذا عُني السلف به لما له من الأهمية في التأليف والنظم، يقول الخطابي: «وأما رسوم النظم فالحاجة إلىٰ الثقافة والحذق فيها أكثر لأنها لحام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض، فتقوم له صورة في النفس، فيتكلم بها البيان»[(١)]، «وأقل الناس حظاً في هذه الصناعة من اقتصر في اختياره ونفيه وفي استجادته واستسقاطه؛ علىٰ سلامة الوزن، وإقامة الإعراب، وأداء اللغة...ثم لا يعبأ باختلاف الترتيب، واضطراب النظم، وسوء التأليف»[(٢)]. ذلك أن أي كلام يُتكلم به سواء كان قرآناً أو سنة أو شعراً أو نثراً لابد له من معنىٰ مقصود، وقد يأتي هذا الكلام مقترناً بكلام آخر، أو واقع معين، أو إشارة، أو نبرة، والذي يوضحه ويبين القصد منه: السياق.

ولذا كان «السياق مرشداً إلىٰ تبيين المجملات، وترجيح المحتملات،

(١) إعجاز القرآن للخطابي (٣٦).
(٢) الوساطة للجرجاني (٤١٣).

وتقرير الواضحات، وكل ذلك بعرف الاستعمال»[١]. وتعد هذه قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه[٢].

وتبرز أهمية السياق في كونه دلالة اعتد بها الأصوليون في مباحثهم، وفرعوا عليها كثيراً من الأحكام والمسائل، بل إنهم أعملوها في مجالات مختلفة من أبواب أصول الفقه، ومن تلك المجالات: دلالة السياق في الظاهر والنص، وفي عبارة النص وإشارته، وفي دلالة النص، وفي دلالة الاقتضاء، وفي تبيين المجمل، وفي تبيين ما تترك به الحقيقة، وللتمثيل على ما سبق، قولهم: في دلالة النص هو: «فهم غير المنطوق من المنطوق لسياق الكلام ومقصوده»[٣]، وهي إحدى قسمي المفهوم عند المتكلمين، والمفهوم هو: «ما يُفهم لا من الكلمات وما تدل عليه، بل من المعاني اللغوية التي يحدها سياق الكلام، والتي من أجلها كان الوضع، باعتبار أن العناصر التي تشكل هذا السياق، والتي تتراءى للمخاطب عبر أقسام الكلام؛ تساعد على إدراك ما تتضمنه الكلمات من معانٍ وعلل، لا يمكن إغفالها في استثمار الخطاب الشرعي»[٤]، ويقرر الحنفية أن «سياق النظم دليل على ترك الحقيقة»[٥]، وقد عقد الإمام الشافعي باباً أسماه «الصنف الذي يبين سياقه معناه»[٦].

(١) الإمام في أدلة الأحكام للعز بن عبد السلام (١٥٩).
(٢) الأدلة الاستئناسية (٢٢٣).
(٣) الأدلة الاستئناسية (٢٤٣).
(٤) المصدر السابق (٢٤٣).
(٥) شرح السير الكبير (٢/ ٥٠٥).
(٦) الرسالة (٦٢).

ويمثلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾ [الكهف: ٢٩]، فالظاهر من الكلام التخيير بين الإيمان والكفر، إلا أن السياق يشير إلى الزجر والتوبيخ على ترك الإيمان، وذلك بقرائن لفظية، سابقة ولاحقة، فالسابقة كقوله: ﴿فَمَن شَآءَ﴾ وهذا صرفٌ عن حقيقة الأمر في قوله: ﴿فَلْيُؤْمِن﴾ والقرينة اللاحقة قوله: ﴿فَلْيَكْفُرْ﴾ والقرينة العقلية قوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾ تدل على أنه لا تخيير مع العذاب.

ولذا كان السياق حكماً في تخصيص العموم، وذلك «أن العموم يعتبر بالاستعمال، ووجوه الاستعمال كثيرة، ولكن ضابطها مقتضيات الأحوال التي هي ملاك البيان»[(١)]. ومن صيغ العموم عندهم النكرة في سياق النفي وغيرها.

وكان اهتمام الأصوليين بالسياق لاهتمامهم ببيان القرائن المؤثرة في الدلالة، مما «يؤكد لنا اعتداد الأصوليين بسلطان السياق على دلالة الألفاظ، وأنه قد يُفجر من الأحجار أنهاراً، ومن الضعف قوة، ومن التحقير تعظيماً، ومن التعظيم تحقيراً، ومن الخصوص عموماً...»[(٢)].

وقد كان للسياق وظائف في تحليل الكلام أسهب فيها الأصوليون، ومن تلك الوظائف ما أورده ابن القيم[(٣)] وهي:

١. تبيين المجمل.

٢. تعيين المحتمل.

---

(١) الموافقات (٤/ ٢١).

(٢) دلالة الألفاظ عند الأصوليين (١٤٦).

(٣) بدائع الفوائد (٤/ ٩).

٣. القطع بعدم احتمال غير المراد:

ومثاله: معنىٰ كلمة السهو في قوله تعالىٰ: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥]، حيث تناولها الخطابي في رسالته، وأشار إلىٰ أن أبا العالية فسَّرها بأنه الذي لا يدري عن كم ينصرف عن شفع أو وتر، ورد عليه الحسن بأنهم الذين سهوا عن ميقاتهم حتىٰ تفوتهم، وذلك أنه قال عن صلاتهم؛ ولم يقل في صلاتهم[١].

٤ و ٥. تخصيص العام، وتعيين المطلق:

قال الزركشي: «لا يستدل بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم ويستفاد ذلك من السياق، ولهذا قال الشافعي: اللفظ بيِّن في مقصوده، ويحتمل في غير مقصوده»[٢].

٦. تنوع الدلالة:

ويظهر هذا كثيراً في علم الوجوه والنظائر، إذ قد يكون «المقصود بتنوع الدلالة هو توجهها إلىٰ معان مختلفة، يستدل عليها في كل موضع بالسياق، فإذا جُمعت الأسيقة المختلفة عند التفسير؛ فُهمت جميع وجوه اللفظ ودلالاته المتنوعة في القرآن»[٣].

(١) إعجاز القرآن للخطابي (٣٢).
(٢) البرهان (٢/ ١٦).
(٣) انظر: الوجوه والنظائر في القرآن للدكتورة سلوىٰ العوا (٦٨).

هل يعتد بدلالة السياق؟

السياق دلالة لغوية، استعارها الفقهاء والأصوليون في بحوثهم في مسائل الألفاظ والدلالات، وقد اختلف في الأخذ بها في الاستنباط واستخراج الأدلة، وإن كان هناك إجماع على أن السياق نوع من أنواع البيان، اتفق العلماء فيه على أنه يجري في كلام الله تعالى وكلام العرب، وكان من أسباب رد هذه الدلالة كما لخصها الدكتور خالد العروسي[١]:

(١) دلالة السياق دلالة ذوقية «لا يُقام عليها دليل، وكذلك لو فهم المقصود من الكلام وطولب بالدليل لعسر، فالناظر يرجع إلى ذوقه، والمناظر يرجع إلى دينه وإنصافه»[٢]، وقال ابن دقيق العيد في موضع آخر: «وهو عندي قاعدة صحيحة نافعة للناظر في نفسه غير أن المناظر الجدلي قد ينازع في المفهوم ويعسر تقريره عليه»[٣]، فيرى ابن دقيق أن الذوق والفهم لا يصلح أن يكون دليلاً على صحة دلالة السياق.

(٢) هم يسلمون بأنها دلالة أو قرينة، لكنهم يقولون إنها دلالة مفهوم، أو قرينة تبين المراد، فيلحقها ما يلحق الخلاف في مسألة تخصيص العام بالمفهوم والقرائن.

---

(١) دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام (١٣).
(٢) إحكام الأحكام (٢/ ١٨٧).
(٣) المصدر السابق (٤/ ١٤٨).

(٣) كونها لها ارتباط بعلم المناسبات، وقد حذر منه بعض العلماء، حيث يقول العز بن عبد السلام: «المناسبة علم حسن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد، مرتبط أوله بآخره، فإن وقع علىٰ أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الحديث، فضلاً عن أحسنه»[(١)].

ويظهر مما سبق أن الخلاف حاصل في كيفية فهم المراد من الخطاب بطريق دلالة السياق، فما يراه هذا ثابتاً بدلالة السياق لا يراه الآخر ثابتاً بها، وهذا لا ينكر أصل الحجية؛ لأنه لا يعدو كونه اختلافا في الفهم، وقد نقل الزركشي الاتفاق علىٰ العمل بدلالة السياق بقوله: «إنها متفق عليها في مجاري كلام الله تعالىٰ»[(٢)]، وقد عمل بها جمع غفير من الأئمة[(٣)]كالشافعي والإمام أحمد والعز بن عبد السلام والغزالي وابن حزم والشاطبي، وسائر الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وسائر المفسرين.

وقال الزركشي: «أنكرها بعضهم، ومن جهل شيئا أنكره»[(٤)]، ومما استدل به الإمام أحمد بن حنبل علىٰ الشافعي في أن الواهب ليس له الرجوع دلالة السياق في حديث «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه»[(٥)]، حيث قال

(١) نظم اللآلئ والدرر (١/ ٦).
(٢) البحر المحيط (٦/ ٥٢).
(٣) انظر: الأدلة الاستئناسية (٢٧٨).
(٤) البحر المحيط (٦/ ٥٢).
(٥) أخرجه البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢).

الشافعي: هذا يدل على جواز الرجوع إذ قيء الكلب ليس محرماً عليه، فقال أحمد: ألا تراه يقول فيه: ليس لنا مثل السوء العائد في هبته...الحديث، وهذا مثل سوء فلا يكون لنا...[١].

وقد استبعد بعض اللسانيين[٢] السياق من الدراسة الدلالية لأسباب منها:

١. أن هناك مصاعب عملية ونظرية بالغة التعقيد في معالجة السياق.

٢. أنه بالإمكان التعرف على معنى جملة ما بمفردها وبمعزل عن السياق.

ويكفي إيراد هذين السببين في الرد على حجتهم الواهية، إذ لا يمكن فصل السياق عن الدراسة الدلالية بحال من الأحوال.

هل السياق دليل أم قرينة؟

لعل الخلاف الوارد في المسألة السابقة حول الاعتداد بدلالة السياق يثير هذه المسألة، إذ إن الأصوليين المنكرين لدلالته ينظرون إليه من زاوية أنه دليل، ولهذا فلإنكارهم وجهة نظر قد تكون صائبة من هذه الزاوية، إذ لا يرقى سياق الدلالة إلى أن يكون دليلاً كالإجماع مثلاً أو القياس؛ إذ الدليل إنما «يستعمل فيما يؤدي إلى العلم، وأما ما يؤدي إلى غلبة الظن فهو أمارة»[٣]، فالأصوليون يفرقون بين الدليل والأمارة بهذا الضابط.

(١) البحر المحيط (٦/ ٥٢).
(٢) انظر: دلالة تركيب الجمل (٢٤٤).
(٣) الإحكام للآمدي (١/ ٨)، والحدود للباجي (٣٨).

وقد تلتبس القرينة بالدليل عند بعض علماء الدلالة مع أنها متميزة عنها، لأن القرينة في اللغة: ما يقارن الشيء، وفي الاصطلاح: ما يشير إلىٰ المقصود من لاحق الأمر أو ضمنه أو سابقه مفيداً خصوص المقصود، وذلك نحو قولك للمسافر: «مع السلامة» أي: سر مصاحباً إيّاها، وهذه تسمىٰ «قرينة حالية».

ومن «القرينة المقالية»: ورود «إلا» في مثل قوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾ [الرحمن:٦٠] مشيراً إلىٰ كون «هل» للنفي[(١)].

ومصطلح الدليل عند بعض علماء الدلالة ما يزال غامضاً بسبب وجوده في معاجم مختلفة إذ تطلق عندهم علىٰ:الإشارة، والقرينة، والأيقونة، والرمز، والكناية التصويرية[(٢)].

وبالنظر إلىٰ مفهوم السياق وأنواعه يظهر أنه قد يعد قرينة وليس دليلاً؛ وذلك لأن فهمه يعتمد علىٰ الاجتهاد وغلبة الظن، ولذا اختلف فهم المساقات باختلاف الناظرين إليها كلٌّ حسب اجتهاده.

ولا يحط هذا من أهمية السياق ودوره كقرينة لغوية ونحوية في نفس الوقت، ففي الكلام يعد قرينة علىٰ الوصول إلىٰ المقصود كما هو الحال بالنسبة للقرائن الأخرىٰ: كالمعاني الصرفية، ومقصود المتكلم.

(١) انظر: التحليل النحوي (١١٧).

(٢) انظر: مبادئ في علم الدلالة (٦١) رولان بارت، وعند الغربيين يسمونه (CONTEXT)، قال إبراهيم خليل: (وهو يرادف القرينة). انظر السياق في البحث اللغوي عند العرب ص(٣٧).
انظر: السياق في البحث اللغوي عند العرب (٣٧)، نقلاً عن: دور السياق عند سيبويه (٣٤).

وفي النحو يعد قرينة على الوصول إلى المعاني النحوية كما هو الحال بالنسبة للقرائن الأخرى كالإعراب، ومما يؤكد كونها قرينة؛ المعنى اللغوي لكلمة قرينة فهي ما يقارن الشيء مثل كلمة الزوج.

ولا ريب أن السياق مقترن بالمعنى المعجمي والمعنى التركيبي، إذ لا يُتصور خلو تركيب أو جملة من سياق، ولا يعقل فهم كلمة مفردة وتحديد معنى لها دون النظر إلى سياقها، ولذا فإن البحث عن السياق هو بحث عن قرينه، والقرينة موجودة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها.

وممن أطلق على السياق أنه قرينة الغزالي[١] وابن القيم[٢] وغيرهما، بل إن أهميته وتأثيره في الكلام واستعمال اللغة تصل إلى سبعين في المائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الكلام، وقيمة الدلالة التعبيرية تعدل ثلاثين في المائة إذا اقتصر الأمر على مجرد الكلام المنطوق بدون مراعاة سياق الحال وعناصر الموقف الخارجي أثناء الكلام[٣]، ويصدق هذا ما سبق نقله عن الشاطبي بأن مقتضيات الأحوال هي ملاك البيان.

(١) السياق والمعنى عند الغزالي (١١٥).
(٢) بدائع الفوائد (٤/ ٩).
(٣) انظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها (٢١٥).

بين السيـاق والـمعنى:

يعد الجاحظ من أوائل من أولوا قضية اللفظ والمعنى عناية كبيرة لبيان مزايا الكلام، وقد ظن بعض الباحثين أنه من أنصار اللفظ لمقولته المشهورة «المعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العربي والعجمي، والبدوي والقروي»[(١)]، مع أنه ذكر في تمام مقولته «وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج...» وهو بهذا يشير إلى أهمية النظم في الكلام والتركيب اللغوي بمعانيه النحوية وجودة السبك. أما ما عناه بالمعاني فهي المعاني المعجمية العامة، ولذا فإنه يجب تحرير معنى المعنى قبل الدخول في علاقته بالسياق، وذلك أن بعض الباحثين نظروا إلى السياق وعلاقته بالمعنى بدون تحديد مفهوم المعنى، ولذا عاب بعضهم المبالغة في الاهتمام بالسياق على حساب المعنى، وعدُّوا ذلك غلواً في إعماله، وذلك لأنهم لا يرون «للكلمة معنى خارج السياق الذي تظهر فيه»، وذلك في معرض الرد على المدارس اللغوية الحديثة كمدرسة فيرث[(٢)] وغيرها.

وقد تصح تلك المقولة بأنه لا معنى للكلمة خارج السياق إذا نظرنا إلى أن المعنى هو المعنى المعجمي، أما إذا كان المقصود بالمعنى على عمومه؛ والذي يتناول كلا من المعنى المعجمي والصرفي والنحوي؛ فلا ريب أنه لا تصح هذه المقولة؛ لأن السياق حينئذ يكون إحدى مكونات المعنى.

---

(١) الحيوان (٣/ ١٣٠).

(٢) انظر اللغة والمعنى والسياق جون لاينز (٢١٥)، ودور الكلمة في اللغة لأولمان (٦٢)، وعلم الدلالة أحمد مختار (٦٨)، واللغة (٢٢٨)، والدلالة اللغوية عند العرب (٢٠١).

ولذا فيمكننا التفريق بين السياق والمعنى المعجمي على النحو التالي:

(١) المعنىٰ المعجمي متعدد ومحتمل، أما السياق فله معنىٰ واحد، فكلمة (ضرب)[١] أصلها المعجمي متعدد، قد تطلق علىٰ العقوبة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱضۡرِبُوهُنَّ﴾ [النساء:٣٤] وقد تطلق بمعنىٰ ذهب أو سعىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المزمل:٢٠] وقد تطلق بمعنىٰ ذكر، أو جعله مثلاً، كقوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلٗا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

وكلمة سائل تحتمل اسم الفاعل من سال أو سأل، والذي يرجح أحد المعنيين السياق، كما أنها تحتمل أن تكون فعل أمر من سأل، ومنه قولنا: (سائل العلياء عنا)، فالسياق هنا لا يحتمل إلا معنىً واحدًا بخلاف المعنىٰ المعجمي.

(٢) المعاني المعجمية محدودة حاولت كتب المعجم أن تحصرها من خلال النظر إلىٰ الألفاظ وأصولها، في حين أن المعاني السياقية غير محدودة، ولا حصر لها، ولذا أعجب ممن يتهجم[٢] علىٰ صنيع المعجميين، ويتهمهم بقصورهم في صناعة المعجم لأنهم اعتمدوا علىٰ المعاني المجردة، ولم ينظروا إليها من خلال الاستعمال، ويصفون المعجم بأنه لا يعدو كونه وسيلة (لحفظ اللغة)، ولا أجد رداً علىٰ هذه التهمة إلا قول الشاعر:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[٣]

(١) انظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد (٢).

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال: الكلمة دراسة لغوية معجمية (١٥٥).

(٣) ديوان النابغة الذبياني (٤٤)

فكفىٰ المعجم فخراً أن حفظ لنا اللغة، ولا أظن عاقلاً يطالب المعجم بأن يجمع بين دفتيه كل الكلمات والتراكيب باختلاف استعمالاتها وسياقاتها، وهذا مما لا يحصر، وليس محله المعجم.

(٣) المعنىٰ المعجمي تجريدي، فهو ينظر إلىٰ أصل الكلمة دون النظر إلىٰ مكانها في التركيب أو الجملة، أما المعنىٰ السياقي فهو معنىٰ تركيبي يستنطق معناه من خلال تركيب الجملة سباقها ولحاقها؛ ولذا يصح أن تقول حينئذٍ إن الكلمة تظل هامدة جامدة في معناها المعجمي، فإذا ما أُدخلت في سياق ما انتفضت حية، وأفادت معنىٰ من خلال ذلك السياق.

وبناء على ما سبق فإن المعنىٰ في دراسات المحدثين وخاصة المدرسة البريطانية والمدارس الوظيفية الأخرىٰ اتجه نحو التركيب والاستعمال، فدراساتهم تتجه إلىٰ النحو والتركيب، رغم خلطهم بين مستويات اللغة الأربعة من: أصوات، وصرف، ونحوٍ، ودلالة، إلا أنهم عند إطلاقهم للمعنىٰ فهم يقصدون المعاني التركيبية أو النحوية، وبناءً عليه فإن المعنىٰ المعجمي للكلمة لا يكفي لإبراز ذلك المعنىٰ، ولا بد من استصحاب السياق عندها، وهذا ما عناه ألمان بقوله: «نظرية السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنىٰ»[(١)]. «والألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنىٰ

(١) دور الكلمة (٥٥).

اللفظة لمعنىٰ التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ»[١]، وليس هذا نقصاً في كلام العرب بل هو ثراء في لغتها، وتوسع في معانيها، وقد رد ابن الأنباري علىٰ من ظن أن الأضداد أو المشترك اللفظي نقصٌ في كلام العرب، وكان رده محتكماً إلىٰ السياق إذ يقول: «كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويربط أوله بآخره، ولا يعرف معنىٰ الخطاب منها إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة علىٰ المعنيين المتضادين، لأنهما يتقدمهما ويأتي بعدهما ما يدل علىٰ خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنىٰ واحداً»[٢].

وبهذا الفهم السابق لا يمكن أن نقول بترادف المعنىٰ والسياق، ولكن نحكم بأن قرينة السياق كبرىٰ القرائن الدالة علىٰ المعنىٰ المعجمي، وهو كذلك مكون من مكونات المعاني النحوية، فهو قرينة لغوية وقرينة نحوية في نفس الوقت، وعلاقته بالمعنىٰ المعجمي علاقة المحدد والمخصص للمعنىٰ المقصود من بين الخيارات الأخرىٰ التي يقتضيها المعنىٰ المعجمي، ولذا عبَّر بعض الدارسين عنهما بأنهما كالإنسان وظله، أو كالوجهين للعملة الواحدة[٣]، وقد جعله الأصوليون حكماً علىٰ المفهوم، وذلك عند تعريفهم لمفهوم الموافقة: «فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده»[٤].

(١) دلائل الإعجاز (٤٦).
(٢) الأضداد (٢).
(٣) السياق ودلالته في توجيه المعنىٰ (٧).
(٤) المستصفىٰ للغزالي (٣٧٣).

ويمكن اعتبار السياق قيداً للمعنىٰ وجوداً وعدماً، وذلك ما عبر عنه ابن تيمية في بحث نفيس في رسالة الحقيقة والمجاز، إذ ليس شرطاً في نظره أن تكون دلالة السياق علىٰ المعنىٰ بواسطة زيادة ألفاظ تقيد المراد به، بل ربما كان خلوه من الألفاظ المقيدة قيداً دالاً علىٰ المراد، و«لهذا كان المتكلم بالكلام له حالان: تارة يسكت ويقطع الكلام ويكون مراده معنىٰ، وتارة يصل ذلك الكلام بكلام آخر يغيِّر المعنىٰ الذي كان يدل عليه اللفظ إذا جُرِّد»[(١)].

وهذا ما يطلق عليه أحياناً السياق الموجب والسياق السالب، ولعله من هذا الباب، وذلك أن السياق قرينة ودلالة، والدلائل والقرائن تكون وجودية وعدمية.

ولابن تيمية أبحاث نفيسة في الدلالات والألفاظ لا مجال لشرحها في هذا المقام، ومنها كلامه علىٰ دلالة المطابقة وعلاقتها بالمعنىٰ والسياق، والأمثلة الكثيرة التي أوردها علىٰ ذلك من ألفاظ الإيمان والعمل والمعصية والكفر[(٢)].

كما أن للسياق دوراً في توجيه المعنىٰ التركيبي، **ويتضح هذا من خلال الأمثلة التالية التي أوردها تمام حسان:**

١. تعدد معنىٰ الأداة في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة: ١٠] تحتمل الاستفهام والتعجب.

(١) الفتاوىٰ لابن تيمية (٢٠/ ٤١٣).
(٢) انظر منهاج السنة (٥/ ٤٥٢)، والفتاوىٰ (٧/ ٥٣).

٢. تعدد معنىٰ الصيغة كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل:٣٩]، فيصلح لفظ ﴿ءَاتِيكَ﴾ أن يكون مضارعاً ناصباً لمحل الكاف، وأن يكون اسم فاعل مضافاً إلىٰ الكاف.

٣. تعدد احتمالات الذكر والحذف، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، إذ يحتمل التركيب أن يكون فيه الحذف، وألا يكون، أي أن المنهي عن سبهم هل هم «الذين يدعونه» أو «الذين يدعونهم»؟ أي هل هم المشركون أو الشرك؟

٤. تعدد احتمالات المعنىٰ المعجمي للكلمة المفردة في قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، هل هي الرؤية البصرية أو الظنية أو المنامية.

وغيرها من الأمثلة والتراكيب التي ذكرها، ومرجعها كلها إلىٰ السياق فهو القرينة القادرة علىٰ تحديد المعنىٰ التركيبي بدقة[١].

(١) انظر للزيادة: البيان في روائع القرآن (٢١١).

۞ المطلب الرابع: السياق نظرية عربية صرفة:

مما يلفت الانتباه عند قراءة الدراسات اللسانية الحديثة عند الغربيين إغفالهم التام لدور العلماء العرب القدامىٰ في جهودهم في الدلالة، وهو إغفال مقصود «بخاصة إذا عرفنا أنهم أي: الغربيين تحدثوا تخمينا عن عصور انقرضت فيها لغة الأمم التي عاشت فيها»[(١)].

والأغرب من هذا وقوع بعض الدارسين العرب لمباحث الدلالة في هذا الوهم، وتبعيتهم للدراسات الغربية دون تمحيص وتدقيق، وأصبح من الضرورة بمكان نسبة نظرية السياق إلىٰ العالم الإنجليزي فيرث، ويكرَّر في الدراسات اللغوية الحديثة أنه زعيم المدرسة السياقية، وزعيم نظرية السياق، وكأن السياق وليد هذه المدرسة التي ليس لها أكثر من مائة سنة، وقبل مناقشة هذه القضية أود الإشارة إلىٰ الملامح العامة لنظرية فيرث.

فيرث استقىٰ فكرة المعنىٰ وعلاقة سياق الموقف به من عالم الأنثروبولوجيا مالينوفسكي إضافة إلىٰ إفادته من كتاب «دراسات في أسس حياة اللغة» لصاحبه وجنر الذي أشار إلىٰ أهمية السياق في الاتصال اللغوي[(٢)]، ووسع فيرث دائرة السياق لتشمل الموقف وما يلابسه من أحداث وظروف، واعتمدت نظريته علىٰ ثلاثة أركان رئيسة:

(١) وجوب اعتماد التحليل اللغوي علىٰ سياق الحال، ويتكون من الكلام الفعلي نفسه، وشخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، والموضوعات

(١) انظر: دراسة الطبري للمعنىٰ (٤٢).

(٢) انظر: مقال: نظريات من التراث العربي في اللسانيات المغربية المعاصرة (٢٢٨).

المناسبة المتصلة بالكلام، وأثر الكلام الفعلي من ألم وحزن وتعجب، والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة.

(٢) وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس وصفته لضمان عدم الخلط بين لغة وأخرىٰ.

(٣) وجوب النظر إلىٰ الكلام اللغوي علىٰ مراحل وهي فروع علم اللغة: الأصوات والصرف والنحو والمعجم، وهو باختصار يرتكز علىٰ المعنىٰ في الدراسات اللغوية بعكس مدرسة بلومفيلد، ويضع لسياق الموقف بعناصره عناية قصوىٰ في الدلالة علىٰ المعنىٰ واللغة.

ومن المبالغة بمكان أن نجعل ما قدمه فيرث فتحاً في مجال الدراسات الدلالية والسياق علىٰ وجه الخصوص إلا إذا قيدنا ذلك الاكتشاف باللغة الانجليزية.

أما ما يتعلق بلغة العرب فإن السياق بنوعيه المقالي والمقامي كان واضحاً عند العرب، ومستدلاً به في كتبهم ومصنفاتهم بشتىٰ أنواع العلوم، لغةً، وفقهاً، وبلاغةً، وتفسيراً، ولا عجب في ذلك فمن الباحثين من يرىٰ «فكرة السياق ودلالته علىٰ المعاني الحقيقية للكلام مطروحة في الفكر الإنساني منذ أفلاطون وأرسطو»[(١)]. ثم ما لبثوا إلا أن أعادوا لفيرث الفضل في إحيائها وصياغتها من جديد. ولا شك أن في هذا هضماً لحق العلماء العرب الذين أسهموا في الحديث عن السياق تنظيراً وتطبيقاً.

(١) انظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية (١٥٧)، والعربية والفكر النحوي (٢٢٨).

ولـولا الإطالـة لاستعرضـت كثيـراً ممـا كتبـه العلمـاء الـذين اعتنـوا بالسـياق أو استدلوا به، أو بيّنوا أهميته وأثره في المعنىٰ، أو طبقوه في دراساتهم فقهـًا أو تفسيراً. ولعلِّي أقف علىٰ بعض هؤلاء العلماء الذين قرروا هذه النظرية باختصار:

(١) في مسـائل نـافع بـن الأزرق يظهـر اهتمـام ابـن عبـاس بتوضـيح المعـاني والدلالات بحسب السياقات، وذلك من خلال الشواهد الشعرية التي أوردها.

(٢) سـيبويه في كتابـه تظهـر عنايتـه بالسـياق، ويظهـر ذلـك جليـًا في عنـاوين الأبواب والمسائل التي تفرعت بناءً علىٰ السياق، وهي كثيرة في الكتاب.

(٣) الإمـام الشـافعي أول مـن دون أصـول الفقـه، وبـوَّب لهـذه الدلالـة بابـًا في رسالته فقال: «باب الصنف الذي يبين سياقه معناه»[١]، وقال: «إنما خاطـب الله بكتابه العرب بلسانها، علىٰ ما تعرف من معانيهـا، وكـان مـا تعـرف مـن معانيهـا اتساع لسانها، وأنّ فطْرته أنْ يخاطب بالشئ منه عامًّا ظاهرًا يراد به العام الظاهر ويُسْتغنَىٰ بأوّل هذا منه عن آخره، وعامـًا ظاهراً يراد به العام ويدْخلـه الخـاصّ، فيُستدلّ علىٰ هـذا ببعض مـا خوطـب بـه فيـه، وعامـًا ظـاهراً يـراد بـه الخـاص، وظاهراً يُعرف في سياقه أنّه يراد به غير ظاهره، فكلّ هذا موجـود في أول الكـلام أو أوسطه أو آخره»[٢].

(٤) الإمام الطبري في تفسيره لا يكاد ينفـك عـن ذكـر السياق وأثـره في تـرجيح المعاني، واختيار التأويل المناسـب للآيـة، وقـد ألفـت رسـائل في دلالـة السـياق

(١) الرسالة (٧٣).
(٢) الرسالة (٥٢).

وأثرها في التفسير عند ابن جرير[١]، وله في السياق قواعد وضوابط لعلنا نذكر شيئًا منها في الفصل الثالث.

(٥) ابن جني له عناية بأحوال المشاهدة، وهو ما يرادف سياق الحال، وقد مثَّل لها بأمثلة مبثوثة في كتابه العظيم «الخصائص»[٢].

(٦) الراغب الأصفهاني أسهم كثيراً في إبراز دور السياق، واستثمره في كتابه «مفردات القرآن»، وقد أثنى عليه الزركشي في منهجه، إذ قال: «وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالاتها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب كثيراً في كتاب المفردات، فيذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ؛ لأنه اقتنصه من السياق»[٣].

(٧) الغزالي يتكلم عن السياق ويبين أثره في الخطاب، وخاصة «إن تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة اللفظ؛ إما لفظ مكشوف؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٤١]، والحق هو العشر، وإما على دليل العقل، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ

(١) انظر على سبيل المثال: دلالة السياق وأثرها عند ابن جرير لعبد الحكيم القاسم، طبعته الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، وأصله رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بالرياض، ورسالة أخرى للباحث محمد الربيعة بعنوان: "أثر السياق القرآني في التفسير: دراسة نظرية تطبيقية على سورتي الفاتحة والبقرة".

(٢) انظر على سبيل المثال: (٣/ ٢٦١).

(٣) البحر المحيط (٢/ ١٧٢).

بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر:٦٧]، وإما قرائن أحوال، من إشارات ورموز وحركات، و سوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين؛ يختص بدركها المشاهد لها، فينقلها المشاهدون لها من الصحابة إلىٰ التابعين بألفاظ صريحة أو مع قرائن من ذلك الجنس، أو من جنس آخر حتىٰ توجب علماً ضرورياً بفهم المراد...»[(١)].

(٨) ابن تيمية له أبحاث نفيسة في دلالة السياق وقواعد وضوابط مما عدها بعض الباحثين أصولاً تصلح لنظرية السياق عند ابن تيمية[(٢)]، وهذا موضوع جدير بالدراسة والتقصي في مؤلفاته التي يظهر فيها عنايته بدلالة الألفاظ علىٰ معانيها، وأنها محكومة بأمور، منها السياق اللغوي من داخل النص، ومنها ما يكون خارج العبارة؛ كحال المتكلم والمخاطب، ولذا قال: «واعلم أن من لم يحكم دلالات الألفاظ، ويعلم أن ظهور المعنىٰ من اللفظ تارة يكون بالوضع اللغوي أو العرفي أو الشرعي، إما في الألفاظ المفردة، وإما في المركبة، وتارة بما اقترن باللفظ من التركيب الذي يتغير به دلالته في نفسه، وتارة بما اقترن به من القرائن اللفظية التي تجعلها مجازاً، وتارة بما يدل عليه حال المتكلم والمخاطب والمتكلم فيه، وسياق الكلام الذي يعين أحد محتملات اللفظ أو يبين أن المراد به هو مجازه، إلىٰ غير ذلك من الأسباب التي تعطي اللفظ صفة الظهور، وإلا فقد يتخبط في هذه المواضع»[(٣)].

(١) المستصفىٰ (١/ ٣٣٩).

(٢) دراسات لغوية في مؤلفات ابن تيمية (٩٣).

(٣) انظر: التسعينية (١٢٨-١٢٩)، والاستقامة (١/ ١٠)، والعبودية (٧٧).

(٩) ابن القيم يستدل بالسياق في دلالة قوله تعالىٰ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] علىٰ التحقير بقوله: «السياق يرشد إلىٰ تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته»[(١)].

(١٠) الشاطبي صاحب «الموافقات» له إسهام كبير في موضوع السياق، مما جعل أحد الباحثين يقول عن دراسته لمنهج الشاطبي: «وقد كنت قبل هذا الوقت أراود النفس لاستعارة طريقة بعض المحدثين واعتمادها في تناول ظاهرة السياق؛ إلا أن ما وجدته عنده أغناني عما كنت أراود النفس من أجله، وربما وجدت ما عندهم أحوج إلىٰ ما هو عند صاحب الموافقات»[(٢)]، وهو يسمي السياق المساق، فيقول: «المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان، فالذي يكون علىٰ بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلىٰ أول الكلام وآخره بحسب القضية، وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت علىٰ جملٍ؛ فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام علىٰ أوله،

(١) بدائع الفوائد (٤/ ٩).
(٢) منهج الدرس الدلالي (٢٣٥).

وأوله علىٰ آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلىٰ مراده...»[١].

(١١) الزركشي الأصولي أفرد لهذه الدلالة عنوانًا مستقلاً، وإن كان جاء مقتضبًا، قال في صدره: «دلالة السياق أنكرها بعضهم، ومن جهل شيئًا أنكره»[٢]. ولعله متأثر بابن دقيق العيد الذي أكثر من ذكر دلالة السياق وأثرها في الأحكام[٣].

(١٢) ابن خلدون في معرض حديثه عن البيان وصناعة العربية؛ يشير إلىٰ أهمية السياق ودوره بجانب الإعراب وأبنية الكلمات في الدلالة علىٰ المعاني، يقول: «ويبقىٰ من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة: أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلىٰ الدلالة عليه؛ لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه، وإذا لم يشتمل علىٰ شيء منها، فليس من جنس كلام العرب، فإن كلامهم واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة»[٤].

إنه من الغبن للغة العرب وتراثها المليء بالكنوز أن يجهل أبناؤها إسهامها في مباحث السياق، وأن نتبع نظريات غربية حذو القذة بالقذة،

(١) الموافقات (٤/ ٢٦٦)، وانظر: تقسيم السياق لدىٰ الشاطبي في منهج الدرس الدلالي (٢٣٥ – ٢٤٠).

(٢) البحر المحيط (٦/ ٥٢).

(٣) انظر: دلالة السياق وأثرها في الأحكام للعروسي (١٠).

(٤) مقدمة ابن خلدون (٥٥).

عن انهزام نفسي، وعجز ذاتي عن التفتيش في كتب التراث عما خلفه لنا علماء الأمة من علوم ومباحث، بغض النظر عن المصطلحات والأسماء، فالحقائق هي هي مهما اختلفت المصطلحات، ولعل ما نقلناه من آراء مبثوثة لبعض العلماء في كتبهم يكون حافزاً لاستقصاء هذه النظرية، وبنائها بناءً عربياً بلسان عربي مبين، وذلك بحق يستحق استقراءً لجهود علماء اللغة والأصول والتفسير والبلاغة، لإخراج نظرية سياقية عربية تتخذ من لغة القرآن مثالاً، وتتوسل بعلوم العربية طريقة، وتهدف إلىٰ البيان العربي المعجز.

۞ المطلب الخامس: السياق والذوق:

استنباط السياق وإدراكه مما تختلف فيه العقول، وقد تعجز عنه بعض الفهوم، ذلك أنه منزلة بعد المعنىٰ، ومرتبة تحل بعد إدراك العموم، يتطلب فهمه إشغالاً للذهن وتعليقاً للعبارة بفحواها، وللقضية بأحوالها، ولذا كانت دلالة السياق دلالة ذوقية، كما عبر عنها الأصوليون، ولعمري لئن كانت هذه الذوقية سبباً للخلاف في الاعتداد بدلالته لهي منزلة عالية ترتقي به بين العلوم، وترفع مستنبطها إلىٰ درجة الاجتهاد وحسن النظر. والذوق يأتي بعد العلم، والعلم بالأحكام والمسائل وحده لا يكفي في إدراك سياقات الكلام علىٰ اختلافها، فإن علاقة الذوق بها كعمل المجتهد أمام عمل العالم، ولا شك أن رتبة الاجتهاد أعلىٰ.

ولا نعجب من عبد القاهر الجرجاني حين شكا من بعض أهل زمانه بسبب قلة الذوق لديهم، وليس من المبالغة قوله: «فليس الداء فيه بالهيِّن، ولا هو بحيث إذا رُمت العلاج منه وجدت الإمكان فيه مع كل أحد مُسعِفاً، والسعي منجحاً؛ لأن المزايا التي تحتاج أن تُعلمهم مكانها، وتصور لهم شأنها، أمور خفية، ومعان روحانية، أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها، وتحدث لها علماً بها، حتىٰ يكون مهيئًا لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية علىٰ الجملة...»[(١)].

(١) دلائل الإعجاز (٥٤٧).

وتشتد شكواه إلىٰ أن يقول: «والبلاء والداء والعياء، أن هذا الإحساس قليل في الناس حتىٰ إنه ليكون أن يقع للرجل الشيء من هذه الفروق والوجوه في شعر يقوله أو رسالة يكتبها الموقع الحسن ثم لا يعلم أنه قد أحسن...»[١] إلىٰ آخر ما قاله من وصف لزمانه فكيف بزماننا!

وقد أدرك ابن خلدون أهمية الذوق، بقوله: «وإنما يدرك بعض الشيء من الإعجاز من كان له ذوق بمخالطة اللسان العربي وحصول ملكته، فيدرك من الإعجاز علىٰ قدر ذوقه، فلهذا كانت مدارك العرب الذين سمعوه من مبلغه أعلىٰ مقاماً في ذلك؛ لأنهم فرسان الكلام وجهابذته، والذوق عندهم موجود بأوفر ما يكون وأصحه»[٢].

«ومن السهل علىٰ الباحث أن يقول هذه الكلمة المشهورة: لكل كلمة مع صاحبتها مقام، ومن الصعب العسير عليه أن يبحث ملاءمة الكلمة لمقامها وما يؤديه وجودها في هذه الصور وعلىٰ هذه الهيئة من المعاني والإيماءات، وهذا من أدق بحوث النقد الأدبي»[٣]، وأصعب مسائل النظم، إذ النظم محكوم بتوخي معاني النحو، والسياق مؤثر في تلك المعاني، قال ابن أبي الحديد: «اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح؛ والرشيق والأرشق من الكلام أمر لا يدرك إلا بالذوق، ولا يمكن إقامة الدليل عليه»[٤].

(١) دلائل الإعجاز (٥٤٩).
(٢) مقدمة ابن خلدون (٥٥٣).
(٣) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (٤٩).
(٤) نقله عنه السيوطي في الإتقان (٢/ ١٨١).

ولسنا نقصد بالذوق الاستمتاع بالعبارة وجمالها، والألفاظ وجرسها، بل هو: «وعي بما تحتويه العبارة من فكر وحس، وما ترمي إليه من مرام قريبة أو بعيدة، وما تفصح عنه بصوت مسموع، أو توسوس به وسوسة خفية، أو تغمغم به غمغمة مكتومة، لا تلامس إلا قلة من ذوي البصر بأحوال هذا اللسان»[(١)].

ولقد ضرب لنا الغزالي مثلاً علىٰ إدراك السياق من خلال الذوق، ففي حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر»؛ قيل لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال أراد أن لا يُحرج أمته[(٢)]. قال ابن الوزير: البيان وقع بالفعل، واتضح بدلالة السياق، وهذه قاعدة عند كثير من الأصوليين، ومنهم المحقق صاحب العمدة، وهي راجعة إلىٰ الذوق السليم، والفهم للحادثة وملابساتها وسياق الكلام»[(٣)].

(١) دلالات التركيب (٢٦).
(٢) أخرجه مسلم (٧٠٥).
(٣) المستصفىٰ (٦٧٣).

الذوق فطري أم مكتسب؟

لا شك أن الذوق في الأصل ملكة فطرية، ولكن الاكتساب فيه وارد، وذلك أن «التذوق لا يتاح إلا لمن مارس هذا اللسان ممارسة مدروسة ومستنيرة»[(١)].

والوقوف علىٰ مواقع الكلام «أمر تستنجد به النفوس المهذبة، وتستشهد عليه الأذهان المثقفة»[(٢)].

ولو سُئل عن أركان الذوق وكيف ينال؛ لكانت الإجابة بلسان الجرجاني حيث يقول: «والآخر غامض يوصل إلىٰ بعضه بالرواية، ويوقف علىٰ بعض بالدراية، ويحتاج في كثير منه إلىٰ دقة الفطنة، وصفاء القريحة، ولطف الفكر، وبُعد الغوص، وملاك ذلك كله وتمامه الجامع له والزمام عليه؛ صحة الطبع وإدمان الرياضة، فإنهما أمران ما اجتمعا في شخص فقصَّرا في إيصال صاحبهما عن غايته، ورضيا له بدون نهايته»[(٣)].

فصحة الطبع ملكة فطرية، وإدمان الرياضة اكتساب مستمر، وعلاقة الذوق بالسياق تصقلها التجربة، وكثرة إدمان النظر في كلام العرب ورسوم مخاطبتهم وهو ما سماه ابن فارس أصل اللغة[(٤)].

---

(١) دلالات التراكيب (٢٦).

(٢) انظر: الوساطة (٤١٢) وهو فصل في «مواقع الكلام» له فيه فصل الكلام رحمه الله.

(٣) الوساطة (٤١٣).

(٤) الصاحبي في كتابه (٣).

ومما يدل على هذا تعريف الذوق في اللغة، يقول الكفوي: «والذوق في الأصل: تعرف الطعم، ثم كثر حتىٰ جُعل عبارة عن كل تجربة... والذوق والطبع قد يطلقان علىٰ القوة المهيئة للعلوم، من حيث كمالها في الإدراك بمنزلة الإحساس من حيث كونها بحسب الفطرة، وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام؛ لكونه بمنزلة الطعام اللذيذ الشهي لروح الإنسان المعنوي»[(١)].

فالذوق إذاً مهارة تنمو مع التجربة والرياضة، وهو أكبر معين علىٰ اختيار المعنىٰ المناسب للسياق، كما أنه الفارق بين أهل العلم في فهم العبارات ومدلولاتها، وكلٌ يأخذ منها بقدر ذوقه، والله يؤتي الحكمة من يشاء.

(١) الكليات (٤٦٢).

الفصل الثاني

مكونـــات النظـــام النحـــوي

- المبحث الأول: الإعراب ونظرية العامل
- المبحث الثاني: المعاني النحويـــة
- المبحث الثالث: نظـــام الجملـة

تمهيد

النحو يأخذ بناصية الكلام إلىٰ حسن الإفهام، وهو سيد علوم العربية؛ لأنه نظام محكم، وعلم متكامل، ومفهوم شامل، يربط بين المباني الصرفية والدلالات اللغوية، ومقاصد المتكلمين؛ ليصل بها إلىٰ المعنىٰ المراد من خلال التركيب. والبشر به يتواصلون وإليه ـ في معانيهم ـ يقصدون، فهو فطرة في عقل كل إنسان قبل أن يكون مصطلحاً أو إعراباً أو عاملاً.

وما كان العربي قبل نشأة النحو يعجز عن التعبير والإبانة عن أغراضه بسبب عدم معرفته بأصول علم النحو، بل كان يعرب عن ذلك بكل دقة، ويطبق معاني النحو في كلامه، ويفهم مقصود المتكلم من كلامه، فهذا أبو الأسود الدؤلي يفرق بين معاني النحو، فيفرق بين التعجب والاستفهام في قصته المشهورة[1]، وهي ما ذكره العلماء سبباً لنشأة علم النحو والتصنيف فيه، إذ هي قائمة علىٰ خطأ ابنته في تعبيرها عن المعنىٰ النحوي المراد.

وقد ظُلِم النحو فترة من الزمن، ووصم بالجمود والتعقيد، وكثرت دعاوىٰ التجديد والتيسير، ولكنها بدأت بمنهج خاطئ يمثله قول الأول: «الشعير يؤكل ويذم»، وكأن العيب كله في النحو، وليس في قلة ذوق من يفهمه ويدرك معانيه، وقد كان سيبويه «يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط

(١) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (١٩).

خواصها ومعانيها بحسه الدقيق المرهف»[١]، يقول ابن جني: «ولست تجد شيئًا علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو علىٰ الاعتراف به؛ ألا ترىٰ أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشروع، وفزع في التحاكم فيه إلىٰ بديهة الطبع فجميع علل النحو مواطئة للطباع»[٢].

وقد سبق التعريف بالنحو بمفهومه الشامل، وأنه لا يقتصر علىٰ الإعراب أو العامل، وأن له قرائن ومكونات أخرىٰ يجب النظر فيها وضمها إلىٰ الإعراب لتكوين نظرة شمولية للنحو ونظامه، ولم يكن النحاة في نظرتهم للنحو يقتصرون علىٰ ظاهرة الإعراب، بل كانوا ينظرون إلىٰ القرائن الأخرىٰ، فهذا السهيلي يتحدث عن أهمية الحديث عن هيئة المتكلم، ويعني بها طريقة الأداء التي تدل علىٰ معان نحوية وتركيبية تغني عن دوالها من الألفاظ، ومما قاله: «لا يجوز إضمار حروف العطف خلافًا للفارسي ومن قال بقوله؛ لأن الحروف أدلة علىٰ معان في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلىٰ وحي يسفر به عما في نفس مكلمه، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك، اللهم إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن؛ لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر»[٣].

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف (٧٤).
(٢) الخصائص (١/ ٥١).
(٣) نتائج الفكر (٢٦٣).

والأداء قرينة نحوية تدل على المعنى النحوي في التركيب، ومن ذلك قول الكميت:

طربتُ وما شوقًا إلى البيض أطرب ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعب[١]

فجملة «ذو الشيب يلعب» جملة استفهامية ساهم الأداء في فهم هذا المعنى، وكذلك القول في التنغيم وأهميته في الدلالة على المعاني النحوية، وقد أشار ابن جني إلى دورها في النحو[٢].

والنحو نظام متشابك العناصر كل عنصر منها يؤثر في الآخر، ويتضافر مع البقية لتكوين النحو، وأول هذه العناصر أصول الصناعة النحوية، وهو أقرب إلى التنظير منه إلى التطبيق، وعليها تُبنى كثير من القواعد والضوابط والأحكام التي تظهر في التطبيق.

وقد كان لابن الأنباري[٣] قدم السبق في هذا الباب؛ إلا أنه تجب الإشارة إلى أن أصول الصناعة النحوية تحوي - إضافة إلى ما ذكره العلماء- أبوابًا أخرى كالقواعد الكلية والتي قد لا نجدها في كتب أصول النحو[٤] التي انحصرت مباحثها على الأدلة النحوية؛ كالسماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، وهذا جزء مهم من أصول النحو ولم تشمل تلك المصنفات

(١) جواهر الأدب (٣٦)
(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٣٧٠).
(٣) انظر كتابه: لمع الأدلة.
(٤) مثل: كتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي.

القواعد العامة والضوابط الخاصة بالنحو. ونحن بهذا المفهوم الواسع نقترب من منهج الأصوليين في كتبهم المؤلفة في علم أصول الفقه التي اشتملت على الأدلة والقواعد الكلية وأبواب أخرى ملحقة بعلم الأصول.

وليس هذا مجال تفصيل هذا الموضوع إلا أنه جدير بالنظر والبحث، إلا أننا سنركز في هذا الفصل على أبرز مكونات النظام النحوي، والتي لها علاقة كبيرة بالتطبيق والإجراء، وهي: الإعراب وما يتعلق به من نظرية العامل والمعاني النحوية ونظام الجملة.

المبحث الأول

الإعـراب ونظريـة العامـل

المطلب الأول: نظريـة العامـل:

من أبرز ظواهر البحث النحوي ومسائله نظرية «العامل» التي تعد نظرية عقلية منطقية ترتبط بطبيعة اللغة والكلام، وقد استثمرها النحاة في تفسير ظاهرة الإعراب، وكيفية نظم الكلم وعلاقات الألفاظ بعضها ببعض في التركيب[(١)]. وأركانها ثلاثة: العامل، والمعمول، والأثر الذي يحدثه العامل في المعمول.

وقد وجهت انتقادات كثيرة لهذه النظرية، ووصفت بأنها صناعة لفظية فيها تكلف وتصنع خارج عن نطاق النحو، استحدثها النحاة بسبب غلوهم في العلامة الإعرابية، مما جعل تمام حسان[(٢)] يبني نظريته النحوية المسماة: بتضافر القرائن؛ ليجعلها بديلاً عن نظرية العامل النحوي، بل إن بعض النحاة طالب بإلغاء العوامل من النحو العربي؛ لأن العامل في نظره المتكلم[(٣)]، وهذا أمر مردود عليه

(١) انظر: العربية والفكر النحوي (١٨٦).

(٢) اللغة العربية مبناها ومعناها (٢٣١).

(٣) ابن مضاء، ومن سار على نهجه كإبراهيم مصطفى، انظر: كتاب الرد على النحاة ورأي قطرب في كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي (٧٠).

إذ العوامل أمارات[١]، و لا يشك أحد في أهمية غرض المتكلم وقصده و أثر ذلك في تركيب الكلام وتعليقه ببعض، وقد بينا هذا في الفصل الأول.

ولا شك أن في هذا تجنياً علىٰ النحو، ومبالغة في النقد، إذ العامل مرتبط بالمعنىٰ وأثره ـ وهو الإعراب ـ لأنه فرع المعنىٰ، كما قال النحاة. فالعامل والإعراب والمعنىٰ عناصر متشابكة ومترابطة لا يمكن الفصل بينها. وقد يُظن أن في تفسير الإعراب بالمعنىٰ والعامل ازدواجية تؤدي إلىٰ تفسيرين مختلفين لظاهرة واحدة[٢].

ومما يجيب علىٰ هذه الشبهة ربط النحاة أنفسهم بين العمل والمعنىٰ في كثير من مسائل النحو، فالعامل في الاسم علىٰ حد تعبير الأستراباذي «ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنىٰ المقتضي للإعراب»[٣]، فالمعاني بمثابة الأغراض، والعوامل بمثابة الآلات «التي يقحمها المتكلم في الاسم، فالفعل هو العامل في الفاعل؛ لأنه به صار أحد جزئي الكلام»[٤]، وقد عرفه الرضي بأنه «ما به يتقوم المعنىٰ المقتضي للإعراب»[٥]، فهناك إذن علاقة بين المعنىٰ والعامل، وسيبويه يربط بين العمل والمعنىٰ في حمله اسم الفاعل علىٰ الفعل، فيقول: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرىٰ مجرىٰ الفعل المضارع

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ٤٦).
(٢) انظر: نظرات في التراث اللغوي العربي (٦٨).
(٣) شرح الكافية للاستراباذي (١/ ٢٥).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢١).
(٥) المصدر السابق (١/ ٢٥).

في المفعول في المعنىٰ، فأردت فيه من المعنىٰ ما أردت في يفعل كان نكرة منونًا»[١] فاسم الفاعل النكرة المنوَّن تساوىٰ مع الفعل المضارع في المعنىٰ، فاتفق معه في العمل؛ نقول: «هذا ضارب زيد غداً؛ معناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً»[٢]، وأكد ذلك سيبويه في موضع آخر، فقال: «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتىٰ كأنك قلت: إن زيداً لفاعل، فيما تريد من المعنىٰ»[٣].

ومن الخطأ أن نقصر دور العامل علىٰ الإعراب والعلامات الإعرابية، ونعتبره «قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها»[٤].

وللدلالة علىٰ أن العامل مرتبط بالسياق والمعنىٰ ننقل هذا المثال الذي ذكره ابن جني في كتابه «الخصائص»: «ومنه قول الله تعالىٰ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف:٣٩]. طاولت أبا علي رحمه الله تعالىٰ في هذا وراجعته فيه عَوْداً علىٰ بَدْء، فكان أكثر ما بَرد منه في اليد أنه لمّا كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا، فلذلك أجرىٰ اليوم وهو الآخرة مجرىٰ وقت الظلم، وهو قوله: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ ووقت الظلم إنّما كان في الدنيا، فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ غير متعلّق بشيء،

(١) الكتاب (١/ ١٦٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٤).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٤).
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٣١).

فيصير ما قاله أبو علي إلىٰ أنه كأنه أبدل ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ من اليوم أو كرّره عليه وهو كأنه هو. فإن قلت: لم لا تكون ﴿إِذ﴾ محمولة علىٰ فعلٍ آخر، حتىٰ كأنه قال: ولن ينفعكم اليوم أنكم في العذاب مشتركون اذكروا إذ ظلمتم، أو نحو ذلك، قيل: ذلك يفسدُ من موضعين: أحدهما: اللفظ والآخر: المعنىٰ.

أما اللفظ فلأنك تفصل بالأجنبيّ، وهو قوله: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ بين الفعل وهو ﴿يَنفَعَكُمُ﴾ وفاعِله وهو ﴿أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ وأنت عالم بما في الفصل بينهما بالأجنبيّ، وإن كان الفصل بالظرف متجوَّزاً فيه.

وأمّا المعنىٰ فلأنك لو فعلت ذلك لأخرجت من الجملة الظرف الذي هو ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ وهذا ينقض معناها، وذلك لأنها معقودة علىٰ دخول الظرف الذي هو ﴿إِذ﴾ فيها، ووجوده في أثنائها، ألا ترىٰ أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعِلّته ظلمهم»[(١)]، فالعامل هنا مرتبط بالمعنىٰ وسياق الآية، ولا يمكن بحال من الأحوال فصل العامل عن المعنىٰ.

وقد «أدرك النحاة ضرورة وجود توافق دلالي بين العامل ومعمولاته؛ ليتسنىٰ له أن يرتبط بها بعلاقة نحوية مخصوصة لها شروطها الصرفية والنحوية والدلالية»[(٢)]، وعلىٰ هذا باب التضمين، وتفسير النحاة لتعدي الفعل إلىٰ ما لا يتوافق معه دلاليًا، ومنه قول الشاعر:

علفتها تبنا وماء بارداً حتىٰ شتت همّالة عيناها

(١) الخصائص (٢/ ١٧٢-١٧٣).

(٢) منزلة المعنىٰ في نظرية النحو العربي (٢٠٣).

فقد أول النحاة علفتها بـ (أنلتها)؛ لأن «الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال: أنلتها تبناً وماء، فهو من باب التضمين»[(١)].

ومع هذا كله فنظرية العامل جزء من النحو، وليست هي كل النحو، وهي متسقة مع باقي مكونات النحو؛ وضعت لضبط اللغة في غايتها نحو إصابة المعنى الذي هو الأصل في كل من اللغة والنحو.

(١) التصريح (١/ ٣٤٦)، ومغني اللبيب (٤٦٦).

۞ المطلب الثاني: حقيقة الإعراب:

يعد الإعراب من أهم السمات التي تتميز بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات، وقد كان العرب يهتمون به كثيراً ويعتبرونه معياراً للتفاضل بينهم ومقياساً للفصاحة، بل يتورعون من اللحن أشد الورع، يقول عمر ﷺ: «لأن أقرأ فأخطئ، أحب إلي من أن أقرأ فألحن؛ لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت»[(١)].

وقال بعض السلف: «ربما دعوت فلحنت فأخاف أن لا يستجاب لي»[(٢)]. «ولم تحظ واحدة من قرائن النحو بمثل ما حظي به الإعراب من اهتمام النحاة»[(٣)]؛ وذلك لأن الإعراب يمثل الجانب التطبيقي للنحو، وقد نشأ بسبب انتشار اللحن وكثرة الخطأ في التركيب وعلاقته بالنحو علاقة عموم وخصوص، فالنحو أعم وأشمل منه؛ ولذا عاب ابن هشام علىٰ المعربين خلطهم النحو بالإعراب في مقدمة كتابه المغني، فقال: «العجب من مكي ابن أبي طالب إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء»[(٤)].

(١) الإيضاح في علل النحو (٩٦).
(٢) المصدر السابق.
(٣) البيان في روائع القرآن (١٩٧).
(٤) مغني اللبيب (١/ ١٢).

ويضيف: «وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ورد فيها من اللغات وما روي من القراءات، وإن لم ينبن على ذلك شيء من الإعراب»[(١)].

وقد بالغ بعض الباحثين في وصف الإعراب وإظهار أهميته مما أوصلهم إلى أن جعلوا الإعراب هو «الأصول التي تعرف بها أحوال تركيب كلام العرب»[(٢)]، وهذا التعريف شامل يرادف النحو. ولا يصح.

أما الإعراب فقد ذكرت كتب النحو تعريفات مختلفة له، وقد بنيت على خلاف بينهم في كون الإعراب مبنياً على اللفظ أو على المعنى؛ فالأول رجحه ابن مالك، والثاني هو ظاهر مذهب سيبويه[(٣)]، ومن تلك التعريفات قول ابن الأنباري أنه «اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً»[(٤)]، والزجاجي يعرفه بأنه «الحركات المبيّنة عن معاني اللغة»[(٥)]، وغيرها[(٦)] من التعريفات التي تدور حول تغيير أواخر الكلم وعلاقة ذلك بالعامل.

(١) المصدر السابق (١/ ١٦).
(٢) كما عرفة بهذا صاحب كتاب التحليل النحوي (١٦٤)، وكذلك يقول الدكتور مهدي المخزومي في كتابه قضايا نحوية (٧٨): «الإعراب هو علم النحو».
(٣) ظاهر إعراب القرآن (٢٠).
(٤) أسرار العربية (١٨).
(٥) الإيضاح في علل النحو (٩١).
(٦) انظر على سبيل المثال: الأصول في النحو (٢٨)، والإيضاح للفارسي (١١)، والمقرب (١/ ٤٧)، وحاشية الصبان على الأشموني (١/ ٤٧)، والتصريح (١/ ٥٩).

ولا أجد أن هناك تعارضاً بين تعريف الإعراب معنوياً كان أو لفظياً إذ الإعراب «إبانة عن المعاني بالألفاظ»[١]، فهناك علاقة وطيدة بين تغير العلامة والمعنىٰ النحوي الذي يؤديه الإعراب، فإن الأثر الظاهر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة وسيلة للتمييز بين المعاني، وهذه المعاني لا تحدث في الاسم إلا عند التركيب، وما يحصل فيه من علاقة بين العامل والمعمول بشتىٰ صور هذه العلاقة، وهو ما سنتحدث عنه في مبحث المعاني النحوية؛ ولهذا فالإعراب «تطبيق مفردات التركيب علىٰ القواعد»[٢]، وهذا التطبيق يجمع بين اللفظ والمعنىٰ، فيتخذ اللفظ وسيلة للإبانة عن المعنىٰ، فإذا لم تظهر العلامة من خلال اللفظ، فإن هناك قرائن وأدلة أخرىٰ توصل إلىٰ المعنىٰ المقصود، مثل الأداء أو الرتبة أو قرائن الأحوال والسياق[٣].

ولذا أشار ابن جني إلىٰ بعض القرائن الأخرىٰ التي تقوم مقام الإعراب حال عدم ظهور العلامة الإعرابية، وذلك في مثل قولنا: ضرب يحيىٰ بشرىٰ، إذ «لا تجد هناك إعراباً فاصلاً»[٤]، فيقول: «إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفىٰ في اللفظ حاله ألزم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرىٰ من قِبَل المعنىٰ؛ وقع التصرف فيه

(١) الخصائص (١/ ٣٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٩).
(٢) النحو الوافي (١/ ٧٤)، وانظر: مقالة مفهوم الإعراب (٦٥).
(٣) انظر الإعراب سمة العربية (٦٩).
(٤) الخصائص (١/ ٣٥).

بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيىٰ كُمَّثْرَىٰ؛ لك أن تقدّم وأن تؤخر كيف شئت»[١]، فدليل المثال الأول علىٰ المعنىٰ الرتبة، ودليل الثاني علىٰ المعنىٰ السياق والقرائن، حسب تعليل ابن يعيش بقوله: «فظهور المعنىٰ بالقرائن»[٢].

ولا يعني هذا إهمال الإعراب، والتهوين من دوره في بناء المعنىٰ والنحو، كما فهمه بعض الدارسين الذين دعوا لإلغاء الإعراب من أمثال لطفي السيد وسلامة موسىٰ وأنيس فريحه[٣] أو غيرهم ممن اتهم الإعراب والعلامة الإعرابية بأنها لا تدل علىٰ المعاني[٤].

(١) الخصائص (١/ ٣٥).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٢).
(٣) انظر: مناهج الدرس النحوي (١٣٦).
(٤) مثل: إبراهيم مصطفىٰ في كتابه « إحياء النحو» (٤١).

المطلب الثالث: علاقة الإعراب بالمعنى النحوي:

الإعراب مظهر من مظاهر التركيب في اللغة العربية، وهو في اللغة: الإبانة والإظهار، فهو وسيلة للتعبير عن المعاني النحوية، ولا يعني هذا أنه لا يُعبر عن المعاني النحوية إلا به، ولكنه إحدىٰ القرائن، ولذا لم يقبل العلماء حجة قطرب في قوله: «لم يعرب الكلام للدلالة علىٰ المعاني، والفرق بين بعضها وبعض»[(١)]، المتمثلة في أنه توجد أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني والعكس، وذلك أن الإعراب إحدىٰ الأدلة الدالة علىٰ المعاني النحوية، وليست محصورة فيه، وبناء علىٰ هذا قال ابن فارس في حديثه عن الإعراب إنه به تميز المعاني ويوقف علىٰ أغراض المتكلمين «وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني»[(٢)]، فالحركات في الإعراب ليست وحدها مما يفرق به العرب بين المعاني بل هناك قرائن أخرىٰ وإن لم يعتن بها النحاة كثيراً أو يفردوا لها أبواباً مستقلة كما فعلوا مع الإعراب.

وقد ربط أغلب النحاة بين المعنىٰ والإعراب عند تعريفهم للإعراب أو حديثهم عنه أو عن علامات الإعراب التي هي أثر الإعراب في الكلمات.

قال ابن فارس: «فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترىٰ أن القائل إذ قال: «ما أحسن زيد» لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب، وكذلك إذا قال: «ضرب أخوك أخانا»، و«وجهك وجهُ حرٍّ»،

(١) الإيضاح في علل النحو (٧٠).
(٢) الصاحبي (١٦١).

و«وجهك وجهٌ حرٌّ»، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه»[١]، وفي موضع آخر يقول: «من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب: الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ»[٢]، ومن هذه المعاني المتكافئة في اللفظ ما ذكره ابن فارس نفسه في قولهم: هن حواجُ بيتِ الله، لمن حج، وقولهم: هن حواجٌ بيتَ الله، لمن أراد الحج[٣]، فاختلاف الحركة الإعرابية أدىٰ إلىٰ اختلاف المعنىٰ.

ويرىٰ عبد القاهر الجرجاني «أن الألفاظ مغلقة علىٰ معانيها حتىٰ يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتىٰ يكون هو المستخرج لها»[٤]، ولهذا أشار الزجاجي إلىٰ أن «الأسماء لما كانت تعتورها هذه المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة علىٰ هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبي عن هذه المعاني»[٥].

وقد جعل السيوطي الإعراب «زائداً علىٰ الماهية، ومقارناً للوضع؛ لأن واضع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لابد أن يعرض فيه لبس، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارنا الكلام»[٦].

(١) الصاحبي (٥٥).
(٢) المصدر السابق (٤٢).
(٣) المصدر السابق (١١٦).
(٤) دلائل الإعجاز (٢٠).
(٥) الإيضاح في علل النحو (٦٩).
(٦) همع الهوامع (١/ ١٤).

وأصل قضية الربط بين المعنىٰ والإعراب أن الإعراب جاء موافقاً لسنن العرب في الإيجاز والاختصار، فبه يختصر المعنىٰ، فالعلامة الواحدة تغير المعنىٰ إلىٰ الضد في بعض الأحيان، ولذا يروىٰ أن عبد الملك بن مروان قبض علىٰ رجل كان من أتباع شبيب الخارجي، فقال له: ألست القائل

ومنـا سـويدٌ والبطـين وقعنـبٌ ومنـا أميـرُ المـؤمنين شـبيبُ؟

فقال الرجل: إنما قلت (أميرَ المؤمنين) أي: يا أمير المؤمنين، فأمر بتخلية سبيله[(١)].

وواضح هنا أن المعنىٰ المقصود هو المعنىٰ النحوي، وهو الذي يحدد الوظائف النحوية المحتملة، فمثلاً في قولنا: مكانَكَ؛ وظائف نحوية محتملة، وهي: أن تكون ظرفاً أو مصدراً، فتكون الحركة إعرابًا، أو تكون اسم فعل، فتكون الحركة بناء، والمعنىٰ النحوي هو المعول وعليه الاعتماد في اختيار الوجه الإعرابي المقصود.

وبين المعنىٰ والإعراب تأثر وتأثير؛ فكلاهما يؤثر في الآخر، ولذا كان أول واجب علىٰ المعرب أن يفهم معنىٰ ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل إعرابه؛ لأن الإعراب فرع المعنىٰ، فالإعراب يؤدي إلىٰ المعنىٰ، كما أن المعنىٰ يؤدي إلىٰ اختيار الإعراب.

ومن الأمثلة على هذا ما أورده ياقوت الحموي في معجمه قال: «قال العسكري: اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد فجرت بينهما مسائل كثيرة،

(١) معجم الأدباء (١/ ٩٠).

فقال له اليزيدي: أتجيز هذين البيتين:

ما رأينا خرَبا نقر عن البيض صقر
لا يكون العير مهراً لا يكون / المهر مهر

فقال الكسائي: يجوز على الإقواء، وحقه: لا يكون المهر مهراً، فقال له اليزيدي: فانظر جيداً، فنظر ثم أعاد القول، فقال اليزيدي: لا يكون المهر مهراً... محال في الإعراب...»[(١)]، ويقصد محال في الإعراب محال في المعنى إذ المهر مهر بطبيعته فالمعنى العرفي هنا يسوق إلى تصحيح الإعراب.

وبناء على ما سبق نفسر قول سيبويه: «فإن النحويين مما يتهاونون بالخُلف إذا عرفوا الإعراب»[(٢)]، أي «أنهم ربما يتهاونون بالمحال من القول إذا عرفوا إعراب الكلم»[(٣)]، وذلك أنه لا بد من استقامة المعنى في التركيب، وبناءً على هذا يخرج قول العرب: خرم الثوب المسمار، وقولهم: جحر ضب خرب، وقولهم: كسر الزجاج الحجر، ومنه قول الشاعر:

قد سالم الحياتِ منه القدما للأفعوان والشجاع الشجعما

بنصب «الحيات»، وعلى هذا وجه ابن هشام[(٤)] قراءة يزيد ابن القعقاع ﴿بِمَا حَفِظَ اللهُ﴾ [النساء: ٣٤] على أنه شاذ لا تبنى عليه قاعدة، وإنما هو من باب

(١) معجم الأدباء (٥/ ١٨٨)، نشأة النحو (٤٤).
(٢) الكتاب (٢/ ٨١).
(٣) هذا تفسير محمد البنا في كتابه: الإعراب سمة العربية (٩).
(٤) انظر: مسائل في إعراب القرآن لابن هشام (١٥٢).

العرف الذي به يعلم المقصود من الكلام بناءً علىٰ إدراك الإسناد فيه[١].

وقد كان ابن خلدون يثبت أن لغة عصره مع خلوها من الإعراب مستقيمة صحيحة، ويؤصل لهذا بقوله «ولا تلفتن في ذلك إلىٰ خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأن اللسان العربي فسد اعتباراً بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه...»[٢] ـ إلىٰ أن يقول ـ «وذلك أنا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة علىٰ سنن اللسان المضري ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات علىٰ تعيين الفاعل من المفعول، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل علىٰ خصوصيات المقاصد»[٣]، فهو يرىٰ أن الإعراب بعض أحكام العربية وليس كل شيء. ويرىٰ أنه يمكن الدلالة علىٰ المعنىٰ والمقصود بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب، ويسميها بساط الحال.

وهذا الرأي فيه مبالغة إذ لا يمكن أن يستغنىٰ عن الإعراب مع أهمية القرائن الأخرىٰ، وقد أشار ابن مالك إلىٰ أن العرب قد لا تلتزم الحركة الإعرابية، ولكن بشرطٍ وهو إذا أمن اللبس؛ لأن المعنىٰ هو المقصود فقال:

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس[٤]

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها (٢٢٣).

(٢) مقدمة ابن خلدون (٥١٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) وقد قال ابن الطراوة: إنه مقيس، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:٣٧]. انظر: النحو والنحاة (١١٤).

والذي يهمنا هنا أن العلامات الإعرابية أمارات على المعاني النحوية. قال ابن يعيش: «وقوله: (وكل واحد منها عَلم على معنى): يريد الرفع والنصب والجر، كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ لولا إرادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها و تعددها»[١].

ويمكننا أن نلخص مكونات الإعراب على النحو التالي:

١. الموقع الإعرابي، وقد يرادفه الوظيفة النحوية أو الوظيفة الإعرابية.

٢. الحالة الإعرابية، وقد يرادفها الحكم الإعرابي، وهي: الرفع والنصب والجر والجزم، ويرى تمام حسان أن الحالة الإعرابية ليست إلا علامة شكلية بين الأبواب أو بين الكلمتين من باب واحد، ثم يرى أنها وسيلة من وسائل النمطية النحوية، وهذا قول فيه نظر[٢].

٣. العلامة الإعرابية؛ حركات كانت أم حروفاً، وهي: الضمة والفتحة والكسرة والسكون، والألف والواو والياء والنون، وهي إحدى القرائن الدالة على الحالة الإعرابية والمعنى النحوي[٣].

٤. المعنى النحوي، وسيأتي تفصيل الكلام فيه في المبحث القادم.

---

(١) شرح المفصل (١/ ٧٣).

(٢) انظر: مناهج البحث في اللغة (٢٤٢).

(٣) انظر: العلامة الإعرابية (٢٢٧).

فهذه أركان أربعة للإعراب تترابط فيما بينها، وهدفها وغايتها بيان المعنىٰ النحوي إذ هو المقصود، وهو عبارة عن: تعلق الكلم بعضه ببعض، فكل كلمة في التركيب لها موقع إعرابي، ووظيفة نحوية تقوم بها في الجملة، وعلامة الإعراب هي دليل هذه الوظيفة، والعلامة مرتبطة بالحكم أو الحالة الإعرابية؛ وبالتالي فإننا يمكننا القول بأن العلامة والوظيفة مؤثرتان في المعنىٰ النحوي، ففي قولنا: زيد قائم، معناه النحوي الإسناد، ودل علىٰ ذلك رفع قائم ووقوعه خبرا للمبتدأ، وهذه عملية متشابكة مترابطة لا يمكن أن نفصل بين أجزائها، وهكذا يلتحم الإعراب والمعنىٰ في التركيب، ويؤثر كل منهما في الآخر.

وقد يحصل خلط في هذه المصطلحات في كتب النحو، فقد يسمون المعاني النحوية بالمواقع الإعرابية[١]، ويتجوَّزون في إطلاق المعاني النحوية علىٰ الوظائف النحوية[٢]، أو الحالة الإعرابية علىٰ الموقع الإعرابي.

(١) انظر: الواضح في النحو (٢١).

(٢) انظر: العلامة الإعرابية (٢٨١).

۞ المطلب الرابع: تفسير المعنى وتقدير الإعراب:

يظهر مما سبق أهمية المعنىٰ وأثره في تقدير الإعراب وتوجيهه، إلا أن النحاة لا يشترطون مطابقة الإعراب للمعنىٰ دائماً، فقد يخالفه لأسباب صناعية، وقد يقول النحاة بتفسير تركيب بناءً علىٰ المعنىٰ التقريبي له، وليس ذلك التفسير مبنياً علىٰ تقدير الإعراب، وهو باب لطيف متفرع عن علاقة المعنىٰ بالإعراب، وهو ما أفرد له ابن جني باباً بعنوان «باب في تجاذب المعاني والإعراب»؛ قال: «هذا موضع كان أبوعليّ ـ رحمه الله ـ يعتاده ويُلمّ كثيراً به، ويبعث علىٰ المراجعة له وإلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنىٰ متجاذِبين: هذا يدعوك إلىٰ أمر، وهذا يمنعك منه، فمتىٰ اعتورا كلاماً ما أمسكت بعُرْوة المعنىٰ وارتحت لتصحيح الإعراب»[(١)]، فهو يشير إلىٰ أن المعنىٰ هو المقصود والإعراب وسيلة له؛ ولذا يتأول الإعراب، كما ذكر في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٧، ٨] إذ أضمر ناصباً للظرف؛ لأن المعنىٰ يقتضي خلاف الصناعة النحوية، وبناء علىٰ هذا الباب بنىٰ ابن جني باباً آخر، وهو «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنىٰ»؛ يقول فيه: «هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلىٰ أن يقود إلىٰ إفساد الصنعة»[(٢)].

ويقعِّد لهذه المسألة بقوله: «فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب علىٰ سمت تفسير المعنىٰ فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب

(١) الخصائص (٣/ ٢٥٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٧٩).

مخالفـاً لتفسير المعنىٰ تقبلت تفسير المعنىٰ علىٰ ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتىٰ لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه»[(١)].

وبناء على ما سبق فإن هناك أمثلة توضح هذه القاعدة، وتضع المعرب علىٰ دراية بها عند تطبيقه للإعراب:

(١) قول العرب: (أهلك والليل)؛ معناه: الحق أهلك قبل الليل. قال ابن جني: «فربما دعا ذاك من لا دربة له إلىٰ أن يقول أهلك والليل؛ فيجرّه، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل»[(٢)] فالأول تقريب للمعنىٰ.

(٢) قولهم: (ما شأنك قائماً؟) تقدير الإعراب فيها: ما أمرك في هذه الحال، والمعنىٰ لم قمت؟[(٣)].

(٣) قولهم: (كل رجل وصنعته)، وقولهم: (أنت وشأنك)؛ معناها: كل رجل مع صنعته، وأنت مع شأنك. وهذا التفسير يوهم «أن الثاني خبر الأول، كما أنه إذا قال: أنت مع شأنك، فإن قوله: (مع شأنك) خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك، بل لعمري إن المعنىٰ عليه، غير أن تقدير الإعراب علىٰ غيره، وإنما (شأنك) معطوف علىٰ أنت، والخبر محذوف للحمل علىٰ المعنىٰ، فكأنه قال: كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان»[(٤)]، وكذلك تحليل ابن

(١) الخصائص (١/ ٢٨٣-٢٨٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٧٩).
(٣) المقتضب (٣/ ٢٧٣).
(٤) الخصائص (١/ ٢٨٣).

جني للجمل التالية: أنت ظالم إن فعلت، عليك زيداً، ضربت زيداً سوطاً[١].

(٤) «أما» عند النحاة يفسرها سيبويه بأنها تعني «مهما يكن من شيء»، وهذا التفسير جعل النحاة يُضمنونها معنىٰ الشرط[٢].

(٥) في جملة التعجب «ما أعظم الله» يفسرون ما بأنها بمعنىٰ «شيء» أو «شيء عظيم» وهذا تقريب للمعنىٰ، إذ لا يمكن أن تصح في هذه الجملة، إذ ليس شيء هو الذي جعل الله عظيماً، يقول سيبويه: «قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنىٰ التعجب، وهذا تمثيل، ولم يُتكلم به»[٣]، ومقصوده: هذا تمثيل، أي: أن تفسير الخليل تفسير معنىٰ وتقريب له، ولذا يقول الفرغاني: «إن (ما) التعجبية ليست الموصولة ولا بمعنىٰ شيء ولا بالجملة ما يكون الكلام به خبراً محضاً، بل هي أُمّةٌ (متفردة) وضعت وحدها للتعجب، وهي مناسبة لـ «ما الاستفهام...ولأن تفسر «ما» هذه بـ «أي» أعجب إلي من أن تفسر بشيء»[٤].

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق:٣٠].

(٦) قالوا: معناه: قد امتلأت، وهذا أيضاً تفسير علىٰ المعنىٰ دون اللفظ، و(هل) مبقّاة علىٰ استفهامها، وذلك كقولك لرجل لا تشك في ضعفه عن

(١) الخصائص (٢٨٤).
(٢) انظر: مقال التعارض بين تأويل المعنىٰ وتقدير الإعراب (٦٧).
(٣) الكتاب (١/ ٧٢).
(٤) انظر: مقال التعارض بين تأويل المعنىٰ وتقدير الإعراب (٦٧).

الأمر هل ضعفت عنه»[١] هل تستطيع؟ أو هل تقوىٰ علىٰ ذلك؟

(٧) ينقل ابن جني عن سيبويه قوله: «حتىٰ الناصبة للفعل في نحو قولنا: «اتق الله حتىٰ يدخلك الجنة»، ويعلق علىٰ ذلك بقوله: «فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة، وإنما جاز أن يتسمّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوباً بحرف لا يذكر معها، فصارت في اللفظ كالخلف له والعوض عنه، وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة»[٢].

(٨) في مسألة (سوىٰ) الاستثنائية ينقل سيبويه[٣] عن الخليل تشبيهه (سوىٰ) في قولنا: (ما أتاني القوم سواك)؛ مثل أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، وهذا التفسير تفسير معنىٰ، فهي ليست ظرفاً، كما ظن سيبويه، ومعناها الدقيق غير، وقد تقع صفة في قولنا: حضر رجل سواك، ولا تعلق لها بالظرفية المكانية، فقول الخليل تفسير معنىٰ وليس تقدير إعراب.

(٩) في الاستثناء بـ «إلا» يفسرها ابن جني بقوله: «أستثني» أو لا أعني، وهذه دلالة معنىٰ، ولكنها ناصبة، وهذا التقدير لا يطّرد مع المستثنىٰ المرفوع والمجرور؛ فتأويل ابن جني تفسير معنىٰ لا تقدير إعراب[٤].

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٣).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٦٠).
(٣) الكتاب (١/ ٢٧٧).
(٤) انظر: الخصائص (١/ ١٥٢).

المطلب الخامس: السياق والإعراب:

الإعراب: عملية تحليلية تفكيكية يعمل المعرب فيها على تصنيف الكلمات حسب مواقعها الإعرابية، ووظيفة كل كلمة في الجملة ليرجِعها إلى أبوابها النحوية؛ فهو يراعي معنى البنية الصرفية والمعنى النحوي كما يراعي كذلك السياق. حيثُ السياق: عملية تركيبية يعمل الناظر نظره في التركيب للبحث عن سياق التركيب ونظمه من خلال ربط أول الكلام بآخره، وكل كلمة بجارتها، ومن خلاله يتعرف على التوجيه الإعرابي المناسب للسياق، والمعنى النحوي للتركيب؛ فالمعرب يقوم بعمليتين قد تبدوان متناقضتين في الظاهر: تحليل وتركيب، إلا أنهما متكاملتان، وهما ما يمكن أن نسميه: مراعاة الصناعة النحوية عند تحليل التركيب، ومراعاة السياق عند الإعراب، وهذا هو مقصود ابن هشام عند ذكره لأهمية معرفة المعرِب للمعنى[(١)].

وكلاهما مؤثر في الآخر فكما أن الإعراب يؤثر في فهم السياق وتوجيهه كما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣]، وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[فاطر:٢٨]، وغيرها من الآيات التي تكون العلامة الإعرابية دليلاً على توجيه المعنى والسياق،

(١) انظر: مغني اللبيب (٢/ ٥٢٧).

فكذلك الحال في السياق فإن له أثراً كبيراً في توجيه الإعراب، وهو مقصود هذا البحث وموطن التطبيق والدراسة كما سيظهر جليـاً في الفصـل الرابـع ومـا فيـه من نماذج دالة علىٰ أثر السياق في النحو بمجمله، ولعل التطبيق خير دليل علىٰ إظهار العلاقة الوطيدة بين السياق والإعراب.

المبحث الثاني

المعـاني النحويــة

تمهـيد:

معاني النحو من أصول علم العربية، وهي ما لا يعذر بجهله علىٰ رأي ابن فارس، واعتنىٰ النحاة بها أكثر من عنايتهم بمعاني الألفاظ، ولذا عدها ابن فارس من الأصول عند قوله: «إن لعلم العرب أصلاً وفرعاً؛ أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات، كقولنا: رجل وفرس، وطويل وقصير، وهذا الذي يبدأ به عند التعلم.

وأما الأصل فالقول علىٰ موضوع اللغة وأدلتها ومنشئها، ثم علىٰ رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً»[1]، ثم مثّل علىٰ هذا الأصل بقوله: «ولو قيل له: هل تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات؟ ثم لم يعلمه، لنقصه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب؛ لا أنَّ ذلك يردي دينه أو يجره لمأثم»[2] فالنفي معنىٰ نحوي، ورجل وفرس معانٍ معجمية؛ «ولذا كانت العرب لا تقصد التدقيقات في كلامها، ولا تعتبر ألفاظها

(١) الصاحبي (٣).

(٢) المصدر السابق (٥).

كل الاعتبار إلا من جهة ما تؤدي المعاني المركبة»[١].

والفكر الإنساني مرتبط بمعاني النحو، إذ هي الطريق إليه والمقصود منه «ولا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً مجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر مفكر في معنىٰ فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنىٰ اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه»[٢]، ولذا اعتنىٰ النحاة بهذا المعنىٰ كثيراً في تحليلاتهم ودراساتهم، وذلك علىٰ سنن العرب قبلهم إذ يقول ابن جني: «فإن العرب فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرف مذاهبها وعنايتها بمعانيها أقوىٰ من عنايتها بألفاظها»، ثم يبين «أن سبب إصلاحها ألفاظها، وطردها إياها علىٰ المُثُل والأحذية التي قننتها لها، وقصرتها عليها، إنما هو لتحصين المعنىٰ وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره، ألا ترىٰ أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي، أصلِح اللفظ له، وقيِد مَقَاده الأوفق من أجله. فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحِليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها، فالمعنىٰ إذن هو المكَرَّم المخدوم، واللفظ هو المبتذَل الخادم»[٣]، وذلك لأنه لا يمكن إدراك الغرض من اللغة والإفادة من معانيها إلا إذا ارتبطت كلماتها بعضها ببعض، وبهذا الترابط تتكون المعاني والأفكار

(١) الموافقات (٤/ ٢٦١).
(٢) دلائل الإعجاز (٤١٠).
(٣) الخصائص (١/ ١٥٠).

المقصودة، فالبشر لا يدركون المعنىٰ إلا من خلال هذا الارتباط، وهذا الارتباط في التركيب هو المعنىٰ النحوي لا المعنىٰ المعجمي، وهو ما قصده ابن هشام[١] عند جعله المعنىٰ أساساً ومنطلقاً في إعراب الجمل وتحليلها، وهذه المعاني هي التي رجع إليها الجرجاني[٢] الفضل والمزية في صحة النظم وفساد، وبنىٰ عليها نظريته في النظم، وأعادها وكررها كثيراً في كتابه مما يدل علىٰ أهميتها ودورها في الكلام.

وقد اتجهت دراسات المحدثين من الغربيين، ومن اقتفىٰ أثرهم إلىٰ هذه المعاني النحوية، وعلىٰ رأس تلك المدارس مدرسة «فيرث» التي أثَّرت في الفكر اللغوي الغربي الحديث تأثيراً واضحاً، وممن تأثر بها كثيراً تلميذه تمام حسان ومن تبعه من اللغويين العرب. ولم يكن «مفهوم المعنىٰ عند فيرث شيئاً في الذهن أو العقل، كما أنه ليس علاقة متبادلة بين الصوت أو الصورة الصوتية والصورة الذهنية -كما قال دي سوسير- وليس هو علاقة مادية آلية -كما قال بلومفيلد- وإنما هو محصلة مجموعة من العلاقات والخصائص والمميزات اللغوية التي تستطيع التعرف عليها في موقف اجتماعي معين يحدده لنا السياق الذي يحدث فيه الكلام»[٣].

(١) انظر: مغني اللبيب (٢/ ٥٢٧).

(٢) انظر رأيه في أنه لا يحصل الفضل في النظم إلا بتوخي معاني النحو (٨١).

(٣) العربية والفكر النحوي (٢٢٩).

فهذه المدارس الغربية اهتمت بالمعنىٰ النحوي والتركيبي إلا أنها في تطبيقاتها علىٰ لغاتها خلطت بين مستويات اللغة، ولا أعتقد أنها تصلح نظريات تطبق علىٰ العربية؛ لأن لكل لغة نظامها النحوي الذي يحكمها، وهو ثابت لا يتغير، فلكل لسان كيان خاص ينفرد به عما سواه بنظامه النحوي والدلالي، وصدق السيرافي حين قال: «إن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرىٰ من جميع جهاتها بحدود صفاتها في أسمائها وأفعالها وحروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها»[(١)].

ولذا كان للعرب طريقتهم في الإبانة عن المعاني النحوية. قال ابن جني: «اعلم أن العرب إذا أرادت المعنىٰ مكنته واحتاطت له»[(٢)]، ثم ذكر أمثلة علىٰ تلك المعاني وطريقة تصرف العرب فيها ومنها التوكيد.

(١) انظر: مقال ضوابط التقديم وحفظ المراتب (أ).

(٢) الخصائص (٣/ ١٠١).

المطلب الأول: المعاني النحوية والوظائف النحوية:

مما يلاحظه الدارس لمسائل النحو من خلال مصنفاته عدم الاتفاق على تحديد بعض المصطلحات، واختلاف النحاة في تعريفات بعض المفاهيم والنظر إليها من زوايا مختلفة، ومما أعتقد أنه لم يحرر ضبطه من المصطلحات مصطلح المعاني النحوية، وذلك أن المعنى يطلق بدون قيد في بعض المصنفات، ويراد به المقام مرة، ومرة السياق، ومرة المعنى الدلالي.

وقد أضاف بعض الباحثين[١] قيداً على قولهم: «الإعراب فرع المعنى» بقوله المعنى الوظيفي؛ معللاً ذلك بقوله: «إذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق»[٢]. وإن كانت هذه النظرة تحتاج إلى مراجعة، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى دور المعنى المعجمي والمقامي في الإعراب إلا أن تمام حسان هنا أصاب بهذه الإضافة التي نقلتنا إلى مصطلح جديد وهو المعنى الوظيفي.

لقد كان مصطلح المعنى من أكثر المصطلحات الدارجة في كتب النحو إلا أن هناك صعوبة في التقاط المقصود منه عند النحاة؛ وذلك لاشتراكه مع المعاني المعجمية أحياناً، فهذا الرضي يقول: «اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين:

(١) تمام حسان وتابعه محمد حماسة في كتابه «العلامة الإعرابية» (٢٢٠).
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها (١٨٤)، ومناهج البحث في اللغة (١٩٤).

أحدهما: أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما علىٰ الآخر؛ كمعاني الكلم المشتركة نحو: القرء في الطهر والحيض، وضرب في التأثير المعروف والسير، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، ومِنْ للابتداء والتبيين والتبعيض، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين، أو المعاني عن الآخر؛ لأن جاعله لأحد المعنيين واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنىٰ الآخر حتىٰ يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما.

والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها علىٰ الآخر»[(١)].

إلا أننا نجد كلاماً مفيداً للسيرافي يصور فيه المعنىٰ النحوي وتشابكه مع مكونات النحو والكلام؛ يرىٰ فيه أن «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت؛ فإنه لا يخلو أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر، والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية علىٰ فطرتهم»[(٢)].

ومن العسير علىٰ الباحث أن يهتدي إلىٰ بحوث وتحقيقات للمعنىٰ النحوي بين كتب التراث؛ وذلك لأن الدراسات النحوية تميل عادة إلىٰ الاهتمام بالصناعة النحوية والإعراب علىٰ وجه الخصوص.

(١) شرح الكافية (١/ ٣٣).

(٢) نقله عنه التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة (١/ ١٢١).

ولذا فإن الحديث عن المعاني النحوية كان مبثوثاً في الأبواب النحوية، ولم تصنف له أبواب خاصة.

وقد حصل خلط عند بعض الباحثين[١] بين معاني النحو وعلم المعاني، وذلك بسبب صعوبة انضباط هذا المفهوم، والعلماء قديماً يشيرون إلىٰ أن المعاني هي المقصودة، وذلك حين يجعلون الإعراب دليلاً عليها وموصلاً إليها؛ ولذا اقترنت هذه المعاني النحوية بأبواب النحو التي صنفت أغلبها بناء علىٰ الوظائف النحوية والإعراب، وتكاد تقتبس هذه المعاني من هذه الأبواب وهو ما عبر عنه صاحب كتاب «الطراز» بقوله: «... فالنظر في علم الإعراب إنما هو النظر في حصول مطلق المعنىٰ وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب، فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الغلط في تأدية المعاني وتحصيلها، ويحصل به الوقوف علىٰ أسرار لطيفة»[٢]، إلا أنه يبقىٰ عدم وجود تعريف واضح لها، بل إنها تختلط بمصطلح الوظائف النحوية التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

وممن اعتنى بهذا المفهوم تمام حسان، وقد سبق أن ذكرنا تسميته له بالمعنىٰ الوظيفي، وهو عنده[٣] حصيلة اجتماع المعنىٰ الصوتي والصرفي والنحوي؛ **فالأول من أمثلته:** الاسمية والوصفية، والفعلية والظرفية.

---

(١) انظر ما قاله صاحب كتاب العربية والفكر النحوي (٢٠٥)؛ إذ نقل كلام السيرافي السابق وذكر أنه يقصد علم المعاني.

(٢) الطراز (١/ ١٨٢).

(٣) انظر كتابه: الأصول (٣٢٤).

والثاني من أمثلته : التكلم والخطاب والغيبة، والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير. ويضيف إلىٰ المعنىٰ الصرفي ما يتعلق بالصيغ المجردة؛ كالطلب والصيرورة والمطاوعة والتكلف، والاتخاذ والمبالغة والتفضيل والتعجب والزمان والمكان والمرة والهيئة، ويضيف إليها معاني الزوائد؛ كالتوكيد والتصغير والتعدية.

أما الثالث فأمثلته : الفاعل، والمفعول، والحال، والتمييز، والمستثنىٰ، والمضاف إليه، والنعت، والبدل، والمبتدأ، والخبر. وهو يرىٰ أن هذه المعاني النحوية وظائف تكشف عنها القرائن الصوتية والصرفية والتركيبية، وهو بهذا لا يفصل بين المعاني النحوية والوظائف النحوية، بل نجد بينهما تداخلاً في كلامه، كما أنه يدخل فيها المعاني الصوتية، وهذا مبني علىٰ منهجه في التحليل النحوي من خلال الجمع بين مستويات اللغة تبعاً لنظرية أستاذه فيرث السابق ذكرها.

ثم إن تمام حسان[١] يضع الأسس التي يبنىٰ عليها النظام النحوي -بناء علىٰ فهمه- وهي:

١. طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل والأساليب.

٢. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها (١٧٨).

٣. مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتىٰ تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص.

ويرىٰ أن المعاني النحوية ما هي إلا وظائف للمباني الصرفية المتعددة في السياق[١].

وهو بهذه الأسس يقسم المعاني النحوية إلىٰ عامة وخاصة، ويشير إلىٰ أن هناك علاقات تربط بين المعاني الخاصة، ويمثل لها بالإسناد، مع أنه معنىٰ نحوي عام!

ويحسن بنا قبل الولوج في تحرير هذا المصطلح وتعريفه أن نتطرق للوظائف النحوية ومدىٰ ارتباطها بالمعاني النحوية.

الوظائف النحوية:

اختلف في فهم الوظائف النحوية، ولم أجد لها تعريفاً دقيقاً عند النحاة الأوائل؛ ذلك أنه مصطلح حادث لم يتكرر كثيراً في كتب النحو، وإن استعمل في بعضها فلم يذكر المقصود منها، وبناءً علىٰ هذا فقد تعددت الآراء حول هذا المفهوم، ويمكنني أن ألخص ما وصلت إليه من آراء في تعريف هذا المصطلح علىٰ النحو التالي:

(١) قسم من الباحثين جعله مرادفاً للمعنىٰ النحوي، وقد ذكرنا سابقاً كلام تمام حسان، وقد سار علىٰ منهجه وطريقته، تلميذه فاضل الساقي في رسالته

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها (١٧٩).

التي بعنوان: «أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة» إلا أنه استبدل الوظائف النحوية بالمعاني النحوية، وهو يعرف الوظيفة بأنها: «المعنىٰ المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة علىٰ المستوىٰ التحليلي أو التركيبي»[(١)].

ثم يقسم الوظائف النحوية التي يعتقد أنها هي معاني النحو التي قصدها الجرجاني إلىٰ قسمين:

أ. وظائف نحوية عامة: وهي نفس ما عناه تمام حسان بالمعاني النحوية العامة، ومثَّل لها: بالإثبات والنفي، والتوكيد والاستفهام، والأمر والنهي، والعرض والتحضيض.

ب. وظائف نحوية خاصة: وهي معاني الأبواب النحوية. وهنا تظهر الصلة بين الوظيفة النحوية والباب النحوي، ويرىٰ أنهما مترادفان؛ فوظيفة الفاعلية التي يؤديها هو الفاعل، ووظيفة التفسير يؤديها التمييز.

وكذلك نجد الدكتور ردة الله الطلحي يسير علىٰ هذا الرأي فيقول: «الوظيفة هي المعنىٰ الذي يؤديه المبنىٰ اللغوي في الجملة أو النص»[(٢)]، وكذلك صاحب كتاب "مناهج الدرس النحوي" إذ يرىٰ أن «المعاني النحوية هي الوظائف النحوية أو ما يطلق عليه اليوم الوظائف التركيبية»[(٣)].

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (٢٠٣).
(٢) دلالة السياق (٣٧٥).
(٣) مناهج الدرس النحوي في العالم العربي (٣١٠).

وكذلك الفهري يقول: «المعاني النحوية التي يفيدها الإعراب في نظر هذا الفريق هو الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه بدون شك وظائف لا يؤديها إلا الاسم»[١]، وعلىٰ هذا سار صاحب كتاب التحليل النحوي[٢].

وفي بحث للدكتورة لطيفة النجار بعنوان: «منزلة المعنىٰ في نظرية النحو العربي»، نجدها تخلط بين المعاني والوظائف فهي ترىٰ أن «صورة العلاقة بين العامل والمعمول تمثل الوظائف النحوية المختلفة: فعلاقة الإسناد تمثل وظيفة الفاعل أو المبتدأ أو الخبر، وعلاقة التعدية تمثل وظيفة المفعول به... فالوظائف وسائط للعامل مع المعمول، وهي مقترنة بالمحل الذي يتسلط عليه العامل في حركته عبر فضاء الجملة»[٣].

ثم تنقل في الهامش أن المعاني الموجبة للإعراب هي الوظائف، وهي التي سماها الرضي «المقتضي».

(٣) قسم آخر من الباحثين يرىٰ أن الوظيفة النحوية هي الموقع الإعرابي فصاحب كتاب «العربية والفكر النحوي» يقول: إن «الكلمات في التراكيب تقوم بوظائف معينة، فتكون لها مواقع نحوية والوظيفة عندنا مرادفة للموقع»[٤].

(١) نظرات علىٰ التراث اللغوي (٦٨).
(٢) انظر: التحليل النحوي (٥١).
(٣) منزلة المعنىٰ في نظرية النحو العربي (١٨٥).
(٤) العربية والفكر النحوي (٢٠٧).

بينما يفرق صاحب رسالة «التركيب النحوي في الآيات المدنية» بين نوعين من الوظيفة عند النظر إلىٰ الجملة وهما:

أ. الوظيفة اللغوية العامة للجملة: وهي التي تشترك فيها الجمل جميعًا، وتتمثل في نقل المعنىٰ الدلالي المستحدث في ذهن المتكلم إلىٰ السامع، وهي الغرض الذي تألفت الجملة من أجله.

ب. الوظيفة النحوية الخاصة: وهي وظيفة تركيبية، تحدد موقع الجملة في السياق؛ كأن يكون لها موقع أو محل إعرابي؛ فستعمل جزءا أساسيًا أو متممًا في جملة أخرىٰ أكبر منها[١].

وفي أماكن أخرىٰ يسوي بين المعنىٰ النحوي والوظيفة النحوية ويرادف بينهما في سياق كلامه[٢].

مما سبق يتضح أن هناك صعوبة في التفريق بين المعاني النحوية والوظائف النحوية، وقد أضنيت نفسي في البحث عن تفريق دقيق بينهما إلا أنه لم يبرد في الكف من هذا شيء يستحق أن يكون تفريقًا فاصلاً بينهما إلا أنني لاحظت أن المعاني النحوية أعم من الوظائف النحوية، وأنه في الأغلب يكون لكل وظيفة نحوية معنىٰ نحوي، ولا يكون لكل معنىٰ نحوي وظيفة نحوية؛ فمثلاً التنكير معنىٰ نحوي إلا أنه ليس له وظيفة في الجملة، أما التعدية فهي معنىٰ نحوي وله وظيفة نحوية وهي نصب المفعول.

(١) انظر: التركيب النحوي في الآيات المدنية (٢٠٠).
(٢) المصدر السابق.

ويمكن أن نعرف الوظيفة بأنها المهمة والعمل الذي يُفرض على التركيب سواء كانت هذه الوظيفة عن طريق الأداة كأدوات الشرط والنصب والجر أو عن طريق الصيغة.

وقد عانيت كثيراً في هذا المبحث إلى أن وجدت تفسيراً فريداً عند الأستاذ الدكتور سليمان العايد؛ إذ يرى أن المعاني النحوية قسمان:

١. معانٍ وظيفية: وهي ما يرادف الوظائف النحوية، وهي التي لها أثر وظيفي في التركيب.

٢. معانٍ إضافية: وهي معاني تنسب إلى النحو لكنها ليس لها وظيفة في التركيب.

وأحسب أن هذا فتحٌ في هذه المسألة، وتقسيمٌ جديدٌ للمعنى النحوي بحاجة إلى استقراء وتتبع لكتب النحو ومصنفاته لضبط هذا التقسيم وحل الإشكال في هذا الموضوع.

وأختم هذه المسألة بتعريف للمعاني النحوية استنبطته من خلال قراءاتي:

المعاني النحوية: هي معاني كلية ذهنية[١] يدل عليها قصد المتكلم، ويعبر عنها بالبنية والأداة والتركيب والسياق والإعراب واللفظ.

ومن أمثلة المعاني النحوية ما يلي:

التوكيد، النفي، التعجب، النداء، التعريف، التنكير، الأمر، النهي، الشرط، الإفراد، التثنية، الجمع، الابتداء، النسخ، الاستئناف، القسم، التفضيل، الحالية، الاستثناء، التمني، الترجي، الإشفاق، الظرفية، الاستقبال، المضي، العطف، الإشارة، التنبيه، الفجاءة، التسوية، التعليل، المدح والذم، التقليل، التكثير، الإضافة، التمييز، العموم، الخصوص، البيان، الزيادة، التعدية، اللزوم، السلب، الإسناد، الفاعلية، المفعولية، الوصل، القطع، الحصر، الوقف، التشبيه، الإضراب، الإنكار، الاستفهام، التذكير، التأنيث، العرض والتحضيض، المعية، الغاية، التحذير، والإغراء.. إلىٰ غيرها من المعاني.

وقد راعىٰ التبويب النحوي في كتب النحاة الوظائف النحوية كثيراً إلا أن بعض الأبواب النحوية تنطلق من المعنىٰ النحوي، ويظهر هذا جلياً في التبويب النحوي عند سيبويه في كتابه، فمثلاً عند حديثه عن المفعول لأجله

(١) سماها القرطاجني المعاني الذهنية، وقال في تعريفها: «إنما هي أمور ذهنية محصولها صور تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها والتقاذف بها إلىٰ جهات من الترتيب والإسناد». انظر: منهاج البلغاء (٥١)، «وهي بدروها تبدو مرادفة للمعاني النحوية والقواعد النحوية كالاتباع والجر والإسناد». انظر: نظرية المعنىٰ عند حازم القرطاجني (٦١).

يضع عنوانه «باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر»[(١)]،فيجمع في هذا العنوان بين الوظيفة والمعنىٰ النحوي.

وقد كانت هذه السمة ظاهرة عند المتقدمين من أمثال المبرد إلا أنها تقل عند المتأخرين، وفي حديث ابن جني عن التوكيد، وأن علة وقوعه في الكلام هو رفع المجاز؛ يقول: «فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوىٰ دليل علىٰ شياع المجاز فيها واشتماله عليها، حتىٰ إن أهل العربية أفردوا له باباً لعنايتهم به، وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله، كما أفردوا لكل معنىٰ أهمهم باباً؛ كالصفة والعطف، والإضافة، والنداء، الندبة، والقسم، والجزاء، ونحو ذلك»[(٢)].

(١) الكتاب (١/ ٣٦٧).

(٢) الخصائص (٢/ ٤٥١).

المطلب الثاني: عناصر تكوين المعنى النحوي والتعبير عنه:

يعبر عن المعنى النحوي بعدة طرق ووسائل منها :

(١) الإعراب:

سبق الحديث عن أهمية الإعراب ودوره في النظام النحوي و«بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، ويتجلىٰ الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد»[(١)]، وينص الزركشي علىٰ أن الإعراب «هو الذي يبين المعنىٰ، وهو الذي يميز المعاني، ويوقف علىٰ أغراض المتكلمين»[(٢)]، ولا شك أن العلامة الإعرابية تمثل جانباً من جوانب تحديد المعنىٰ النحوي، ولهذا قال ابن جني: «ألا ترىٰ أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[(٣)].

وهذه الفكرة واضحة عند النحاة إذ يجعلون الإعراب من أكبر القرائن الدالة علىٰ المعنىٰ النحوي، وهو عنصر مهم في تكوينه[(٤)] إلا أن هناك طائفة من الألفاظ لا تقبل العلامة الإعرابية، فلا يتضح معناها النحوي في التركيب بواسطة الإعراب مثل الاسم المقصور والمضارع المعتل والاسم المنقوص

(١) مشكل إعراب القرآن (١/ ١).
(٢) البرهان (١/ ٣٠٤)، وهو يكرر كلام ابن فارس في كتابه الصاحبي (١٦١)، كما سبق أن ذكرناه.
(٣) الخصائص (١/ ٣٥).
(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (٦٩).

والمبنيات وغيرها[١]، وحينئذ لا بد من وسيلة وقرينة أخرىٰ تؤدي إلىٰ المعنىٰ النحوي المقصود.

(٢) الأداة والحرف:

علم معاني الأدوات علم عزيز قل من يتقنه، وقد أطال الفقهاء والأصوليون الكلام عن حروف المعاني، وفرعوا عليها مسائل وفروع بنيت عليها مسائل فقهية وأحكام شرعية حتىٰ قال الحسن البخاري: «إن حقائق معاني هذه المسائل لا تحصل إلا بمعرفة معاني الأدوات والحروف علىٰ مذهب البصريين والكوفيين جميعاً: العربية، وعلم النحو، ما يوافقها، وما يخالفها»[٢].

ووظيفة الأدوات والحروف الأساسية هي التعليق إذ إنها لا تدل علىٰ معان معجمية بل تعد معانيها سياقية؛ فمثلاً: حروف الجر تؤدي وظيفة نحوية عامة، وهي: الجر، ويندرج تحت كل حرف معان نحوية جزئية؛ فالتبعيض وبيان الجنس والإضراب والاستغاثة والتعدية والإلصاق والمصاحبة وغيرها معان نحوية تؤديها حروف الجر، ومثلها حروف العطف فهي تؤدي وظيفة نحوية عامة؛ وهي: العطف؛ إلا أن هناك معانٍ جزئية كالتعقيب والترتيب والتراخي. ومثل ذلك أدوات النداء والاستفهام والشرط وغيرها.

وقد تؤدي الأداة الواحدة غَيْرَ معنىٰ نحوي؛ فمثلاً «إذا» تدل علىٰ الشرطية والظرفية، و«إذ» تأتي اسماً للزمان الماضي، واسماً للزمان المستقبل،

---

(١) انظر البيان في روائع القرآن (١٩٩)، واللغة العربية معناها ومبناها (٢٠٥).

(٢) معاني الأدوات والحروف للبخاري (٣).

وللتعليل، وتكون للمفاجأة[١]، وقد تأتي زائدة للتوكيد. ولذا فإن الأداة من أهم وسائل التعبير عن المعاني النحوية. بل إنها أصل التعبير عن المعنىٰ النحوي.

(٣) الصيغة:

للصيغة دور في إبراز المعنىٰ النحوي سواء كانت فعلاً أم اسماً، وللبنية الصرفية دلالة وظيفية تختلف باختلاف البنية زيادةً أو حذفاً؛ فمثلاً: صيغة «أفعل» تدل علىٰ التعدية، فتقول: أقمت زيداً، وكان الأصل: قام زيدٌ، فأفادت الصيغة معنىٰ نحوياً وهو التعدية. وللصرفيين كلام كثير في معاني صيغ الزيادة في مثل: فاعل، فعّل، استفعل...إلخ. وكذلك الحال بالنسبة لصيغ الأسماء فإن العلماء وضعوا صيغاً خاصة لمعاني نحوية مثل: صيغ المبالغة، وأفعل التفضيل، وغيرها.

(٤) التركيب:

يعبر عن المعنىٰ النحوي من خلال التركيب، وذلك أن دلالة الألفاظ لا تظهر إلا من خلال التركيب الذي جعله النحاة مقيداً بالإفادة. فالتعجب معنىٰ نحوي دل عليه التركيب، أو الأسلوب الذي جعله النحاة علىٰ شكل صيغ مسبوكة مثل: «ما أفعله، أفعل به»، وكذلك التحذير والإغراء والاستغاثة معان نحوية دل عليها التركيب.

كما أن الفعل أو ما ناب عنه يفيد مع التركيب معانيَ نحوية كقولنا: جاء زيد راكباً، فإن هذا التركيب ومن خلال قيد الفعل يظهر معنىٰ الحالية.

(١) انظر: مغني اللبيب (١/ ٨٠).

وكذلك الفعل مع مصدره يدل على التوكيد، ومع المفعول لأجله يفيد التعليل، ولهذا يشرح ابن مالك تعريف الإعراب وهو «بما جيء به لبيان مقتضى العامل» بقوله: «وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب»[١]، فالتركيب هو الذي يحدد العلاقات بين الكلمات، وهو المبين للمعاني النحوية لها، يقول الرضي: «والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب»[٢].

(٥) السياق:

«العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي»[٣]، وأدرك ابن جني أثر السياق في دلالة الاستفهام حين استشهد بقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]، معلقاً عليها بقوله: «أي: أنا كذلك»، ثم قال: «وإنما كان الإنكار كذلك؛ لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به الإيجاب نفياً والنفي إيجاباً»[٤].

ونجد ابن قتيبة في حديثه عن دور الإعراب الذي «جعله الله وشياً لكلام العرب، وحلية لألفاظها، وفارقاً بين الأقوال المتكافئة والمعاني المختلفة»[٥]، يستدل بقوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣).
(٢) شرح الكافية (١/ ٥٢).
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها (١٩١).
(٤) الخصائص (٣/ ٢٩٣).
(٥) تأويل مشكل القرآن (١/ ١٢٢).

[يس:٧٦]، فيقول: «لو أن قارئًا قرأها وترك طريق الابتداء بإنا، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب أن بالقول كما ينصبها بالظن؛ لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته، وجعل النبي ﷺ محزونًا لقولهم إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمده، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوزوا فيه»(١).

وفي هذا دلالة على أهمية السياق في بيان المعنى النحوي المقصود بغض النظر عن صحة التركيب والصناعة النحوية؛ فابن قتيبة يستعين بالسياق هنا على تحديد المعنى النحوي. وللسياق دور في تحديد نوع المعنى النحوي فقول سيبويه: «نعم عِدة وتصديق»، شرحها بعض النحويين فقال: يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عدة، لا غير وإن كان قبلها خبر فهي تصديق لا غير(٢).

(٦) اللفظ:

يعبر عن المعنى النحوي بلفظه فنقول: في معنى النفي: نفيت الشيء، وفي التعجب: أتعجب من كذا، وذلك بدلاً عن الحروف أو الأدوات الدالة على هذه المعاني، ذلك «أن العرب وضعتها مواضع الأفعال، فحروف النفي عوض من أنفي، وحروف الاستفهام عوض من استفهم، وحروف العطف عوض من أعطف، وحرف الإضافة عوض من أضيف، وكذلك سائرها، نص على هذا الأئمة كابن السراج، والفارسي، وابن جني، وغيرهم»(٣).

(١) تأويل مشكل القرآن.
(٢) انظر الجنى الداني (٥٠٦).
(٣) المقاصد الشافية في شرح الفية ابن مالك للشاطبي (٢/ ٦٣).

وقد يشترك في التركيب عِدَّةُ معانٍ نحويَّة، كما في قولنا: (إن زيداً لقائم) ففيه معنىٰ النسخ والتوكيد.

وقد تحتمل الجملة الواحدة أكثر من معنىٰ نحوي فتشتبه فيها المعاني النحوية في مثل قولك: «اعبد ربك خوفاً وطمعاً» تحتمل الحالية والمفعول لأجله[١] والمفعول المطلق.

ولو قلت: «سرت طويلاً»[٢] لاحتمل أن يكون «طويلاً» مصدراً أو ظرفاً أو حالاً، ولكنك لو قلت: «سرت زمناً طويلاً» فإنه ظرف، ولو قلت: «سرت سيراً طويلاً» فإنه مصدر، ولو قلت: «سرته طويلاً» فإنه حال، وهذا الاشتراك في المعاني النحوية يحتاج إلىٰ قرينة لتدل علىٰ المقصود.

ويمكننا القول بأنه لكل وجه نحوي أو تركيب نحوي معنىٰ نحوي يختص به ويؤيد هذا ما «روي عن ابن الأنباري أنه قال: «ركب الكندي المتفلسف إلىٰ أبي العباس، وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: «عبد الله قائم» ثم يقولون: «إن عبد الله قائم» ثم يقولون: «إن عبد الله لقائم» فالألفاظ متكررة والمعنىٰ واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: «عبد الله قائم» إخبار عن قيامه، وقولهم: «إن عبد الله قائم» جواب عن سؤال سائل، وقولهم: «إن عبد الله لقائم» جواب عن إنكار منكر

(١) انظر: معاني النحو (١٨).

(٢) انظر: ظاهرة اللبس في العربية (١٦٧).

قيامه»[١]، وعلىٰ هذا جاءت الفروق بين التراكيب والأساليب التي تحصل في النظم[٢]، وذلك بسبب اختلاف المعاني النحوية.

كما أنه يمكن أن يعبر عن المعنىٰ النحوي بأكثر من باب نحوي وتركيب؛ إذ قد يكون للمعنىٰ النحوي الواحد طرائق تركيبية تؤدِّي هذا المعنىٰ العام، وهذا باب واسع أكتفي بذكر مثال واحد عليه، وهو: التوكيد فإنه معنىٰ نحوي لم يبوب له في النحو إلا في باب التوابع، وفي هذا مراعاة لمعناه الوظيفي في التركيب، وذلك من خلال موافقته للمؤكد في الإعراب. وقد يظن أنه لا يحصل التوكيد في العربية إلا من خلال هذا الباب أعني التوكيد اللفظي والمعنوي، إلا أن من ينظر إلىٰ أبواب النحو من خلال هذه الزاوية سيجد أن هناك طرائق متعددة للتعبير عن هذا المعنىٰ النحوي، منها علىٰ سبيل المثال لا الاستقصاء:

(١) **الاستثناء المفرغ**: في مثل قولنا: «ما قام إلا زيد» فإن في هذا توكيداً لقيام زيد إذ «الإخبار بالنفي أقوىٰ؛ لأنه أوكد. ألا ترىٰ أن قولك: ما قام إلا زيد أوكد من قولك: قام زيد؟»[٣].

(٢) **التقديم**: ليس كل تقديم يفيد التوكيد إلا ما كان حقه التأخير كتقديم الخبر علىٰ المبتدأ أو الفاعل علىٰ الفعل أو المفعول علىٰ الفاعل؛ مثل قوله تعالىٰ: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر:٦٦].

---

(١) دلائل الإعجاز (٣١٥).

(٢) انظر أمثلة كثيرة علىٰ هذه المسألة في كتاب دلائل الإعجاز (٤٥٢).

(٣) شرح المفصل (١/ ٨٦).

(٣) **التوكيد بضمير الفصل**: فقولنا: «زيد هو القائم» معناه زيد نفسه القائم، وقد «كان حق الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرفاً باللام؛ لأنه إذا كان كذا؛ أفاد الحصر المفيد للتأكيد؛ فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل»[١].

وبناءً على هذا المعنىٰ ذهب الفراء ومن رأىٰ رأيه من الكوفيين[٢] إلىٰ أن محل هذا الضمير من الإعراب بحسب ما قبله، فتنزل منزلة النفي إذا كانت توكيداً.

(٤) **التأكيد بضمير الشأن**: في مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج:٤٦]، قال الجرجاني: «**وجملة الأمر** أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه، والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرىٰ تكرير الأعلام في التأكيد والأحكام»[٣]، ومن هنا قالوا: «إن الشيء إذا أضمر ثم فُسِّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار»[٤]، مع أن النحاة يرون أن ضمير الشأن اسم لا محل له من الإعراب، وعدم وجود وظيفة نحوية له لم يمنع من وجود معنىٰ نحوي له وهو التأكيد.

(٥) **التوكيد بالمصدر**: وذلك إذا كان مفعولاً مطلقاً فنقول: «أكرمت الضيف إكراماً»، ولذا قال ابن جني: «إنه من قبيل التأكيد اللفظي» مع أنه يأتي في التصنيف النحوي في باب المنصوبات.

---

(١) شرح الكافية (١/ ٢٢٤).
(٢) انظر: همع الهوامع (٢/ ٢٢٤)، والإنصاف (٢/ ٧٠٦).
(٣) دلائل الإعجاز (١٠٣).
(٤) المصدر السابق.

(٦) **التوكيد بالقسم**: فمن أغراض القسم التأكيد وإزالة الشك، فإن قولنا: «والله إن زيداً جاء من السفر» توكيد لمجيء زيد من السفر، ولهذا استعمل الظرف (عوض) في القسم مع أنه لا يتضمن معنىٰ القسم صراحة؛ وذلك لما فيه من التأكيد، وهو ما يفيده القسم، فنقول: «عوض لآتينك»[(١)]، «لأفعلنه عوض العائضين»[(٢)].

(٧) **التأكيد بالأحرف المشبهة بالفعل**: وهي: إن، وأن، فإنها للتأكيد.

(٨) **لام الابتداء**: وهي تدخل علىٰ المبتدأ والخبر، وتسمىٰ لام التأكيد، وقد يسميها النحاة «لام القسم» في نحو قولهم: «لعمرك».

(٩) **«قد»** تدخل علىٰ الفعل الماضي وتفيد التأكيد؛ كقولنا: «قد جاء زيد»، وهنا معنىٰ نحوي، وهو التأكيد إضافة إلىٰ معنىٰ الإسناد والفاعلية.

(١٠) **التأكيد بأحرف الزيادة**: مثل «الباء» في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح:٢٨]، و«من» في قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣]، فهذه التراكيب أفادت معنىٰ التوكيد من خلال هذه الحروف، وهذا حاصل في بعض حروف الجر؛ مثل «عن» و«علىٰ» و«في» و«الكاف» و«اللام» فإن من معانيها التأكيد إذا كانت زائدة.

(١١) وقد ورد عن العرب ألفاظ تأتي في الجملة فتفيدها معنىٰ التوكيد مثل: حسب، وغير، ولاسيما، والظروف مثل: قط، وأبداً.

---

(١) شرح الكافية (٣/ ٣٣٨).

(٢) انظر: النحو الوافي (٢/ ٢١٢)، وجامع الدروس (٣/ ٥٣).

هذا بعض ما ورد في النحو من أساليب وطرائق تعبر كلها عن معنىٰ نحوي وهو التوكيد، إذ لم أقصد استقصاء هذا المعنىٰ، فيا ليت شعري لو حصل استقراء للمعاني النحوية من خلال تراثنا النحوي الكبير، كم سنجد من الفوائد والدرر التي تجلي لنا أهمية دراسة النحو وتذوقه والاستمتاع به.

۞ المطلب الثالث: المعنى النحوي بين المعنى اللغوي والغرض البلاغي:

إن دراسة المعنىٰ وتقسيماته مما يحتاج إلىٰ نظر وتأمل خاصة إذا علمنا ما للمعنىٰ من دور كبير في الكلام. وقد اعتنىٰ العلماء قديماً وحديثاً ببحثه وتفريعه والنظر إليه من زوايا متعددة. ولذا لا عجب أن نجد علوماً كثيرة تناولت المعنىٰ من خارج علم العربية، إلا أن للعربية في درسه نصيباً وافراً وذلك من خلال علوم العربية نحوها ولغتها وبلاغتها، فهذه العلوم الثلاثة درست المعنىٰ من جوانب متعددة، ولذا فإننا بحاجة إلىٰ ضبط العلاقة بينها.

والتفريق بين المعاني النحوية والمعاني اللغوية يمكن تناوله في النقاط التالية:

١. المعاني النحوية محدودة ويمكن ضبطها من خلال أبواب النحو سواء منها ما كان وظيفياً أو إضافياً، أما المعاني اللغوية فإنها غير محدودة، ولعل هذا يفسر كلام الشافعي حين قال: «كلام العرب لا يحيط به إلا نبي»[(١)]، أو ما قاله أبو عمرو ابن العلاء من: «أن كلام العرب لا يحيط به أحد»[(٢)].

٢. المعاني النحوية هي المقصودة من الكلام: وهي التي يعتني بها المتخاطبون للإفادة والإبانة عن أغراضهم وأفكارهم. أما المعاني اللغوية فهي مقدمات لهذه المعاني النحوية ووسائل لها إذ لا يتصور أن أحداً من البشر يهدف إليها بذاتها أو يقصدها للدلالة والإبانة، وقد سبق قول الشاطبي أن العرب لا تعنىٰ بألفاظها إلا من جهة ما تؤدي من المعاني التركيبية، وهو يقصد المعاني النحوية.

---

(١) الرسالة (٤٢).

(٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو (٢٥٤).

٣. مما سبق يتضح أن محور مجال المعاني النحوية هو التركيب، بعكس المعاني اللغوية فإن محور دراستها هو المفردة وما يتعلق بها من الدلالة المعجمية أو الدلالات الأخرىٰ كالاشتراك والترادف والتضاد.

٤. معاني النحو معان عامة كلية؛ فالتعجب علىٰ سبيل المثال: معنىٰ عام يندرج تحته ما لا حصر له من الأساليب والتعبيرات والصيغ الدالة علىٰ هذا المعنىٰ، أما المعاني اللغوية فهي معان جزئية تتعلق بآحاد الألفاظ أو أصولها.

٥. المعاني النحوية أسبق من المعاني اللغوية في الذهن إذ المعنىٰ المعجمي يأتي لاحقًا وتابعًا للمعنىٰ النحوي المقصود، وهو ما أشار إليه حازم القرطاجني في حديثه عن المعاني الذهنية، ويقصد بها معاني النحو[(١)].

ولا يعني ذلك أن المعنىٰ النحوي لا يهتم بالمعنىٰ المعجمي علىٰ إطلاقه بل ربما يكون للمعنىٰ المعجمي دور في فهم المعنىٰ النحوي وتكوينه.

فالمسألة تحتاج إلىٰ تفصيل؛ فهناك معان لغوية معروفة وبالتالي لا يقف عندها النحوي في إدراكه للمعنىٰ النحوي، وهناك معان لغوية قد تكون مشكلة وحينئذ يحتاج النحوي لمعرفتها.

(١) انظر: منهاج البلغاء (١٥- ١٦).

ومن ذلك ما ذكره النحاة والمفسرون في أثر تفسير دلالة كلمة (كلالة) على الإعراب وإدراك المعنى النحوي، ولسنا مع قول تمام حسان الذي بالغ في أن المعنى الوظيفي يدرك ويتعلم بدون النظر إلى المعنى المعجمي، وأن قرائن التعليق هي وحدها الدالة على المعاني الوظيفية، وقد صنع تركيباً عشوائياً من الأصوات بالحرف العربي والمباني الصرفية، ثم أعربها مع أنها لا تدل على معان لغوية، ومما صنعه هذا البيت:

قاضي التجين شحالةُ بتريه الـ فاخي فلم يستف بطاسية البرنْ[1]

ولا شك أن في هذا عزلاً للغة ومعاني النحو عن معانيها الأصلية، ولذا فإن إعراب هذه الجمل التي لا يعرف معاني ألفاظها قد يكون فيه خلل معنوي، ومن هنا ندرك سبب «إجماع النحاة والمفسرين على أن الحروف المقطعة في أوائل بعض سور القرآن إذا لم يعرف لها معنى محدد؛ فهي لا تعرب، ولا يكون لها محل من الإعراب»[2].

مع أنه قد يصح إدراك المعنى النحوي والإعراب في بعض الأحيان بدون إدراك المعاني المعجمية، فالمسألة تختلف باختلاف الألفاظ والتركيب محل النظر.

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها (١٨٣).
(٢) التحليل النحوي (١١١).

وهناك فرق بين المعنىٰ النحوي والمعنىٰ المعجمي من زاوية أخرىٰ، وهو ما عبر عنه ابن جني بقوله: «يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترىٰ الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: «ضُرب زيد» فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: «إن زيداً قام» فننصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: «عجبت من قيام زيدٍ» فنجره وإن كان فاعلاً... ألا ترىٰ أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنىٰ، وأن الفاعل عندهم هو كل اسم ذكرْته بعد الفعل وأسندْت ونسبت ذلك الفعل إلىٰ ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء»[(١)].

ولهذا قال السيرافي: «واعلم أن قولنا: فاعل وفعل ليس المقصد فيه إلىٰ أن يكون الفاعل مخترِعاً للفعل علىٰ حقيقته، وإنما يقصد في ذلك إلىٰ اللفظ الذي لقبناه فعلاً في أول الكتاب الدال بصيغته علىٰ الأزمنة المختلفة، متىٰ ما بنيناه لاسم ورفعناه به، سواء كان مخترِعاً له أو غير مخترِع رفعناه به وسميناه فاعلاً من طريق النحو، لا علىٰ حقيقة الفعل، ألا ترىٰ أنا نقول: «مات زيد»، ولم يفعل موتاً، ونقول من طريقة النحو: مات فعل ماض وزيد فاعله، وطلعت الشمس، وانتصبت الخشبة، ونظُف ثوبك، وما أشبه ذلك من الأفعال التي لا تخفىٰ»[(٢)].

(١) الخصائص (١/ ١٨٤-١٨٥).
(٢) شرح الكتاب (٢/ ٢٦٦).

ويعلل لذلك في مواطن أخر فيقول: «ومما سوَّغ هذا أن الفعل أصله مصدر، والمصادر قد تنسب إلىٰ فاعليها ومفعوليها، فنسبتها إلىٰ فاعليها، كقولك: «قيام زيدٍ»، و«بناء عمرو» ونسبتها إلىٰ مفعوليها قولك: «بناء الحائط» و«حد الثوب»[١].

فالإسناد أو الفاعلية معنىٰ نحوي لا يشترط تطابقه مع المعنىٰ اللغوي.

أما ما يتعلق بعلاقة المعاني النحوية بالأغراض أو المقاصد البلاغية، فإنهما يشتركان في دراسة التركيب، ولكل منهما زاوية ينظر إلىٰ التركيب من خلالها، فمقصود المعاني النحوية «أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنىٰ مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب»[٢].

والأغراض البلاغية هي: «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل به من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عند الخطأ في تطبيق الكلام علىٰ ما يقتضي الحال ذكره»[٣].

والذي يظهر أن المعاني النحوية هي مدار بحث البلاغة، وخاصة علم المعاني؛ إذ أن الحذف والذكر والإضمار والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب والمساواة هي في الأصل معان نحوية، إلا أن البلاغي يوظف هذه

(١) شرح الكتاب (٢/ ٢٥٩).
(٢) مفتاح العلوم للسكاكي (٤١).
(٣) المصدر السابق (٨٦).

المعاني النحوية في التركيب، ويستثمرها لدراسة خواص كل تركيب فيكون عمله اختيار المعنىٰ النحوي حسب ما يقتضيه المقام والحال، ولذا نفسر تأكيد الجرجاني في كتاب «دلائل الإعجاز» علىٰ فكرة الاختيار، وأنه مبني علىٰ توخي معاني النحو في النظم.

وقد صوّر الجرجاني معاني النحو «بالأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترىٰ الرجل قد تهدّىٰ في الأصباغ التي عمل منها الصور والنقش في ثوبه الذي نسج، إلىٰ ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ، وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها، إلىٰ ما لم يهتد إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، وكذلك حال الشاعر والشاعر في توخيهما معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم»[(١)].

ولو أخذنا مثالاً يوضح هذه الفكرة: فإن التنكير معنىٰ نحوي إلا أن اختيار التنكير في تركيب دون آخر هو محل نظر البلاغي وعمله، وذلك ما أشار إليه الجرجاني[(٢)] في سر اختيار (سؤدد) و(دهر) نكرتين في الشواهد الشعرية التي ساقها في كتابه.

كما أن الأغراض البلاغية محلها الاختيار بين المعاني النحوية، فكذلك حالها مع تحول المعاني النحوية، وخروجها علىٰ غير الأصل كخروج معنىٰ الاستفهام إلىٰ الإنكار أو التقرير أو التوبيخ.

---

(١) دلائل الإعجاز (٨٧).

(٢) المصدر السابق (٨٥-٨٦).

«ومن ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامَّه معنىٰ التعجب استحال خبراً. وذلك قولك: «مررت برجل أيِّ رجل»، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً. وكذلك «مررت برجل أيِّما رجل»؛ لأن ما زائدة، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ علىٰ الاستفهام إنما عاد إلىٰ أصله من الخبرية..»[(١)].

وبهذا يظهر أن المعنىٰ النحوي معنىً كلِّيً غير مرتبط بحال أو موقف معين، كما أنه يعنىٰ بصحة التركيب وسلامته وموافقته لقصد المتكلم.

أما الغرض البلاغي فهو تطبيق للمعنىٰ النحوي من خلال التركيب معتمداً في ذلك التطبيق علىٰ مقتضيات الأحوال والمقامات. كما أنه يعنىٰ باختيار معنىٰ نحوي دون آخر، وتحول المعاني النحوية عن أصلها من خلال المقام.

(١) الخصائص (٣/ ٢٦٩).

المبحث الثالث

نظـام الجملـة

تمهـيد:

النحو لا يعمل في المفردات بل ينحصر عمله في التركيب[1]؛ وذلك أنه يهدف إلىٰ إبراز المعاني النحوية والدلالة عليها، وهذا المقصود لا يتأتىٰ إلا من خلال ما أسماه النحاة بالجملة، واشترطوا أن تكون محتوية علىٰ عنصر الإفادة وهو ما يحسن السكوت عليه، وتحصل الإفادة بالإسناد، وهذه فكرة عقلية منطقية ليس للنحو قصب السبق فيها؛ إذ لا يكون التخاطب بين الناس إلا بالمركب من القول، والجملة هي الوسيلة لنقل الأفكار والمعاني، وينطلق ذلك من موضوع الكلام المتحدث عنه، وهو ما سماه النحاة مسندًا إليه، وما يتحدث به عن ذلك الموضوع وهو المسند.

ففكرة الإسناد هي أساس نظام الجملة، وركنا الإسناد هما قطبا رحىٰ الجملة، ولذا جعلهما صاحب «الكتاب» عنوانًا لباب الجملة إذ قال: «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر»[2]، والعلاقة بين ركني الإسناد هي ما يُقصد

(١) التركيب مصطلح مشترك، وما نقصده هنا يقابل المفرد ويرادف الجملة. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ٢٠٦).

(٢) الكتاب (١/ ٢٣).

مـن الكـلام مـن معـانٍ نحويـة، وهـو مـا تحـدث عنـه الجرجـاني عنـد عرضـه لمصـطلح التعليـق إذ جعـل ذلـك مـن البـدهيات، وأبـان «أن لا نظـم في الكلـم ولا ترتيب حتىٰ يُعلق بعضها ببعض، ويبنىٰ بعضـها علىٰ بعـض، وتُجعـل هـذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفىٰ علىٰ أحـد مـن النـاس... وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلىٰ اسم فتجعله فـاعلاً لفعـل أو مفعولاً، أو أن تعمد إلىٰ اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر...»[١].

وهذا التعليق مصطلح عام لا يقصد به الحكـم النحـوي الـذي يعني إلغـاء الحكم مـع بقـاء المعنىٰ، وإنمـا يُقصـد بـه عنـد الجرجـاني مـا ينطلـق مـن فكـرة الإسناد وما يتبعها من تعلق أركان الجملة ببعضها.

والإسناد هو نسبة شيء إلىٰ آخر، والعلاقة فيه أمر ذهني كـالتعليق، وهـذه العلاقات هي ما عبر عنها النحاة بالمعاني النحوية.

وقـد درس النحـاة أبـواب النحـو ومسـائله متخـذين مـن الجملـة محـورًا ومركزًا لدراساتهم إلا أن جل تركيزهم كان عن طريق دراسة الجملة من خـلال الإعـراب؛ ممـا ظهـر جليًـا في تقسـيمهم لأبـواب النحـو بنـاءً علـىٰ الوظـائف النحويـة، والعلامـات الإعرابيـة، فـأبواب المرفوعـات والمنصـوبات والمجرورات والمجزومات واضحة في التصنيف النحوي، فقد كانوا ينطلقـون مـن أجـزاء الجملـة وتحليلهـا مسـتعينين في ذلـك بـأعظم قـرائن النحـو وهو الإعراب، فهم «كمثل من يبدأ بالجزء وينتهي إلىٰ الكل، كما يفعـل البنّـاء

(١) دلائل الإعجاز (٥٥).

حين يضع حجرًا فوق حجر حتىٰ ينتهي إلىٰ بناء كامل»[١]، ولا يعيب النحاة ذلك الصنيع كما ظن بعض المحدثين.

وإن كنا نلحظ أنهم لم يخصصوا في تآليفهم أبوابًا مستقلة يوضحون فيها نظام الجملة وضوابط تشكيلها وأحكامها العامة والتفصيلية إلا ما نراه واضحًا عند ابن هشام في كتابه العظيم «مغني اللبيب»؛ إذ خصها بالباب الثاني من كتابه[٢]، وإن كانت دراسته للجملة - علىٰ أهميتها - اتجهت إلىٰ التركيز علىٰ التحليل الإعرابي للجملة، وقد أشار في تحليلاته للجملة إلىٰ أهمية النظر في المعنىٰ ودلالة الجملة قبل تحديد إعراب أحد عناصرها إلا أن هذه الدراسة للجملة بقيت متفردة في تأريخ النحو العربي.

وقد بُنيت النظرية النحوية برمتها انطلاقًا من اتخاذهم مفهوم الجملة وحدة للتحليل، وهي نظام علاقات قائم علىٰ أحكام تركيبية مرتبطة بمفهوم الإسناد المعتمد علىٰ فكرة العامل. وعلىٰ هذه الأحكام والضوابط قام نظام الجملة إذ كان من أهم مقومات هذا النظام تمام الإسناد ومراعاة الرتبة والمطابقة بين أجزاء الجملة إضافة إلىٰ الربط بين أركان الجملة؛ إذ حدد النحاة ما له حق الصدارة في الجملة، وأكدوا أهمية اكتمال الإسناد، فإن حُذف أحد أجزاء الجملة لم يقبلوا ذلك الحذف إلا بدليل، وعددوا الروابط بين أجزاء الجملة ودورها في تمام المعنىٰ.

(١) التركيب النحوي في الآيات المدنية (١٥).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٢/ ٤٣١).

وكل هذه المقومات مرتبطة بدلالة الكلام وقصد المتكلم، فهي مقومات معنوية، وقليل منها أحكام لفظية لها ارتباط بالمعنى، وبقيت هذه الأحكام والضوابط مفرقة بين أبواب النحو ومسائله.

وسنناقش في هذا المبحث ثلاثة من مظاهر التركيب ومقومات نظام الجملة مراعين بذلك أن محور نظام الجملة يدور حول الإفادة ووسيلته في ذلك الإسناد.

المطلب الأول: الربط وعناصره:

الارتباط بين عناصر الجملة هو «قيام العلاقات السياقية بين المعاني النحوية الخاصة داخل التركيب»[١]؛ كعلاقة الإسناد والتعدية والإضافة، وهذا الارتباط يفهم من خلال السياق والمعنىٰ المراد، وقد لا يحتاج فيه إلىٰ أداة تربط بين عناصر الجملة، فقولنا مثلاً «قام زيد» جملة مستقلة بذاتها ترتبط عناصرها ببعضها بعلاقة الإسناد بدون أداة رابطة بين الفعل والفاعل، وتأتي الروابط بغرض الفصل أو الوصل بين عناصر الجملة.

والربط سمة غالبة في الجملة النحوية، وهي قرينة لفظية تربط بين عناصرها وتكثر في اللغة العربية كثرة واضحة إذ «لا نغالي حين نقرر أن اللغة العربية لغة الوصل؛ ففيها من أدوات الربط ما لا تكاد تراه في غيرها»[٢]، وأدوات الربط في العربية كثيرة من أهمها ـ وهو الأصل فيها ـ الضمير؛ إذ يعتبر «عود الضمير من الروابط المهمة في الجملة»[٣].

ولعود الضمير قواعد معروفة ومبثوثة في كتب النحو:

ومنها: أنه يعود إلىٰ أقرب مذكور؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ [الأنعام:١٤١]، فالهاء تعود علىٰ الزرع لأنه أقرب مذكور[٤].

---

(١) أساليب العطف في القرآن (٤٢).
(٢) من أسرار العربية (٣٢٧).
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٣٨).
(٤) البحر المحيط (٤/ ١٣٦).

وقد يعود علىٰ المرجع الأبعد بدلالة الصناعة النحوية أو السياق؛ مثال الأول: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة:١١]، فالهاء عادت علىٰ التجارة، وهي الأبعد، ودليل ذلك المطابقة بين الضمير ومرجعه، ومثال ما يدل عليه السياق ما ورد في قصة إبراهيم عليه السلام في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت:٢٧]، فالهاء يعود علىٰ إبراهيم وليس عائدًا علىٰ لوط مع إنه أقرب مذكور، وذلك بدلالة سياق القصة التي تحدثت في أولها عن إبراهيم.

وقد يعود الضمير إلىٰ غير مذكور نفهمه من خلال السياق؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١]، عائدًا علىٰ القرآن.

وقد ارتبط معنىٰ الربط عند النحاة بالخبر الجملة، وذلك في حالة استقلاله عن المبتدأ في المعنىٰ مما يقتضي وجود عنصر يربط بينهما، وقد ذكر ابن هشام[١] هذه الروابط وعدها عشرة روابط منها: الضمير، والإشارة، والحرف.

كما أن الربط ينبغي أن يتم بين «الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه...»[٢].

وقد ترد في علم اللغة الحديث بعض المصطلحات كالإحالة والتماسك والتضام، وكلها تهدف إلىٰ ربط عناصر الجملة، **فالتضام** «أن تستلزم وحدة

(١) مغني اللبيب (٢/ ٥٧٣).

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها (٢١٣).

نحوية في التركيب ظهور وحدة نحوية أخرىٰ»[١]، وهي ما تُسمىٰ بـ» قواعد الإحالات«؛ كاعتماد حرف الجر علىٰ الجر، والمضاف علىٰ المضاف إليه وارتباطهما ببعض، وهذه ظاهرة شائعة في معظم لغات العالم.

و**الإحالة** «علاقة بين عنصر لغوي وآخر لغوي أو خارجي بحيث يتوقف تفسير الأول علىٰ الثاني»[٢] وتتحقق بالضمائر وأسماء الإشارة والتعريف بأل والمقارنة[٣]، ويقسمونها إلىٰ إحالة داخلية وإحالة خارجية. و**تماسك النص** هو «أن تتعلق أجزاؤه بعضها ببعض لتكون كتلة واحدة لا يستقل بعضها عن الآخر»[٤]، ويتحقق بوسائل منها الحذف والربط والإحالة[٥]، وكلها مصطلحات تعود في أصلها إلىٰ نظام الجملة والربط بين عناصرها من خلال النص أو السياق.

وهناك ظاهرة واضحة في العربية وهي التعليق، وهي مرتبطة بالربط إذ ينقل سيبويه جواب الخليل عن سؤاله عن الربط بـ (إذا) الفجائية في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]، فيقول: «هذا الكلام معلق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول»[٦].

(١) المنهج الوصفي في الكتاب لسيبويه (٢٥٧).
(٢) الإحالة وأثرها في دلالة النص (١٦٦).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) الكتاب (٣/ ٦٤).

وهذا الكلام دال علىٰ عناية سيبويه «بنظام الجملة العربية وأسس العلاقة القائمة بين أجزاء هذا النظام وأن الجملة العربية في حاجة إلىٰ الربط»[١]، وهذه طبيعة اللغة العربية إذ ليست «في حقيقة أمرها إلا نظامًا من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا تحتمه قوانين معينة لكل لغة»[٢].

ويذكرنا مصطلح التعليق بعبد القاهر الجرجاني واهتمامه به في كتابه «دلائل الإعجاز» إذ بنىٰ موقفه في نظرية النظم علىٰ أثر التعليق في الجملة ودوره في تماسكها وارتباط أجزائها ببعض.

والروابط في العربية مبحث كبير فرُقت مباحثه في أبواب النحو المختلفة كأبواب حروف الجر والعطف والشرط والقسم والمبتدأ والخبر... الخ مما يفتح مجالاً واسعًا لمن أراد جمع مسائله ومطالبه وتأليفها في مضمار واحد؛ ليخرج بدُرَّةٍ من درر هذا العلم العظيم، ويظهر له بعد ذلك فضل هذا النحو علىٰ سائر العلوم.

(١) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه (٢٥٥).
(٢) من أسرار اللغة (٢٩٥).

المطلب الثاني: المطابقة:

المطابقة هي: قرينة لفظية تهدف إلىٰ الترابط بين عناصر الجملة والتآلف في التركيب، وبها «تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرىٰ، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنىٰ عسير المنال»[(١)] فهي تقوم برفع اللبس عن المعاني الملتبسة، وقد تعين كذلك علىٰ فهم المعنىٰ المقصود.

ومادتها: المباني الصرفية والضمائر، وتكون في خمسة أمور: العلامة الإعرابية، الضمير (التكلم والخطاب والغيبة)، العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، النوع (التذكير والتأنيث)، التعيين (التعريف والتنكير).

وهناك أحكام جزئية للمطابقة ذكرها النحاة في كتبهم منها «أن الفعل إذا تقدم الأسماء وحّد وإذا تأخر ثنّي وجمع للضمير الذي يكون فيه»[(٢)]، و«إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء طال الكلام أم قصر»[(٣)]، وليس المقصود التفصيل فيها هنا، إلا أنه يلاحظ أنه قد تنعدم المطابقة في بعض التراكيب، وقد سمح بذلك النحاة مع اشتراطهم أمن اللبس، وعدم سماحهم لانعدامها إذا أدىٰ ذلك إلىٰ الإلباس في المعنىٰ وعدم فهمه، كما هو حاصل في تأنيث الفعل مع الفاعل المفرد المذكر أو تأنيث الخبر للمبتدأ المفرد المذكر إذ لابد من التطابق فيهما.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (٢١٣).

(٢) الجمل للزجاجي (١٠).

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ١٢٥).

وفي القرآن الكريم نماذج متعددة انعدمت فيها المطابقة لدلالة السياق القرآني على المعنى المراد، وهذا أسلوب معروف في العربية، يقول أبو عبيدة حين تعرض لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ [التوبة:٣٤]: «صار الخبر عن أحدهما، ولم يقل «ولا ينفقونهما»، والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين فخبروا عن أحدهما استغناءً بذلك وتخفيفًا؛ لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر»[(١)]؛ فسبب انعدام المطابقة سياق الحال، وهو ما عبر عنه بمعرفة السامع، وهذا له أمثلة كثيرة في القرآن[(٢)].

وقد يكون الخروج عن المطابقة مقصودًا عند العرب لأنهم «لا يجمدون على رعاية الألفاظ بل يوجهون عنايتهم الكبرى إلى نقش صور المعاني في أذهان المخاطبين.. وهذا مذهب من مذاهب البيان فسيح بسطه ابن جني في كتاب الخصائص تحت عنوان «فصل: في الحمل على المعنى»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ﴾ [النساء:٤][(٣)]، والترخص في المطابقة واسع في الاستعمال العربي، ومنه ما يُعرف عند البلاغيين بالالتفات.

(١) مجاز القرآن (١/ ٢٥٧).

(٢) ومن الأمثلة: ﴿وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا﴾ [النساء:١١٢]، ﴿وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ [الأنعام:١٤١]، ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة:١١]. انظر: العلامة الإعرابية (٣٢٥).

(٣) بلاغة القرآن للشيخ محمد الخضر حسين (٧٥ – ٧٦)، وقد ناقش هذه المسألة وأجاد وأفاد ورد على طه حسين فيها، يُنظر التفصيل.

المطلب الثالث: الرتبة:

الرتبة أو الترتيب أو التقديم والتأخير كلها مفهومات تُعنىٰ بملاحظة موقع الكلمة في التركيب، وتعد ركنًا من أركان الجملة ونظامها، وتختلف اللغات في اعتباره والعناية به بحسب طبيعتها وما يحويه نظام كل لغة من قرائن ودلائل علىٰ المعنىٰ، إلا أن الترتيب «من دلائل العقل المنظم، ولذلك لا نعجب حين نجد له حضورًا مكثفًا في مختلف العلوم، فهو مبحث من مباحث النحو، وباب من أبوابه ومقولة من المقولات المنطقية، وأسلوب من أساليب البلاغة وفصل من فصول النقد، وركن من أركان المعاني، ومظهر من مظاهر الإعجاز القرآني»[(١)].

ويعده ابن فارس من سنن العرب في كلامها[(٢)] وهو عند ابن جني من علامات شجاعة العربية «لأن الشجاعة في مثل هذا الكلام تحمله علىٰ الجولان في جوانب المعاني كيف شاء»[(٣)]، وهو السبيل إلىٰ نقل المعاني في ألفاظها إلىٰ المخاطبين كما هي في الذهن، «فما تقدم من الكلم فتقدمه في اللسان علىٰ حسب تقدم المعاني في الجنان»[(٤)]، فهو إذًا مرتبط بقصد المتكلم ونظام النحو؛ إذ إنه «لا يكون ترتيب في شيء حتىٰ يكون هناك قصد إلىٰ صورة وصنعة، إن لم يقدم فيه ما قدم ولم يؤخر ما أخر»[(٥)]، وهو «باب كثير الفوائد،

(١) انظر: ضوابط التقديم وحفظ المراتب (ج).
(٢) الصاحبي (٤١٢).
(٣) الخصائص (٢/ ٣٨٢).
(٤) بدائع الفوائد (١/ ٦١).
(٥) دلائل الإعجاز (٢٥٤).

جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك من بديعة، ويفضي بك إلىٰ لطيفة»[١].

وكل لغة تخضع في ترتيب كلماتها لنظام معين؛ وذلك لأن ترتيب الألفاظ دليل علىٰ ترتيب المعاني، وهذا أمر منطقي «إذ العبارة إنما تدل علىٰ المعنىٰ بوضع مخصوص، فإن بدل ذلك الوضع والترتيب؛ زالت تلك الدلالة»[٢].

إلا أن الخلاف بين اللغات بحسب أنظمتها فما كان الترتيب في لغة مقيدًا لا يكون في الأخرىٰ مقيدًا، وهناك لغات تلتزم عادة ترتيبًا ثابتًا في تركيب الجملة ويصلح مثالاً لها من اللغات الحديثة الفرنسية والإنجليزية إذ يُضرب بهما المثل علىٰ استقرار نظام الجملة استقرارًا يكاد يقرب من الجمود[٣]، ويطلق علىٰ هذه اللغات اللغات النظامية.

وتزداد أهمية الرتبة في اللغات الخالية من الإعراب إذ تكون الرتبة هي المعين علىٰ فهم المعنىٰ وتحديد وظيفة الكلمة في التركيب، فهي تقوم بدور فاعل في تأدية العلاقة بين الكلمات[٤]، وفي العربية يقوم الإعراب بدور كبير في إبراز المعنىٰ وتحديد الوظيفة النحوية للكلمة، ويُستعان بالرتبة عند فقدان العلامة الإعرابية، كما هو واضح في قولنا: (ضرب موسىٰ عيسىٰ)، فالرتبة هنا أعانت علىٰ إيضاح الفاعل وقامت مقام الإعراب.

(١) المصدر السابق (١٠٦).
(٢) منهاج البلغاء (١٧٩).
(٣) ضوابط التقديم وحفظ المراتب (٢٠١).
(٤) انظر: اللغة لفندريس (١١١).

وتتعاون العلامة الإعرابية والرتبة في بناء الجملة العربية وفهم مكوناتها، ولذا يفهم العربي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة:٣]، «لأن مثل مواقع الكلمات في هذه الآيات لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حيًا، ولا يزال يقوم مقام الرتبة، ويتيح فيها حرية ملحوظة»(١)، ويقول ابن جني: «فإن قيل: فقد تقول: ضرب يحيىٰ بشرىٰ، فلا تجد هناك إعرابًا فاصلاً، وكذلك نحوه؟ قيل: إذا اتفق ما هذا سبيله مما يخفىٰ في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب»(٢).

فكل كلام يتكون من «لفظ حامل ومعنىٰ به قائم ورباط لهما ناظم»(٣).

ويتم الربط بين عناصر الجملة عن طريقين: الإعراب والرتبة(٤) ذلك أن العرب-كما قرر الخليل- نطقت علىٰ سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله(٥).

والحديث عن الرتبة في النحو العربي مفرق بين أبواب النحو ومباحثه وقد تعرض النحاة لضوابطه وقيوده كالصدارة(٦)، والإضمار، والحصر،

(١) العربية ليوهان فك (١٥).
(٢) الخصائص (١/ ٣٥).
(٣) إعجاز القرآن للخطابي (٢٧).
(٤) انظر: دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين (٢٢٩).
(٥) انظر: الإيضاح في علل النحو (٦٦).
(٦) الصدارة مسألة تتعلق برمتها بالرتبة، انظر: كتاب الصدارة في النحو العربي (٣) .

وأمن اللبس، ويُعد الأخير أحد الضوابط المهمة في التحكم في الرتبة؛ وبناءً عليه قسمت الرتبة إلىٰ قسمين: رتبة محفوظة مقيدة، ورتبة غير محفوظة حرة.

فالأولىٰ تعني: أن موقع الكلمة ثابت سواءً كان متقدمًا أو متأخرًا ولو اختل هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله.

ولهذا القسم مواطن محددة في النحو ذكرها ابن السراج في أصوله[(١)]، وعد منها ثلاثة عشر، وهي: تقديم الموصول علىٰ الصلة، توابع الأسماء (الصفة والبدل والعطف)، المضاف إليه، الفاعل، الأفعال التي لا تتصرف، الأسماء المشبهة بأسماء الفاعلين (الصفة المشبهة، صيغ المبالغة)، التمييز، العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل علىٰ الأفعال كحروف الجر وأدوات النصب والشرط وأدوات النفي والتخصيص، والحروف التي لها الصدارة، وتقديم المضمر علىٰ الظاهر[(٢)]، وهذه المواطن «حرص فيها النحاة علىٰ استقراء المواضع التي تكون فيها الرتبة محفوظة، وهي الرتبة المتعلقة تعلقًا مباشرًا بالدلالة»[(٣)].

والقسم الثاني من الرتبة: ما كان غير محفوظ، ويعني أنه يجوز للكلمة أن تتقدم في التركيب أو تتأخر بحسب الأغراض والمقاصد، وهذا النوع يتناوله البلاغيون في مباحثهم.

---

(١) انظر: الأصول (٢/ ٢٣٠ – ٢٤٥).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٣٨٤ – ٣٨٥).

(٣) وصف العربية دلاليًا (٣٠).

ويشترط فيه أن توجد قرينة توضح المراد وتمنع اللبس، ومثال ذلك قول الكميت:

كلام النبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية نفعلُ

فالخبر «كلام النبيين» والمبتدأ «كلامنا» وكلاهما يتضح من خلال سياق الكلام إذ أصل الجملة: كلامنا كلام النبيين(١).

ولذا إذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير، كما في قولهم «أكل الكمثرىٰ موسىٰ» و«استخلف المرتضىٰ المصطفىٰ ﷺ» ونحو ذلك(٢).

فالعربية من بين اللغات تتصف بموقف وسط في العناية بترتيب الكلمات «فثم لغات ذات ترتيب يكاد يكون ثابتًا، وأخرىٰ تتبدل مواقع الكلم فيها علىٰ وفق مخصوص، والعربية تتردد بين المنزلتين؛ فثم رتبة محفوظة، وهي قيود نظمية يفرضها النظام اللغوي، ورتبة حرة، وهي مختارات أسلوبية»(٣).

ومباحث الرتبة تعرف بالتقديم والتأخير، وهي مباحث نحوية وبلاغية، فليس كل تقديم وتأخير مرتبطًا بالبلاغة، كما يظن كثير من الناس، فالنحو يقوم «بتحديد الأوجه الجائزة من الأوجه الممنوعة، في حين يتكفل الجانب البلاغي بالبحث في دلالة تلك الأوجه التركيبية وتعليل تلك الصور تعليلاً دلاليًا وفنيًا مع الاستئثار بالمغامرة في حقل المعاني الذوقية والخلجات النفسية»(٤).

---

(١) انظر: التركيب الاسمي (٦٠).

(٢) انظر: شرح الكافية (١/ ٧٢)، والخصائص (١/ ٣٥)، وشرح المفصل (١/ ٧٢). وعد ابن يعيش هذا من الاتساع في اللغة "إذ جاز تقديم المفعول لظهور المعنىٰ لسبق الخاطر إلىٰ أن الكمثرىٰ مأكول".

(٣) ظاهرة اللبس في العربية (٦٨).

(٤) ضوابط التقديم وحفظ المراتب (٢٥٨).

فمثلاً قولنا: (في الدار صاحبها): تقديم نحوي سببه الصنعة النحوية لا غير، إذ لا يعود ضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وليس في هذه الجملة سر بلاغي يمكن أن يُفسر به هذا التقديم؛ لأنه لا يصح فيها أن نقول: صاحبها في الدار. أما قولنا: (في الدار رجل)، فهذا تقديم واجب، وهو محل دراسة البلاغيين؛ ذلك أن «دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه أي أنها دراسة تتم في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة، وإذًا فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يُسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة؛ لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها»[(١)].

ويمكننا القول بأن التقديم والتأخير عند البلاغيين يُعنى بمسألة قصد المتكلم وعنايته واهتمامه بما يقدمه أو يؤخره «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى»[(٢)]، أما عند النحويين فإنه يُعنى بسلامة التركيب وصحته الذي يهدف إلى الإفادة، وهي لب الجملة ونظامها.

وقد تختل الرتبة ويُصار إلى التقديم والتأخير لعوارض سياقية يقصدها المتكلم، وهو باب عرض له ابن جني في خصائصه أسماه «باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض»،[(٣)]، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤]، وللسياق دور في بيان الرتبة لابد من استصحابه عند النظر في

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٠٧).
(٢) الكتاب (١/ ٣٤).
(٣) الخصائص (١/ ٢٩٣).

الجملة، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]، إذ جعل الفراء في الجملة تقديمًا وتأخيرًا فأخطأ لأنه لم يراع السياق، يقول الفراء: وقوله: ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾ المعنىٰ -والله أعلم-: جعلناه سميعًا بصيرًا لنبتليه، فهذه مقدمة معناها التأخير، وإنما المعنىٰ: خلقناه سميعًا بصيرًا لنبتليه[(١)]، وقد رد عليه النحاس مستدلاً بالسياق وأثره في خطأ هذا الرأي، إذ يقول: يقول من خالفه في هذا: هو خطأ من غير جهة، فمنها أنه لا يكون مع الفاء تقديم ولا تأخير؛ لأنها تدل علىٰ أن الثاني بعد الأول، ومنها أن الإنسان إنما يبتلىٰ أي يختبر ويؤمر ويُنهىٰ إذا كان سوي العقل، كان سميعًا بصيرًا، أو لم يكن كذلك، ومنها أن سياق الكلام يدل علىٰ غير ما قال، وليس في الكلام لام كي، وإنما سياق الكلام تعديد الله عز وجل نعمه علينا ودلالته إيانا علىٰ نعمه»[(٢)].

والترتيب بين عناصر الجملة يستدعي اصطحاب المقام والمقاصد للمتكلمين؛ لأن معنىٰ الجملة هو حصيلة تركيب مفرداتها في ترتيب معين يتوآم مع السياق.

(١) معاني القرآن لفراء (٣/ ٢١٤)، وتبعه الزجاج انظر معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٥٧).

(٢) إعراب النحاس (٥/ ٩٥ – ٩٦).

الفصل الثالث

مكونـات السيـاق القـرآني

- المبحث الأول: القرآن كلام الله
- المبحث الثاني: لغة القرآن
- المبحث الثالث: أسباب النزول
- المبحث الرابع: قواعد توجيه السياق القرآني

تمهيد

كتاب الله معجزة البيان أنزله الله محكماً في آياته وجمله ومفرداته، وحفظ الله به اللغة وأبان به فضلها، من تدبره أدرك أنه بحر لا ينفد ـ على كثرة الواردين عليه ـ وتفسيره أعجز كبار المفسرين، فهو على إحكامه في آياته واسع الدلالة في متشابهاته، كل مفسر يغترف منه بقدر علمه وتفننه في العربية نحوِها وصرفِها وبيانِها، ولهذا كان فقه العربية من أهم شروط المفسر[1]؛ إذ «أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من كلام الله، ولا يكفي في حقه تعلم اليسير منها»[2].

ويظهر فضل العربية وأثرها في سائر العلوم؛ إلا أنه في علم التفسير أكثر أهميةً وأثراً، وقد أشار إلى هذه الأهمية كثير من علماء السلف «وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية، فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيِّن لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه، ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسيرُ مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء، وغيرهم من النحويين»[3].

(١) الاتقان (٤/ ١٩٨).

(٢) البرهان للزركشي (٢/ ١٨٢).

(٣) شرح المفصل للزمخشري (٢).

ولهذا جعلها ابن قتيبة سبيلاً إلىٰ معرفة فضل القرآن إذ قال: «وإنما يعرف فضل القرآن من كثر نظره واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب، وافتنانها في الأساليب، وما خص الله به لغتها دون جميع اللغات»[(١)]، ويؤكد هذا الأمر الزركشي بقوله: «وإنما يفهم بعض معانيه، ويطلع في أسراره ومبانيه، من قوي نظره، واتسع مجاله وتدبره، وامتد باعه، ورقت طباعه، وامتد في فنون الأدب، وأحاط بلغة العرب»[(٢)].

وجعل ابن فارس إدراك أصل علم العربية ورسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً؛ شرطاً في فهم كلام الله وكلام رسوله، فقال: «ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطباتها لعيّ بكثير من علم محكم الكتاب والسنة، ألا تسمع قول الله جل ثناؤه: ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾ [الأنعام:٥٢] إلىٰ آخر الآية؟ فسِرُّ هذه الآية في نظمها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشي من الكلام، وإنما معرفته بغير ذلك»[(٣)].

وعلم التفسير من العلوم الجليلة التي اعتنىٰ بها العلماء وكثرت المؤلفات فيه، وذلك لفضل القرآن وحرصهم علىٰ بيان إعجازه، ومعرفة نظم آياته وسياقاتها المتنوعة، ومما عُرِّف به التفسير أنه «كشف معاني القرآن، وبيان المراد منه، سواء أكانت معاني لغوية أو شرعية، بالوضع أو بقرائن الأحوال

(١) تأويل مشكل القرآن (١٢).
(٢) البرهان (٢/ ١٩١).
(٣) الصاحبي (٤). ويقصد بغير ذلك ما اشتمل عليه كتابه من فقه اللغة وسنن العرب في كلامها.

ومعونة المقام»[١] وبهذا يكون المفسرون من أسبق العلماء الذين اهتموا بدراسة السياق، واستعانوا به في الكشف عن مراد الله في كتابه، وقد ذم ابن عمر الخوارج لضعف فهمهم للسياق القرآني، وسوء تفسيرهم لآيات القرآن، فقد روىٰ ابن وهب عن بكير أنه سأل نافعًا: كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية؟ قال: «يراهم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلىٰ آيات أنزلت في الكفار؛ فجعلوها علىٰ المؤمنين»[٢].

وقد أشار ابن تيمية إلىٰ أن أكثر الخطأ في التفسير فيما يعلم بالاستدلال يأتي من جهتين:

- **الأولىٰ:** قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.
- **والثانية:** قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلىٰ المتكلم بالقرآن والمنزل عليه والمخاطب به.

وانتقد الجهة الأولىٰ بقوله: «الأولون راعوا المعنىٰ الذي رأوه من غير نظر إلىٰ ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان»[٣].

وانتقد الجهة الثانية بقوله: «والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي هكذا من غير نظر إلىٰ ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام»[٤].

---

(١) التحبير في علم التفسير (٩٢).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا (٩/ ١٦).
(٣) مقدمة في أصول التفسير (٨٤).
(٤) المصدر السابق (٨٥).

فمراعاة سياق الكلام معتبرة في التفسير، ولقد عُني المفسرون به في تفسيرهم للقرآن، ومن أبرز من عني به ابن جرير الطبري تنظيراً وتطبيقاً مما جعل تفسيره مدرسة في السياق، ومحط أنظار الباحثين في دراستهم للسياق القرآني وأثره في التفسير(١).

ولابن القيم كلمة رائعة في إظهار فضيلة السياق وبيان منزلته في التفسير وأهمية مصاحبته للمعنى حيث يقول: «كما أن ألفاظ القرآن ملوك الألفاظ، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها، فلا يجوز تغييره بالمعاني التي لا تليق به، كما لا يجوز حمله على المعاني القاصرة»(٢)، وهذا مسلم بن يسار البصري أحد تلامذة ابن عباس ينبه إلى ضرورة العناية بالسياق، فيقول: «إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده»، ويستند على هذه القاعدة طاوس بن كيسان أحد مفسري التابعين، وذلك في تحديد المراد بالنفس في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ﴾ [ق:٢١]، فيقول: «إنما يراد بهذا الكافر اقرأ ما بعدها يدلك على ذلك» وهذا ما جعل الزركشي يقول: «دلالة السياق متفق عليها في مجاري كلام الله تعالى»، وقد جعل الشاطبي مراعاة السياق عنصراً مهما في التفسير المؤدي إلى الفهم السليم للكلام».

ومن الأمثلة على اعتبار السياق في التفسير ما رجحه ابن جرير الطبري في تفسير السبيل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس:٢٠]، إذ ورد في معنى السبيل قولان:

(١) كتبت رسائل كثيرة في أثر السياق ودلالته عند ابن جرير الطبري، منها رسالة للدكتور عبدالحكيم القاسم، وأخرى للدكتور محمد الربيعة.

(٢) التفسير القيم (٢٦٩).

- **الأول**: خروجه من بطن أمه.
- **الثاني**: طريق الحق والباطل، بيّناه له وأعلمناه وسهلنا له العمل به.

قال الطبري: «وأولىٰ التأويلين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: ثم الطريق، وهو الخروج من بطن أمه يسره، وإنما قلنا ذلك أولىٰ التأويلين بالصواب، لأنه أشبههما بظاهر الآية، وذلك أن الخبر من الله قبلها وبعدها عن صفة خلقه، وتدبيره جسمَه، وتصريفه إياه في الأحوال، فالأولىٰ أن يكون أوسط ذلك نظير ما قبله وما بعده»(١).

وقد يرجح المفسرون إحدىٰ القراءات علىٰ الأخرىٰ اعتماداً علىٰ مناسبتها للسياق، من ذلك ترجيح الطبري(٢) لقراءة الجزم في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:٢٥٩]، وهي قراءة حمزة والكسائي ﴿أَعْلَمْ﴾ علىٰ قراءة الباقين ﴿أَعْلَمُ﴾ بالرفع علىٰ الخبر، وما ذلك إلا لأهمية السياق والاعتداد به عن أهل التفسير.

وفهم السياق أمر راجع إلىٰ الذوق كما ذكرنا سابقاً، وعلىٰ هذا يُفسر اختلاف المفسرين في اختيار السياق المناسب للآية دون غيره مما يؤدي إلىٰ الاختلاف في المعاني المرادة في الآيات، ويظهر هذا من خلال توجيه المفسرين لمعنىٰ كلمة: ﴿فَٰرِغًا﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص:١٠]، فقد اختلفوا في توجيه المعنىٰ بناء علىٰ اختلافهم في فهم سياق

(١) تفسير الطبري (٢٤/ ١١٣).
(٢) المصدر السابق (٤/ ٦٢٣).

الآيات، ومرجع الاختلاف- كما يقول ابن عاشور[١]- يعود إلىٰ ناحيتين: ناحية تؤذن بثبات أم موسىٰ ورباطة جأشها، وناحية تؤذن بتطرق الضعف والشك إلىٰ نفسها.

فأصحاب الرأي الأول يرون أن المقام مقام مدح وثناء، وهذا يستدعي أن يكون فؤادها فارغًا من الهم والحزن والخوف، لأن الله وعدها برده إليها.

وأصحاب الرأي الثاني يرون أنها لم تصبر علىٰ فراقه لولا أن تداركها الله، فربط علىٰ قلبها، ويؤيد هذا الرأي سياق القصة العام والخاص، وما يحفه من قرائن دالة علىٰ أن أم موسىٰ انتابها شيء من الخوف، وقد اختلف المفسرون[٢] في ترجيح أحد القولين بناء علىٰ اجتهادهم في فهم السياق وتحديده.

وقد يحتمل السياق أكثر من قول، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]، فإن دلالة السياق باقية علىٰ اختلاف توجيههم لـ (ما) في الآية مصدرية أم موصولة[٣].

وقد يأتي السياق بدون تحديد معنىٰ مقصود بذاته، إذ المقصود كلا المعنيين المحتملين، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧]، فإن السياق لم يحدد نوعية التعدية في الفعل: هل تكون ترغبون

(١) التحرير والتنوير (١٠/ ٨٠).

(٢) انظر: مجاز القرآن (٢/ ٩٧)، ومعاني القرآن للنحاس (٥/ ١٦١) حيث غلّط فيه قول أبي عبيدة حسب فهمه لسياق الآية.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٨٢).

عنهن أو فيهن، وذلك أن العرب كانوا يستولون على أموال من في حجورهم من اليتامى، ويحرصون على الانتفاع بها مع الرغبة في التزوج بهن إذا كن جميلات، والرغبة عن التزوج منهن إذا كن ذميمات، فكلا الأمرين مفهوم من السياق، وهو منهي عنه، ولا تعارض بينهما فيكون كل منهما مراداً، ودل على هذا السياق المقامي.

فالسياق أهم القرائن الدالة على المعنى التي اعتنى بها المفسرون كثيراً مع عنايتهم بالقرائن الأخرى، إلا أن بعض المفسرين بالغ في تضخيم قرينة السياق وتقديمها على القرائن الأخرى مطلقاً، كما هو حاصل عند الشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا في تفسيره المنار، يقول محمد عبده: «لا حاجة لنا في فهم كتاب الله إلى غير ما يدل عليه بأسلوبه الفصيح»[(١)]، وهذا إطلاق وعموم يفسره التطبيق والتفسير.

وانتصر لهذا المذهب أصحاب مدرسة التفسير البياني، وعلى رأسهم الدكتورة عائشة عبد الرحمن «بنت الشاطئ» إذ تقول «نحْتكِم إلى سياق النص في الكتاب المحكم ملتزمين ما يحتمله نصاً وروحاً، ونعرض عليه أقوال المفسرين»[(٢)]، وقد التزمت بهذا المنهج في كتابها التفسير البياني، ولذا لم تسلم من النقد بسبب حملتها على المفسرين المتقدمين، وهذا المذهب ـ ولا شك ـ أمر مبالغ فيه؛ إذ لا بد من اعتبار القرائن الأخرى في التفسير إضافة إلى السياق، ومن تلك القرائن:

(١) تفسير المنار (١/ ٣٤٠).

(٢) التفسير البياني (١/ ١٠).

(١) الحديث النبوي:

فقد يتنازع الآية حديث وسياق، ولا بد من اعتبار الحديث الصحيح، والاعتماد عليه في الترجيح إن لم نتمكن من الجمع، ومن الأمثلة الدالة على هذا التنازع ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾ [الحج:١]، فبعض المفسرين[(١)] نظر إلى الآية من خلال سياقها، فقال: إن الزلزلة هذه تكون في آخر عمر الدنيا، وبعض المفسرين حكم بأن هذه الأحوال تكون يوم القيامة وبعد البعث من القبور، وحجتهم حديث صريح، وهو ما صح عنه ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: يا آدم؟ فيقول: لبيك وسعديك والخير في يديك، قال: يقول: أخرج بعث النار، قال: وما بعث النار؟ قال من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين، فذلك حين يشيب الصغير ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ﴾[(٢)] [الحج:٢]، ولهذا أبدى الطبري[(٣)] إعجابه بالقول الأول إلا أنه لم يأخذ به لنص الحديث، ولذا قال الشنقيطي: «هذا القول يعني الأول من حيث المعنى له وجه من النظر، ولكن الثابت من النقل يؤيد خلافه»[(٤)]، ولمكانة السياق عند بعض المفسرين اجتهد بعضهم في التوفيق بين دلالة الحديث ودلالة السياق[(٥)].

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١٠/ ٢٢٢).
(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢).
(٣) تفسير الطبري (١٦/ ٤٤٩).
(٤) انظر: أضواء البيان (٥/ ٩).
(٥) مقال السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني (٨٦٢).

(٢) الإجماع:

قد يحول الإجماع دون اعتبار السياق، ولذا لا بد من الأخذ بإجماع العلماء والمفسرين، فاعتبار تفسير السلف مقدم على فهم السياق في بعض المواطن، ومن الأمثلة على هذا قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]، فالآية المذكورة هنا: القطعة من القرآن، وقد نقل الرازي إجماع المفسرين على هذا[١]، وقد خالف الشيخ محمد عبده الجمهور، وتابعه محمد رشيد رضا وأبو زهرة في تفسيرهما بتفسير الآية بأنها المعجزة الدالة على النبوة، معتمدين في هذا التوجيه على السياق حسب فهمهم له، وهذا مسلك غير محمود إذ إن مما يُعرف من القواعد المشهورة بين المفسرين أن «تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ»[٢]، ثم إن فهمهم للسياق قد خولفوا فيه إذ يرى بعض المفسرين[٣]أن تفسيرهم للآية غير ملتئم مع سياقها، ويحكم بصحة قول الجمهور وملاءمته للسياق، وهذا أمر راجع إلى الذوق والاجتهاد، كما سبق تقريره.

(٣) العموم:

اختلف العلماء في أيهما يقدم عند الترجيح العموم أم السياق؟ وخرج بعض الباحثين بقوله: (قواعد العموم مقدمة على قواعد السياق وغيرها؛ لأن قواعد العموم أقوى من قواعد السياق)[٤]، وإن كان ذلك ليس محل

(١) التفسير الكبير للرازي (٣/ ٦٤١).
(٢) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (١/ ٢٨٨).
(٣) انظر: تفسير الطبري (٢/ ٣٨٨).
(٤) قواعد الترجيح عند المفسرين (١/ ٦٦).

اتفاق بين المفسرين؛ لأن المقصود من الخطاب حصول الفهم، ولا يتأتى ذلك إلا بمراعاة السياق، ولذلك قال الزركشي: «ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوز»[(١)]، ومن الأمثلة على هذه المسألة ما ورد من خلاف حول المقصود من الوالدات في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[البقرة:٢٣٣]، إذ تباينت أقوال المفسرين[(٢)] في تحديد المراد بالوالدات، فقال بعضهم: إنها لفظ عام واللام للجنس، فهي تشمل المرضعات سواء كانت زوجاً أم لا، و يرى بعضهم بالتخصيص لدلالة السياق، ويختلفون في المقصود: فمنهم من جعلها في الزوجات خاصة، ومنهم من جعلها في المطلقات خاصة، وقد رجح بعض الباحثين[(٣)] كونها مختصة بالمطلقات بدلالة السياق، واستدل على ذلك من تسعة وجوه كلها تربطها بسياق الآية. ومع أهمية قرينة العموم إلا أن السياق يعتد به في التخصيص عند الأصوليين، كما سبق ذكره في البحث، واعتداد المفسرين بالسياق لا يعني إغفال هذه القرائن وغيرها عند الحكم على المعنى المراد من الآية إلا أن السياق يبقى أحد الأدلة القوية في تفسير كلام الله.

(١) البرهان (١/ ٣١٧).

(٢) مقال السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني (٨٧٠).

(٣) انظر: مقال السياق القرآني وأثره في كشف المعاني (٨٧٠).

المبحث الأول

القــرآن كــلام اللّه

سياق القرآن يلتمس إعجازه وانتظامه من كونه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل، فهو تنزيل من حكيم حميد، وحتىٰ يُفهم ذلك السياق يتطلب من الناظر فيه أن يكون ممن يعلم تفسيره ومعانيه، ولهذا عاب الطبري أقواماً بقوله: «إني لأعجب ممن قرأ القرآن ولم يعلم تأويله كيف يلتذ به»[(١)]، كما يجب أن نؤمن بأنه كلام بلغ الغاية في النظم والإعجاز محكم الآيات يدل أوله علىٰ آخره وآخره علىٰ أوله، ولا يمكن أن يتضمن تعارضاً أو اختلافاً أو تناقضاً لأنه منزل من عند الله سبحانه: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء:٨٢] وللقرآن سياقه الخاص به ونظمه الذي لا يدانيه نظم.

ولهذا جعل المفسرون أصح طرق تفسيره ما كان بنفسه. قال الزركشي: «أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن؛ فما أجمل في مكان، فقد فصّل في موضع آخر، وما اختصر في مكان، فإنه قد بسط في آخر»[(٢)]، ولهذا قال ابن حزم: «والحديث والقرآن كله كلفظة واحدة، فلا يحكم بآية دون أخرىٰ،

(١) معجم الأدباء (٦/ ٢٤٤١).

(٢) البرهان (٢/ ١٩٢).

ولا بحديث دون آخر، بل يضم كل ذلك بعضه إلىٰ بعض، إذ ليس ذلك البعض أولىٰ بالاتباع من البعض، ومن فعل غير هذا، فقد تحكم بلا دليل»[(١)]، وقد بنىٰ الشنقيطي تفسيره علىٰ هذا المبدأ، وأبان أن مقصوده من تأليفه هو «بيان القرآن بالقرآن لإجماع العلماء علىٰ أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله؛ إذ لا أحد أعلم بمعنىٰ كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا»[(٢)]، وهذا يدعونا إلىٰ القول بأن القرآن كله سياق واحد أو ما يمكن أن نسميه بالسياق الأكبر؛ ولهذا كان الشاطبي ينظر إلىٰ النص معتمداً علىٰ مقاصد كلام العرب في مجاري خطابها ومقاصد الشريعة في تنزيل أحكامها، ويحكم بأن «اعتبار جهة النظم مثلاً في السورة لا يتم به فائدة إلا بعد استيفاء جميعها بالنظر، فالاقتصار علىٰ بعضها فيه غير مفيد غاية المقصود، كما أن الاقتصار علىٰ بعض الآية في استفادة حكم ما لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها»[(٣)]، وقد انتهىٰ إلىٰ أن «كلام الله في نفسه كلام واحد لا تعدد فيه بوجه ولا باعتبار حسبما تبين في علم الكلام»[(٤)]، وعلىٰ هذا يخطئ بعض المحدثين[(٥)] الذين يضيقون السياق، ويقصرونه علىٰ الجملة الواحدة أو الجمل السابقة للتركيب واللاحقة له، إذ لا ينطبق هذا علىٰ تفسير القرآن، ومما يدل علىٰ هذا ما استدل به الشافعية علىٰ أن القرء في قوله تعالىٰ: ﴿ثَلَٰثَةَ

(١) الإحكام (٢/ ١١٨).
(٢) أضواء البيان (١/ ١٩٢).
(٣) الموافقات (٤/ ٢٦٨).
(٤) المصدر السابق (٤/ ٢٧٤).
(٥) انظر رأي محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه النحو والدلالة (١١٧).

قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ هو الطهر من قوله تعالىٰ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق:١] إذ العدة محتسبة بالأطهار(١).

ونجد ابن هشام يقرر أن جملة ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾ [العنكبوت:١٩] أنها مستأنفة وليست معطوفة علىٰ جملة ﴿يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ﴾ معتمداً في هذا الترجيح علىٰ السياق العام للنص، فإعادة «الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها»(٢)، ويستعين بما جاء بعد هذه الآية في الدلالة علىٰ صحة ترجيحه؛ إذ يقول: «ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالىٰ علىٰ عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾»(٣).

ولأهمية ربط النص بسياقه العام يجعل ابن هشام الجهة السابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض علىٰ المعرب من جهتها: أن يحمل المعرب كلاماً علىٰ شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموقع بخلافه(٤)، وبهذا «يجعل القرآن الكريم بمختلف سوره نصاً واحداً تتكامل معانيه ودلالاته في تكوين ضابط سياقي عام يوجه إعراب الكلمات في النص القرآني علىٰ هدىٰ منه»(٥).

(١) انظر: دلالة تراكيب الجمل (٢٦١)، وانظر: أضواء البيان (١/ ٩٧).
(٢) مغني اللبيب (٢/ ٥٠٣).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٥٠٢).
(٤) المصدر السابق (٧٧٢).
(٥) منزلة المعنىٰ في نظرية النحو العربي (١٣١).

ومن الأمثلة على هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧] إذ يحتمل أن يكون اسم الله تعالىٰ مبتدأ أو فاعلاً، ولكن الراجح في ذلك الفاعلية استدلالاً بقوله تعالىٰ في موضع آخر: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف:٨٧][(١)]، ويؤيد هذا ما ذكره أبو حيان في منهجه في إعراب القرآن في مقدمة تفسيره؛ بقوله: «وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن لا نسلك فيه إلا الحمل علىٰ أحسن الوجوه وأبعدها عن التكلف وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله كشعر امرئ القيس وشعر الأعشىٰ يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجود الاحتمالات، فكما أن كلام الله من أفصح الكلام، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل علىٰ أفصح الوجوه»[(٢)]، ولهذا «فقد تتخلف القاعدة النحوية المستقلة، ولا تنهض بإعراب القرآن؛ لأن بعض وجوه الإعراب الجائزة قد تؤدي إلىٰ إفساد النظم، والنظم هو ميزة هذا الكلام المعجز، وهو هادٍ يقود النحو ويرشده ويحدد له وجهًا من الإعراب دون وجه»[(٣)].

فالسياق القرآني وما يتضمنه من عناصر هو الذي يكشف لنا المعنىٰ المراد والإعراب المبين، ولا بد لإدراكه من فهم كلام الله علىٰ وجهه الأكمل؛ إذ قد تجئ الكلمة إلىٰ جنب الكلمة، كأنها في الظاهر معها، وهي في الحقيقة غير متصلة بها، قال الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ

(١) مغني اللبيب (٢/ ٦٨١).
(٢) انظر: البحر المحيط(١/ ١٢).
(٣) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (٢٥٥).

أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل:٣٤]، فقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ من قول الله جل اسمه لا قول المرأة، ومنه: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف:٥١]، انتهى قول المرأة ثم قال يوسف: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ﴾ «الملك» ﴿أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [يوسف:٥٢]، ومنه: ﴿يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾ وتم الكلام، فقالت الملائكة: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [يس:٥٢]، ومنه قوله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ فهذه صفة الأتقياء المؤمنين، ثم قال: ﴿وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ﴾ [الأعراف:٢٠١] فهذا راجع على كفار مكة؛ أن كفار مكة يمدهم إخوانهم من الشياطين في الغي، ولا شك أن إدراك هذه النظوم من القرآن معتمد على فهم السياق، وذلك كله مؤثر في الإعراب والاختيار(١).

والنص القرآني قد يحتمل غير معنى لغوي، ومسألة احتمال النص ظاهرة للسلف حتى قال علي بن أبي طالب لابن عباس لما أرسله للخوارج لمجادلته: «اذهب إليهم و لا تخاصمهم بالقرآن فإنه ذو وجوه»(٢)، وقال أبو الدرداء: «إنك لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوها»(٣)، وقد أخطأ بعض الباحثين(٤) عندما اعتقد أن تكثير معاني الآيات غير مقصود في القرآن، وأن

(١) انظر: الصاحبي (٤٠٦).
(٢) التفسير اللغوي (٥٩٧).
(٣) تفسير البغوي (١/ ٤٦).
(٤) انظر: مقال السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني (٨٤٧).

«المتكلم لا يحتمل إلا معنىٰ واحدا فكيف بكلام الله تعالىٰ»[١]، وقد تبنىٰ عبد الحميد الفراهي[٢] القول بأن المعنىٰ المراد في الآيات واحد لا يتعدد، والصحيح «أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها»[٣]، وقد يرجح السياق بعض المحتملات علىٰ بعضها في الدلالة علىٰ المقصود من الآية، وليس في هذا إبطال للقول المرجوح، وإنما هو من باب إعمال اللفظ أولىٰ من إهماله،وقد يوجب السياق معنىٰ واحداً وحينئذ يبطل المعنىٰ الآخر، وهذا باب واسع من تتبع فيه أقوال المفسرين واختياراتهم أدرك أهمية دور السياق في تحديد المعاني المقصودة من الآيات.

(١) انظر: البعد الدلالي في الخلافات النحوية (٨٤).
(٢) انظر كتابه: مفردات القرآن وتفسيره نظام القرآن.
(٣) انظر: التحرير والتنوير، فقد جعل هذه قاعدة من المقدمات في التفسير (١/ ٩٢).

المبحث الثاني

لغــة القــرآن

نزل القرآن بلسان عربي مبين، وجاء وصف القرآن بأنه عربي في إحدىٰ عشرة آية[1].

فهو عربي في ألفاظه وعباراته، وفي دلالته ومعانيه، وفي أسلوبه وخطابه. وعربية القرآن أمر مسلم به عند جميع العلماء، ولما نزل بلغة قريش علا شأنها وارتفع قدرها، وأصبحت لغة الأدب والشعر والخطابة، فنالت بركتها ببركة القرآن، وحفظت بحفظ القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

و«القرآن جنسية لغوية تجمع أطراف النسبة إلىٰ العربية فلا يزال أهله مستعربين به متميزين بهذه الجنسية حقيقة أو حكماً حتىٰ يتأذن الله بانقراض الخلق وطيّ هذا البسيط، ولولا هذه العربية التي حفظها القرآن علىٰ الناس، وردهم إليها وأوجبها عليهم لما اطرد التاريخ الإسلامي...»[2]، وهذا ما قرره الشافعي حيث قال: «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها علىٰ ما تعرف من معانيها»[3]، ولولا عربية القرآن لم تقم الحجة علىٰ المخاطبين به ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن (٥٧٩)، وفي هذا التكرار دلالة علىٰ أن موضوع عربية القرآن موضع رعاية وإلحاح وتكرار.

(٢) تحت راية القرآن (٤٧).

(٣) الرسالة (٥٢).

قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾ [فصلت:٤٤].

والارتباط بين القرآن والعربية ارتباط وثيق، وأمر مسلم به عند كافة المسلمين إذ «إنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلىٰ العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع»[(١)].

ولما لها من أهمية عند علماء المسلمين، فقد قرروا أن «العلم بلغة العرب واجب علىٰ كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة»[(٢)]، فعن يحيىٰ بن عتيق قال: «قلت للحسن: يا أبا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق، ويقيم بها قراءته؛ قال: حسن يا ابن أخي فتعلمها فإن الرجل ليقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك فيها»[(٣)].

وقال الإمام مالك: «لا أوتىٰ برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كلام الله إلا جعلته نكالاً»[(٤)]، وقال مجاهد: «لا يحل لأحد يؤمن بالله وباليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عارفاً بلغات العرب»[(٥)].

وقال العز بن عبد السلام: «تتوقف معرفة القرآن علىٰ معرفة اللغة والإعراب»[(٦)]، وحكم ابن قتيبة بأنه «يعرف فضل القرآن من كثر نظره،

(١) شرح المفصل (١/ ٨).
(٢) الصاحبي (٥٠).
(٣) فضائل القرآن (١/ ٢٠٩).
(٤) الإتقان (٢/ ٣٥١).
(٥) انظر: الموسوعة القرآنية (٩/ ١٩).
(٦) البرهان (١/ ٢٩٢)، وانظر: تهذيب الأسماء للنووي (٢٥)، والسمين الحلبي في الدر المصون (٣) مما يدل علىٰ أهمية اللغة لتفسير القرآن.

واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب، وافتنانها في الأساليب»[١].

ولهذه العلاقة الوطيدة بين القرآن واللغة كان تعلمها والتفقه فيها من أنجع السبل في الفهم لكتاب الله عز وجل، وهو ما وصفه الشاطبي باتباع معهود العرب في مجاري لسانهم، بل إنهم اشترطوا في المجتهد والمفسر أن يكون عالماً بالعربية صرفها ونحوها[٢].

وقد كان للقرآن دور بارز في إثراء اللغة ومباحثها تجلىٰ ذلك في حجم الكم الهائل من المؤلفات التي حظيت بها المكتبة القرآنية، ومن أهم أنواع المصنفات في ذلك غريب القرآن ومشكله، وذلك لما لهذا من علاقة بمفهوم السياق القرآني، ولهذا امتدح الزركشي الراغب في كتابه حين وصفه بأنه «يتصيَّد المعاني من السياق؛ لأن مدلولات الألفاظ خاصة»[٣]، فكان للسياق دور في بيان دلالات القرآن ومعانيه.

ولم يكتفوا بالمعجم في تفسير ألفاظ القرآن[٤] إذ عاب ابن تيمية الذين أفرطوا في تفسير القرآن «بمجرد اللفظ وما يجوز أن يريد به عندهم العربي من غير نظر إلىٰ ما يصلح للمتكلم به وسياق الكلام»[٥].

(١) تأويل مشكل القرآن (١٢).
(٢) انظر: البرهان للزركشي (١/ ٣٠٢)، والموافقات (٥/ ٥٧).
(٣) البرهان للزركشي (١/ ٢٩١).
(٤) يذكر الدكتور مازن المبارك أنه وجد في هذا العصر من اعتمد المعجم في تفسير القرآن فكان تفسيره ضلالاً وكفراً بسبب جهله بأساليب العربية وفهم نصوصها. انظر: مقالات في العربية (٢٢).
(٥) مقدمة في أصول التفسير (٨٤).

ولغة القرآن تعنىٰ بـ «الدلالة في كل موضع بحسب سياقه وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية»[١]، ووفقاً لهذه القاعدة رد ابن تيمية[٢] قول الظاهرية في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة:٢٢٢] أن المراد بالتطهر: غسل فروجهن، ورجح أن المراد بالتطهر هو الاغتسال، واستدل بآية أخرىٰ، وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة:٦]، وهذا الاستدلال بسياق القرآن الكلي، وهذا المثال يسوقنا إلىٰ تحديد مفهوم السياق في القرآن، وهل يختلف عنه في اللغة؟

إذ يرىٰ بعض الباحثين أن «السياق عند علماء الشريعة الأصوليين والمفسرين والمحدثين والفقهاء يختص بالنص دون ما وراءه، فلا يعدون من السياق أسباب النزول ومناسبة الحديث ومقام الكلام مع اهتمامهم بذلك كله»[٣].

ويرجح بأن السياق اللغوي أوسع من معنىٰ السياق عند أهل الشريعة، وهذا القول فيه نظر؛ ذلك أن القرآن نزل بلسان عربي مبين معجزاً للعرب متحدياً لهم بما حواه من أساليب يفهمونها وسياقات يدركونها إلا أنهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثلها ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، وسياق القرآن هو السياق اللغوي الذي سبق الحديث عنه بشقيه المقالي والمقامي، بل إن سياق القرآن يزداد قوة باتساع النظر في آيات القرآن وفهم مقاصده وأسلوبه وربط ذلك كله بأسباب النزول وفهم السلف له، مع أهمية النظر إلىٰ ظاهره، وهو ما

(١) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ١٢).
(٢) المصدر السابق (٢١/ ٣٥٤).
(٣) دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير (٦٣).

عناه مسلم بن يسار ـ رحمه الله ـ حين قال: «إذا حدثت عن الله حديثاً فقف حتىٰ تنظر ما قبله وما بعده»[١]، وهذه النظرة الموسعة للسياق هي التي استثمرها المفسرون في تفسير كلام الله، وهو ما سماه بعض الباحثين بالسياق الأكبر[٢]، ومما يؤيد هذا القول من الأمثلة ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٤١]، إذ إن دلالة كلمة ﴿حَصَادِهِۦ﴾ ليس في الجملة القرآنية سابقها ولاحقها ما يفسر المقصود بها، غير أن السنة النبوية وأسباب النزول هي التي تكشف دلالتها ومعناها، ومثل هذا كثير في كلام الله إذ يلزم المفسر أن ينظر في كتاب الله بمجمله لا أن يكتفي في النظر للجملة وما يسبقها وما يلحقها من تركيب، بل يتعدىٰ ذلك للنظر في علوم أخرىٰ، ومن أهمها علم السنة النبوية وأسباب النزول،وذلك للوصول إلىٰ تحديد المعنىٰ المراد؛ لأن ما يتميز به القرآن أن «يتوقف فهم بعضه علىٰ بعض بوجه ما، وذلك أنه يبين بعضه بعضاً حتىٰ إن كثيراً منه لا يفهم معناه حق الفهم إلا بتفسير موضع آخر أو سورة أخرىٰ»[٣]، وهذا يؤكد أن سياق القرآن ومعانيه لا تختلف عن سياقات اللغة وسننها؛ ذلك أن «كل معنىٰ مستنبط من القرآن غير جارٍ علىٰ اللسان العربي فليس من علوم القرآن في شيء لا مما يستفاد منه ولا مما يستفاد به، ومن ادعىٰ فيه ذلك فهو في دعواه مبطل»[٤].

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٦).
(٢) صاحب كتاب دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين (٢٦٠).
(٣) الموافقات (٤/ ٢٦٨).
(٤) المصدر السابق (٤/ ٢٢٤).

وخلاصة القول أن مفهوم السياق في القرآن لا يخرج عن معناه اللغوي الذي ساقه المعجميون، فسياق القرآن هو السياق اللغوي، كما يفهمه العربي إلا أن للقرآن سياقات يدركها ويتذوقها من كان على علم وافر واجتمعت فيه شروط المفسر وآدابه التي ذكرها العلماء من أهل هذا الفن في كتبهم(١).

ولهذا يختص القرآن بأساليب واستعمالات خاصة لا يشاركه فيها كلام آخر، وهذا باب واسع اعتنت به كتب علوم القرآن، وفصلت الحديث فيه، ومن أمثلة ذلك استعمال كلمة: «صد» في القرآن في المنع عن الحق أو الإعراض عنه وعدم استعمالها في المنع عن الباطل، فمن تتبع آيات القرآن يظهر له من خلال سياقاته هذا الشيوع، وبناء على هذا وجه النحاس(٢) (ما) في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعۡبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٤٣] على أنها فاعل {صدها}، وهذا التوجيه ملائم لسياق القرآن واستعماله الشائع لكلمة صد في المنع عن الحق، بخلاف من وجّه (ما) بأنها منصوبة بنزع الخافض على تقدير «وصدها الله أو سليمان عمَّا كانت تعبد من دون الله» أي: عن الشرك؛ فهذا التوجيه لا يلائم سياق القرآن؛ لأن الصد لم تستعمل في المنع عن الباطل في كتاب الله(٣).

والسياق القرآني قد يأتي للدلالة على معنى واحد وتختلف توجيهات المعربين له، وهي تختلف بحسب ملاءمتها للسياق، فمنها ما لا يلائم سياق

(١) انظر: البرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي في مباحث شروط المفسر.
(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢١٣).
(٣) انظر: تعدد التوجيه النحوي عند النحاس (٤٩٤).

القرآن، وحينئذ يصبح هذا التوجيه مردوداً أو ضعيفًا، وقد تأتي التوجيهات متعددة، لكنها لا تؤثر في مدلول السياق، وحينئذ يقبل المفسرون تلك الأوجه، ويعتبرونها من اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد.

وقد يختلف في فهم السياق القرآني إذ يحتمل أكثر من معنىٰ، وبناء علىٰ هذا الاختلاف يختلف التوجيه النحوي بناء عليه، ومن الأمثلة علىٰ ذلك الاختلاف في توجيه إعراب ﴿تَرَوْنَهَا﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد:٢] علىٰ ثلاثة أقوال:

- **الأول:** علىٰ أنها في موضع نصب علىٰ الحال من السماوات.
- **والثاني:** أنها في موضع رفع علىٰ الاستئناف.
- **والثالث:** أنها في موضع خفض علىٰ النعت لـ﴿عَمَدٍ﴾، ولهذا اختلف المفسرون في فهم سياق القرآن ودلالته علىٰ نفي العمد أو إثبات وجوده من غير رؤيته، فالآية تحتمل معانيَ متعددة، وهي: أن الله رفع السموات مرئية بغير عمد، أو أن الله رفع السموات بغير عمد أصلاً وأنتم ترونها كذلك، أو أنه رفعها بغير عمد مرئية(١).

وإذا كان القرآن قد «أبدع فأعجز، فليس معنىٰ هذا أنه خرج عن قوانين كلام العرب النحوية، وإنما هو الإبداع في تأليف المعاني، وصوغ الكلم في الأساليب الحكيمة، وهي مع هذا لا تخرج عن رعاية تلك القوانين»(٢).

(١) تعدد التوجيه النحوي عند النحاس (٣١).
(٢) بلاغة القرآن (٦٧).

علوم القـرآن المرتبطـة بالسيـاق القرآني:

أسهمت علوم القرآن واللغة في إبراز السياق القرآني، وارتبطت أهدافها وموضوعاتها بقضية السياق، وفي ذلك دلالة على أهميته ودوره في كشف المعنى، خاصة ما يتعلق بالنص القرآني.

ومِن تلك العلوم ما يتعلق بالمشترك اللفظي مما اصطلح على تسميته عند علماء التفسير بالوجوه والنظائر، وهو «علم دراسة متعدد الدلالة في سياق القرآن»[(١)].

وقديماً اعتنى علماء اللغة بجمع الألفاظ متعددة الدلالة في اللغة بعامة، وصنفت فيه مصنفات كثيرة[(٢)] اهتمت بالعلاقة بين اللفظ والمعنى وما بينها من اتفاق واختلاف، إلا أن علماء التفسير خصصوا لألفاظ القرآن ومعانيه علم الوجوه والنظائر، وهو قائم برمته على السياق القرآني وترجيحه لمعنى دون آخر في كلام الله، فالوجوه يقصد بها المعاني، والنظائر يقصد بها الألفاظ[(٣)]، والسياق هو الموجه لاختيار المفسر للمعنى من خلال هذه النظائر والألفاظ، وقد يسمى بعلم الأشباه والنظائر، وله علاقة باللغة من جانبين:

- **الأول:** الأصل الجامع لمعنى اللفظ في لغة العرب، ومعرفة علاقة هذه الوجوه بهذا الأصل.

---

(١) الوجوه والنظائر في القرآن للدكتورة سلوى العوا (١٢).

(٢) وهي كتب المشترك اللفظي أو ما اتفق لفظه واختلف معناه

(٣) انظر: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لابن الجوزي (٨٢)، وقد ألف في هذا الفن علماء كثر منهم: مقاتل بن سليمان، وهارون بن موسى، ويحي بن سلام، والحكيم الترمذي، والدامغاني، وابن الجوزي، وابن العماد المصري.

➢ **الثاني**: أن بعض هذه الوجوه تكون دلالات لغوية مباشرة، وقد تتعدد الوجوه بتعدد هذه الدلالات، والنظر في ذلك يرجع إلىٰ استعمال العرب حسبما قرره أهل اللغة(١).

فهو علم في أصله معتمد علىٰ اللغة، وسَنن العرب في كلامهم، وتطبيقاته مبثوثة في آيات القرآن وألفاظه، ومعتمدة في التطبيق مراعاة السياقات والأحوال، ومن أمثلته(٢) لفظة: (قضىٰ) حيث وردت في القرآن علىٰ عشرة وجوه:

منها: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] بمعنىٰ وصّىٰ، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [البقرة:٢١٠] بمعنىٰ وجب.

ولفظ الرحمة وردت علىٰ أحد عشر وجهاً يختلف معناها بحسب السياق الواردة فيه.

ولعل كتاب "مجاز القرآن" لأبي عبيدة من الأمثلة الواضحة علىٰ التفسير اللغوي المعتمد علىٰ السياق، وأثره في الدلالة(٣)، وكذلك كتاب "مفردات القرآن" للراغب الأصفهاني الذي كان يقتنص المعنىٰ المناسب للمفردة من خلال سياقها، كما سبق ذكره.

---

(١) التفسير اللغوي للقرآن (٩٦).

(٢) الوجوه والنظائر لهارون بن موسىٰ (٢٢٦).

(٣) انتقد بعض الباحثين أبا عبيدة، واتهمه بمراعاة اللغة دون اعتبار السياق القرآني، وإن كنت لا أجزم بصحة هذه التهمة؛ لأن الكتاب يحتاج إلىٰ استقراء واسع للحكم عليه. انظر: مقال السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني، وكتاب التفسير اللغوي للقرآن (٢٤٩).

وقد نشأت علوم أخرىٰ بجوار علم الوجوه والنظائر مرتبطة بالتفسير وتبحث في دلالات القرآن كعلم الغريب والمشكل ومتشابه القرآن، وكلها ترتبط برباط وثيق وقضية واحدة هي إشكال المعنىٰ، وهذه العلوم تأتي كاشفة له مبينة لمقصوده.

ومن العلوم التي تخدم السياق القرآني: علم المكي والمدني، وهو: معني بمعرفة نزول الآيات والسور مكانـًا وزمانـًا، ولا ريب أن في هذا العلم دلالة علىٰ المعاني وترجيحـًا للسياق، حيث إن فهم القرآن لا بد فيه من ربط أوله بآخره ورد مدنيه إلىٰ مكيه «فالمدني من السور ينبغي أن يكون منزلاً في الفهم علىٰ المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض، علىٰ حسب ترتيبه في التنزيل»[(١)].

ومن تلك العلوم علم المناسبات الذي وصفه الشاطبي[(٢)] بأنه من أسرار علوم التفسير، وهو «علم تعرف منه علل الترتيب، وموضوعه: أجزاء الشيء المطلوب علمُ مناسبته من حيث الترتيب، وثمرته: الاطلاع علىٰ الرتبة التي يستحقها الجزء بسبب ما له بما وراءه وما أمامه من الارتباط والتعلق الذي هو كلحمة النسب»[(٣)].

(١) الموافقات (٤/ ٢٥٦).
(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٥٨).
(٣) نظم الدرر (١/ ٦٠٥).

ومعرفة مناسبات الآيات في جميع القرآن «مترتبة على معرفة الغرض أو الأغراض التي سيقت لها السورة»[١]، وهو علم يهدف إلى «جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء»[٢]، وقد عُني به المفسرون واستثمروه في بيان إعجاز القرآن ونظمه وارتباط بعضه ببعض، كما اعتنوا باستنباط المعاني واختيارها من خلاله، ولهذا قال الرازي: «إن أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط»[٣]، وبهذا يظهر دور علم المناسبة في إظهار السياق وإبرازه في نظم معجز تكلم به الحكيم الخبير.

(١) نظم الدرر (١/ ١٧).
(٢) الإتقان (٣/ ٣٢٣)، والبرهان (١/ ١٢٠).
(٣) الإتقان (٣/ ٣٢٢).

المبحث الثالث

أسبـاب النزول

اعتنىٰ المفسرون بعلم أسباب النزول وعقدوا له مباحث خاصة في علوم القرآن، وذلك لما له من أثر في بيان معاني الآيات والمقصود منها، وقد عرفه الزرقاني بأنه «ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مبينة لحكمه أيام وقوعه»[(١)]، فقد نزل القرآن الكريم منجماً علىٰ بضع وعشرين سنة، وذلك حسب الأحداث والوقائع التي تمثل إطاراً عملياً يمكن فهم الآيات من خلالها، ويرادف هذا العلم ما ذكرناه سابقاً من أنواع السياق، وهو سياق الحال أو سياق الموقف؛ وذلك لأنه يبين حال المخاطب وواقعه الذي نزل القرآن ليعالجه.

يقول الطاهر بن عاشور:»ومنها ما ينبه المفسر إلىٰ إدراك خصوصيات بلاغية تتبع مقتضىٰ المقامات، فإن من أسباب النزول ما يعين علىٰ تصوير مقام الكلام«[(٢)]، وقد كان «أكثر المفسرين توسعاً في تفسيره حين عرض كثيراً من أسباب النزول علىٰ سياق الآية، وردها لعدم مناسبتها لهذا السياق من وجهة نظره»[(٣)].

(١) مناهل العرفان (١/ ٩٩).
(٢) التحرير والتنوير (١/ ٤٧).
(٣) انظر: السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني (٨٦٤).

وتبرز أهميته في أنه قد يزيل الإشكال الذي يمكن أن يحدثه ظاهر النص القرآني إذ ليس كل ما في القرآن محكماً لا يحتمل إلا معنىً واحداً، بل فيه من هذا، وفيه من المحتمل لأكثر من معنىً، وفيه من المتشابه[١]، كما أنه أحد أوجه إعجاز القرآن لما فيه من معرفة مقتضيات الأحوال المحيطة بالخطاب، فهو ييسر الوقوف علىٰ المعنىٰ كاملاً، ويعين علىٰ فهم النص فهماً صحيحاً[٢].

وقد خطَّأ الزركشي والسيوطي[٣] من قال إن هذا العلم لا طائل تحته لجريانه مجرىٰ التاريخ، بل إن الشاطبي قد أوجب معرفته لمن أراد علم القرآن فأجاد وأفاد حين قال: «معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والدليل علىٰ ذلك أمران:

أحدهما: أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره علىٰ معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب، أو المخاطَب، أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حاله، وبحسب مخاطبيه، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معان أُخَر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنىٰ الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل علىٰ معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها

(١) أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص (٤٨).
(٢) انظر: محاسن التأويل (١/ ٢٤).
(٣) انظر: ظاهرة اللبس في العربية (٣١٧).

مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة، فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة كل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكتاب ولابد، ومعنىٰ معرفة السبب هو معنىٰ معرفة مقتضىٰ الحال.

وينشأ عن هذا الوجه: الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتىٰ يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع»[(١)]، وهذا كلام نفيس في هذا الباب.

ومن الأمثلة الدالة علىٰ أهمية سبب النزول وأثره في تحديد المعنىٰ؛ ما روي عن مروان ابن الحكم أنه أرسل بوابه رافع إلىٰ ابن عباس، فقال له: «لئن كان كل امرئ منا فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذَّبًا؛ لنُعذّبن أجمعين»، وذلك حسب فهمه لقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران:١٨٨]، فقال ابن عباس: «ما لكم ولهذه الآية؟ إنما دعا النبي ﷺ يهود فسألهم عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم»[(٢)]، فبين ابن عباس سبب نزولها المقصود من الآية علىٰ غير ما ظهر لمروان بن الحكم، ولذا قال ابن تيمية: «سبب النزول يعين علىٰ فهم الآية فإن العلم

(١) الموافقات (٤/ ١٤٦).

(٢) الأثر مخرج في الموافقات (١٤٩- ٣٢).

بالسبب يورث العلم بالمسبب»[(١)]، وذلك لو أن قارئـاً قرأ قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥]، واعتمد علىٰ مدلول اللفظ فقط لاقتضىٰ هذا أنه لا يجب استقبال القبلة سفراً ولا حضراً، ولكن سبب نزولها يقيد معناها ويحدد المراد منها، إذ إنها نزلت لما صلىٰ النبي ﷺ علىٰ راحلته، وهو يستقبل من مكة إلىٰ المدينة حيث توجهت به[(٢)] أو فيمن صلىٰ لاجتهاد وبان له الخطأ[(٣)].

ومن المسائل المثارة في مظان هذا العلم خلافهم في القاعدة المشهورة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»[(٤)]، وما ترتب عليها من جواز تخصيص النص العام بسبب النزول، وهذا فرع عن مسألة تخصيص العام بالسياق، وإن كان بعضهم يفرق بين المسألتين، وهذا بحث ليس محله هذا المقام، والذي يهمنا منه أن سبب النزول مؤثر في المعنىٰ، وأن تخصيصه للنص ليس علىٰ إطلاقه إذ إن كثيراً من نصوص الوحيين وأصول الشرع جاءت لأسباب محددة، ولا يعني هذا أن النص محصور فيما سيق له علىٰ وجه الإطلاق. بل هي تصلح لكل الوقائع المناسبة لهذه الأسباب[(٥)].

(١) مقدمة في أصول التفسير (٦٠).
(٢) أخرجه البخاري (١٠٠٠)، ومسلم (٧٠٠).
(٣) ظاهرة اللبس في العربية (٢٢٣).
(٤) ناقش هذه المسألة كثير من الأصوليين، ولخصها صاحب كتاب"أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص" (٤٢٠).
(٥) السياق والمعنىٰ عند الغزالي (١٢٥).

ومما يتصل بهذا العلم معرفة المكي والمدني والترتيب الزمني لنزول الآيات، وقد سبق الإشارة إليه.

والعلاقة بين أسباب النزول والسياق القرآني علاقة تأثر وتأثير إذ إن أسباب النزول معينة على فهم السياق وموصلة إليه، كما أن السياق كذلك وسيلة دالة ومؤثرة في بيان الأصح من أسباب النزول.

ومن الأمثلة على الثاني ما أورده الطبري في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[آل عمران:٣١]، حيث قال: «اختلف أهل التأويل في السبب الذي أنزلت فيه هذه الآية... وأولى القولين بتأويل الآية قول محمد بن جعفر بن الزبير؛ لأنه لم يجرِ لغير وفد نجران في هذه السورة، ولا قبل هذه الآية، ذكر قوم ادعوا أنهم يحبون الله، ولا أنهم يعظمونه»[(١)].

فالسياق يختار المناسب من أسباب النزول تطبيقاً لقاعدة الكلام على اتصال السياق ما لم يدل دليل على انقطاعه[(٢)]، ولا عجب في هذا، فإن سياق النص من سباق ولحاق مرتبط بسبب نزوله ومشترك معه في تحديد الدلالة والمعنى المقصود في الآية، فكلاهما معين على فهم السياق القرآني المراد.

(١) تفسير الطبري (٥/ ٣٢٦).

(٢) وهناك أمثلة أخرى دالة على أثر السياق في تحديد السبب المناسب، انظر: "دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير" (٣٤٢).

المبحث الرابع

قواعد توجيه السياق القرآني

اهتم المفسرون بالسياق القرآني: فهمًا وتنظيرًا وتطبيقًا، وقد عنوا بوضع قواعد وضوابط للترجيح والاختيار بين الأقوال الواردة في معاني الآيات.

ومن أهم وسائل ترجيحهم واختيارهم؛ السياق وموافقته للمعنى المراد، وقد وضعوا تلك القواعد مراعين في ذلك استعمال العرب وما اطرد من أسلوب القرآن وسياقه؛ فأتت تلك القواعد معينة على فهم السياق المقصود وتحديده، كما جاءت للترجيح بين ما يحتمله السياق وما لا يحتمله، ويمكن عد هذه القواعد إضافة إلى ما سبق إحدى مكونات السياق القرآني المعينة على كشفه.

وسأقتصر في عرض بعض هذه القواعد إذ هي مبثوثة في كتب التفسير لا يخلو مفسر من ذكرها والاعتماد عليها في الترجيح، وقد جمعت ضمن علم قواعد التفسير[1].

(١) من أجود ما كتب في هذا الباب كتابان؛ أحدهما للدكتور خالد السبت بعنوان: قواعد التفسير: جمعًا ودراسة، والآخر للدكتور حسين الحربي بعنوان:قواعد الترجيح عند المفسرين. وكلتاهما رسالتان علميتان.

أ. قواعد عامة في السياق:

١) إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولىٰ من الخروج به عنهما إلا بدليل يجب التسليم له[١].

ومعناها أن السياق السابق واللاحق أولىٰ بتفسير الآية وتحديد المراد منها من غيره من القرائن، وهي من قواعد الترجيح عند المفسرين ذكرها ابن جزي في مقدمة تفسيره، فقال: «السادس: أن يشهد بصحة القول سياق الكلام ويدل عليه ما قبله وما بعده»[٢].

ومن أمثلتها تفسيرهم لكلمة: «نعمة الله» في قوله تعالىٰ: ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل:٨٣] إذ رجح الطبري[٣] أن النعمة هي إرسال محمد ﷺ داعيًا؛ لأنها جاءت بين آيتين كلتاهما خبر عن رسول الله ﷺ، ورجّحه النحاس كذلك في معاني القرآن[٤].

وقد قال بهذه القاعدة كثير من العلماء منهم: الطبري، وابن عطية، والرازي، والعز بن عبد السلام، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وغيرهم[٥].

(١) قواعد الترجيح (١/ ١٢٥).
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٩).
(٣) تفسير الطبري (١٤/ ٣٢٦).
(٤) معاني القرآن للنحاس (٤/ ٩٩).
(٥) قواعد الترجيح (١/ ١٢٧).

٢) **لا يجوز العدول عن ظاهر القرآن إلا بدليل يجب الرجوع إليه**[١].

ومفهوم الظاهر هنا ليس ما يقصده الأصوليون، وإنما يُعنىٰ به مدلول النصوص المفهوم بمقتضىٰ الخطاب العربي؛ إذ إخراج اللفظ عن ظاهره وما سيق له إلىٰ معان أخرىٰ غير ظاهره قول مرجوح، ولذا رُد علىٰ الفرق المنحرفة التي خرجت بكلام الله عن سياقه وفسرته بمعان باطنية باطلة، كتفسير الباطنية وتفسير أهل الإشارة وتفسير المتكلمين، ومن الأمثلة علىٰ ذلك تفسير أهل الإشارة لقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣]، بأنه عنىٰ سكر النوم، ولم يعنِ بها الخمر[٢].

وممن قال بهذه القاعدة الشافعي وابن جرير والطبري وابن عطية وابن جزي والزركشي[٣].

٣) **حمل معاني كلام الله علىٰ الغالب من أسلوب القرآن ومعهود استعماله أولىٰ من الخروج به عن ذلك**[٤].

ومن أمثلتها ما رجحه ابن القيم في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق:٨]، بأن المعنىٰ علىٰ رجعه إليه يوم القيامة، وعلل لذلك بقوله «إنه هو المعهود من طريقة القرآن من الاستدلال بالمبدأ علىٰ المعاد»[٥].

(١) قواعد الترجيح (١/ ١٣٧).
(٢) تفسير الطبري (٧/ ٤٨).
(٣) قواعد الترجيح (١/ ١٤٣).
(٤) المصدر السابق (١/ ١٧٢).
(٥) التبيان في أقسام القرآن (٦٦).

وقد أيد هذه القاعدة وعمل بها كثير من العلماء، منهم: ابن جرير الطبري، وابن تيمية، والقاسمي، والشنقيطي[١].

٤) القول الذي تؤيده قرائن في السياق مرجح على ما خالفه[٢].

والقرينة هي: ما يوضح المراد لا بالوضع، بل تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه[٣]، وقد تتنازع الآية أكثر من قرينة، ويختلف المفسرون في ترجيح الأقوى منها، وتبقى المسألة قابلة للاجتهاد والنظر. وقد اعتمد هذه القاعدة كثير من العلماء وطبقوها في تفاسيرهم، منهم: الطبري في معرض ترجيحه لمعنى قوله تعالى ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء:٣٠] فرجح «أنهما كانتا رتقًا من المطر والنبات، ففتقنا السماء بالغيث، والأرض بالنبات»، وعلل ذلك الترجيح «بدلالة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠] على ذلك، وأنه جل ثناؤه لم يعقب ذلك بوصف الماء بهذه الصفة إلا والذي تقدمه من ذكر أسبابه»[٤].

وممن قال بهذه القاعدة وعمل بها: البغوي، وابن عطية، والرازي، والقرطبي، وأبو حيان، وابن كثير[٥].

(١) انظر: قواعد الترجيح (١/ ١٧٥).
(٢) قواعد الترجيح (١/ ٢٩٩)
(٣) الكليات للكفوي (٧٣٤).
(٤) تفسير الطبري (١٧/ ١٩)
(٥) انظر: قواعد الترجيح (١/ ٣٠٢ – ٣٠٣).

٥) القول الذي تؤيده آيات قرآنية مقدم على ما عدم ذلك[١].

وذلك لأن القرآن يفسر بعضه بعضًا، وسياقه متصل يدل أوله على آخره كما ذكرت سابقًا، ومما يفرع على هذه القاعدة ما رجحه الشنقيطي[٢] في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَا﴾ [النور:٣١]، وأن ما تتزين به المرأة خارجًا عن أصل خلقتها؛ وذلك لأن لفظ «الزينة» في القرآن غلب استعماله على ما يزين به الشيء، وهو ليس من أصل خلقته، وساق آيات أخرى دالة على هذا المعنى.

وأصل هذه القاعدة ما ورد في حديث ابن مسعود[٣] المتضمن تفسير النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام:٨٢] حيث فسّر الظلم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان:١٣].

وممن قال بهذه القاعدة أبي بن كعب، والطبري، ومكي بن أبي طالب، والبغوي، وابن عطية، وابن جزي الكلبي، وابن كثير[٤].

٦) يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر[٥].

وهذه قاعدة متصلة بالدلالة وترجيح أجل المعاني وأفخمها

(١) قواعد الترجيح (١/ ٣١٢)، (٢/ ٥٢١).
(٢) أضواء البيان (٦/ ١٩٧ – ١٩٨).
(٣) متفق عليه.
(٤) قواعد الترجيح (١/ ٣١٧).
(٥) المصدر السابق (٢/ ٣٦٩).

إذ «لا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به»[١]، و«لا يجوز حمله علىٰ المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي والإعرابي»[٢].

وقد ذكر السيوطي أمثلة لهذه القاعدة[٣]، وهذه القاعدة دالة علىٰ ارتباط اللغة بالتفسير، كما أنها تجعل «للقرآن عرفًا خاصًا ومعاني معهودة لا يناسبه تفسيرها بغيرها»[٤]، وأن سياقه مرتبط في أصله بالسياق اللغوي إذ لابد «من اتباع معهود الأميين وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم»[٥]، وفيها رد علىٰ تأويلات أهل الكلام والباطنية.

وممن عمل بهذه القاعدة وأجراها في اختياراته:الطبري،والنحاس، والزمخشري، وابن عطية، وابن القيم، وابن الوزير[٦].

ب. قواعد متعلقة بنظام الجملة والإعراب:

٧) يجب حمل كتاب الله علىٰ الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق الموافقة لأدلة الشرع[٧].

إذ ليس كل ما يثبت في اللغة صح حمل آيات القرآن عليه؛ لأنه لابد عند إعرابه من اعتبار سياق الآيات وأسباب نزولها، وهذا ما أشار إليه ابن جني في

(١) بدائع الفوائد (٣/ ٢٧).
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر: الإتقان (٢/ ٢٦١).
(٤) بدائع الفوائد (٣/ ٢٧).
(٥) الموافقات (٢/ ١٣١).
(٦) قواعد الترجيح (٢/ ٣٧٥ – ٣٧٦).
(٧) المصدر السابق (٢/ ٦٣٥).

ترجيح بعض الوجوه الإعرابية لأجل مراعاة سياق الآية في معرض حديثه في باب تجاذب المعاني والإعراب من كتاب «الخصائص»[(١)]، وهو ما ذكره ابن هشام في معرض حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي الجهة الأولى: «أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى»[(٢)].

ومن أمثلة هذه القاعدة ما ورد في تفسير وإعراب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[الأنفال:٦٤]، فقد اختلف المعربون في إعراب ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾، ومن تلك الأقوال ما اختاره الفراء والنحاس[(٣)] أن «من: في محل رفع عطفًا على اسم الله، إلا أن هذا القول يبطل؛ لأن «الحسب» هو الكافي، وقد رد عليه ابن تيمية بقوله: «وقد ظن بعض الغالطين أن معنى الآية أن الله والمؤمنين حسبك، ويكون ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ رفعًا عطفًا على ﴿ٱللَّهُ﴾ وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر، فإن الله وحده حسب جميع الخلق، كما قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، أي: الله وحده كافينا كلنا»[(٤)].

(١) الخصائص (٣/ ٢٥٥).
(٢) مغني اللبيب (٢/ ٦٠٥).
(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ٤١٧)، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٩٥).
(٤) منهاج السنة (٧/ ٢٠٤).

٨) **إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولىٰ**[١].

ومعناها أنه إذا دار الأمر بين اختلاف الجمل في العطف بأن تعطف جملة اسمية علىٰ فعلية، وتقدير فعل بحيث تعطف جملة فعلية علىٰ جملة فعلية؛ فالتقدير أولىٰ؛ لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف في تعاطف الجمل، والحمل علىٰ الأكثر أولىٰ.

٩) **تقدير ما ظهر في القرآن أولىٰ في بابه من كل تقدير**[٢].

وصورتها أنه إذا جاء الحذف في آية وظهر هذا المحذوف في آية أخرىٰ، فتقدير ذلك المحذوف بما ظهر في موضع آخر أولىٰ من كل تقدير، وهذا من قبيل تفسير القرآن بالقرآن، وقد ذكر هذه القاعدة العز بن عبد السلام[٣]، وذكر أمثلة لها، ومن أمثلتها ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾ [النساء:١٧١]، إذ رفعت ﴿ثَلَٰثَةٌ﴾ بمحذوف دل عليه الظاهر، واختُلف في أولىٰ التقديرات لهذا المضمر علىٰ ثلاثة أقوال:

الأول: قول الفراء[٤] وأبي عبيدة[٥] والطبري[٦] فالتقدير عندهم: هم ثلاثة.

---

(١) قواعد الترجيح (٢/ ٣٨٦).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٣٩).
(٣) الإشارة إلىٰ الإيجاز (٩).
(٤) معاني القرآن (١/ ٢٩٦).
(٥) مجاز القرآن (٢/ ١٣٥).
(٦) تفسير الطبري (٧/ ٧٠٦).

والثاني: قول الزجاج[١] والنحاس[٢] ومكي[٣] والأنباري[٤] فالتقدير: آلهتنا ثلاثة.

والثالث: قول أبي علي الفارسي[٥] فالتقدير عنده: هو ثالث ثلاثة. ورجح العز هذا التقدير لموافقته لما ظهر في القرآن في قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]، وكذلك رجحه أبو حيان في تفسيره[٦].

١٠) التقدير الموافق لغرض الآية وأدلة الشرع مقدم علىٰ غيره[٧].

ويلاحظ في هذه القاعدة ملاءمة السياق وصحة المعنىٰ سياقًا وشرعًا بعد التقدير، ومن أمثلته ما رجحه أبو حيان في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة:٥٨] بقوله: «والأظهر من التقادير السابقة في إضمار المبتدأ القول الأول – أي مسألتنا حطة – لأن المناسب في تعليق الغفران عليه هو سؤال حط الذنوب، ولا شيء من تلك التقادير الأخر»[٨]. ويندرج تحتها كذلك تقدير خبر (لا) في «لا إله إلا الله» وهو: لا معبود بحق[٩].

(١) معاني القرآن (٢/ ١٣٥).
(٢) إعراب القرآن (١/ ٥٠٩).
(٣) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٤).
(٤) البيان (١/ ٢٧٩).
(٥) نقله العز في الإشارة (١٥).
(٦) البحر المحيط (٤/ ١٤٤).
(٧) قواعد الترجيح (٢/ ٤٤٤).
(٨) البحر المحيط (١/ ٣٥٩).
(٩) انظر: معارج القبول (٢/ ٤١٦) فقد فصّل في هذه المسألة.

١١) **إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى**[١].

وقد قرر ابن القيم[٢] أن تقليل الإضمار أولى من تكثيره، وذكرها ابن هشام في «المغني» بقوله: «بيان مقدار المقدر ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفته الأصل»[٣].

ومثالها ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة:٩٣] إذ قال أبو حيان: «العجل على حذف مضافين أي: حب عبادة العجل»، وقال عامة المفسرين والمعربين: إنها على تقدير محذوف واحد وهو حب العجل، وعليه رجح الطبري هذا التقدير بقوله: «ولكنه ترك ذكر الحب اكتفاء بفهم السامع لمعنى الكلام»[٤]، وقد ضعف ابن هشام قول أبي حيان[٥].

١٢) **لا يقدر من المحذوف إلا أفصحها وأشدها موافقة للغرض**[٦].

وذلك أن العرب لا يقدرون من الألفاظ إلا ما لو نطق به لكان أحسن وأنسب للمقام والسياق، والقرآن نازل على أفصح اللغات، ومن أمثلتها ما ورد في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾

(١) قواعد الترجيح (٢/ ٤٤٨).
(٢) التفسير القيم (٤٢١).
(٣) مغني اللبيب (٢/ ٦١٥).
(٤) تفسير الطبري (١/ ٤٢٣).
(٥) مغني اللبيب (٢/ ٦١٥).
(٦) قواعد التفسير (١/ ٣٧٥).

[المائدة:٩٧]، إذ ورد فيها تقديران: الأول: جعل الله نصب الكعبة، الثاني: جعل الله حرمة الكعبة، والثاني أولىٰ وأفصح[١].

١٣) القول بالاستقلال مقدم علىٰ القول بالإضمار[٢].

وذلك أن الأصل في اللفظ أن يفي بالمعنىٰ المراد دون الحاجة إلىٰ تقدير أو إضمار، قال أبو حيان: «متىٰ أمكن حمل الكلام علىٰ غير إضمار ولا افتقار كان أولىٰ أن يسلك به الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن لا نسلك فيه إلا الحمل علىٰ أحسن الوجوه وأبعدها عن التكلف وأسوغها في لسان العرب»[٣].

ولهذا كان الحذف في كلام العرب قليلاً، وهو كذلك في القرآن «لكنك لا تعثر علىٰ حذف يخلو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق»[٤]، وذلك أن «العرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا وصلة إليه؛ لأن حذف ما لا دلالة عليه منافٍ لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام»[٥].

وقد قال بهذه القاعدة جمع من العلماء، منهم: الطبري، والرازي، وابن تيمية، وأبو حيان، وابن القيم، وابن جزي الكلبي، وابن كثير، والزركشي، والشنقيطي[٦].

(١) البحر المحيط (١/ ٤)، الإتقان (٣/ ١٧٩).
(٢) قواعد الترجيح (٢/ ٤٢١).
(٣) البحر المحيط (١/ ١٢).
(٤) التحرير والتنوير (١/ ١٢٢).
(٥) الإشارة إلىٰ الإيجاز (٢).
(٦) انظر قواعد الترجيح (٢/ ٤٢٦ – ٤٢٨).

ومن الأمثلة على هذه القاعدة ما ذكره السيوطي في تخطئته لمكي في إعرابه لقوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ [البقرة:٢٦٤]، إذ قال: «إن الكاف نعت لمصدر، أي: إبطالاً كإبطال الذي». ورأى السيوطي أن «الوجه كونه حالاً من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي، فهذا لا حذف فيه»(١).

ج. قواعد في الضمائر:

١٤) توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها(٢).

ومن الأمثلة على هذه القاعدة ما ذكره السمين الحلبي في معرض ترجيحه لعود الضمائر في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾[النور:٤١]، بأنها عائدة إلى ﴿كُلٌّ﴾، وهذا أولى من تفريقها بإعادة ضمير ﴿عَلِمَ﴾ إلى الله، وإعادة ضميري ﴿صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ إلى ﴿كُلٌّ﴾ وذلك لتوافق الضمائر(٣)، ووافقه الطاهر بن عاشور على هذا الرأي(٤).

١٥) إذا أمكن حمل الضمير على غير الشأن فلا ينبغي الحمل عليه(٥).

ولا يعني هذا أنه لا يأتي ضمير الشأن ولا يترجح في القرآن، بل قد يتعين مجيئه في مواضع متعددة من القرآن، وقد جمعها الدكتور محمد عبد الخالق

(١) الإتقان (٢/ ٣٧٠).
(٢) قواعد الترجيح (٢/ ٤٧٩).
(٣) الدر المصون (٨/ ٤١٩).
(٤) التحرير والتنوير (١٨/ ٢٥٩).
(٥) قواعد الترجيح (٢/ ٥٨٩).

عضيمه في كتابه: «دراسات لأسلوب القرآن»[١]، وإنما المقصود المواضع التي يحصل فيها خلاف واحتمال لضمير الشأن وغيره، فالأولىٰ حمله علىٰ غير ضمير الشأن. ومن الأمثلة علىٰ هذا ما رجحه الجمهور في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام:٣]، من أنه ضمير عائد علىٰ ما عادت عليه الضمائر قبله، وليس كما قال أبو علي الفارسي بأنه ضمير الشأن[٢].

١٦) إعادة الضمير إلىٰ مذكور أولىٰ من إعادته إلىٰ مقدر[٣].

ومن الأمثلة عليها ما ذكره ابن العربي في رده علىٰ مجاهد في تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل:٦٩]، وأن الهاء في ﴿فِيهِ﴾ يعود علىٰ القرآن، قال: «وهذا قول بعيد ما أراه يصح عنهم، ولو صح نقلاً لم يصح عقلاً؛ فإن مساق الكلام كله للعسل، ليس للقرآن فيه ذكر، وكيف يرجع ضمير في كلام إلىٰ ما لم يجرِ له ذكر فيه، وإن كان كله منه، ولكنه إنما يراعي مساق الكلام ومنحىٰ القول»[٤].

ولا شك أن ما لا يحتاج إلىٰ تقدير أرجح وأولىٰ مما يحتاج إلىٰ تقدير، لأن إبقاء الآية علىٰ نظمها وسياقها أولىٰ من إخراجها إلا بموجب.

---

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/ ٢٤.
(٢) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٣٣).
(٣) قواعد الترجيح (٢/ ٥٩٣).
(٤) أحكام القرآن (٣/ ١٣٨).

١٧) إعادة الضمير إلىٰ المحدث عنه أولىٰ من إعادته إلىٰ غيره[١].

ومعناه أنه إذا جاء ضمير في سياق قرآني وتعددت الاحتمالات في مرجعه، فرجوعه إلىٰ المحدث عنه في السياق أولىٰ من رجوعه إلىٰ غيره؛ لأنه هو المقصود بالكلام وإليه يتجه الخطاب، والمحدث عنه أحد جزئي الإسناد، ومن الأمثلة علىٰ هذا ما ذكره أبو حيان في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، قال: «الظاهر عود الضمير علىٰ الأمر؛ لأنه هو المحدث»[٢].

وقد تحدث العلماء عن عود الضمير إلىٰ كل من المضاف والمضاف إليه إلىٰ أيهما يرجع؟ فمنهم من رجح عوده إلىٰ المضاف إليه لأنه أقرب مذكور، كما ذكره ابن حزم[٣]، ومن رجح عوده إلىٰ المضاف لأنه المحدث عنه، وهو قول الجمهور، ورجحه أبو حيان والزركشي[٤]، وأحسن ما يقال هنا أن القول فيها ليس علىٰ إطلاقه وأن السياق وقرائنه هو الذي يحدد علىٰ من يعود الضمير.

١٨) الأصل إعادة الضمير إلىٰ أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه[٥].

وهذه قاعدة لغوية مشهورة استعملها المفسرون في تفسير القرآن والترجيح بين الأقوال، ومنهم: الطبري، وابن حزم، وابن عطية، والرازي، وابن تيمية، وأبو حيان، وابن جزي الكلبي، والزركشي، والسيوطي،

(١) قواعد الترجيح (٢/ ٦٠٣).
(٢) البحر المحيط (٦/ ٥٠٣).
(٣) المحلىٰ (٧/ ٣٩٠).
(٤) البحر المحيط (٤/ ٦٧٤).
(٥) قواعد الترجيح (٢/ ٦٢١).

والشنقيطي[١]، ويلحق بالضمير كذلك اسم الإشارة الموضوع للقريب، فإن إعادته إلىٰ القريب أولىٰ.

قواعد أخرى:

١٩) إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فحمله علىٰ التأسيس أولىٰ[٢].

وذلك إذا احتمل اللفظ أو الجملة أن يكون مؤكدًا لسابق أو يكون مفيدًا لمعنىٰ جديد لم يسبق في الكلام؛ فحمله علىٰ الإفادة أولىٰ من حمله علىٰ الإعادة، وهذا أنسب وأليق بسياق القرآن ونظمه، وهناك قاعدة فقهية كلية قد تكون أصلاً لهذه القاعدة وهي: «إعمال الكلام أولىٰ من إهماله»[٣]، لأن الأصل في وضع الكلام إنما هو إفهام السامع ما ليس عنده.

٢٠) إذا دار الكلام بين الزيادة والتأصيل فحمله علىٰ التأصيل أولىٰ[٤].

وذلك إذا اختلف المفسرون في تفسير لفظ في القرآن، فمنهم من يجعله زائدًا، ومنهم من يجعله أصليًا في الكلام، فالأولىٰ حمله علىٰ عدم الزيادة؛ لأنه الأصل في الكلام. ومسألة الزيادة في القرآن مسألة خلافية، والراجح فيها أنه «إذا أريد بالزيادة إثبات معنىٰ لا حاجة إليه؛ فباطل؛ لأنه عبث»[٥]، وإن أريد بالزيادة التأكيد في المعنىٰ وإضافة معانٍ جزئية ـ وقصدهم بالزيادة أي لا محل له من

(١) انظر: قواعد الترجيح (٢/ ٦٢٤).
(٢) قواعد الترجيح (٢/ ٤٧٣).
(٣) انظر: الإحكام للآمدي (٣/ ٢٦)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٢٩٨).
(٤) قواعد الترجيح (٢/ ٤٩٥).
(٥) نقله السيوطي في "الإتقان" عن ابن الخشاب (٢/ ٣٧٠). وللتفصيل في هذه المسألة ينظر كتاب "زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن" للدكتورة هيفاء عثمان فدّا.

الإعراب- فهذا أمر واقع في اللسان العربي، والقرآن أنزل بلسان عربي مبين.

٢١) القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم والتأخير[١].

وتجري هذه القاعدة حيث تنعدم القرينة الدالة على وجود تقديم أو تأخير، ذلك أن التقديم والتأخير من سنن العرب في كلامهم تقتضيه الأحوال ومقاصد المتكلم، وكذلك جاء القرآن مشتملاً على أساليب العرب وسننهم، ومن الأمثلة على هذه القاعدة: ما ذكره الرازي في معرض رده على من ادعى التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة:١٠١]، بقوله: «وهذا ضعيف؛ لأن الكلام إذا استقام من غير تغيير النظم لم يجز المصير إلى التقديم والتأخير»[٢].

وقد قال بهذه القاعدة جمع من العلماء منهم: النحاس، وأبو عمرو الداني، والزمخشري، وابن عطية الأندلسي، والفخر الرازي، وابن تيمية، وأبو حيان، وابن جزي الكلبي، والألوسي، والشنقيطي[٣].

(١) قواعد الترجيح (٢/ ٤٥١).
(٢) مفاتيح الغيب (١٢/ ١١٤).
(٣) انظر: قواعد الترجيح (٢/ ٤٥٦).

الفصل الرابع

تطبيقات سياقية على النظام النحوي

على كتاب البيان

في غريب إعراب القرآن للأنباري

- **المبحث الأول: أثر السياق في الإعراب والعامل**
- **المبحث الثاني: أثر السياق في معاني الأدوات والحروف**
- **المبحث الثالث: أثر السياق في نظام الجملة**

المبحث الأول

أثر السياق في الإعراب والعامل

المطلب الأول: أثر السياق في الترجيح بين الأوجه الإعرابية:

(١) ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿يَوۡمٗا﴾ منصوب لأنه مفعول ﴿ٱتَّقُواْ﴾ لا على الظرف لأنه كان يوجب تكليفهم يوم القيامة، وليس المعنى كذلك، وإنما المعنى: واتقوا عذاب يوم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ﴾ [غافر:١٨] أي: عذاب يوم الآزفة، أي: القيامة»[(١)].

سياق هذه الآية يتحدث عن يوم القيامة، وذلك أن «اليهود كانت تزعم أن آباءها الأنبياء تشفع لها عند الله، فآيَسَهم الله من ذلك»[(٢)]، فكان إعراب ﴿يَوۡمٗا﴾مفعولاً مما يوجبه السياق، وذلك لأن «الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة»[(٣)]، وعلى هذا الإعراب رجح ابن عاشور[(٤)] المفعولية على الظرفية،

(١) البيان (١/ ٨٠).
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٢٨).
(٣) التبيان للعكبري (١/ ٦٠).
(٤) التحرير والتنوير (١/ ٤٨٤).

وذكر أنه لهذا لم يقرأ بغير التنوين، وإن كان أبو حيان يرىٰ جواز الوجهين:

إما علىٰ «الظرف والمتقىٰ محذوف، وتقديره: اتقوا العذاب يومًا، وإما علىٰ المفعول به اتساعًا»[(١)].

والظاهر أن سياق القرآن دال علىٰ المفعولية بدلالة الآية التي استدل بها ابن الأنباري، وهي قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾ وحذف المضاف في القرآن كثير، أشار إليه ابن الأنباري كثيراً في كتابه البيان، كما يرجح هذا الرأي آيات أُخر جاءت علىٰ هذا النمط، وهي:

(٢) ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ [إبراهيم:٤٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿يَوْمَ﴾ منصوب لأنه مفعول ﴿أَنْذِرِ﴾، ولا يجوز أن يكون ظرفًا لأنذر؛ لأنه يؤدي إلىٰ أن يكون الإنذار يوم القيامة، ولا إنذار يوم القيامة»[(٢)].

وقد رجح هذا القول: ابن عطية[(٣)]، وأبو حيان[(٤)]، وذلك أنه مما يسلم به المؤمن ويعتقده أن لا حجة ولا إنذار يوم القيامة.

(١) البحر المحيط (١/ ٣٦).
(٢) البيان (٢/ ٦١).
(٣) المحرر الوجيز (٨/ ٢٦٢).
(٤) البحر المحيط (٦/ ٤٥٢).

(٣) ﴿لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر:١٥- ١٦].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿يَوۡمَ﴾ منصوب على البدل من قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ ويوم التلاق منصوب انتصاب المفعول به لا الظرف، لأن الإنذار لا يكون في يوم التلاق، وإنما يكون الإنذار به لا فيه»[(١)].

(٤) ﴿وَٱخۡشَوۡاْ يَوۡمٗا لَّا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [لقمان:٣٣].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ[(٢)]:

«﴿يَوۡمٗا﴾ منصوب لأنه مفعول ﴿ٱخۡشَوۡاْ﴾، ولا يجوز أن تكون ظرفًا، لأنه يعيد الأمر بالخشية في يوم القيامة، ويوم القيامة ليس بيوم تكليف، وإنما هو يوم الجزاء».

(٥) ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾ [هود:٨١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ[(٣)]:

«قرئ ﴿ٱمۡرَأَتَكَ﴾ بالنصب والرفع، فالنصب على أنه مستثنى من قوله: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ﴾ والرفع على البدل من (أحد).

---

(١) البيان (٢/ ٣٢٩).

(٢) البيان (٢/ ٣٥٧).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٦).

وأنكر أبو عبيدة هذا، وقال إذا أبدلت المرأة من أحد، وجزمت ﴿يَلۡتَفِتۡ﴾ علىٰ النهي؛ كان المعنىٰ: أن المرأة أبيح لها الالتفات، وذلك لا يجوز، ولا يجوز البدل إلا برفع ﴿يَلۡتَفِتۡ﴾ وتكون ﴿لاَ﴾ للنفي، ولم يقرأ به أحد، وذهب أبو العباس المبرد إلىٰ أن مجاز هذه القراءة أن المراد بالنهي المخاطب ولفظه لغيره، كما تقول لغلامك: لا يخرج فلان، فلفظ النهي لفلان والمراد به المخاطب، ومعناه: لا تدعه يخرج، فكذلك معنىٰ النهي هنا».

وفي هذا التوجيه الإعرابي الذي نقله ابن الأنباري عن المبرد الذي يرفض إعرابها بدلاً، ويرجح الاستثناء علىٰ البدلية، يظهر فيه مراعاة سياق الحال ودلالته علىٰ المعنىٰ النحوي المراد في هذه الآية، وهو النهي، وسار علىٰ هذا القول بالاستثناء الفراء[١]، والزجاج[٢]، والنحاس[٣]، وما ذكره ابن الأنباري هنا سبقه به مكي في مشكله، وأضاف بقوله: «ولا يجوز في المرأة علىٰ هذا إلا النصب إذا جعلتها مستثناة من الأهل، وإنما حسن الاستثناء بعد النهي؛ لأنه كلام تام كما أن قولك: "جاءني القوم" كلام تام، ثم تقول إلا زيد، فتستثني وتنصب»[٤].

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٤٢).
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٦٩).
(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩٦).
(٤) مشكل إعراب القرآن (١/ ٣٧١).

(٦) ﴿قُل لَّوۡ كَانَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَلَٰٓئِكَةٞ يَمۡشُونَ مُطۡمَئِنِّينَ لَنَزَّلۡنَا عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء:٩٥].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿مَلَٰٓئِكَةٞ﴾ مرفوع لأنه اسم كان، و﴿يَمۡشُونَ﴾ جملة فعلية صفة له، و﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ خبر كان، و﴿مُطۡمَئِنِّينَ﴾ منصوب على الحال.

ولا يجوز أن يكون ﴿مُطۡمَئِنِّينَ﴾ خبر كان، و﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ ظرف لـ﴿يَمۡشُونَ﴾ لأنه ليس في ذلك كبير فائدة؛ لأنه لا يكون المشي غالباً إلا على الأرض»[(١)].

سياق الآية يرجح الحالية على الخبرية في قوله: ﴿مُطۡمَئِنِّينَ﴾ يقول النحاس في ﴿مُطۡمَئِنِّينَ﴾: «أنها على الحال ويجوز في غير القرآن مطمئنون نعت للملائكة.

ومعنى هذا ـ والله أعلم ـ لو كان في الأرض ملائكة يمشون لا يعبدون الله ولا يخافونه، وهذا معنى المطمئنين، لأن المتعبد الخائف لا يكون مطمئناً»[(٢)]، إذ لا يجوز هنا وقوعها خبراً واختار هذا القول العكبري[(٣)]، وابن عاشور[(٤)].

(١) البيان (٢/ ٩٦).
(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٤٢).
(٣) البيان (٢/ ٨٣٣).
(٤) التحرير والتنوير (٧/ ٢١٣).

(٧) ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ **منصوب من وجهين:**

أحدهما: أنه منصوب على الاختصاص والمدح، كقوله عليه السلام: «سلمان منا أهل البيت»[(١)]، وتقديره: أعني وأمدح أهل البيت.

والثاني: أن يكون منصوباً على النداء، كأن قال: يا أهل البيت.

والأول أوجه الوجهين»[(٢)].

وهنا استدل ابن الأنباري بكلام رسول الله ﷺ للدلالة على أن سياق الآية دالة على مدح أهل البيت وتفضيلهم، ورجح الاختصاص على النداء، وإن كان لابن هشام رأي آخر إذ يرى أن «قول بعضهم في ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ إن ﴿أَهْلَ﴾ منصوب على الاختصاص؛ وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل: (بك الله نرجو الفضل)، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير المتكلم، كالحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، والصواب أنه منادى»[(٣)].

(١) أخرجه الطبراني (٦٠٤٠)، والحاكم (٦٥٣٩).
(٢) البيان (٢/ ٢٦٩).
(٣) مغني اللبيب (٧١٤). والحديث المذكور متفق عليه.

وابن هشام هنا يعتمد على الصنعة النحوية في ترجيحه، وابن الأنباري يراعي سياق الآية ودلالتها على المدح والتخصيص بالفضل، وإن كان كثير من العلماء يرى جواز الوجهين كـ: مكي[١]، والزمخشري[٢]، وابن عطية[٣]، والعكبري[٤]، ويرجح الزجاج[٥] النصب على الاختصاص.

(٨) ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٥١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ مفعول ثان لـ﴿وَاعَدْنَا﴾ وتقديره تمام أربعين ليلة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الظرف؛ لأنه يصير المعنى: واعدناه في أربعين ليلة، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة»[٦].

وهذا الاختيار من ابن الأنباري مبني على فهم سياق الآية، وأن المراد من الوعد فيها كان بعد تمام الأربعين، ولذا «لا يجوز نصب أربعين على الظرف؛ لأنه ظرف معدود، فيلزم وقوع العامل في كل فرد من أجزائه، والمواعدة لم تقع

(١) مشكل إعراب القرآن (١/ ٧٨).
(٢) الكشاف (٣/ ٥٢٢).
(٣) المحرر الوجيز (١٢/ ٦١).
(٤) التبيان (٢/ ١٠٥٧).
(٥) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٢٦).
(٦) البيان (١/ ٨٢).

كـذلك»[١]، وقـد رجـح هـذا القـول: مكـي بـن أبـي طالـب[٢]، وابـن عطيـة في محرره[٣].

ومما يدل على هذا المعنى المراد ما ورد في آية أخرى وهي:

(٩) ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف:١٤٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ أي: تمام ثلاثين ليلة، فحذف المضاف، وأقـام المضـاف إليـه مقامـه، وهـو في موضـع المفعـول الثـاني لـ ﴿واعـدنا﴾، ولا يجـوز أن يكـون ﴿ثَلَٰثِينَ﴾ منصوبـًا علىٰ الظـرف؛ لأن الوعـد لـم يكـن في الثلاثين، ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ وأربعين ليلة منصوب علىٰ الحال، كأنه قال: فتم ميقات ربه معدوداً أربعين ليلة»[٤].

(١٠) ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ [البروج ١٥].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«يقرأ ﴿ٱلۡمَجِيدُ﴾ بالجر والرفع، فالجر من وجهين:

➢ **أحدهما:** أن يكون مجروراً علىٰ أنه وصف للعرش.

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٣٢٢).
(٢) المحرر الوجيز (١/ ٢٩١).
(٣) مشكل إعراب القرآن (١/ ٩٤).
(٤) البيان (١/ ٣٧٤).

➢ **الثاني**: على أن يكون صفة ﴿رَبِّكَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾

والوجه الأول أوجه الأوجه»[(١)].

فكلمة ﴿ثَوَابًا﴾ دائرة بين ثلاثة أوجه؛ المصدرية والحالية والتمييز، وما رجحه ابن الأنباري أوفق للسياق، وهو ما قبل الآية من جملة ﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ﴾[آل عمران:١٩٥] فهي مصدر مؤكد؛ لأن معنى لأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار؛ أي: لأثيبنهم، ومثله ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٤]؛ لأن قوله ﷻ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[النساء:٢٣]، معناه: كتب الله عليكم هذا[(٢)]، وقد رجح هذا: النحاس[(٣)]، ومكي[(٤)]، والزمخشري[(٥)]، وابن عطية[(٦)]، وقال العكبري: هو «مصدر وفعله دل عليه الكلام المتقدم؛ لأن تكفير السيئات إثابة، فكأنه قال: لأثيبنهم ثواباً»[(٧)].

وضعف القولين الأخيرين أبو حيان بقوله: «ولا يتوجه لي معنى هذين القولين هنا»[(٨)].

---

(١) البيان (١/ ٢٣٧).
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٥٠٠).
(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٢٨).
(٤) مشكل إعراب القرآن (١/ ١٨٥).
(٥) الكشاف (١/ ٤٤٧).
(٦) المحرر الوجيز (٣/ ٤٧٠).
(٧) البيان (١/ ٣٢٣).
(٨) البحر المحيط (٣/ ٤٨٠).

(١١) ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿مَن﴾ في موضع نصب بفعل مقدر دل عليه ﴿أَعْلَمُ﴾ وتقديره: يعلم من يضل عن سبيله، كقول الشاعر: (وأضرب منَّا بالسيوف القوانسا)، نصب (القوانسا) بفعل دل عليه (اضرب)، فكأنه قال: نضرب القوانس، ولا يجوز أن يكون في موضع جر؛ لأنه يستحيل المعنىٰ، ويصير التقدير: إن ربك هو أعلم بالضالين، لأن أفعل إنما تضاف إلىٰ ما هو بعض له، وذلك كفر محال.

وكذلك القول في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام ١٢٤] ﴿حَيْثُ﴾ في موضع نصب بفعل مقدر دل عليه أعلم؛ لأن ﴿حَيْثُ﴾ ها هنا اسم محض، وتقديره يعلم حيث يجعل رسالته، ولا يجوز أن تكون ﴿حَيْثُ﴾ في موضع جر؛ لأنها بمعنىٰ مكان، فيكون التقدير: الله أعلم أمكنة رسالاته، وهذا أيضاً كفر مستحيل»[(١)].

المسألة دائرة بين الرفع والنصب والجر:

فأما الجر في (من) فقد أبان ابن الأنباري أنه قول فاسد؛ إذ لا يجوز في سياق القرآن، وقد يؤدي إلىٰ الكفر، كما أشار مكي[(٢)]. فبقي الرفع والنصب،

(١) البيان (١/ ٣٦٦).

(٢) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٦٦).

وقد رجح الرفع الفراء[١]، والطبري[٢]، والزجاج[٣]، والنحاس[٤]، وجعلها الفراء كقوله تعالىٰ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف:١٣]؛ فتكون علىٰ هذا القول استفهامية في موضع الابتداء و(يضل) الخبر.

وأما العكبريُّ فيرىٰ هنا النصب، فتكون (من) بمعنىٰ الذي، أو تكون نكرة موصوفة بمعنىٰ فريق[٥]، ويكون ناصبها اسم التفضيل علىٰ قول من قال بنزع الخافض[٦]؛ لأن أفضل التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به[٧]، فيكون التقدير: يعلم من يضل، وبهذا التقدير استدل ابن الأنباري ببيت العباس بن مرداس السابق.

وقد رد الطبري علىٰ هذا التقدير وهذا التأويل إذ يقول: «وإن كان جائزاً في كلام العرب، فليس قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ منه، وذلك أنه عطف عليه بقوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ فأبان بدخول الباء في (المهتدين) أن ﴿أَعْلَمُ﴾ ليس بمعنىٰ يعلم؛ لأن ذلك إذا كان بمعنىٰ يفعل لم يُوصل بالباء، كما لا يقال: هو يعلم بزيد، بمعنىٰ: يعلم زيداً»[٨].

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٥٢).
(٢) تفسير الطبري (٩/ ٥١٠).
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٦٨٦).
(٤) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٩٣).
(٥) انظر التبيان للعكبري (١/ ٥٣٤).
(٦) قول الطاهر ابن عاشور، انظر التحرير والتنوير (٥/ ٢٩).
(٧) البحر المحيط (٤/ ٦٢٩).
(٨) تفسير الطبري (٩/ ٥١١).

إلا أنني وجدت ابن عاشور يستدل بقوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ على أنه منصوب بنزع الخافض، ويعلل لعدم ظهور الخافض في الجملة بالسياق، إذ يرى أنه لا يتوهم أن يكون المعنى: الله أعلم الضالين عن سبيله، ويرى أن: فساد المعنى يكون قرينة على إرادة المعنى المستقيم، وذلك من أنواع القرينة الحالية؛ بعكس إظهار الخافض في قوله ﴿بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ لأن الاهتداء من العلم، وليست الضلالة من العلم.

والذي أراه أن كلام الطبري وابن عاشور قد اعتمد على السياق في الترجيح وإن اختلفا في التوجيه الإعرابي.

(١٢) ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص:٣٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾ منصوب لوجهين:

أحدهما: أن يكون منصوبًا على أنه مفعول به، لأن المعنى أنه آثر حب الخير لا أنه أحبَّ حبًّا.

الثاني: أن يكون منصوبًا على المصدر ووضع ﴿حُبَّ﴾، وهو اسم، موضع الإحباب الذي هو المصدر، والوجه الأول أوجه الوجهين، و﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾معنى الشمس، وإنما أضمر قبل الذكر لدلالة الحال، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[الرحمن:٢٦]، أراد به الأرض، وإن لم يجر لها ذكر لدلالة الحال، وهو كثير في كلامهم.

مجاز القرآن: مجازه أحببته حباً، ثم أضاف الحب إلىٰ الخير»[١].

الخلاف بين كونها مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً مرتبط بفهم سياق الآية، ومعنىٰ ﴿أَحْبَبْتُ﴾ فيها؛ إذ لم يكن المقصود في الآية أنه «أحب حباً مثل حب الخير، وإنما أخبر أنه آثر حبَّ الخير»[٢]، وقد تبع ابن الأنباري في هذا القول العكبري[٣] وأبو حيان[٤] وابن عاشور[٥].

(١٣) ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿أَحْسَنُ﴾ مرفوع من وجهين:

أحدهما: أن يكون مرفوعاً علىٰ البدل من ﴿ٱللَّهُ﴾ ولا يجوز أن يكون وصفاً؛ لأن إضافة أفعل إلىٰ ما بعده في نية الانفصال لا الاتصال، لأنه في تقدير أحسن من الخالقين، كما تقول: زيد أفضل القوم، أي: أفضل منهم، فلا يكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفاً، فوجب أن يكون بدلاً لا وصفاً.

الثاني: أن يكون مرفوعاً، لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هو أحسن الخالقين، وقوىٰ هذا التقدير أنه موضع مدح وثناء»[٦].

(١) البيان (٢/ ٣١٥).
(٢) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٢٥)، وهو قول الفراء. انظر معاني القرآن (٢/ ٤٠٥).
(٣) التبيان (٢/ ١١٠٠).
(٤) البحر المحيط (٩/ ١٥٤).
(٥) التحرير والتنوير (١١/ ٢٥٥).
(٦) البيان (٢/ ١٨١).

جوز ابن الأنباري الوجهين الخبرية والبدلية، ورد القول بالصفة بعلة صناعية، إلا أنه قوّىٰ القول بأن ﴿أَحۡسَنُ﴾ خبر مبتدأ محذوف؛ بتقدير يناسب السياق القرآني، فالآية تتحدث عن نعم الله علىٰ الإنسان، وإظهار عظمة خلقه، وحسن صنعه، وهذا موضع مدح وثناء، يستدعي الفصل بجملة اسمية تحمل معاني الثبوت والدوام لحسن خلقه وصنعه.

(١٤) ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿هِيَ﴾ مبتدأ، و﴿سَلَٰمٌ﴾ خبر مقدم، ولا يجوز أن يكون خبره ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ لعدم الفائدة فيه؛ لأن كل ليلة كذلك، وإنما وجب هذا التقدير؛ ليصح أن يعلق ﴿حَتَّىٰ﴾ به؛ لأنه لو حمل الكلام علىٰ ظاهره؛ لكان يؤدي إلىٰ تقديم الصلة وهي ﴿حَتَّىٰ﴾ علىٰ الموصول وهو ﴿سَلَٰمٌ﴾ وتقديم الصلة علىٰ الموصول لا يجوز، ويجوز أن يكون متعلقاً بقوله: ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر:٤]»[(١)].

سياق الآية خاص بليلة القدر، ولهذا لم يجز ابن الأنباري إعراب ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ خبراً، وإن كان يصح إعراباً، إلا أنه في هذا السياق لا يصح؛ لأن الفائدة لا تتم به، فالتقديم والتأخير هنا مرتبط بالسياق الخاص بالآية، وكذلك جواز التعلق بـ﴿سَلَٰمٌ﴾ أو ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ كلاهما يحتمله السياق. وعلىٰ هذا القول النحاس[(٢)] والعكبري[(٣)].

(١) البيان (٢/ ٥٢٤).
(٢) إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٢٦٨).
(٣) التبيان (٢/ ١٢٩٦).

(١٥) ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿ٱلَّذِينَ﴾ اسم موصول في موضع رفع بالابتداء، و﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ﴾ صلته، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ خبره، و﴿يَتۡلُونَهُۥ﴾ جملة فعلية في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ﴾ ولا يجوز أن يكون ﴿يَتۡلُونَهُۥ﴾ الخبر؛ لأنه يوجب أن يكون كل من أوتوا الكتاب يتلونه حق تلاوته، وليس الأمر كذلك إلا أن يكون الذين أوتوا الكتاب الأنبياء عليهم السلام، و﴿حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ منصوب على المصدر»[(١)].

إعراب جملة ﴿يَتۡلُونَهُۥ﴾ دائر بين الخبرية والحالية، والسياق يأبى إعرابها خبراً كما ذكر ذلك ابن الأنباري؛ لأن سياق الآية لا يحكم بأن الذين أوتوا الكتاب يتلونه؛ «لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له»[(٢)]، ولحاق الآية لا يدل على إعرابها خبراً؛ «لأنه ليس من أوتي الكتاب تلاه حق تلاوته؛ لأن معنى حق تلاوته ليعمل به»[(٣)].

وإن كان بعض معربي القرآن يعربها خبراً كالنحاس[(٤)]، إلا أن الأولى بالتوجيه في هذا المقام هو أن تكون حالاً، وعلى هذا الرأي: مكيٌّ[(٥)]،

(١) البيان (١/ ١٢٢).
(٢) التبيان للعكبري (١/ ١١١).
(٣) المصدر السابق.
(٤) إعراب القرآن (١/ ٢٥٨).
(٥) مشكل إعراب القرآن (١/ ١١٠).

وابن عطية[١]، والطاهر بن عاشور[٢].

(١٦) ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ فيه أربعة أوجه:

- **أحدها:** أن يكون معطوفًا على ﴿يُعَلِّمَانِ﴾.
- **والثاني:** أن يكون معطوفًا على فعل مقدر، وتقديره: يأتون فيتعلمون.
- **والثالث:** أن يكون معطوفًا على ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ أي: يعلمونهم فيتعلمون، ولم يجزه الزجاج. ولا يجوز أن يكون جوابًا لقوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ لأنه كان ينبغي أن يكون منصوبًا.
- **والرابع:** أن يكون مستأنفًا، وهو أوجه الأوجه»[٣].

ذكر الأنباريُّ هنا أربعة توجيهات لإعراب الجملة ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ تعود إلى وجهين؛ إما أن تكون معطوفة أو مستأنفة، واختُلف في تحديد المعطوف عليه؛ فالفراء[٤] يرى أن أجود الوجوه في العربية هنا أن يكون ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾

(١) المحرر الوجيز (١/ ٤٧١).
(٢) التحرير والتنوير (١/ ٦٩٦).
(٣) البيان (١/ ١١٤).
(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٦٤).

متصلة بقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ فيأتون فيتعلمون ما يضرهم. والزجاج يحكي قولين عن أصحاب النحو؛ أحدهما: أن يكون معطوفاً على ﴿يُعَلِّمُونَ﴾ ويستبعده بدلالة السياق؛ لأن قوله: ﴿مِنْهُمَا﴾ «دليل هاهنا على أن التعليم من الملكين خاصة»[(١)]، ويحكي القول الآخر: وهو أن تكون عطفاً على ما يوجبه معنى الكلام، فيقدر فعلاً في الآية هو: يأتون فيتعلمون، ثم يرجح أن الأجود في هذا العطف على يعلمان، إلا أن ترجيح ابن الأنباري للاستئناف أكثر موافقة للسياق، لأن التأسيس أولى من التأكيد، وهو ما رجحه النحاس، فقال: «أحسن ما قيل فيها أنه مستأنف»[(٢)]، وهو رأي لسيبويه[(٣)].

(١٧) ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«يقرأ بفتح الهمزة من ﴿أَنَّهَآ﴾ وبكسرها، فمن قرأ ﴿إِنَّهَآ﴾ بالكسر جعلها مبتدأ، ووقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، وجعل (ما) استفهامية، وفي ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ ضمير يعود إلى (ما)، ويقدر مفعولاً ثانياً محذوف، وتقديره: وما يشعركم إيمانهم، ولا يجوز أن تكون (ما) نافية ههنا على تقدير: وما يشعركم الله إيمانهم؛ لأن الله تعالى قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله:

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٨٥).
(٢) إعراب القرآن (١/ ٢٥٣).
(٣) انظر البحر المحيط (١/ ٥٣١).

﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ...﴾ ومن قرأ ﴿أَنَّهَآ﴾ بالفتح ففيه وجهان:

- **الأول:** أن تكون (أن) بمعنىٰ لعل، وتقديره: وما يشعركم إيمانهم، لعل الآيات إذا جاءت لا يؤمنون، وقد جاءت (أن) بمعنىٰ لعل؛ حكىٰ الخليل عن العرب أنهم قالوا: «اذهب إلىٰ السوق أنك تشتري لنا شيئًا» لعلك.
- **الثاني:** أنها في موضع نصب بـ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و(لا) زائدة، وتقديره: وما يشعركم أن الآيات إذا جاءت يؤمنون، وهي المفعول الثاني، ولا حذف مفعول في الكلام»[(١)].

تحرير الخلاف في توجيه إعراب الجملة ﴿أَنَّهَآ﴾ مرتبط بتحديد المقصود من الخطاب، وكذلك معنىٰ أن؛ علىٰ قولين:

- **أحدهما:** أنها بمعنىٰ لعل، كما ورد عن العرب، وهو ما ذكره الأخفش[(٢)]، والطبري[(٣)]، ورجحه الزجاج[(٤)]، والنحاس[(٥)]، ونقله مكي[(٦)] عن الخليل.
- **الثاني:** أنها علىٰ أصل الباب.

ويبدو أن ترجيح القول الأول - كما عند الزجاج - وجعله «أقوىٰ وأجود في العربية»[(٧)] هروبٌ من القول بالزيادة في (لا) بحجة أن «الذي ذكر أن (لا)

(١) البيان (١/ ٣٣٤).
(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣١٠).
(٣) تفسير الطبري (٩/ ٤٨٧).
(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٨٢).
(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٩٠).
(٦) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٦٥).
(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٢٨٢).

لغواً غالطٌ؛ لأن ما كان لغواً لا يكون غير لغو»[١].

إلا أن ترجيح النصب بـ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ هو الأوفق لسياق القرآن؛ لأن الآية «خطاب للمؤمنين يعني أن الذين اقترحوا الآية من الكفار لو أتتهم لم يؤمنوا، فـ(أن) هو المفعول الثاني ليشعركم على هذا القول، ولا حذف في الكلام»[٢].

فإن فهم سياق الآية، والمقصود من الخطاب في الآية؛ مؤثر في اختيار أرجح القراءات وتوجيهها إعرابيًا، وهو ما رجحه الطبري هنا بأن الخطاب من الله للمؤمنين، وليس للمشركين، وإن كان يرجح أن ﴿أَنَّهَآ﴾ بمعنى لعلّها، ويجعل «معنى الكلام: وما يدريكم أيها المؤمنون لعل الآيات إذا جاءت هؤلاء المشركين لا يؤمنون، فيُعالجوا بالنقمة والعذاب عند ذلك، ولا يؤخروا به»[٣].

وهذا المعنى الذي أورده الطبري يؤديه القول بإعراب الجملة في موضع النصب لـ يشعركم مع زيادة (لا).

(١٨) ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿يُقِيمُواْ﴾ مجزوم، وفي جزمه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون جواباً للأمر، وهو: أَقِيْمُوا، وتقديره: قل لهم: أقيموا، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج.

(٢) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٦٥).

(٣) تفسير الطبري (٩/ ٤٨٩).

والثاني: إن يكون مجزوماً بلام مقدرة، وتقديره: ليقوموا، ثم حذف لام الأمر لتقدم لفظ الأمر، وإليه ذهب أبو إسحاق اليزيدي.

الثالث: أن يكون مجزوماً، لأنه جواب ﴿قُل﴾، وإليه ذهب الأخفش، وهذا ضعيف؛ لأن أمر الله تعالىٰ لنبيه بالقول ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة، وأوجه الأوجه الوجه الأول»[(١)].

إعراب الجملة ﴿يُقِيمُواْ﴾ في توجيهها ثلاثة أقوال كما ذكر ابن الأنباري، منها: أن تكون جواباً للأمر أو مفعولاً للقول، وضعّف القول الثاني، ورجح الأول، معتمداً علىٰ فهم خطاب القرآن وسياقه؛ إذ المقصود من الآية «معنىٰ الأمر، كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد: اذهب عنا»[(٢)]، وهو ما علّله الزجاج بقوله: «لأنهم إذا آمنوا وصدقوا فإن تصديقهم يتحقق بقبولهم أمر الله عز وجل»[(٣)]، ويؤكد هذا السياق النحاس، ويصف القول بأنه «حسن؛ لأن المؤمنين إذا أمروا بشيء قبلوا، فهو جواب أمر»[(٤)]، وهذا التوجيه «أصح من قول الأخفش كما ذكر ابن الأنباري»؛ لأنه «ليس بجواب له علىٰ الحقيقة؛ لأن أمر الله لنبيه ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة، وله نظائر في القرآن»[(٥)]، وللعكبري[(٦)]، رأي يخالف فيه ابن الأنباري، وما نقله عن المبرد، ويجعله

(١) تفسير الطبري (٢/ ٥٩).
(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٧٧).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٦٣).
(٤) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٧٠).
(٥) مشكل إعراب القرآن (١/ ٤٠٦).
(٦) انظر التبيان (٢/ ٧٦٩).

فاسداً من وجهين اعتمد فيهما على الصناعة النحوية، ويؤيد قول ابن الأنباري ما أورده ابن عاشور[١] من علم المناسبة الذي يؤيد سياق الأمر للمؤمنين بالاستزادة من إقامة الصلاة في الآية.

(١٩) ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى:٥١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ في موضع رفع؛ لأنه اسم «كان»، ولبشر خبرها، و﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ منصوب على المصدر في موضع الحال من اسم الله تعالى، و﴿مِن﴾ تتعلق بمقدر، وتقديره: إلا موحياً أو مكلماً من وراء حجاب.

﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ قرئ بالنصب والرفع، فالنصب بالعطف على معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ وتقديره: أو أن يرسل رسولاً؛ لأن ﴿أَن﴾ مع الفعل في تقدير المصدر، فيكون عطف مصدر على مصدر، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ لأنه يلزم من ذلك نفي الرسل؛ لأنه يصير التقدير: وما كان لبشر أن يكلمه الله، أو يرسل رسولاً، وقد أرسل فكان فاسداً في المعنى، والرفع على الاستئناف وتقديره: أو هو يرسل رسولاً»[٢].

موضع الشاهد في الآية ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ إذ تحديد المعطوف عليه معتمد على فهم سياق الخطاب في الآية، ولذا لم يجز الأنباري عطفه على ﴿أَن يُكَلِّمَهُ

(١) انظر التحرير والتنوير (٧/ ٢٣٢).
(٢) البيان (٢/ ٣٥١).

ٱللَّهُ﴾ ورجح العطف على معنىٰ المصدر، ويؤيد هذا القول ما نقله الزجاج[١] والنحاس[٢] عن سؤال سيبويه للخليل حيث قال الخليل: إن «﴿إِلَّا وَحۡيًا﴾ كان في معنىٰ إلا أن يوحي» واستشهد ببيت الحصين بن الحمام المريّ:

ولـولا رجـال مـن رِزامِ أعـزّةٌ وآلُ سُـبيعٍ أو أسـوءَكَ علقمـا

وعلىٰ هذا القول مكي بن أبي طالب[٣] وابن عطية[٤]، والعكبري[٥].

ومسألة تحديد المعطوف عليه تكثر في التوجيه الإعرابي عند ابن الأنباري، وهو يستند في ذلك علىٰ فهمه السياق والمراد من الآية، والأمثلة عليها كثيرة في كتابه[٦].

وكتاب البيان مليء بالخلاف في التوجيه الإعرابي، وبما يمكن الترجيح فيه عن طريق دلالة السياق وأثره في المعنىٰ المراد، ومن الأمثلة علىٰ هذا ما أورده ابن الأنباري في الآيات التالية:

(١) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٤٠٣).
(٢) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٩٢).
(٣) مشكل إعراب القرآن (١/ ٦٤٧ - ٦٤٨).
(٤) المحرر الوجيز (١٣/ ١٩٣).
(٥) التبيان (٢/ ١١٣٥).
(٦) منها علىٰ سبيل المثال ما أورده في قوله تعالىٰ: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ...﴾ [آل عمران:٥٠]، انظر (١/ ٢٠٥)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴾ [البقرة:٢١٧]. انظر (١/ ١٥٢)، وقوله تعالىٰ: ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ...﴾ [إبراهيم:٤٠]. انظر (٢/ ٥٤)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنۡ أَعۡنَابٖ...﴾ [الأنعام:٩٩]. انظر (١/ ٣٣٣).

١. إعراب قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾ [البقرة:٢٤٥][١].

٢. إعراب قوله: ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾ [النساء:٤٢][٢].

٣. إعراب قوله: ﴿وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:١٨][٣].

٤. إعراب: ﴿فِئَةٞ﴾ [آل عمران:١٣][٤].

٥. إعراب: ﴿ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [آل عمران:٤٥][٥].

٦. إعراب: ﴿فَتُصۡبِحُ﴾ [الحج:٦٣][٦].

٧. إعراب: ﴿كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥١][٧].

٨. إعراب: ﴿شُكۡرٗا﴾ [سبأ:١٣][٨].

٩. إعراب: ﴿وَٱلطَّيۡرَ﴾ [سبأ:١٠][٩].

(١) البيان (١/ ١٦٤).
(٢) البيان (١/ ٢٥٤).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٧١).
(٤) المصدر السابق (١/ ١٩٣).
(٥) المصدر السابق (١/ ٢٠٣).
(٦) المصدر السابق (٢/ ١٧٨).
(٧) المصدر السابق (٢/ ٢٧١).
(٨) المصدر السابق (٢/ ٢٧٧).
(٩) المصدر السابق (٢/ ٢٧٦).

المطلب الثاني: أثر السياق في تحديد العامل:

(٢٠) ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ﴾ [النساء: ٢٥].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿أَن يَنكِحَ﴾ في موضع نصب بطول انتصاب المفعول به، كما ينتصب طولاً بيستطيع انتصاب المفعول به. والطول مصدر، طُلْت القوم أي: علوتهم،

قال الشاعر:

إن الفـــرزدقَ صـــخرةٌ عاديـــةٌ طالـــتْ فلـــيس يَنالهـــا الأوعـــالا

أي: طالت الأوعالَ أي: علتها، ولا يجوز أن يكون ﴿يَنكِحَ﴾ منصوباً بـ﴿يَسْتَطِعْ﴾ لإحالة المعنى؛ لأنه يصير المعنى: ومن لم يستطع أن ينكح المحصنات طولاً أي: الطول، فيصير الطول علة في عدم نكاح الحرائر، وهذا خلاف المعنى؛ لأن الطول به يُستطاع نكاح الحرائر، فبطل أن يكون منصوباً بـ﴿يَسْتَطِعْ﴾ فثبت أنه منصوب بالطول»[(١)].

عامل النصب في ﴿أَن يَنكِحَ﴾ مرتبط بفهم سياق الآية ومعناها، وهو ما أشار إليه ابن الأنباري في ربط الطول بنكاح الحرائر، ولهذا الارتباط أورد ابن عطية[(٢)] والعكبري[(٣)] أنه يمكن أن يكون ﴿أَن يَنكِحَ﴾ بدلاً من (طول)، فيكون من «بدل الشيء من الشيء، وهما لشيء واحد؛ لأن الطول هو القدرة

(١) البيان (١/ ٢٥٠).
(٢) المحرر الوجيز (٤/ ١٣).
(٣) التبيان (١/ ٣٤٨).

أو الفضل، والنكاح قوة وفضل»، فالراجح في هذا أن العامل الطول سواءٌ كان المصدر نفسه أو بحذف حرف الجر عند من يرىٰ أن هذا المصدر لا يتعدَّىٰ بنفسه(١)، ووافق الأنباري في تحديد هذا العامل كلٌّ من النحاس(٢)، ومكي(٣).

(٢١) ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء:٧].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«منصوب بفعل مقدر دل عليه الكلام؛ لأن قوله تعالىٰ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ ﴿وَلِلنِّسَآءِ...﴾ معناه: جعل الله لهم نصيباً مفروضاً، وهو أقوىٰ ما قيل من الأقاويل»(٤).

نصب المفعول هنا لخروجه مخرج المصدر(٥)، كقول القائل: لك علي حق واجباً، وإن كان بعض المعربين نصبه علىٰ الحالية(٦)، وبعضهم علىٰ الاختصاص(٧)، والعامل دائر بين الفعل المقدر إن كان مصدراً، ومعنىٰ الاستقرار في قوله: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ إن كان حالاً، وقال بعضهم هو مصدر وضع موضع الحال(٨).

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٥١)، والتحرير والتنوير (٥/ ١٣).
(٢) إعراب القرآن (١/ ٤٤٦).
(٣) مشكل إعراب القرآن (١/ ١٩٥).
(٤) البيان (١/ ٢٤٤).
(٥) انظر معاني القرآن للفراء (١/ ٢٥٧)، وتفسير الطبري (٦/ ٤٣١).
(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٢١٥)، والتحرير والتنوير (٤/ ٢٥٠).
(٧) الكشاف (١/ ٤٦٦).
(٨) مشكل إعراب القرآن (١/ ١٩٠).

(٢٢) ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرِىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ [هود:٤١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿مَجۡرِىٰهَا﴾ فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوباً على تقدير حذف ظرفٍ مضافٍ إلى ﴿مَجۡرِىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ عطفٌ عليه، وتقديره: (باسم الله وقت إجرائها وإرسائها)، أي: اركبوا فيها متبركين باسم الله تعالى في هذين الوقتين، و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ متعلق بمحذوف في موضع النصب على الحال من الواو في ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾ و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ هو العامل في ﴿مَجۡرِىٰهَا﴾ على التقدير الذي ذكرنا.

وفي التفسير ما يدل على أنه منصوب على الظرف، قال الضحاك: كان يقول وقت جريها: باسم الله، فتجري، ووقت إرسائها: باسم الله، فترسي. ولا يجوز أن يكون العامل في ﴿مَجۡرِىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ إذا كان ظرفاً ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾ لأنه لم يرد اركبوا فيها وقت الجري والرسو، وإنما المعنى سمو الله وقت الجري والرسو.

والثاني: أن يكون ﴿مَجۡرِىٰهَا﴾ في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ خبره، وتقديره: (باسم الله إجراؤها وإرساؤها)، وكانت الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في ﴿فِيهَا﴾ لأن في الجملة ضميراً عائداً على الهاء في ﴿فِيهَا﴾ وهو (الهاء) في ﴿مَجۡرِىٰهَا﴾.

والثالث: أن يكون ﴿مَجۡرِىٰهَا﴾ في موضع رفعٍ بالظرف، ويكون الظرف حالاً من (ها) المجرورة في ﴿فِيهَا﴾؛ لأن (ها) المتصلة بـ﴿مَجۡرِىٰهَا﴾ هي (ها) في ﴿فِيهَا﴾، ولا يجوز أن يكون ﴿مَجۡرِىٰهَا﴾ مرفوعاً بالظرف، ويكون

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾ لأن الحال يبقىٰ بلا عائد منها إلىٰ صاحبها»[(١)].

مما ذكره ابن الأنباري في إعراب ﴿مَجۡرِىٰهَا﴾ جواز وقوعها ظرفاً منصوباً واستدل بقول المفسرين، ولم يجز وقوع ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾ عاملاً له مستدلاً بالسياق القرآني ومراد الآية، فيكون العامل فيه «معنىٰ الظرف في بسم الله»[(٢)]، ويكون حينئذ التقدير «اركبوا الآن متبركين باسم الله في وقت الجري والرسو»[(٣)].

وقد حكىٰ هذا القولَ الطبريُّ[(٤)]، وابنُ عطيَّة[(٥)]، والعُكبريُّ[(٦)]، وأبوحيَّان[(٧)].

(٢٣) ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾ [الرعد:٥].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«العامل في ﴿أَءِذَا﴾ فعل مقدر دل عليه معنىٰ الكلام، وتقديره: (أنُبعث إذا كنا تراباً)؛ لأن في قوله: ﴿لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾ دليلاً عليه، ولا يجوز أن يعمل

(١) البيان (٢/ ١٣، ١٤).
(٢) مشكل إعراب القرآن (١/ ٣٦١).
(٣) المصدر السابق.
(٤) تفسير الطبري (١٢/ ٤١٣).
(٥) المحرر الوجيز (٧/ ٢٩٦).
(٦) التبيان (٢/ ٦٩٨).
(٧) البحر المحيط (٦/ ١٥٥).

فيه ﴿كُنَّا﴾؛ لأن ﴿أَءِذَا﴾ مضافة إليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولأنهم لم ينكروا كونهم تراباً، وإنما أنكروا البعث بعد كونهم تراباً»[(١)].

يستدل ابن الأنباري هنا على العامل المقدر بدلالة السياق، وهي لحاق الآية في قوله تعالى: ﴿لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، فاستدل بالصناعة النحوية المتمثلة في القاعدة النحوية المشهورة، وهي أن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ثم استدل بسياق من الآية ومرادها وهو «أنهم لم ينكروا كونهم تراباً، وإنما أنكروا البعث بعد كونهم تراباً»، وهذا المعنى قال به الزجاج[(٢)]، ومكي[(٣)]، وابن عطية[(٤)]، والعكبري[(٥)].

(٢٤) ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان:١٦].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿يَوْمَ﴾ منصوب على الظرف، وفي العامل فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون العامل فيه فعلاً مقدراً يدل عليه ﴿مُنتَقِمُونَ﴾ وتقديره: ننتقم يوم نبطش، ولايجوز أن يكون متعلقاً بقوله: ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها.

(١) البيان (٢/ ٤٨).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٣٨).
(٣) مشكل إعراب القرآن (١/ ٣٩٦).
(٤) المحرر الوجيز (٨/ ١٢٢).
(٥) التبيان (٢/ ٧٥١).

الثاني: أن يكون العامل فيه ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ قَلِيلًا﴾، وقيل: هو منصوب؛ لأن التقدير فيه: اذكر يا محمد يوم نبطش»[(١)].

العامل في ﴿يَوۡمَ﴾ على ثلاثة أقوال:

أحدها: رده البصريون لعلة صناعية، وهي: أن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها، وإن كان ابن عاشور[(٢)] يرى أن الظروف يتوسع فيها، ولا يمانع من جواز هذا الوجه، إلا أن المعنى الأقرب للسياق دائرٌ بين من قال بإضمار فعل تقديره: اذكر، وقول ابن الأنباري بأن العامل في الآية التي قبلها ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ قَلِيلًا﴾ وتقدير العامل في الظرف يكون بدلالة الكلام عليه.

وسياق الآية يدل على قول ابن الأنباري في دلالة سابق الآية، قال قتادة: «وهو توعد بمعاد الآخرة»[(٣)]، وكذلك الحال على قول من قال[(٤)] بأن العامل (اذكر) أو (ننتقم) فلا أرى في هذا خلاف تضاد في السياق.

(٢٥) ﴿۞ أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [العاديات:٩].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«العامل في ﴿إِذَا بُعۡثِرَ﴾ ما دل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرُۢ﴾، ولا يجوز أن يعمل فيه (خبير)؛لأنه لا يجوز أن يعمل ما بعد (إن)

(١) التبيان (٢/ ٣٥٨).
(٢) التحرير والتنوير (١٢/ ٢٩٣).
(٣) المحرر الوجيز (١٣/ ٢٦٨).
(٤) ممن قال بهذا انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤٢٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٢٨)، والكشاف (٤/ ٢٦٦)، والتبيان للعكبري (٢/ ١١٤٦).

فيما قبلها، ولا يجوز أن يعمل فيه ﴿يَعۡلَمُ﴾ لأن الإنسان لا يطلب منه العلم والاعتبار في ذلك الوقت، وإنما يطلب ذلك منه في الدنيا»[١].

ذكر ابن الأنباري في العامل ثلاثة أقوال اطَّرح قولين: أحدهما لعلة صناعية، والآخر لمعنىً سياقي.

وقد ورد عن المبرد أنه جعل العامل في ﴿إِذَا﴾ ﴿بُعۡثِرَ﴾ نقله عنه النحاس[٢]، ومكي[٣].

إلا أن ابن الأنباري يجعل الآية الأخيرة في السورة هي مستنده في تقدير العامل.

وقريب منه قول أبي حيان: «مفعول ﴿يَعۡلَمُ﴾ محذوف، وهو العامل في الظرف، أي: أفلا يعلم مآله ﴿إِذَا بُعۡثِرَ﴾»[٤].

(١) البيان (٢/ ٥٢٩).
(٢) إعراب القرآن (٥/ ٢٧٩).
(٣) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٨٣٦).
(٤) البحر المحيط (١٠/ ٥٣٠)، ومثله قول ابن عاشور في التحرير والتنوير (١٥/ ٥٠٩).

۞ المطلب الثالث: أثر السياق في تحديد نوع الحال والاستثناء:

أشار المبرد عند تعرضه لباب الحال المؤكدة أن هذا الباب «إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به فهو جيد، وكل ما فسد به المعنىٰ فمردود»[(١)].

(٢٦) ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام:١٢٦].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿مُسْتَقِيمًا﴾ منصوب علىٰ الحال المؤكدة من ﴿صِرَٰطُ﴾ وإنما كانت مؤكدة؛ لأن صراط الله تعالىٰ لا يكون إلا مستقيماً، بخلاف الحال المتنقلة في نحو (جاء زيد راكباً)، ألا ترىٰ أنه يجوز أن يفارق زيد الركوب، فجيء بها ليفرق بين حاليه، وأما الحال المؤكدة فلا يجوز أن تكون مفارقة لذي الحال، ألا ترىٰ أن: صراط الله لا يجوز أن يفارق الاستقامة كما يجوز أن يفارق زيد الركوب، وكذلك تقول: هذا زيد قائماً، فيجوز أن يفارق زيد القيام، وتقول هذا الحق مصدقاً، فلا يجوز أن يفارق الحق التصديق كما يفارق زيد القيام»[(٢)].

(٢٧) ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام:١٥٣].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قرئ ﴿أَنَّ﴾ بفتح الهمزة وكسرها، فمن قرأ بالفتح كان ﴿أَنَّ﴾ في موضع نصب علىٰ تقدير حذف حرف الجر، وتقديره: ولأن هذا صراطي. ومن فتح

(١) المقتصب (٤/ ٣١١).
(٢) البيان (١/ ٣٣٩).

وخفف النون جعلها مخففة من الثقيلة في موضع نصب كقراءة من قرأها مثقلة، ومن قرأ بالكسر جعلها مبتدأ، و﴿مُسْتَقِيمًا﴾ منصوب على الحال المؤكدة من صراطي، وكانت مؤكدة؛ لأن صراط الله تعالى لا يكون إلا مستقيماً»[(١)].

(٢٨) ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٩١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«نصب ﴿مُصَدِّقًا﴾ على الحال من الحق، والعامل فيها معنى الجملة، وهذه الحال حال مؤكدة، ولولا أنها مؤكدة لما جاز أن يعمل فيها معنى الجملة، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: هو زيدُ قائماً؛ لأن زيداً يفارق القيام، وهو زيدُ بحاله، والحق لا يجوز أن يفارق التصديق لكتب الله عز وجل، ولو فارق التصديق لها لخرجت عن أن تكون حقاً»[(٢)].

(٢٩) ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود:٧٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿شَيْخًا﴾ يقرأ بالرفع والنصب.

فالنصب على الحال من المشار إليه، والعامل فيها ما في ﴿هَٰذَا﴾ من معنى الإشارة أو التنبيه، فكأن المعنى: أشير إليه شيخاً، أو أنبه عليه شيخاً،

(١) البيان (١/ ٣٤٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٩).

وشيخاً ناب عن قوله (والداً)، وهذه الحال لا تجوز إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحبها، وذلك أنه إذا كان المخاطب يعرف صاحبها [لم يفض إلىٰ محال]، وكانت فائدة الإخبار في الحال وقد أفادت المخاطب وقوع الحال منه، فكان فيه فائدة، وقد أفادت المخاطب، وإذا لم يعرف المخاطب صاحبها كانت فائدة الإخبار في معرفة صاحب الحال، وذلك يؤدي إلىٰ محال؛ لإنك إذا قلت: هذا زيدٌ قائماً، فقد أخبرت أن المشار إليه زيدٌ في حال قيامه، وإذا لم يكن قائماً لم يكن زيداً، وذلك محال»[(١)].

(٣٠) ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج:١٩-٢١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«العامل في ﴿إِذَا﴾ الأولىٰ (هلوع)، وفي ﴿إِذَا﴾ الثانية: (منوع)، و﴿هَلُوعًا﴾ منصوب علىٰ الحال من المضمر في ﴿خُلِقَ﴾ وهذه الحال تسمىٰ الحال المقدرة؛ لأن الهلع إنما يحدث بعد خلقه لا في حال خلقه، وجزوعاً ومنوعاً خبر كان مقدرة وتقديره: يكون جزوعاً ويكون منوعاً[(٢)].

وكذلك الحال بالنسبة لتحديد نوع المستثنىٰ إذ السياق عام مؤثر في تحديده، سواء كان استثناء منقطعاً أو استثناءً متصلاً، وللتدليل علىٰ هذا نختار نموذجين من كلام ابن الأنباري.

(١) البيان (٢/ ٢٣).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٦١).

(٣١) ﴿إِلَّا بِحَبۡلٖ﴾ [آل عمران:١١٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«أي: ولكن قد يثقفون بحبل من الله وحبل من الناس؛ فيأمنون على أنفسهم وأموالهم، وزعم بعض النحويين أنه استثناء متصل، وليس بصحيح؛ لأنه يوجب أن يكونوا غير أذلاء إذا كانوا أولى ذمة، وليسوا كذلك، بل الذلة عليه في كل حال حربًا كانوا أو ذمة»[(١)].

(٣٢) ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ﴾ [طه:٢ - ٣].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿مَآ أَنزَلۡنَا﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون جواب القسم؛ لأن قوله تعالى: ﴿طه﴾ جارٍ مجرى القسم.

الثاني: أن يكون ﴿طه﴾ بمعنى: يا رجلُ، على ما جاء في التفسير فيكون التقدير: يا رجل ما أنزلنا عليك القرآن.

و﴿تَذۡكِرَةٗ﴾ منصوب على الاستثناء المنقطع؛ لأن التذكرة ليس من الشقوة في شيء»[(٢)].

(١) البيان (١/ ٢١٥).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٣٨).

المبحث الثاني

أثر السياق في معاني الأدوات والحروف

(٣٣) ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾ [البقرة:١٠٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ فيه أربعة وجوه:

- **الأول:** أن تكون (ما) بمعنىٰ الذي في موضع نصب بالعطف علىٰ السحر.
- **الثاني:** أن يكون في موضع نصب بالعطف علىٰ (ما) في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾.
- **الثالث:** أن يكون في موضع جر بالعطف علىٰ ﴿مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ﴾.
- **الرابع:** أن تكون (ما) حرف نفي أي لم ينزل علىٰ الملكين، وهو عطف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ﴾ وهذا الوجه ضعيف جداً؛ لأنه خلاف الظاهر والمعنىٰ، فكان غيره أولىٰ»[(١)].

---

(١) البيان (١/ ١١٤).

اختلف في تحديد معنىٰ (ما) في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ علىٰ أقوال؛ أبرزها: أن تكون نافية أو موصولة، وضعف الأنباري كونها نافية، واستدل بالسياق وظاهر الآية. ومن رأىٰ هذا الرأي وجّه النفي إلىٰ معنىٰ لم ينزل السحر علىٰ الملكين، أو لم ينزل إباحته[١]، إلا أن هذا التأويل يقتضي تقديماً أو تأخيراً في الآية «فيكون حينئذ قوله: ﴿بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ من المؤخر الذي معناه التقديم»[٢]، فالقول بالموصولية هو الأوفق للسياق، إذ تكون معطوفة علىٰ السحر بدون اللجوء إلىٰ التقديم والتأخير في الآية، وممن رجح هذا الرأي الطبري[٣]، والزجاج[٤]، ومكي[٥]، والزمخشري[٦]، والعكبري[٧]، وابن عاشور[٨]، وكلهم حكوا القول بأنها نافية بصيغة التمريض.

(٣٤) ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة:٩٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ﴾: ﴿مِّنَ﴾ فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون للتبعيض، لأن المحرَّم صيد البر خاصة.

(١) تفسير الطبري (٢/ ٣٣١)، والتبيان للعكبري (١/ ٩٩).
(٢) تفسير الطبري (٢/ ٣٣١).
(٣) تفسير الطبري (٢/ ٣٣١).
(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٨٣).
(٥) مشكل إعراب القرآن (١/ ١٠٦).
(٦) الكشاف (١/ ١٧٢).
(٧) التبيان (١/ ٩٩).
(٨) التحرير والتنوير (١/ ٦٣٩).

الثاني: أن يكون لبيان الجنس، لأنه لما قال: ليبلونكم الله بشيء، لم يُعلَم من أي جنس هو، فبين فقال: من الصيد، كقولهم: لأعطينك شيئًا من الذهب»[(١)].

معنىٰ ﴿مِّنَ﴾ دائر بين التبعيض وبيان الجنس، والأنباري في كلا الوجهين يستدل بالسياق لدعم ذلك الوجه إلا أن الأرجح القول بالتبعيض؛ لأن «المحرم صيد البر خاصة، ولأن التحريم إنما وقع في حال الإحرام خاصة»[(٢)]، وهو المراد من الآية، ولأجله جاء سياقها في النداء للمؤمنين، ويعني ذلك «ليختبرنكم الله أيها المؤمنون ببعض الصيد في حال إحرامكم كي يعلم أهل طاعة الله والإيمان به والمنتهين إلىٰ حدوده وأمره ونهيه»[(٣)]، وقد حكىٰ هذا القول الطبري[(٤)] والزجاج[(٥)]، والنحاس[(٦)]، وابن عطية[(٧)]، والعكبري[(٨)]، وأبو حيان[(٩)].

(١) البيان (١/ ٣٠٤).
(٢) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٣٦).
(٣) تفسير الطبري (٨/ ٦٧٢).
(٤) المصدر السابق.
(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٠٦).
(٦) إعراب القرآن (٢/ ٤٠).
(٧) المحرر الوجيز (٥/ ٣٤).
(٨) التبيان (١/ ٤٥٩).
(٩) البحر المحيط (٤/ ٣٦١).

(٣٥) ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿أَوْ﴾ هاهنا للإباحة أي: لا تطع هذا الضرب، كقولك في الأمر: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي: أبحتك مجالسة هذا الضرب من الناس، والنهي في هذا كالأمر، ولو قال لا تطع كفوراً؛ لانقلب المعنىٰ؛ لأنه حينئذ لا تحرم طاعتهما. وذهب الكوفيون إلىٰ أن ﴿أَوْ﴾ بمعنىٰ الواو، والوجه ما قدمناه»[(١)].

سياق الآية دال علىٰ الأمر بعدم إطاعة الاثنين أو أحدهما؛ لأنه لو كانت ﴿أَوْ﴾ بمعنىٰ الواو؛ لكان «إذا قلت: لا تطع زيداً وعمراً؛ فأطاع أحدهما؛ كان غير عاص»[(٢)]، وهذا غير مقصود في الآية، وقد ذكر الفراء[(٣)] أنها بمعنىٰ (لا)، أي لا تطع آثماً ولا كفوراً، ونقل النحاس[(٤)] هذا القول عن سيبويه.

والصحيح أن تكون ﴿أَوْ﴾ علىٰ بابها، وتفيد في النهي المنع من الجميع، كما رجحه ابن الأنباري؛ لأن في تفسيرها بمعنىٰ الواو بعداً عن السياق القرآني ومراده، وفي تفسيرها بمعنىٰ (لا) خروجاً لها عن أصلها وعلىٰ هذا الرأي مكي[(٥)]، والزمخشري[(٦)]، وابن عطية[(٧)]، والعكبري[(٨)].

(١) البيان (٢/ ٤٨٥).
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٦٣).
(٣) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢١٩).
(٤) إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٠٧).
(٥) مشكل إعراب القرآن (٧٨٨).
(٦) الكشاف (٤/ ٦٢٢).
(٧) المحرر الوجيز (١٥/ ٢٥١).
(٨) التبيان (٢/ ١٢٦١).

(٣٦) ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [آل عمران:١٤٠].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿نُدَاوِلُهَا﴾ جملة فعلية في موضع نصب على الحال من ﴿ٱلْأَيَّامُ﴾ ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في الواو وجهان:

أحدهما: أن تكون عاطفة على فعل مقدر، والتقدير: وتلك الأيام نداولها بين الناس لئلا يغترُّوا ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

الثاني: أن تكون زائدة، وتقديره: وتلك الأيام نداولها بين الناس ليعلم الله، والوجه الأول أوجه الوجهين»[(١)].

معنى الواو في الآية دائر بين العطف والزيادة، وابن الأنباري يرجح معنى العطف بدلالة سياق الآية، وذلك لتأسيس معنى جديد في الجملة المعطوفة، «ولو لم يكن في الكلام واو؛ كان قوله: ﴿لِيَعْلَمَ﴾ متصلاً بما قبله، وكان: وتلك الأيام نداولها بين الناس ليعلم الله الذين آمنوا»[(٢)]، إلا أن المداولة في الأيام علتها «لئلا يغتروا» فالعطف على جملة ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ لأن مضمون الجملة المعطوفة «علة ثانية لجواب الشرط المحذوف المدلول عليه بقوله: ﴿فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ وعلم الله بأنهم مؤمنون متحقق من قبل أن يمسهم القرح»[(٣)].

(١) البيان (١/ ٢٢٢).
(٢) تفسير الطبري (٦/ ٨٥).
(٣) التحرير والتنوير (٣/ ١٠١).

(٣٧) ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾ [الزخرف:١٦].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿أَمِ﴾ بمعنىٰ بل والهمزة، وتقديره: بل أاتخذ مما يخلق بنات، ولا يجوز أن يكون بمعنىٰ (بل) وحدها لأنه يصير التقدير فيه: بل اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين، وهذا كفر»[(١)].

﴿أَمِ﴾ في الآية هي من قبيل أم المنقطعة التي ذكرها النحاة في كتبهم، وهي تأتي للإضراب دائماً، إلا أن السياق قد يستلزم أن تحمل معنيين نحويين: الإضراب والاستفهام، سواءٌ كان إنكارياً أو طلبياً، وهو في الآية هنا استفهام إنكاري دل علىٰ هذا واقتضاه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾[(٢)]، فالخطاب للمشركين توبيخ لوصفهم بأن الملائكة بنات الله[(٣)]، ولا يجوز أن تكون ﴿أَمِ﴾ هنا للإضراب فقط[(٤)]، ومثل هذا قوله تعالىٰ: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ [الطور:٣٩]، «إذ لو قُدِّرت للإضراب المحض لزم المحال»[(٥)].

(١) البيان (٢/ ٣٥٣).
(٢) التحرير والتنوير (١٢/ ١٧٧).
(٣) تفسير الطبري (٢/ ٥٦٢).
(٤) انظر: الكشاف (٤/ ٢٣٥)، والمحرر الوجيز (١٣/ ٢٠٧).
(٥) مغني اللبيب (١/ ٥٥).

(٣٨) ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٩].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿مَّآ﴾ في موضع رفع، لأنها مبتدأ، وهي بمعنىٰ الذي، و﴿أَصَابَكَ﴾ صلته، و﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ خبر المبتدأ، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لما في ﴿مَّآ﴾ من الإبهام، مع أن صلتها فعل، فأشبهت الشرطية التي تقتضي الفاء، وليست هاهنا شرطية؛ لأنها نزلت في شيء بعينه، وهو الخصب والجدب، وهما المراد بالحسنة والسيئة، ولهذا قال: ما أصابك، ولم يقل: ما أصبت، والشرط لا يكون إلا مبهماً، ويجوز أن يوجد ويجوز ألا يوجد إلا أنها دخلت لوجود الشبه بينهما، لا لأنها شرطية لما بينا»[(١)].

استدل الأنباري علىٰ تفسير ﴿مَّآ﴾ بأنها موصولة وليست شرطية بسبب النزول، وهو يمكن أن يقع ضمن سياق الحال «فدلّ علىٰ أن الآية ليست في المعاصي والطاعات كما قال أهل الزيغ»[(٢)]، وإنما نزلت في الخصب والجدب، وهما المراد بالحسنة والسيئة هنا، و «الخطاب للنبي ﷺ وغيره داخل في المعنىٰ»[(٣)].

وعلىٰ هذا الرأي الأخفش[(٤)]، والنحاس[(٥)]، والعكبري[(٦)].

(١) البيان (١/ ٢٦١).
(٢) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٠٤).
(٣) المحرر الوجيز (٤/ ١٤١).
(٤) معاني القرآن (١/ ٢٦٢).
(٥) إعراب القرآن (١/ ٤٧٣).
(٦) التبيان (١/ ٣٧٤).

(٣٩) ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«تقرأ ﴿فَبِمَا﴾ بالفاء وغير الفاء، فمن قرأه بالفاء جعلها جواب الشرط، ومن قرأ بغير فاء حذفها لوجهين:

أحدهما: أن تكون ﴿ما﴾ بمعنىٰ الذي، فجاز حذفها كما جاز حذفها مع (الذي).

الثاني: أن تكون ﴿ما﴾ شرطية، ولم تعمل في الفعل شيئًا؛ لأنها دخلت علىٰ لفظ الماضي، فلذلك حذفت الفاء.

وجعلها شرطية أولىٰ من جعلها بمعنىٰ الذي؛ لأنه أعم في كل مصيبة، فكان أقوىٰ في المعنىٰ وأولىٰ»[(١)].

معنىٰ ﴿ما﴾ هنا غير معنىٰ ﴿ما﴾ في الآية التي سبق الكلام عنها؛ لأن السياق هنا يختلف عنه في الآية السابقة، فالخطاب هنا عام والمصيبة هنا عامة، ولا يقصد بها شيء بعينه فناسب أن تكون ﴿ما﴾ للشرط، وألا تكون بمعنىٰ الذي «ووقوع فعل الشرط ماضيًا للدلالة علىٰ التحقق»[(٢)]، ورجح هذا القول الزجاج[(٣)]، ومكي[(٤)]، والزمخشري[(٥)]، والعكبري[(٦)].

(١) البيان (٢/ ٣٤٩).
(٢) التحرير والتنوير (١٢/ ٩٩).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٣٩٩).
(٤) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٤٦).
(٥) الكشاف (٤/ ٢١٩).
(٦) التبيان (٢/ ١١٣٣).

(٤٠) ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿إِلَّا﴾ في موضع غير، وهي وصف لـ ﴿ءَالِهَةٌ﴾ وتقديره: غير الله، ولهذا أعربت إعراب الاسم الواقع بعد ﴿إِلَّا﴾ وهو الرفع.

ولا يجوز أن يكون الرفع علىٰ البدل؛ لأن البدل إنما يكون في النفي لا في الإثبات، وهذا في حكم الإثبات، ألا ترىٰ أنه لو كان نفياً لجاز أن يقال: لو جاءني من أحد كما يقال ما جاءني من أحدٍ، وإذا كان في حكم الإثبات بطل أن يكون مرفوعاً علىٰ البدل، ولأن البدل يوجب إسقاط الأول، ولا يجوز أن يكون ﴿ءَالِهَةٌ﴾ في حكم الساقط؛ لأنك إذا أسقطته كان بمنزلة قولك جاءني إلا زيد، وذلك لا يجوز؛ لأن المقصود من ﴿إِلَّا﴾ أن تثبت بها ما نفيته، نحو: ما جاءني القوم إلا زيد، وليس في قوله: ﴿لَوۡ كَانَ﴾ نفي يفتقر إلىٰ إثبات، ولو جاز أن يقال، يصير قولك: لو كان فيهما إلا الله بمنزلة: لو كان فيهما الله لفسدتا، وذلك مستحيل»[(١)].

خرجت ﴿إِلَّا﴾ هنا عن معناها الأصلي إلىٰ الصفة بمعنىٰ (غير)؛ لأن بقاءها علىٰ معناها الأصلي لا يجيزه سياق الآية «وكون ﴿إِلَّا﴾ يوصف بها معهود في لسان العرب، ومن ذلك ما أنشده سيبويه[(٢)] لعمرو بن معدي كرب:

(١) البيان (٢/ ١٥٩).

(٢) الكتاب (٢/ ٣٣٤).

وكـــلُّ أخٍ مفارقـــه أخـــوه لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان»[١]

وهي عند الكسائي بمعنىٰ غير، وبمعنىٰ سوىٰ عند الفراء[٢].

ومما يرجح كونها بمعنىٰ (غير) أن ﴿ءَالِهَةٌ﴾ نكرة، والجمع إذا كان نكرة لم يُستثنِ منه عند بعض المحققين لأنه لا عموم له[٣]، وهذه علة صناعية معنوية.

(٤١) ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران:٣٨].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿هُنَالِكَ﴾ ظرف زمان وهو يتعلق بـ﴿دَعَا﴾ أي: دعا زكريا في ذلك الوقت، وأصلها أن يكون ظرف مكان، وإنما اتسع فيها فاستعملت للزمان كما استعملت للمكان، ويحمل علىٰ أحدهما بدلالة الحال، وقد تجيء محتملة لوجهين: كقوله تعالىٰ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف:٤٤]، والظرف منه (هنا) واللام للتأكيد، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب»[٤].

الأصل في ﴿هُنَالِكَ﴾ أن تكون ظرف مكان، وهي في الآية ظرف زمان، وجعل الأنباري استعمالها في الزمان بدليل السياق والحال، فهو الوسيلة لفهم معناها في الخطاب، وعلىٰ هذا القول النحاس[٥]، ومكي[٦]،

(١) البحر المحيط (٧/ ٤١٨).
(٢) مشكل إعراب القرآن (١/ ٤٧٨).
(٣) انظر مغني اللبيب (١/ ٨٤)، والتبيان للعكبري (٢/ ٩١٤).
(٤) البيان (١/ ٢٠٢).
(٥) إعراب القرآن (١/ ٣٧٢).
(٦) مشكل إعراب القرآن (١/ ١٥٧).

والزمخشري[١]، وأبو حيان[٢].

(٤٢) ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [يس:٦].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿مَّآ﴾ فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون نافية؛ لأن ﴿ءَابَآؤُهُمْ﴾ لم يُنذروا قبل النبي عليه السلام.

الثاني: أنها مصدرية في موضع نصب، وتقديره: لتنذر قومًا إنذاراً مثل إنذارنا آباءهم ممن كانوا في زمان إبراهيم وإسماعيل، ويؤيد هذا قول عكرمة: إنه كان قد أنذر آباءهم، والوجه الأول أوجه الوجهين»[٣].

رجّح الأنباري كون ﴿مَّآ﴾ للنفي علىٰ كونها للمصدر، وإن كان من رأىٰ أنها مصدرية يخرجها بتقدير قد يكون فيه تكلف وزيادة في التأويل، وسبق القول في قواعد التفسير: أن عدم التقدير أولىٰ من التقدير في سياق القرآن وأسلوبه، خاصة أن سياق الآية دال علىٰ إنذارهم، وأما آباؤهم فإنهم لم يُنذروا قبل النبي، كما ذكر هذا ابن الأنباري وقد حكىٰ كثير من العلماء هذا الخلاف بدون ذكر ترجيح قول علىٰ قول إلا مكي بن أبي طالب فقد رجح النفي، بل اكتفوا بتخريج كل قول وتأويله ليتوافق مع الآية، ومنهم الفراء[٤]، والطبري[٥]، والنحاس[٦]،

(١) الكشاف (١/ ٣٥٢).
(٢) البحر المحيط (٣/ ١٢٥).
(٣) البيان (٢/ ٢٩١).
(٤) معاني القرآن (٢/ ٣٧٢).
(٥) تفسير الطبري (١٩/ ٤٠٢).
(٦) إعراب القرآن (٣/ ٣٨٣).

ومكي[١]، والزمخشري[٢]، وابن عطية[٣]، والعكبري[٤]، وأبو حيان[٥].

وهناك أمثلة كثيرة على أثر السياق على معاني الحروف لم نتعرض لها خشية الإطالة والتكرار ومن ذلك:

١. ما بين الاستفهامية والنفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٦] [الأنعام:١٠٩].

٢. ما بين المصدرية والموصولة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[٧] [البقرة:١٣٧].

٣. اللام بين التعليل والقسم في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[٨] [الفرقان:٣٢].

٤. ما بين المصدرية والموصولة في قوله تعالى: ﴿أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[٩] [القصص:٢٥].

(١) مشكل إعراب القرآن (١/ ٥٩٩).
(٢) الكشاف (٤/ ٤).
(٣) المحرر الوجيز (١٢/ ٢٧٣).
(٤) التبيان (١٠٧٩).
(٥) البحر المحيط (٩/ ٤٩).
(٦) البيان (١/ ٣٣٤).
(٧) المصدر السابق (١/ ١٢٥).
(٨) المصدر السابق (٢/ ٢٠٤).
(٩) المصدر السابق (٢/ ٢٣١).

المبحث الثالث

أثر السياق في نظام الجملة

۞ المطلب الأول: أثر السياق على عود الضمير:

تحديد ما يعود عليه الضمير في الجملة يختلف باختلاف فهم التركيب، وقد يعود الضمير على مذكور، وقد يعود على غير مذكور في الجملة، وسنقتصر على بعض الأمثلة لكلا النوعين:

الأول: عود الضمير على مذكور. ومن الأمثلة عليه:

(٤٣) ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨ – ٩].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ﴾ الهاء فيها [أي في ﴿رَجۡعِهِۦ﴾] وجهان:

أحدهما: أنها تعود على الماء، أي: على رجع الماء إلى موضعه من الصلب لقادر، **والآخر:** أن تعود على الإنسان أي على بعثه لقادر.

و﴿يَوۡمَ تُبۡلَى﴾ ظرف، ولا يجوز أن يتعلق بـ﴿رَجۡعِهِۦ﴾ لأنَّه يؤدِّي إلى الفصل بين الصلة والموصول بخبر (إن) وهو قوله تعالى: ﴿لَقَادِرٞ﴾ وفيما يتعلق به وجهان:

أحدهما: أنه يتعلق بفعل يدل عليه قوله: ﴿رَجۡعِهِۦ﴾، وتقديره: يرجعه يوم تبلى السرائر.

الثاني: أنه يتعلق بقوله: ﴿لَقَادِرٞ﴾.

والوجه الأول أوجه؛ لأن الله قادر في جميع الأوقات فأي فائدة في تعين هذا الوقت، ومن جعل الهاء عائدة على الماء لا على ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ نصب ﴿يَوْمَ﴾ بـ ﴿تُبْلَىٰ﴾ بتقدير: اذكر؛ لأنه لم يرد أن يخبر أنه قادر على رد الماء إلى موضعه من الصلب في الآخرة، والله أعلم»[(١)].

فالضمير يعود على الماء أو الإنسان، وأهل التفسير يرجحون رجوعه إلى الإنسان، وهو قول قتادة، وفي هذا القول موافقة لسياق الآيات السابقة واللاحقة. فما قبلها إخبار عن الإنسان وأحواله في الدنيا، وما بعدها إخبار عن الإنسان وأحواله في الآخرة.

وقد احتج الطبري[(٢)] على هذا القول بتعلق ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ بـ ﴿رَجْعِهِۦ﴾ وهذا خطأ عند النحويين، كما ذكر الأنباري، وممن رجح هذا القول ابن عطية[(٣)]، والعكبري[(٤)]، وأبو حيان[(٥)].

(٤٤) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة:٢٥٨].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والهاء في ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ فيها وجهان:

(١) البيان (٢/ ٥٠٧).
(٢) تفسير الطبري (٢٤/ ٣٠٠)، وانظر قول النحاس في إعرابه (٥/ ٢٠٠).
(٣) المحرر الوجيز (١٥/ ٤٠٠).
(٤) التبيان (٢/ ١٢٨١).
(٥) البحر المحيط (١٠/ ٤٥٢).

أحدهما: أن تكون عائدة على ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ أي: أن آتى الله إبراهيم النبوة.

الثاني: أن تكون عائدة على ﴿ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾، وهو نمرود الذي خاصم إبراهيم، لأن آتاه الله الملك»[(١)].

من القواعد في عود الضمير أن يعود على أقرب مذكور إلا أن سياق الآية يدل على أن الضمير عائد على النمرود، وهو القول الثاني لابن الأنباري، وقد رجحه مكي بن أبي طالب[(٢)]، وابن عطية[(٣)]، وقال عنه: «هو قول جمهور المفسرين، وقال المهدوي: يحتمل أن يعود الضمير على إبراهيم أن آتاه الله ملك النبوة، وهذا تحامل من التأويل»، وصدق، ذلك أن سياق الآية جاء بالاستفهام الذي يقتضي التعجب ممن يحاج في ربه وهو النمرود، وهو الأولى بالترجيح.

(٤٥) ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأنعام:٨٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والهاء تعود على نوح، ولا يجوز أن تعود على إبراهيم، لأن بعده: ﴿وَلُوطًا﴾ ولم يكن من ذرية إبراهيم، وإنما كان من ذرية نوح»[(٤)].

---

(١) البيان (١/ ١٦٩).
(٢) مشكل إعراب القرآن (١٣٧).
(٣) المحرر الوجيز (٢/ ٣٩٨).
(٤) البيان (١/ ٣٢٩).

الضمير في ﴿ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ يعود قطعًا على نوح، وذلك؛ «لأن الله تعالى ذكر في سياق الآيات التي تتلو هذه الآية لوطًا، فقال: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًاۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ومعلوم أن لوطًا لم يكن من ذرية إبراهيم»[(١)]، وقال ابن عاشور إنه عائد إلى نوح؛ «لأنه أقرب مذكور»[(٢)]، وقد رجح هذا القول الفراء[(٣)]، ومكي[(٤)]، وابن عطية[(٥)].

(٤٦) ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء:١٥٩].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿إِنْ﴾ للنفي، ومعناه: ما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، أي بعيسى، وأما الهاء في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون المراد به كل واحد من الكفار من أهل الكتاب وغيرهم، فمن كان لا يظهر له عند موته ما كان مكذبًا به فيؤمن به.

والثاني: أن تكون الهاء لعيسى في قول بعض المفسرين؛ لأنه ينزل في آخر الزمان إلى الأرض، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويصلي خلف المهدي، ويموت ويقبر؛ فيؤمن به حينئذ من كان مكذبًا له من اليهود وغيرهم،

(١) تفسير الطبري (٩/ ٣٨١).
(٢) التحرير والتنوير (٤/ ٣٣٧).
(٣) معاني القرآن (١/ ٣٤٢).
(٤) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٥٩).
(٥) المحرر الوجيز (٥/ ٢٦٩).

وهذا الوجه مخالف لظاهر الآية؛ لأن الله تعالىٰ أعلمنا أن كلاً منهم يؤمن به قبل موته، ولا شك أن الذين يكونون في آخر الزمان قليل منهم، والوجه الأول أوجه الوجهين وأصحهما»[(١)].

عود الضمير في ﴿مَوۡتِهِۦ﴾ مرتبط بفهم سياق الآية، وربطها بالأحاديث الواردة في آخر الزمان، وموقف أهل الكتاب في يوم القيامة، ولذا فإن هناك خلافاً في فهم سياق الآية وظاهرها بين المفسرين، فابن الأنباري يرىٰ أن سياق الآية يؤيد أن تكون الهاء عائدة علىٰ كل واحد من أهل الكتاب، ويخطّئ من قال بعوده علىٰ عيسىٰ، إلا أننا نجد الطبري يقول بخلاف ابن الأنباري، مستدلاً بالسياق كذلك، فيرىٰ أن من قال إن ﴿قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ﴾ بمعنىٰ: «قبل موت الكتابي، لا وجه له مفهوم؛ لأنه مع فساده من الوجه الذي دللنا علىٰ فساد قول من قال: عنىٰ به: ليؤمنن بعيسىٰ قبل موت الكتابي، يزيده فساداً أنه لم يجر لمحمد ﷺ في الآيات قبل ذلك ذكر»[(٢)]، ثم يحكم بأنه «غير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلىٰ غيره إلا بحجة يجب التسليم لها، من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول تقوم به حجة»[(٣)]، إلا أن الأوفق للسياق ما ذكره ابن الأنباري، وأيده ابن عاشور، ورد علىٰ قول الطبري واستدلاله بحديث نزول عيسىٰ، وذكر أن «عموم قوله: ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ يبطل هذا

(١) البيان (١/ ٢٥٧).
(٢) تفسير الطبري (٧/ ٦٧٥).
(٣) المصدر السابق.

التفسير؛ لأن الذين يؤمنون به – على حسب هذا التأويل – هم الذين سيوجدون من أهل الكتاب لا جميعهم»[١]، وهو ما رجحه الزجاج[٢]، والزمخشري[٣].

(٤٧) ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [آل عمران:١٦٠].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الهاء في ﴿بَعۡدِهِۦ﴾ فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون عائدة على الله تعالى.

الثاني: أن تكون عائدة على الخذلان؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ﴾ كقوله: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً له، ونظائره كثيرة»[٤].

استدلَّ ابن الأنباريِّ على عود الضمير على الخذلان المحذوف بدلالة السياق السابق، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ﴾ وإن لم يصرح بالترجيح هنا، إلا أن هذا هو الرأي الأوفق لسياق الآية، وعليه كثير من العلماء منهم الطبري[٥]،

(١) التحرير والتنوير (٤/ ٢٥).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٢٩).
(٣) الكشاف (١/ ٥٧٥).
(٤) البيان (١/ ٢٣٠).
(٥) تفسير الطبري (٦/ ١٩٢).

وابن عطية[١]، والعكبري[٢]، ولأن في هذا القول تخصيصًا لما يأتي من الله، وكلٌ من عند الله، وهذا وإن كان غير مذكور إلا أنه يفهم من السياق فهو في حكم المذكور.

(٤٨) ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٩٧].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿نَزَّلَهُۥ﴾ الهاء يراد بها القرآن، وإنما جاز ذلك، وإن لم يجر له ذكر، لدلالة الحال عليه، لأنه قد علم أنه يعنيه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١] فالهاء يراد بها القرآن، وإن لم يجر له ذكر، وكقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، وأراد الأرض، وكقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص:٣٢] أراد به الشمس، وإن لم يجر لها ذكر، وإنما جاز ذلك في هذه المواضع كلها لدلالة الحال عليه»[٣].

وعود الضمير هنا عائد إلىٰ غير مذكور يفهم من السياق العام للآية وسياق الحال الذي ذكره ابن الأنباري بلفظ «دلالة الحال»، وهذا الإضمار لما «لم يسبق ذكره فيه فخامة لشأن صاحبه»[٤]، وهذا من بلاغة القرآن وإعجازه،

(١) المحرر الوجيز (٣/ ٤٠٠).
(٢) التبيان للعكبري (١/ ٣٠٦).
(٣) البيان (١/ ١١١).
(٤) الكشاف (١/ ١٦٩).

وقال بهذا القول الفراء[١]، والطبري[٢]، والزجاج[٣]، وابن عطية[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن عاشور[٦].

(٤٩) ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ [الواقعة:٣٥].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الهاء والنون ضمير المنصوب المتصل، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يعود على (الحور) المقدم ذكرهن.

الثاني: أنه لا يعود على (الحور) المقدم ذكرهن؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة:٢٢] في قصة السابقين، و﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ في أصحاب اليمين، فلا يعود إلى قصة أخرى.

وقيل إنما يعود إلى القصة التي هو فيها، وهو أن يعود إلى قوله تعالى: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة:٣٤]، وقال المصنف: ولا يجوز أن يعود على (الفرش)؛ لأنه أيضًا قال في سياق الآية: ﴿فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ۝٣٦ عُرُبًا أَتْرَابًا ۝٣٧ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٣٨﴾ فلا يجوز أن يراد به (الفرش).

(١) معاني القرآن (١/ ٦٣).
(٢) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٣).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٨٠).
(٤) المحرر الوجيز (١/ ٤٠٨).
(٥) البحر المحيط (١/ ٥١٢).
(٦) التحرير والتنوير (١/ ٦٢١).

والاختيار عندي أن يكون الضمير غير عائد إلىٰ مذكور علىٰ ما جرت به عادتهم إذا فهم المعنىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] وأراد به الأرض، ولم يجر لها ذكر»[(١)].

يرجح الأنباري أن يكون الضمير عائداً إلىٰ غير مذكور بدلالة سياق الحال، ونقل مكي أنه رأي الأخفش[(٢)]، وابن عطية[(٣)]، حيث رد قول قتادة، وهو أن الضمير عائد علىٰ الحور العين المذكورات قبل، وقال: «وهذا فيه بُعد؛ لأن تلك القصة قد انقضت جملة، وقال أبو عبيدة معمر: قد ذكرهن في قوله تعالىٰ: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾[الواقعة:٣٤]، فلذلك رد الضمير، وإن لم يتقدم ذكر لدلالة المعنىٰ علىٰ المقصد، وهذا كقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص:٣٢]»[(٤)].

ومن الأمثلة على عود الضمير على غير مذكور يفهم من خلال السياق ودلالة الحال ما أورده ابن الأنباري في الآيات التالية:

١. ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات:٤].

إذ أورد «أن الهاء تعود إلىٰ المكان، وإن لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه»[(٥)].

(١) البيان (٢/ ٤١٦).
(٢) مشكل إعراب القرآن (١/ ٧١٢).
(٣) المحرر الوجيز (١٤/ ٢٤٨).
(٤) المصدر السابق (١٤/ ٢٤٨).
(٥) البيان (٢/ ٥٢٨).

٢. ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [الفجر:٢٥].

إذ «الهاء تعود إلىٰ الله تعالىٰ، وإن لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه»(١).

٣. ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر١].

«فالهاء يراد بها القرآن، وأضمر وإن لم يجر له ذكر للعلم به»(٢).

والأمثلة التي يحدد السياق فيها علىٰ من يعود الضمير كثيرة تستحق البحث والتفصيل، وليس هذا مجال التوسع فيها(٣).

(١) البيان (٢/ ٥١٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٢٤).

(٣) من ذلك علىٰ سبيل المثال: قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة:١٧٧]. انظر: البيان (١/ ١٣٩)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦]. انظر: البيان (٢/ ٢٥٤)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]. انظر: البيان (٢/ ٥٦)، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ﴾ [البقرة:١٨١]. انظر: البيان (١/ ١٤٢)، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]. انظر: البيان (١/ ٢٠٤).

۞ المطلب الثاني: أثر السياق في الحذف والتقدير:

باب الحذف في اللغة واسع وكثير؛ ذلك أن الإيجاز والاختصار من سمات العربية، وهو باب من أبواب شجاعة العربية، كما وصفه ابن جني في خصائصه، ولكثرته قال بعضهم: لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير، ولا يكاد باب نحوي يخلو من مسائل الحذف فيه، وهو على رغم تشعبه وتفرقه في أبواب النحو إلا أن الجامع بين تلك المحذوفات هو الداعي لها والدليل عليها، إذ جعل العلماء ضابطاً لكل حذف يحصل في الكلام بأن يكون له دليل في التركيب، أو يمكن فهمه من خلال السياق، ويجعلون الداعي لذلك الحذف علم المخاطب أو السامع، مع اشتراط أمن اللبس وإمكانية تقدير ذلك المحذوف، ولا يكون هذا التقدير صحيحاً إلا بموافقته لسياق العبارة بشقيه المقالي والحالي.

وهنا نماذج على مسائل من الحذف والتقدير يظهر فيها أثر السياق ودوره في فهمها وتوجيهها.

(١) حذف العامل

(٥٠) قال تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿قَٰدِرِينَ﴾ منصوب على الحال، والعامل فيها محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقديره: بل نجمعها قادرين»[(١)].

(١) البيان (٢/ ٤٧٦).

اختلف النحاة في إعراب ﴿قَٰدِرِينَ﴾ علىٰ أقوالٍ، أشهر هذه الأقوال ما ذكره ابن الأنباري وهو الأرجح، والثاني: قول بعض الكوفيين، وهو أنه نصب علىٰ الخروج من نجمع، كأنك قلت في الكلام: «أتحسب أن لن نقدر عليك بلىٰ قادرين علىٰ أقوىٰ منك، يريد بلىٰ نقوىٰ قادرين»[(١)]، ويرون[(٢)] أنه لما حول (نقدر) إلىٰ (قادرين) نصب خطأ، كما قال الفرزدق:

علىٰ حلفة لا أشتم الدهر مسلمًا ولا خارجًا من فيَّ زُورُ كلامِ[(٣)]

بمعنىٰ ولا يخرج. والصحيح قول سيبويه[(٤)]، وهو ما ذكره ابن الأنباري، أما قول الفراء بأنه وقع في موضع (نقدر) فهو «قول بعيد من الصواب»[(٥)]، وممن رجح قول سيبويه ابن عطية[(٦)]، وابن عاشور، وقال محتجًا بالسياق إن ﴿قَٰدِرِينَ﴾ حال من الضمير في الفعل المحذوف بعد ﴿بَلَىٰ﴾ الذي يدل عليه قوله: ﴿أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ أي: بل نجمعها في حال قدرتنا علىٰ أن نسوي بنانه[(٧)].

(١) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٠٨).
(٢) نقل هذا القول النحاس في إعرابه (٥/ ٧٩)، والطبري في تفسيره (٢٣٤٧٣).
(٣) ديوان الفرزدق (٢/ ٢٧٨).
(٤) الكتاب (١/ ٣٤٦).
(٥) مشكل إعراب القرآن (٧٧٧).
(٦) المحرر الوجيز (١٥/ ٢٠٨).
(٧) التحرير والتنوير (١٤/ ٣٤٠).

(٥١) قال تعالىٰ: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [الإنسان:٣١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ﴾ منصوب بتقدير فعل، وتقديره: ويعذب الظالمين، وجاز إضماره؛ لأن ﴿أَعَدَّ لَهُمۡ﴾ دل عليه، والله أعلم»(١).

العامل في المفعول محذوف دل عليه سياق الآية اللاحق في قوله تعالىٰ: ﴿أَعَدَّ لَهُمۡ﴾ وذلك «لأن إعداد العذاب يؤول إلىٰ العذاب، فلذلك حسن إضمار يعذب، إذ قد دل عليه سياق الكلام، ولا يجوز إضمار أعدَّ؛ لأنه لا يتعدَّىٰ إلا بحرف، فإنما يضمر في هذا وما شابهه فعل يتعدىٰ بغير حرف مما يدل عليه سياق الكلام وفحوىٰ الخطاب»(٢).

والخلاف في هذا الشاهد فرع عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في باب الاشتغال؛ فالفراء يرىٰ أنه «نصبت ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأعدّ»(٣).

وعند سيبويه بإضمار فعل يفسره ما بعده، وملخص رأي البصريين أنهم يقدرون فعلاً محذوفاً دل عليه السياق، وهي حالة من حالات الاشتغال،

(١) البيان (٢/ ٤٨٥).

(٢) مشكل إعراب القرآن (٧٨٩)، وفيه رد علىٰ الزمخشري في تقدير فعل: أعد. انظر: الكشاف (٤/ ٦٦٣).

(٣) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٢٠).

كما ذكره ابن الأنباري، ووافقه عليه كثير من العلماء كالزجاج[١]، وابن عطية[٢]، والعكبري[٣]، وأبو حيان[٤]، وابن عاشور[٥].

(٥٢) قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«مَن يجوز أن تكون في موضع نصب ورفع، فالنصب من ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوباً بالعطف علىٰ قوله: ﴿مَعَٰيِشَ﴾ أي: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد.

والثاني: أنه منصوب بتقدير فعل، وتقديره: جعلنا لكم فيها معايش وأعشنا من لستم له برازقين، فأضمر أعشنا؛ لدلالة الكلام عليه.

والثالث: أن يكون منصوباً بالعطف علىٰ موضع ﴿لَكُمْ﴾ وموضعه النصب بجعلنا»[٦].

الوجه الثاني فيه حذف للعامل، وذلك «بإضمار فعل يقتضيه الظاهر»[٧]، والظاهر في الآية سياقها السابق، فكان المعنىٰ: أعشناكم وأعشنا من لستم له برازقين، وجوّز الفراء أن تكون ﴿مَنْ﴾ في محل جر معطوفاً علىٰ الضمير في

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٦٤).
(٢) المحرر الوجيز (١٥/ ٢٥٥).
(٣) التبيان (١٢/ ١٢٦١).
(٤) البحر المحيط (١٠/ ٣٧٠).
(٥) التحرير والتنوير (١٤/ ٤١٦).
(٦) البيان (٢/ ٦٦).
(٧) المحرر الوجيز (٨/ ٢٩٤).

﴿لَكُمْ﴾ ورده البصريون[١] لأنهم لا يجيزون العطف على المخفوض.

ومن يرى أن العامل جعلنا، ومن معطوفة على ﴿مَعَايِشَ﴾ يفسرها بأنه يراد بها الإماء والعبيد[٢].

(٥٣) قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«﴿يَوْمَ﴾ منصوب، والعامل فيه فعل مقدر، فمنهم من قال تقديره: اذكروا يوم يدعوكم، ومنهم من قال: تقديره: نعيدكم يوم يدعوكم، وإنما قدّر (نعيدكم) لدلالة قوله: ﴿مَن يُعِيدُنَا﴾ عليه، فعلى التقدير الأول يكون مفعولاً، وعلى التقدير الثاني يكون ظرفًا، وهو أوجه الوجهين»[٣].

رجح الأنباري أن يكون العامل (نعيدكم) على أن يكون «ظرفًا للبعث، وقد دل عليه الكلام»[٤]، وذلك أن ما دل عليه سياق الآية، ومعنى الكلام أخص من العموم في قولنا أن العامل (اذكروا)؛ لأن سياق الآية يتحدث عن البعث وإعادة الخلق، ولذا قال الزجاج في تفسير الآية «أَيْ: يعيدكم يوم القيامة، فتستجيبون بحمده، أي: تقرون بأنه خالقكم»[٥]، وحكاه ابن عطية[٦]،

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (٤١١).
(٢) انظر: التبيان للعكبري (٢/ ٧٧٩).
(٣) البيان (٢/ ٩١-٩٢).
(٤) التبيان للعكبري (٢/ ٨٢٤).
(٥) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٤٥).
(٦) المحرر الوجيز (٩/ ١٠٩).

وأبو حيَّان[١]، وابن عاشور[٢]، والأمثلة على حذف العامل كثيرة جدًّا[٣]، نكتفي بما سبق من نماذج...

(٢) حذف المضاف

(٥٤) ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الكاف من ﴿كَصَيِّبٍ﴾ في موضع رفع بالعطف على الكاف في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لأنه مرفوع لكونه خبراً لقوله: ﴿مَثَلُهُمْ﴾ وتقديره: مثلهم كمثل أصحاب صيب، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والدليل على صحة هذا التقدير قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ فعود الضمير يدل على صحة هذا التقدير»[٤].

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ظاهرة معروفة في العربية، وهو كثير في القرآن وتقديره يستخرج من دلالة السياق، وهو ما ذكره الأنباري هنا، فإن عود الضمير في الجملة اللاحقة دلل على وجود المحذوف، إذ الضمير في

---

(١) البحر المحيط (٧/ ٦٣).

(٢) التحرير والتنوير (١٥/ ١٢٩).

(٣) للاستزادة في حذف العامل، انظر: البيان (٢/ ٦٠) في قوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ [إبراهيم:٤٠]، والبيان (٢/ ٢٥٠) في قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٠]، والبيان (٢/ ٢٧٠) في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، والبيان (٢/ ٣٢٠) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص:٨٤].

(٤) البيان (١/ ٦٠).

﴿أَصَٰبِعَهُمۡ﴾ لا يمكن أن يعود على الصيب، وإنما على أصحابه وقومه، وقدره بهذا المعنى الفراء[١]، والزجاج[٢]، والنحاس[٣]، ومكي[٤].

(٥٥) ﴿بُشۡرَىٰكُمُ ٱلۡيَوۡمَ جَنَّٰتٞ﴾ [الحديد: ١٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«تقديره: (دخول جنات)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ لأن البشارة إنما تكون بالأحداث لا بالجثث»[٥].

فالبشارة كما ذكر ابن الأنباري تكون بدخول الجنة، وقال بهذا التقدير مكي[٦]، وابن عطية[٧]، والعكبري[٨].

(٥٦) ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«تقديره: أو مثل من كان ميتًا، فحذف المضاف، ويدل على هذا الحذف قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١٧).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٩٤).
(٣) إعراب القرآن (١/ ١٩٤).
(٤) مشكل إعراب القرآن (٨١).
(٥) البيان (٢/ ٤٢١).
(٦) مشكل إعراب القرآن (٧١٧).
(٧) المحرر الوجيز (١٤/ ٣٠٠).
(٨) التبيان (٢/ ١٢٠٨).

وقيل: مثل زائد.

والوجه الأول أوجه؛ لأن حذف المضاف كثير في كلامهم، وليس كذلك زيادة مثل»[(١)].

استدل الأنباري على صحة التقدير بلحاق الآية، ورجح الحذف هنا على القول بالزيادة، وذلك بناءً على القاعدة التي ذكرناها سابقًا، وهي تقدير ما ظهر في القرآن أولى في بابه من كل تقدير.

(٣) حذف القول

وهو كثير في كلام العرب، ومستنده ودليله السياق.

(٥٧) ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«تقديره: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول لدلالة الكلام، وحذف الفاء تبعًا للقول، وحذف القول كثير في كلامهم»[(٢)].

(٥٨) ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ [البقرة: ٦٣].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«التقدير فيه: قلنا لهم: خذوا ما آتيناكم، فحذف القول، وحذف القول كثير في كلامهم قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا

(١) البيان (١/ ٣٣٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢١٤).

لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] أي يقولون ما نعبدهم، فحذف للعلم به»[١].

(٤) حذف الموصوف

(٥٩) ﴿يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«يقرأ ﴿نُحَاس﴾ بالرفع والجر، فمن قرأ بالرفع جعله مرفوعاً بالعطف على قوله ﴿شُوَاظٌ﴾ ومن قرأه بالجر لم يجز أن يعطف على ﴿نَّارٍ﴾ لأن الشواظ لا يكون من النحاس؛ لأن النحاس ها هنا بمعنى الدخان، إنما هو محمول على تقدير شواظ من نار، وشيء من نحاس، فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه»[٢].

هذه المسألة متعلقة بالقراءات وتوجيهها إلا أن الشاهد فيها أن الموصوف يحذف، وذلك لدلالة ما قبله عليه، والمعنى له دور في تقدير المحذوف، وسياق الآية على وجه الخصوص أكثر أثراً على التقدير، إذ حمل التقدير هنا «وشيء من نحاس» على سابق الآية، وهي ﴿شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ﴾، وإن كان الرفع أقوى[٣] في معنى الآية وأبين في العربية؛ لأن الشواظ لا يكون من النحاس، وممن ذكر الحذف وتقديره مكي[٤]، وابن عطية[٥]، وأبو حيان[٦].

---

(١) البيان (١/ ٨٩).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٤١٠).
(٣) قال بهذا النحاس في إعرابه (٤/ ٣١١)، والعكبري في التبيان (٢/ ١٢٠٠).
(٤) مشكل إعراب القرآن (٧٠٦).
(٥) المحرر الوجيز (١٤ / ٢٠٥).
(٦) البحر المحيط (١٠/ ٦٥).

(٥) حذف المبتدأ

(٦٠) ﴿وَقُلْ سَلَٰمٌ﴾ [الزخرف: ٨٩].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿سَلَٰمٌ﴾ مرفوع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: أمرنا سلام، أي: مسالمة منكم، وليس من السلام بمعنى التحية، وهذا منسوخ بآية السيف، وزعم الفراء أنه مبتدأ، وأن التقدير فيه: سلام عليكم، وهذا لا يستقيم؛ لأنه لم يرد به الأمر بأن يبدءُوا بالسلام، وإنما بألا يبدءُوا به»[(١)].

تقدير المبتدأ المحذوف مبني على فهم سياق الآية والمراد منها، وهو تنبيه ابن الأنباري في رده على الفراء مستدلاً بأسباب نزول الآية، فهي نزلت بمكة قبل أن يؤمروا بالسلام، وقد نهى الرسول ﷺ عن أن يُبدأ اليهود والنصارى بالسلام، وعلى هذا قول عامة المفسرين والمعربين مثل الطبري[(٢)]، والنحاس[(٣)]، ومكي[(٤)]، وأبي حيان[(٥)].

(٦١) ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

(١) البيان (٢/ ٣٥٦).
(٢) تفسير الطبري (٢/ ٦٦٥).
(٣) إعراب القرآن (٤/ ١٢٤).
(٤) مشكل إعراب القرآن (٦٥٣).
(٥) البحر المحيط (٩/ ٣٩٣).

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿وَلَا حَبَّةٍ﴾ أي: ولا تسقط من حبة.

﴿فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ﴾ صفة لحبة، وتقديره: كائنة في ظلمات الأرض.

و﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾: استثناء منقطع، وتقديره: إلا هو كائن في كتاب مبين، والجار والمجرور في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ.

ولا بد من هذا التقدير لأنه لولا هذا التقدير؛ لكان يجب أن لا يعلمها في كتاب مبين، وهو يعلمها في كتاب مبين»[(١)].

صح هذا التقدير لأنه «لا يجوز أن يكون استثناء يعمل فيه ﴿يَعْلَمُهَآ﴾ لأن المعنىٰ يصير: وما تسقط من ورقة إلا يعلمها إلا في كتاب، فينقلب معناه إلىٰ الإثبات أَي: لا يعلمها في كتابها»[(٢)]، والاستثناء هنا للتوكيد، وهو قول الزمخشري[(٣)]، وأبي حيان[(٤)]، وابن عاشور[(٥)].

ومن أمثلة حذف المبتدأ ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران:١٩٧]، فقد «حذف المبتدأ (تقلبهم) لدلالة ما تقدم في قولهك

(١) البيان (١/ ٣٢٤).
(٢) التبيان للعكبري (١/ ٥٠٢).
(٣) الكشاف (٢/ ٣٠).
(٤) البحر المحيط (٤/ ٥٣٥).
(٥) التحرير والتنوير (٤/ ٢٧٢).

﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [آل عمران:١٩٦]»[(١)]، وكذلك في المخصوص بالمدح في قوله تعالىٰ: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران:١٣٦]، فالمحذوف المبتدأ، والتقدير: «نعم أجر العاملين الجنة، وحُذف لدلالة الكلام المتقدم في وصف الجنة»[(٢)]، وباب حذف المبتدأ كثير في كلام الله.

(٦) حذف المفعول

(٦٢) ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة:١٨٥].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿ٱلشَّهْرَ﴾: منصوب علىٰ الظرف؛ لأن التقدير فيه: فمن شهد منكم المِصْرَ في الشهر؛ لأن المسافر قد شهد الشهر، ولا يجب عليه الصوم فيه، فدل علىٰ أنه لا بد من إضمار المصر، ولهذا قال: فليصمه؛ لأنه نُصِب نصب المفعول به، ولم يرده إلىٰ الظرف الذي يجب إبرازه في موضع ضميره نحو: اليوم صمت فيه»[(٣)].

إعراب الشهر علىٰ الظرف وليس علىٰ المفعولية؛ لأن سياق الآية في من شهد المصر وليس الشهر، لأن كلاً من الحاضر والمسافر: يشهدان الشهر، فكان التقدير موافقاً لسياق الآية، وعلىٰ هذا التقدير كان المفسرون

(١) البيان (١/ ٢٣٨).
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢٢).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٤٤).

المعربون، ومنهم: النحاس[١]، ومكي[٢]، والزمخشري[٣]، وابن عطية[٤]، والعكبري[٥]، وأبوحيان[٦]، وابن عاشور[٧].

(٧) حذف الجملة

(٦٣) ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿ٱنفَجَرَتۡ﴾: معطوف بالفاء على فعل مقدر، وتقديره: فضرب فانفجرت؛ لأن الانفجار إنما يحصل عن الضرب لا عن الأمر بإيجاده، وقد يحذف المعطوف عليه، ويكتفي بالمعطوف للدلالة عليه.

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤] أي: فأفطر فعدة من أيام أخر، وقال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ﴾ [البقرة:١٧٣] أي:فأكل فلا إثم عليه.

---

(١) إعراب القرآن (١/ ٢٨٦).
(٢) مشكل إعراب القرآن (١٢٢).
(٣) الكشاف (١/ ٢٢٦).
(٤) المحرر الوجيز (٢/ ١١٣).
(٥) التبيان (١/ ١٥٢).
(٦) البحر المحيط (٢/ ١٩٧).
(٧) التحرير والتنوير (٢/ ١٧٤).

وقال الشاعر:

ألا فالبثـا شـهرين أو نصـف ثالـث

وتقديره: فالبثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث، لأنك تقول مبتدئاً: لبثت نصف ثالث وهو كثير في كلامهم»[(١)].

العلاقة بين فعل الشرط وجوابه علاقة سياقية، ولذا كان التقدير هنا لفعل الشرط وهو ﴿ٱضۡرِب﴾ وهو المؤدي إلىٰ الانفجار.

ولذا قال الفراء: «فاكتفىٰ بالجواب؛ لأنه قد أدىٰ المعنىٰ»[(٢)]، وزاد أبوحيان بقوله: «ويدلُّ علىٰ هذا المحذوف وجود الانفجار مرتباً علىٰ ضربه، إذ لو كان ينفجر دون ضرب لما كان للأمر فائدة، ولكان تركه عصياناً، وهذا لا يجوز علىٰ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام»[(٣)].

وقد ذكر هذا التقدير: الطبري[(٤)]، والزمخشري[(٥)]، وابن عطية[(٦)]، والعكبري[(٧)].

(١) البيان (١/ ٨٥).
(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٠).
(٣) البحر المحيط (١/ ٣٦٨).
(٤) تفسير الطبري (٢/ ٥).
(٥) الكشاف (١/ ١٤٧).
(٦) المحرر الوجيز (١/ ٣١٢).
(٧) التبيان (١/ ٦٧).

(٨) حذف العائد

(٦٤) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل:٢٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿مَا﴾ استفهامية في موضع رفع لأنه مبتدأ، و﴿ذَا﴾ بمعنىٰ الذي، وهو خبره، و﴿أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ صلته، والعائد محذوف تقديره: أنزله، فحذف تخفيفاً، ولما كان السؤال في موضع رفع كان الجواب كذلك فرفع ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ علىٰ تقدير مبتدأ محذوف، وتقديره: «هو أساطير الأولين»، ولم يجئ نصب الجواب ها هنا كما جاء النصب في الآية التي بعده، وهو قوله تعالىٰ: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ لأن التقدير هناك: أنزل خيراً، ولا يجوز أن يكون التقدير: قالوا أنزل أساطير الأولين! وإنما قدر في الآية الثانية أنزل خيراً؛ لأن ﴿مَاذَآ﴾ جعل بمنزلة كلمة واحدة وهي بمعنىٰ: أيُّ شيء أنزل ربكم، فكان في موضع نصب بـ﴿أَنزَلَ﴾ فلما كان السؤال منصوباً كان الجواب منصوباً»[(١)].

حذف العائد في القرآن كثير ـ أحصيتُ في كتاب البيان ما يزيد علىٰ عشرين موضعاً ـ وفي الآية السابقة حذف آخره، وهو حذف المبتدأ في جملة الجواب في ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ وقد احتكم ابن الأنباري إلىٰ السياق في التفريق بين الآيتين اللتين في سورة النحل «فقولهم ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ليس بجواب عن

(١) البيان (٢/ ٧٧).

السؤال الأول؛ لأنهم لم يريدوا أنه نزل شيء، ولا أن ثم منزلاً، ولكنهم ابتدءُوا الخبر بأن هذه أساطير الأولين، وإنما هو الجواب علىٰ السؤال قول المؤمنين في الآية المستقبلة خيراً، وقولهم: أساطير الأولين، إنما جواب بالمعنىٰ، فأما علىٰ السؤال بحسبه فلا»[(١)] «فاحتمل أن يكون التقدير: المذكور أساطير، أو المنزل أساطير، جعلوها منزلاً علىٰ سبيل الاستهزاء، وإن كانوا لا يؤمنون بذلك»[(٢)].

وعلىٰ هذا التقدير: الزجاج[(٣)]، والنحاس[(٤)]، ومكي[(٥)].

وهناك شواهد كثيرة علىٰ حذف الفاعل، واسم كان، وجواب القسم، وجواب الشرط، والمصدر، كلها مرتبطة بفهم سياق الآيات وتقديرها قائم عليه، وليس هذا مجال الإسهاب في ذكر النماذج.

(١) المحرر الوجيز (٨/ ٣٩٧).
(٢) البحر المحيط (٦/ ٥٢٠).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٩٤).
(٤) إعراب القرآن (٣/ ٣٩٤).
(٥) مشكل إعراب القرآن (٤١٧).

۞ المطلب الثالث: أثر السياق في التعليق:

شبه الجملة ظرفًا أو جاراً ومجروراً لابد له من متعلق، ويمكن تحديده عن طريق سياق الجملة ومعناها المقصود.

والأصل فيه أن يكون كونًا عامًا كما قال النحاة: كائن أو مستقر، إلا أنه قد يستدعي السياق متعلقًا خاصًا لا بد من تقديره لفهم الجملة، ويتم اقتناصه من السياق.

١. الظرف

(٦٥) ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران:١٢٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فيه ثلاثة أوجه:

- **الأول**: أنه يتعلق بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران:١٢٣].
- **الثاني**: أن يكون بدلاً من ﴿إِذْ هَمَّت﴾ ولا يجوز أن يتعلق بنصركم؛ لأن النصرة كانت يوم بدر، و﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ كان في يوم أحد.
- **الثالث**: أن يتعلق بفعل مقدر، وتقديره: اذكروا»[(١)].

(١) البيان (١/ ٢١٩).

سياق الآيات في الحديث عن غزوة أحد وليس بدر، ولذا رد الأنباري أن يكون المتعلق ﴿نَصَرَكُمُ﴾ في قوله الثاني، إلا أنَّ عامَّة كلام المفسِّرين أنه متعلق بـ ﴿نَصَرَكُمُ﴾.

ويرىٰ الطبري[1] أنها في سياق الحديث عن بدر، فتقدير المتعلق مرتبط بفهم سياق الآية وسبب نزولها.

(٦٦) ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٨-٩].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«و﴿يَوْمَ تُبْلَىٰ﴾ ظرف، ولا يجوز أن يتعلق بـ﴿رَجْعِهِۦ﴾؛ لأنه يؤدي إلىٰ الفصل بين الصلة والموصول بخبر (أن)، وهو قوله تعالىٰ: ﴿لَقَادِرٌ﴾ وفيما يتعلق به وجهان:

- **أحدهما**: أن يتعلق بفعل يدل عليه قوله: ﴿رَجْعِهِۦ﴾، وتقديره: يرجعه يوم تبلىٰ السرائر.
- **الثاني**: أنه يتعلق بقوله: ﴿لَقَادِرٌ﴾.

والوجه الأول أوجه؛ لأن الله قادر في جميع الأوقات فأي فائدة في تعيين هذا الوقت»[2].

(١) تفسير الطبري (٧/ ١٧٣-١٧٩).
(٢) البيان (٢/ ٥٠٧).

رجح ابن الأنباري أن يكون المتعلق بالظرف فعلاً مقدرًا، وليس (قادر)؛ لأن سياق الآيات يتحدث عن وقت معين وهو يوم القيامة، فوجب أن يكون المتعلق خاصاً بذلك اليوم.

لكن بعض المعربين لم يراعِ هذه النكتة التي ذكرها ابن الأنباري هنا، فمكي بن أبي طالب[١] يرىٰ أن العامل (قادر)، وكذلك العكبري[٢].

(٦٧) ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء:٧١].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿يَوْمَ﴾ منصوب علىٰ الظرف، ويتعلق بفعل دل عليه قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ فكأنه قال: لا يظلمون فتيلاً يوم ندعو كل أناس بإمامهم.

ولا يجوز أن يعمل فيه ﴿نَدْعُوا۟﴾ لأنه مضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، ولا يجوز أن يعمل فيه (فضلنا) في الآية التي قبله؛ لأن الماضي لا يعمل في المستقبل»[٣].

عُلق الظرف بفعل دل عليه ما سبق الآية من جملة ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ مع أنه قد يجيز بعض المعربين أن يتعلق ما ذكر، ولكن ما ذكره ابن الأنباري

(١) مشكل إعراب القرآن (١/ ٨).
(٢) التبيان (٢/ ١٢٨١).
(٣) البيان (٢/ ٩٤).

أخص في السياق وأرجح من غيره من الوجوه التي ذكرها غيره من المفسرين والمعربين كالزجاج(١)، وابن عطية(٢)، والعكبري(٣).

٢. الجار والمجرور

(٦٨) ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [الرعد:١٧].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ جار ومجرور في موضع نصب على الحال من الضمير المجرور في ﴿عَلَيْهِ﴾ وتقديره: ومما يوقدون عليه كائناً أو مستقراً في النار، ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ﴾منصوب على المصدر في موضع الحال من المضمر في يوقدون في النار، وإنما المعنى أنهم يوقدون على الذهب كائناً في النار»(٤).

رد ابن الأنباري أن يكون ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ متعلقاً بـ﴿يُوقِدُونَ﴾ حسب فهمه للإيقاد المقصود في الآية، وإن كان أبو علي الفارسي يرى جواز التعليق، ويعلل ذلك بأنه «قد يوقد على شيء وليس في النار، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص:٣٨]، فكذلك البناء الذي أمر به أن يوقد عليه ليس في النار ولكن يصيبه لهيبها»(٥).

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٥٢).
(٢) المحرر الوجيز (٩/ ١٤٦).
(٣) التبيان (٢/ ٨٢٨).
(٤) البيان (٢/ ٥٠).
(٥) نقله عنه ابن عطية في المحرر الوجيز (٨/ ١٥٦).

ولكن ما ذهب إليه أبو علي في الإيقاد على النار وليس الإيقاد في النار، ثم إن سياق الآيتين يختلف.

(٦٩) ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران:١٥٤].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«اللام لام كي، وهي متعلقة بفعل مقدر دل عليه الكلام، وتقديره: وليبتلي الله ما في صدوركم أوجب عليكم القتال، ﴿وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ معطوف على ﴿لِيَبْتَلِيَ﴾، والكلام عليهما واحد»[(١)].

(٧٠) ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ﴾ [القصص:٣٢].

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وإلى فرعون يتعلق بفعل مقدر في موضع الحال، وتقديره: مرسلاً إلى فرعون وملئه»[(٢)].

البرهانان معجزتان، والمعجزات دلائل النبوة والرسالة فأوجب ذلك تقديراً خاصاً للمتعلق وهو: الإرسال.

ومثلها: قوله تعالى: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [النمل:١٢].

(١) البيان (١/ ٢٢٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٣٢).

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«مرسلاً إلىٰ فرعون... وحذف مرسلاً المنصوب علىٰ الحال لدلالة الحال عليه»[(١)].

فالمقام هنا دال علىٰ الإرسال فكان هو متعلق الجار والمجرور.

(١) المصدر السابق (٢/ ٢١٩).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تُقضىٰ الحاجات وبعد:

فإن مما تقتضيه منهجية البحث العلمي في ختام كل دراسة وبحث أن تُذكر النتائج والتوصيات التي خلصت إليها مسائله وأدت إليها مقدماته، وهذا ما سأذكره فيما يأتي، ولا أرىٰ داعياً لتكرار ذكر مباحث الرسالة وفصولها وما احتوته من مسائل ومباحث؛ لأن المقدمة وفهرس المحتويات كافية في هذا؛ أما النتائج والتوصيات فلا بد من تأكيدها – وإن مرت في ثنايا البحث وأشير إليها في فصوله– ومن أبرز ما يراه الباحث صالحاً لهذا المقام ما يلي:

(١) أظهرت الدراسة أهمية البحث والتنقيب في تراثنا العربي، وعدم الركون والانبهار بنظريات الغرب وإظهارها للجيل علىٰ أنها فتوحات وإعجاز علمي لم يُسبق إليه، مع أن المنصف للتراث يجد فيه من الكنوز واللآلئ ما لم يستثمر بعد في بناء نظريات عربية بلسان عربي مبين، ومنها (نظرية السياق) فما أحوج الباحثين وأبناء العربية إلىٰ هذا النبع الصافي والكنز الثمين للإفادة منه، والتجديد في بحثه، وإعادة النظر في مسائله من زوايا تتعدد ولا تتناقض، وتجدد ولا تتكرر، فلا تقديس لكلام سبق؛ لأنه سبق، ولكن للاستدراك والاعتراض بالحجة والبرهان، فإن العلم بحر لا ساحل له. ومما يُعلم أن النحو العربي قد ظُلم من قبل طائفتين متعارضتين كل منهما يدعي وصلاً

بليلىٰ، وهما أنصاره وأعداؤه، فالطائفة الثانية بالغت في ظلمه، والتنقيص من قدره، والزعم بأنه لم يف بحاجات المتكلمين وأغراض الناطقين حتىٰ طالبوا بنحو جديد؛ يهدم ولا يبني، والطائفة الأولىٰ أساءوا من حيث أرادوا الإحسان فبالغوا في تقديس وتقليد أقوال أربابه وعلمائه دون أن يجهدوا أنفسهم بالبحث والاجتهاد والنظر والتأمل، فردوا كل قول يُشم منه رائحة الاستقلال والاستدراك، حتىٰ لو كان صاحبه حافظاً لألفية ابن مالك، ومستظهراً لكتاب سيبويه، وكل ذلك ليس لشيء، وإنما لأنه مسّ شيئاً مما ذكره النحاة بشيء من النظر والتعقيب!! وكلا الطائفتين أساء إلىٰ النحو، وإن تعددت بهم السبل إلا أن النتيجة واحدة. ونحن في حاجة إلىٰ فريق متوسط إذ الوسط خير الأمور، يتميز بقوة في العلم، وتوسع في الاطلاع، وإخلاص في المقصد، وبعد ذلك جد واجتهاد في التجديد والتصحيح مع الحفاظ علىٰ الأصول والنظر في الفروع، وحينئذٍ تخرج مدارس ناضجة يحمل لواءَها أهلٌ لها؛ ثملوا من النهل من العلم الموروث، وظمئوا إلىٰ العلل بالتجديد والبناء الذي لا ينتهي، علىٰ أصول راسخة، وعقول مفكرة، فوردوا ماء العربية الصافي، فشربوه عللا بعد نهل.

(٢) أبان الباحث أهمية دراسة المباحث المرتبطة بعلوم متعددة، والخروج بنظريات معرفية متكاملة، فلا أضر علىٰ البحث العلمي، وخاصة في علوم العربية، من فصلها فصلاً قد يؤدي في أحيان كثيرة إلىٰ تشويه العربية وعدم تذوقها، فالحاجة إلىٰ ربط العلوم بعضها ببعض ماسة. وقريب من هذا دراسة مسائل النحو واللغة في غير مظانها ككتب التفسير والمعاني وأصول الفقه والبلاغة، فإنه قد يثري هذه المسائل، وينتج أبواباً من الخير لهذا العلم وغيره، مما لم يخطر علىٰ بال المتخصصين فيه. والعلم رحم بين أهله.

(٣) ما زالت الحاجة ماسة إلىٰ ضبط المصطلحات، وفهم مصطلحات كل علم علىٰ حده، حتىٰ لا تختلط المفاهيم، وتضطرب الأفهام، وقد مست الدراسة شيئًا من هذه المصطلحات بشيء من النظر والتأمل؛ فوجدت خلطًا بين النظم والسياق، وبين علم المعاني ومعاني النحو، وبين المعاني النحوية والوظائف النحوية والمعاني البلاغية؛ مما يحتم علىٰ أهل كل فن العناية بمصطلحاته وشرح حدوده ومعانيه.

(٤) للدلالة المعجمية والبنية الصرفية أثر واضح علىٰ التوجيه الإعرابي وفهم دلالة الكلام قبل ذلك.

(٥) ما يراعيه المتكلم عند لفظه هو نفسه ما يستعين به المتلقي من محددات وقرائن تمكنه من فهم المعنىٰ، ويظهر ذلك الترابط الواضح بين مكونات الكلام ومكونات النظام النحوي إذ هي علاقة تبادلية كل منهما يؤثر في الآخر.

(٦) أبانت الدراسة أثر قصد المتكلم وعلم المخاطب في عملية الكلام ودورهما في كثير من أحكام النحو ومسائله مما يتطلب كثيراً من البحث والاستقراء في تتبع تلك المسائل.

(٧) خرج الباحث بتعريف للسياق، وهو «مجموع القرائن اللفظية والحالية الدالة علىٰ قصد المتكلم من خلال تتابع الكلام وانتظام سابقه ولا حقه به»، وهو تعريف يجمع بين أنواع السياق وعلاقته بالقصد وأثره في تتابع الكلام.

(٨) أفادت الدراسة علاقة السياق بالمعنىٰ؛ وأنهما لا يترادفان بل إن السياق أكبر الأدلة والقرائن علىٰ فهم المعنىٰ بشقيه المعجمي والنحوي.

(٩) أوضحت الدراسة مفهوم النحو بشموليته، وخطأ اختزاله في مسائل الإعراب الذي يعتبر شكلاً من أشكاله وتطبيقاً لأحكامه، وعلاقة النحو بالمعنىٰ وارتباطه به لا يمكن إغفالها لأنه نظام شامل، والمعنىٰ أحد أركانه.

(١٠) خرجت الدراسة بتعريف للمعاني النحوية من خلال فهم الباحث لها واطلاعه علىٰ آراء العلماء والباحثين، فكان تعريفها بأنها «معان كلية ذهنية يدل عليها قصد المتكلم، ويعبر عنها بالبنية والأداة والتركيب والسياق والإعراب واللفظ».

(١١) أهمية المعنىٰ النحوي ودوره في الكلام، وأنه أولىٰ وأجدر بالعناية من المعنىٰ المعجمي؛ إذ الثاني طريق للأول، كما أنه الطريق إلىٰ الأغراض البلاغية، فعلم المعاني ينبني في مجمل مباحثه علىٰ توخي معاني النحو من حيث مطابقة مقتضىٰ الحال والاختيار من بين المعاني النحوية.

(١٢) أشارت الدراسة إلىٰ أن أصول الصناعة النحوية، وإن كانت جزءاً مهماً من النظام النحوي، إلا أنه يجب أن يضاف إلىٰ ما احتوته كتب أصول النحو ما يُعنىٰ بالقواعد الكلية والضوابط والأحكام العامة للنحو، وهذه مباحث جديرة بأن تكون ضمن أصول الصناعة النحوية، ويبنىٰ عليها فروع كثيرة، قد لا تجدها مجتمعة في مصنف أو كتاب.

(١٣) أهمية دراسة مكونات نظام الجملة في العربية، والتوسع في مسائلها ومباحثها، وجمع متفرقها من بين أبواب النحو ومسائله؛ لأن الجملة هي محور الدراسة النحوية، وعليها مدار العلم وثمرته.

(١٤) قد يختلط عند بعض الباحثين إدراك مفهوم السياق القرآني مما يجعل بعضاً منهم يفرق بينه وبين السياق اللغوي، وما يراه الباحث أن مفهوم السياق واحد؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، ولكن قد يكون للسياق القرآني ما يختص به ويتميز به، وذلك نابع من أسلوبه وإعجازه، كما أن توسيع مفهوم السياق القرآني يؤثر في فهم القرآن وإدراك أساليبه، وهو ما يُسمىٰ بالسياق الأكبر.

(١٥) إن كثيراً من قواعد توجيه السياق القرآني المبثوثة في كتب التفسير وعلوم القرآن متصلة بقواعد النحو واللغة؛ مما يمكن استثمارها في رفع مستوىٰ الأداء عند مستعملي العربية، والرقي بأسلوب الخطاب والتعبير.

(١٦) أظهرت الدراسة الأثر الواضح للسياق في التوجيه الإعرابي؛ إذ قد يحتم السياق وجهاً إعرابياً واحداً، ويرفض ما عداه من أوجه؛ لمخالفتها للسياق وموجبه، وقد يكون السياق مرجحاً لوجه إعرابي علىٰ آخر علىٰ وجه الجواز لا الوجوب، وذلك لفخامة في المعنىٰ، وقد تستوي الأوجه الإعرابية؛ لأن السياق يحتملها كلها، ويختلف العلماء في ترجيح الأولىٰ والأكثر موافقة للمقصود من الكلام، وهذه الأنواع واضحة في كتاب ابن الأنباري. كما أن للسياق دوراً بارزاً في تحديد معاني الأدوات والحروف؛ إذ إن معانيها سياقية كما هو معلوم عند أهل الصناعة، وهو كذلك الحكم والفيصل في تقدير المحذوفات وعود الضمائر والتعلق وتحديد العامل.

(١٧) لقد أبانت الدراسة التطبيقية ما يتمتع به ابن الأنباري من عقلية إبداعية، وتفكير نحوي يجمع بين العمق والاتساع، من خلال ثقافته الواسعة في علوم شتىٰ مما ظهر في كتابه البيان من مراعاة للمعاني، وربط للأوجه الإعرابية لسياقات الكلام ومقاصده، والترجيح بين الأقوال؛ وفقاً لربط السياق بالنحو، والمعنىٰ بالصناعة.

(١٨) **وأخيراً** فإن تذوق النحو والاستمتاع به غاية محمودة، وطريقة إلىٰ تعلمه وتعليمه مقصودة، وما ربط النحو بالتطبيق، وخاصة ما يتعلق بكلام الله إلا دلالة من دلائل الإعجاز النحوي، ولا يتأتىٰ هذا إلا بفهم سياقات القرآن، وربطها بأحكام النحو ومسائله، وحينها يحصل التدبر والتذوق لكلام الله، من خلال إزالة ما يوصم به النحو من الجفاف والصنعة. كما أن في دراسة المعاني النحوية استثماراً لما تحمله هذه العربية من بيان وجمال؛ فيحسن بأهل العلم والتعليم النظر في هذا المسلك، وهذه الطريقة؛ لنرقىٰ بطرق ووسائل تعليم اللغة العربية، ونفتح قلوب الناشئة وأبناء هذا اللسان لحب العربية ونحوها، والإفادة منها في واقعهم، وتطبيق ذلك ممارسة من خلال إذكاء مهاراتهم اللغوية، ولا غرو أن ذلك مما تشرئِب إليه الأعناق، وتسعد به الأرواح، وتُفنىٰ فيه الأعمار، في زمن أصبح معلمو العربية أقرب إلىٰ الإحباط منهم إلىٰ الافتخار، وأقرب إلىٰ الملل منهم إلىٰ الطموح، فما بالك بعد ذلك بالطلاب، وما يتناقلونه بينهم من صعوبات وعوائق حتىٰ وقعنا في عالم يجمع بين عجز المعلم ووهم الصعوبة، فإلىٰ الله المشتكىٰ، وعليه الملتجأ، ونسأله أن يرزقنا همة في طلب العلم، وهمة أكبر في تبليغه، وإتقان تعليمه، وما ذلك علىٰ الله بعزيز.

هذا والله أعلم وأحكم،
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. نوح بن يحيى الشهري

قائمة المراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: محيي الدين توفيق إبراهيم، جامعة الموصل، العراق، ١٣٩٩هـ.

(٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو: جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ونس، ١٩٨١م.

(٣) أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية: فاضل السامرائي، مطبعة اليرموك، بغداد، ط١، ١٩٧٥م.

(٤) الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، ت: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

(٥) أثر النحاة في البحث البلاغي: عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

(٦) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: تقي الدين أبو الفتح الشهير بابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧) أحكام القرآن: أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

(٨) الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، تعليق: عبدالرزاق عفيفي، مؤسسة النور، الرياض، ط١، ١٣٨٧هـ.

(٩) الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت: محمد حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ط: ١، ١٤١٩هـ.

(١٠) إحياء النحو: إبراهيم مصطفىٰ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

(١١) الأدلة الاستئناسية عند الأصوليين: أشرف محمود الكناني، دار النفائس، عمان، ط١، ١٤٢٥هـ.

(١٢) أساس البلاغة: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، ت: عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

(١٣) أساليب العطف في القرآن الكريم: مصطفىٰ حميدة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٩م.

(١٤) أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص: عماد الدين محمد الرشيد، دار الشهاب، سوريا، ١٤٢٠هـ.

(١٥) الاستقامة: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، تصوير مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١.

(١٦) أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي الغربي بدمشق، د.ت.

(١٧) أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن دراسة نحوية: يونس عبد مرزوك الجنابي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

(١٨) الإشارة إلىٰ الإيجاز في بعض أنواع المجاز: عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي، قدّم له: رمزي دمشقية، دار البشائر الإسلامية، بيروت،ط١، ١٤٠٨هـ.

(١٩) الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، ت: إبراهيم محمد عبدالله، المكتبة الفيصلية، دمشق، ١٤٠٧هـ.

(٢٠) إشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز في ضوء البيان القرآني: محمود توفيق محمد سعد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط: ١،١٤١٢هـ.

(٢١) الأصول دراسة ابيستيمولجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

(٢٢) الأصول في النحو: أبو بكر بن سهل السراج النحوي البغدادي، ت:عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣.

(٢٣) الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤١١هـ.

(٢٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

(٢٥) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: عبد الحميد أحمد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٢٦) الإعجاز النحوي في القرآن الكريم: فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح،ط ١، ١٤٠٤هـ.

(٢٧) إعراب القرآن: أبو جعفر بن أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط ٣، ١٤٠٩هـ.

(٢٨) الإعراب سمة العربية الفصحىٰ: محمد إبراهيم البنا، دار الإصلاح.

(٢٩) أعلام الموقعين: ابن قيم الجوزية، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، تصوير المكتبة العصرية، بيروت.

(٣٠) الإغراب في جدل الإعراب: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٣٧٧هـ.

(٣١) الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: محمود الفجال، مطبعة الثغر، ط١، ١٤٠٩هـ.

(٣٢) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: فاضل مصطفىٰ الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ.

(٣٣) أمالي المرتضي: علي بن الحسين الموسوي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، تصوير دار الفكر العربي، مصر.

(٣٤) الإمام في بيان أدلة الأحكام: عز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام السلمي، ت: رضوان مختار ابن غربية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ.

(٣٥) الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، ت: أحمد أمين وأحمد الزين، تصوير المكتبة العصرية.

(٣٦) إنباه الرواة في أنباء النحاة: علي بن يوسف القفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

(٣٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (ومعه الانتصاف من الإنصاف للمحقق): عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٣٨) الإيضاح في علل النحو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ.

(٣٩) البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفىٰ جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.

(٤٠) البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ت: عرفات العشا حسونة، دار الفكر، لبنان، ١٤١٢هـ.

(٤١) بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

(٤٢) البداية والنهاية: الحافظ ابن كثير، ت: علي أحمد ملحم وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٥، ١٤٠٩هـ.

(٤٣) البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط: ٢.

(٤٤) البرهان في وجوه البيان: أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، ت: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب (القاهرة) - مطبعة الرسالة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

(٤٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، تصوير دار الفكر، لبنان، ط٢، ١٣٩٩هـ.

(٤٦) بلاغة القرآن:محمد الخضر حسين، أشرف علىٰ طبعه:علي الرضا التونسي.

(٤٧) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية: د.محمد محمد أبو موسىٰ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٤٨) بنية التخلف: إبراهيم البليهي، مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٤١٥هـ.

(٤٩) البيان في إعراب غريب القرآن: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: طه عبد الحميد طه ومصطفىٰ السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

(٥٠) البيان في روائع القرآن: تمام حسن، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.

(٥١) البيان والتبيين: عمرو بن بحر الجاحظ، ت: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

(٥٢) تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.

(٥٣) التبيان في إعراب القرآن: عبدالله بن الحسين العكبري، ت: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

(٥٤) التبيان في أقسام القرآن: محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، ت: طه يوسف شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢هـ.

(٥٥) التحبير في علم التفسير: جلال الدين السيوطي، ت: زهير عثمان نور، وزارة الأوقاف بقطر، ط١، ١٤١٦هـ.

(٥٦) التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس.

(٥٧) التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه: كريم زكي حسام الدين، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٥٨) التحليل الدلالي في كتاب "الفروق في اللغة" لأبي هلال العسكري: محيي الدين محسب، طبع مجموعة ميراناس، مصر، د.ت.

(٥٩) التحليل النحوي أصوله ودلالته: فخر الدين قباوة، مكتبة المنار، ط١، ٢٠٠٢.

(٦٠) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: عبدالفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض.

(٦١) التسعينية: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، ت: العجلان، مكتبة المعارف.

(٦٢) التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

(٦٣) التطريز اللغوي: محمد خليفة الدّناع، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٧م.

(٦٤) التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

(٦٥) التفسير البياني: عائشة عبدالرحمن، ط٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨م.

(٦٦) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري، ت: عبدالله عبدالمحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

(٦٧) تفسير القرآن العظيم: الحافظ ابن كثير، ت: عبدالعزيز غنيم، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد إبراهيم البنا، كتاب الشعب.

(٦٨) التفسير القيم لابن القيم: ت: محمد حامد الفقي، مكة، مطبعة السنة المحمدية.

(٦٩) التفسير الكبير: محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢.

(٧٠) التفسير اللغوي للقرآن الكريم: د. مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٧١) تفسير المنار: محمد رشيد رضا،القاهرة، دار المنار.

(٧٢) تهذيب الآثار (مسند عبدالله بن عباس): محمد بن جرير الطبري، ت:محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر

(٧٣) تهذيب الأسماء واللغات: أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧٤) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ.

(٧٥) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: الرماني، الخطابي، عبدالقاهر الجرجاني، ت: محمد خلف الله أحمد، دار المعارف، القاهرة، ط ٤.

(٧٦) جامع الدروس العربية: مصطفىٰ غلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

(٧٧) الجنىٰ الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، ت: فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

(٧٨) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، ت: علي بن حسن بن ناصر، عبدالعزيز بن إبراهيم العكر، أحمد ابن محمد، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.

(٧٩) حاشية علىٰ شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، لابن جماعة، مصورة عن الطبعة التركية بالأستانة، ١٣١٠هـ.

(٨٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

(٨١) الحدود: أبو الوليد الباجي، ت: نزيه حماد، تصوير مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

(٨٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ

(٨٣) الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت:عبدالسلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٨٤) الخصائص: عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، تصوير دار الكتاب العربي، لبنان.

(٨٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف السمين الحلبي، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ.

(٨٦) درء تعارض العقل والنقل: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ.

(٨٧) الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية: هادي أحمد فرحان الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٨٨) دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين، ت: علي الرضا التونسي، دار الكتب، مكتبة دار الفتح، دمشق.

(٨٩) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: صاحب أبو جناح، دار الفكر: عمان، ط:١، ١٤١٩هـ

(٩٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، مصر.

(٩١) دراسة الطبري للمعنىٰ من خلال تفسيره: محمد المالكي، وزارة الأوقاف بالمغرب، ط١، ١٤١٧هـ.

(٩٢) دراسة المعنىٰ عند الأصوليين: طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٣م.

(٩٣) الدرس النحوي عند ابن الأنباري: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

(٩٤) دروس الأسنية العامة: دي سوسير، ترجمة: صالح القرحاوي، ط:١، الدار العربية للكتاب، تونس، ليبيا، ١٩٨٥م.

(٩٥) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

(٩٦) دلالات التراكيب (دراسة بلاغية): محمد محمد أبو موسىٰ، مكتبة وهبة، مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ.

(٩٧) دلالة الألفاظ عند الأصوليين: محمود توفيق محمد سعد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.

(٩٨) الدلالة اللغوية عند العرب: عبدالكريم مجاهد، دار الضياء، عمان.

(٩٩) دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: موسىٰ بن مصطفىٰ العبيدان، الأوائل، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

(١٠٠) دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمه وعلّق عليه: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ١٩٩٨م.

(١٠١) الرد علىٰ النحاة: ابن مضاء القرطبي، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٣.

(١٠٢) رسائل الانتقاد المطبوعة باسم (أعلام الكلام)، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٢٦م.

(١٠٣) الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

(١٠٤) روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني: أبو الفضل محمود الألوس، تصوير دار إحياء التراث العربي عن الطبعة المنيرية.

(١٠٥) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه: موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠١هـ.

(١٠٦) زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: هيفاء عثمان عباس فدا، مكتبة القاهرة للكتاب، القاهرة.

(١٠٧) الزينة: أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي، ت: حسين بن فيض الهمداني، القاهرة، ١٩٥٧.

(١٠٨) شرح الأمير علىٰ المغني: محمد بن محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية – مصر.

(١٠٩) شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجيّاني الأندلسي، ت: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤١٠هـ

(١١٠) شرح التصريح بمضمون التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، ت: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٣هـ.

(١١١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ت: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

(١١٢) شرح السير الكبير: محمد بن أحمد السرخسي، ت: صلاح الدين المنجد.

(١١٣) شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

(١١٤) شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش، تصوير عالم الكتب، بيروت.

(١١٥) شرح الملوكي في التصريف: يعيش بن علي بن يعيش، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ.

(١١٦) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفو الإشبيلي، ت:صاحب أبو جناح، دار الفيصلية.

(١١٧) شرح ديون الحماسة: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، ت: أحمد أمين، عبدالسلام هارون، دارالجيل، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ

(١١٨) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، ت: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م.

(١١٩) الصاحبي: أحمد بن فارس بن زكريا، ت: السيد أحمد صقر، طبع عيسىٰ البابي الحلبي.

(١٢٠) الصدارة في النحو العربي: عبدالرحمن محمود مختار الشنقيطي، دار النهار للطبع والنشر، مصر، ط٢، ١٤٢٠هـ.

(١٢١) الصعقة الغضبية في الرد علىٰ منكري العربية: سليمان بن عبد القوي الطوفي، ت: د.محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(١٢٢) صون المنطق عن الكلام: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

(١٢٣) طبقات الشافعية: ابن قاضي شهبة، ت: عبدالعليم خان، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٤٠٠هـ.

(١٢٤) طبقات الشافعية الكبرىٰ: عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي، ت: محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، طبع هجر، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ.

(١٢٥) طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط:٢.

(١٢٦) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيىٰ بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، ت: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

(١٢٧) ظاهرة اللبس في العربية: مهدي أسعد عرار، دار وائل، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.

(١٢٨) العبودية: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.

(١٢٩) العربية دراسات في اللغة اللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ.

(١٣٠) العربية والفكر النحوي دراسة في تكامل العناصر وشمولية النظرية: ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.

(١٣١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط:١، ٢٠٠١م.

(١٣٢) علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق (دراسة تأريخية، تأصيلية، نقدية): فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.

(١٣٣) علم الدلالة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٣م.

(١٣٤) العمدة في صناعة الشعر ونقده: الحسن بن رشيق القيرواني، ت: النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ.

(١٣٥) الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد، ت: جمال عبدالغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

(١٣٦) فضائل القرآن ومعالمه وآدابه: أبو عبيد القاسم بن سلام، ت:أحمد بن عبدالواحد الخياطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٥هـ.

(١٣٧) قضايا نحوية: مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبوظبي، ٢٠٠٢م.

(١٣٨) قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية: علي محمد حسن العماري، مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ.

(١٣٩) قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية: حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(١٤٠) قواعد التفسير: جمعًا ودراسة: خالد عثمان السبت، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ.

(١٤١) القواعد الفقهية مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها: علي أحمد الندوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ.

(١٤٢) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ت: عبد السلام هارون، تصوير دار الجيل، بيروت.

(١٤٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، ت:محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

(١٤٤) الكلمة دراسة لغوية معجمية: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م.

(١٤٥) الكليات: أيوب بن موسى الكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ.

(١٤٦) الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من المسائل الفقهية: جمال الدين الأسنوي، ت: محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ط:١، ١٤٠٥هـ.

(١٤٧) اللباب في علل البناء والإعراب: أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، ت: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

(١٤٨) لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٦.

(١٤٩) لغات البشر: ماريو باي، ترجمة د. صلاح العربي، القاهرة، ١٩٧٠م.

(١٥٠) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤هـ.

(١٥١) اللغة: جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د.ن، د.ت.

(١٥٢) لمع الأدلة في أصول النحو: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٣٧٧هـ.

(١٥٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة،الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة.

(١٥٤) مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ التميمي، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، د.ت.

(١٥٥) المجتبىٰ من السنن الصغرىٰ للنسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(١٥٦) مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وساعده ابنه محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

(١٥٧) محاسن التأويل: جمال الدين القاسمي، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، تصوير مكتبة ابن تيمية، ط١.

(١٥٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت: عبد الله الأنصاري، والسيد عبد العال إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، ط٢.

(١٥٩) المحصول في علم الأصول: فخر الدين الرازي، ت: طه جابر العلوان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢.

(١٦٠) المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٦.

(١٦١) مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ط: ٢، ١٣٩٤هـ

(١٦٢) مرآه الجنان: اليافعي، تصوير عن طبعة دار المعارف النظامية، الهند، ١٩١٨م.

(١٦٣) المركب الإسمي الإسنادي وأنماطه: أبو السعود حسنين الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ

(١٦٤) مرقاة الوصول إلىٰ علم الأصول في أصول الفقه، لمحمد بن فرامرز الحنفي المعروف بـ(مُلا خسرو)، تحقيق إلياس قبلان.

(١٦٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، دار التراث، القاهرة، ط٣، د.ت.

(١٦٦) المستصفىٰ في علم الأصول: محمد بن محمد الغزالي، تصوير طبعة المطبعة الأميرية بولاق.

(١٦٧) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية: عبدالسلام بن عبدالله الخضر، عبدالحليم بن عبدالسلام، وشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.

(١٦٨) مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٨هـ.

(١٦٩) معارج القبول بشرح سلم الأصول: حافظ أحمد الحكمي، ت.عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط٢، ١٤١٣هـ.

(١٧٠) معاني القرآن: سعيد بن مسعدة الأخفش، ت: هدىٰ محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤١١هـ.

(١٧١) معاني القرآن: يحيىٰ بن زياد الفراء، ت: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، بيروت.

(١٧٢) معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، ت: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرىٰ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.

(١٧٣) معاني القرآن وإعرابه: إسحاق بن السري الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.

(١٧٤) معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ.

(١٧٥) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب): ياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

(١٧٦) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

(١٧٧) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه إبراهيم مصطفىٰ وأحمد الزيات وآخرون، المكتبة الإسلامية، المكتبة الإسلامية، تركيا، ب.ت.

(١٧٨) معجم شواهد العربية: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٤١٧هـ

(١٧٩) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام هارون، تصوير دار الجيل، د.ت.

(١٨٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

(١٨١) المغني في أصول الفقه: عمر بن محمد الخباري، ت: محمد فطرهبقا، جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٠٣هـ.

(١٨٢) مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر محمد بن السكاكي، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.

(١٨٣) مفردات القرآن (نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية): عبدالحميد الفراهي، ت: محمد أجمل أيوب الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.

(١٨٤) المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلىٰ بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون الناشر: دار المعارف – القاهرة الطبعة: السادسة.

(١٨٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك: أبي إسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، ت: عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ.

(١٨٦) مقالات في العربية: مازن المبارك، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ.

(١٨٧) المقتضب: محمد بن يزيد المبرّد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

(١٨٨) مقدمة العلامة ابن خلدون: عباس أحمد الباز، دار الباز للنشر والتوزيع،ط٤، ١٣٩٨هـ.

(١٨٩) مقدمة في أصول التفسير: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ت: محمود محمد نصار، مكتبة التراث الإسلامي، د.ت.

(١٩٠) المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور: ت:أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ.

(١٩١) من قضايا اللغة: مصطفىٰ النحاس، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٤١٥هـ.

(١٩٢) من نحو المباني إلىٰ نحو المعاني: محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ.

(١٩٣) مناهج البحث في اللغة: تمام حسن، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٧هـ.

(١٩٤) مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: عطا محمود موسىٰ، دار الإسراء، عمان، ط١، ٢٠٠٢م.

(١٩٥) مناهل العرفان: محمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، ط٣.

(١٩٦) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: أبو الحسن حازم القرطاجي، ت.محمد الحبيب بن خوجه، دار الكتب الشرقية.

(١٩٧) منهاج السنة النبوية: أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

(١٩٨) المنهج الأصولي في فقه الخطاب: إدريس الحمادي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط: ١، ١٩٩٨م.

(١٩٩) منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي: عبد الحميد العلمي، وزارة الأوقاف بالمغرب، ط٢، ١٤٢٢هـ.

(٢٠٠) منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصوص الدينية: أحمد طاهر عبد الرحمن النقيب، مكتبة ودار ابن حزم، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

(٢٠١) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قابوس، بنغازي، ط١، ١٩٦٩م.

(٢٠٢) الموافقات: إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، ت: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤٢١هـ.

(٢٠٣) نتائج الفكر في النحو: أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، ت: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الرياض.

(٢٠٤) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠١م.

(٢٠٥) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٥.

(٢٠٦) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة.

(٢٠٧) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي، ت: محمد عبدالكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

(٢٠٨) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط: ٣، ١٤٠٥هـ.

(٢٠٩) نشأة النحو وتاريخ أشهر التاريخ: محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، محمد الكردي، ط٢، د.ت.

(٢١٠) نظرات في التراث اللغوي العربي: عبدالقاد المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣هـ.

(٢١١) نظرية المعنىٰ عند حازم القرطاجي: فاطمة عبدالله الوهيبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.

(٢١٢) نظرية المعني في النقد العربي: مصطفىٰ ناصف، دار الأندلس، ط ٢، ١٤٠١هـ.

(٢١٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن محمد البقاعي، تصوير دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

(٢١٤) همع الهوامع في شرح الجوامع: جلال الدين السيوطي، ت: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.

(٢١٥) الواضح: أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي،ت: عبدالكريم خليفة.

(٢١٦) الوافي بالوفيات: خليل بن أيبك الصفدي، ت:مجموعة من المستشرقين، دار النشر فرانز، شتاير.

(٢١٧) الوجوه والنظائر: هارون ابن موسىٰ، ت: حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٤٠٩هـ.

(٢١٨) الوجوه والنظائر في القرآن: سلوىٰ محمد العوا، دار الشروق، مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

(٢١٩) الوساطة بين المتنبي وخصومه: للقاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار القلم، بيروت.

(٢٢٠) وصف اللغة دلاليًا: محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفتح، ليبيا، ط١، ١٩٩٣م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

(١) إعراب القرآن الكريم ومصادره ومذاهب النحاة فيه: قاسم محمد صالح الحمد، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، دكتوراه، ١٩٩٧م.

(٢) التركيب النحوي في الآيات المدنية: كمال قدري، جامعة حلب، كلية الآداب، ماجستير، ١٩٨٨م.

(٣) تعدد التوجيه النحوي: علي سنوسي أحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية، ماجستير، ١٤٢١هـ

(٤) دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير (دراسة نظرية تطبيقية من خلال تفسير ابن جرير): عبدالحكيم بن عبدالله بن عبدالرحمن القاسم، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، ماجستير، ١٤٢٠هـ.

(٥) دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه: موسىٰ إبراهيم حسن الشلتاوي، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ماجستير، ذو القعدة ١٤١١هـ.

(٦) السياق والمعنىٰ عند الإمام أبي حامد الغزالي في ضوء علم اللغة الحديث: سالم محمد (المقبل الحاج) الخوالدة، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، ماجستير.

(٧) السياق ودلالته في توجيه المعنىٰ: فوزي إبراهيم عبدالرزاق، جامعة بغداد، كلية الآداب، دكتوراه، ١٤١٦هـ.

(٨) منزلة المعنىٰ في نظرية النحو العربي: لطيفة إبراهيم محمد النجار، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، دكتوراه، ١٩٩٥م.

(٩) النحو والصرف في خدمة التفسير عند المعتزلة: نايف شقير، جامعة حلب،كلية الآداب، ماجستير، ١٤٠٦هـ.

ثالثاً: المقالات

(١) الإعراب وعلاقته بعلم النحو: جميل علوش، الفيصل، ربيع الأول١٤٠٢هـ ع (٥٧).

(٢) النظم القرآني في تفسير القرطبي: السيد عبد السميع حسونة،مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ربيع الآخر ١٤٢٢هـ، ع (٢١).

(٣) ضوابط التقدير وحفظ المراتب في النحو العربي: رشيد بلحبيب، منشورات كلية الأدب وجده، جامعة محمد الأول، المغرب، سلسلة بحوث ودراسات رقم (٥).

(٤) دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام: خالد العروسي، مجلة دراسات عربية وإسلامية، ربيع الثاني ١٤٢٢هـ.

(٥) البعد الدلالي في الخلافات النحوية في إعراب آيات القرآن الكريم: شريف عبدالكريم نجار، مجلة الدراسات اللغوية(ج٥،ع٣)، رجب ـ رمضان ١٤٢٤هـ.

(٦) السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني: زيد عمر عبدالله، مجلة جامعة الملك سعود (ج١٥)، ١٤٢٣هـ، الرياض.

(٧) احتمالات المعاني في بعض التراكيب العربية: محمد علي الخولي، مجلة اللسان العربي (ج١)، المملكة المغربية، ١٩٨٢م.

(٨) نظريات من التراث العربي في اللسانيات الغربية المعاصرة: حلام الجيلاني، مجلة الدراسات اللغوية (ع١)، محرم–ربيع الأول، ١٤٢٥هـ.

(٩) التعارض بين تأويل المعنىٰ وتقدير الإعراب في النحو، صاحب أبو جناح، مجلة جامعة الملك سعود، مج(٨)، الآداب (١).

(١٠) الإحالة وأثرها في دلالة النص، محمد محمد يونس علي، مجلة الدراسات اللغوية، مج (٦)، ع(١)، ١٤٢٥هـ.

(١١) مسائل في إعراب القرآن: ابن هشام، ت: صاحب أبو جناح، مجلة المورد، مج (٣)، ع (٣)،العراق، ١٩٧٤م.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء وعرفان	٥
المقدمة	٧
تمهيد	١٩
(١) النحو والمعنى	٢١
◈ بين اللغة والنحو	٢١
◈ مفهوم النحو	٢٢
◈ هل النحو صناعة لفظية؟	٢٧
◈ المعنى	٣١
◈ علم المعاني والنحو	٣٤
(٢) ابن الأنباري وكتابه «البيان في غريب القرآن»	٣٩
◈ الأول: شمولية الشخصية	٣٩
◈ الثاني: عقلية الإبداع	٤٢
البيان في غريب إعراب القرآن	٤٤
◈ أولاً: قيمته العلمية	٤٤
◈ ثانيًا: ظواهر عامة في كتاب البيان	٤٥
◈ ثالثًا: منهجه في الإعراب	٤٨

الفصل الأول: مكونات المعنى ٥٣
تمهيد ٥٥
❁ نمـوذج العلاقـة بين اللفظ والـمعنىٰ ٥٨
المبحث الأول: أصـول الألفـاظ ٦١
المبحث الثاني: البنيـة الصرفيـة ٦٩
المبحث الثالث: التصـورات والعقـائد ٧٩
المبحث الرابع: قصـد المتكلـم ٨٥
❁ الـمطلب الأول: مفهـوم قصد الـمتكلم ودوره في الـمعنىٰ ٨٥
❁ الـمطلب الثاني: السيـاق وقصـد الـمتكلم ٩٢
❁ الـمطلب الثالث: أثر قصد الـمتكلم علىٰ النظـام النحـوي ٩٤
المبحث الخامس: السيـاق ١٠٥
❁ الـمطلب الأول: تعريف السيـاق وأنواعـه ١٠٥
❁ الـمطلب الثاني: علم الـمخاطب والسيـاق ١١٥
❁ الـمطلب الثالث: أهميـة السيـاق ودلالتـه علىٰ الـمعنىٰ ١١٩
◈ هل يعتد بدلالـة السيـاق؟ ١٢٣
◈ هل السيـاق دليل أم قرينـة؟ ١٢٥
◈ بين السيـاق والـمعنىٰ ١٢٨
❁ الـمطلب الـرابع: السياق نظرية عربيـة صرفـة ١٣٤
❁ الـمطلب الخامس: السيـاق والـذوق ١٤٢
❁ الـذوق فطـري أم مكتسب؟ ١٤٥
الفصل الثاني: مكونـات النظـام النحـوي ١٤٧
تمهيد ١٤٩
المبحث الأول: الإعـراب ونظريـة العامـل ١٥٣

- المطلب الأول: نظرية العامل ١٥٣
- المطلب الثاني: حقيقة الإعراب ١٥٨
- المطلب الثالث: علاقة الإعراب بالمعنى النحوي ١٦٢
- المطلب الرابع: تفسير المعنى وتقدير الإعراب ١٦٩
- المطلب الخامس: السياق والإعراب ١٧٣

المبحث الثاني: المعاني النحوية ١٧٥

- تمهيد ١٧٥
- المطلب الأول: المعاني النحوية والوظائف النحوية ١٧٩
- الوظائف النحوية ١٨٣
- المطلب الثاني: عناصر تكوين المعنى النحوي والتعبير عنه ١٩٠
- المطلب الثالث: المعنى النحوي بين المعنى اللغوي والغرض البلاغي ٢٠٠

المبحث الثالث: نظام الجملة ٢٠٧

- تمهيد ٢٠٧
- المطلب الأول: الربط وعناصره ٢١١
- المطلب الثاني: المطابقة ٢١٥
- المطلب الثالث: الرتبة ٢١٧

الفصل الثالث: مكونات السياق القرآني ٢٢٥

تمهيد ٢٢٧

المبحث الأول: القرآن كلام الله ٢٣٧

المبحث الثاني: لغة القرآن ٢٤٣

المبحث الثالث: أسباب النزول ٢٥٥

المبحث الرابع: قواعد توجيه السياق القرآني ٢٦١

الفصل الرابع: تطبيقات سياقية على النظام النحوي على كتاب البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٢٧٧
المبحث الأول: أثر السياق في الإعراب والعامل ٢٧٩
- المطلب الأول: أثر السياق في الترجيح بين الأوجه الإعرابية ٢٧٩
- المطلب الثاني: أثر السياق في تحديد العامل ٣٠٢
- المطلب الثالث: أثر السياق في تحديد نوع الحال والاستثناء ٣٠٩

المبحث الثاني: أثر السياق في معاني الأدوات والحروف ٣١٣
المبحث الثالث: أثر السياق في نظام الجملة ٣٢٥
- المطلب الأول: أثر السياق على عود الضمير ٣٢٥
- المطلب الثاني: أثر السياق في الحذف والتقدير ٣٣٥
- المطلب الثالث: أثر السياق في التعليق ٣٥١

الخاتمة ٣٥٧
قائمة المراجع ٣٦٣
قائمة المحتويات ٣٨٥

تم بحمد الله ومنّته.